الاقتصاد الإسلامي
وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية - دار الكتب المصرية
الأشوح، زينب صالح
الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة/ تأليف: زينب صالح الأشوح، ط1 ـ القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر
289 ص: 17×24 سم.
الترقيم الدولي: 978-977-722-123-8
1- الاقتصاد
2- الاقتصاد الإسلامي
أ ـ العنوان

ديوي: 330 رقم الإيداع: 2018/2905

تحذير:

جميع الحقوق محفوظة للمجموعة العربية للتدريب والنشر ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
2018

الناشر
المجموعة العربية للتدريب والنشر
8 أ شارع أحمد فخري - مدينة نصر - القاهرة - مصر
تليفاكس: 23490242 - 23490419 (00202)
الموقع الإلكتروني: www.arabgroup.net.eg
E-mail: info@arabgroup.net.eg
elarabgroup@yahoo.com

الاقتصاد الإسلامي
وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة

تأليف

أ.د. زينب صالح الأشوح

أستاذ الاقتصاد، رئيس قسم الاقتصاد سابقا
كلية التجارة - جامعة الأزهر
وخبير الاقتصاد ودراسات الجدوى
بالهيئة العامة للتخطيط العمراني
وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

الناشر

المجموعة العربية للتدريب والنشر

2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الأنعام، الآية 38)

الإهداء

إلى
كل طلاب العلم النافع
والباحثين عن سمو التطبيقات

المؤلفة

المحتويات

مقدمــة 15

الفصل الأول: الندرة الاقتصادية كنواة لعلم الاقتصاد 19

مقدمــة 21
ما هي مشكلة الندرة في المفهوم الاقتصادي؟ 22
نموذج تحليلي متكامل حول مشكلة الندرة الاقتصادية 23
حقيقة مشكلة الندرة الاقتصادية بين الاعتقاد البشرى، والتوجيه الإلهي 23
(رؤية تحليلية نظرية) 23
المبحث الأول نشأة مشكلة الندرة الاقتصادية وتحديد طبيعتها 26
نشأة مشكلة الندرة: متى؟ وأين؟ وكيف حدثت؟ وما هو سبب ظهورها؟
وبأي طبيعية؟ 26
الخلاصة 29
الندرة في المنظور الاقتصادي بشري الإعداد والتوجه 31
الخلاصة 35
حقيقة الندرة وبعض أسبابها كما ورد في النصوص الشرعية 37
بعض طرق ووسائل تجنب مشكلة المحدودية أو التخلص منها والتخفيف من
سوء آثارها 42
الخلاصة 46
المبحث الثاني الموارد الطبيعية والمصدر الإلهي هو الأوحد لإيجادها ولتوزيعها 47
كل الموارد الطبيعية بل والمنتجة بواسطة بشر 47

هي إلهية المصدر والتوزيع الإجمالي 47
الخلاصة 54
نموذج نظري مبسط لتصنيف الموارد والأرزاق إلهية المصدر بشكل مباشر: 55
الخلاصة 66
المبحث الثالث لمحات حول الواقع البيئي بين اليأس والرجاء 68
بعض المنذرات التي تهدد بتدهور الموارد وتلوث البيئة والخلل الطبيعي التوازني ... 69
الخلاصة 79
بعض المبشرات المأمول في إيجابية تأثيراتها على التنمية الفاعلة للموارد المتاحة 80
الخلاصة 85

الفصل الثاني: تعددية وتناقضات - النظريات المعاصرة للتنمية 87

مقدمـــة 89
نشأة وتطور نظريات التنمية المعاصرة، وأهم تصنيفاتها 91
أولاً: نظريات التنمية الاقتصادية 92
ثانياً: نظريات معالجة الفقر ومظاهره 92
ثالثا: نظريات التنمية البشرية 92
رابعا: نظريات استعمارية أحادية القطبية المسيطرة 93
نظريات التنمية الاقتصادية الأكثر شيوعا 95

الفصل الثالث: الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية كمشكلة وعلاج 115

مقدمـــة 117
الفقر الاقتصادي:مفاهيم وأشكال ونظريات ومعالجات 118
أولا: الفقر المطلق 119
ثانياً: الفقر النسبي، أو الفقر التقريبي 119
ثالثا: الفقر المدقع 119

رابعاً: فقر الرفاهية 121
خامسا: فقر النوع وتأنيث الفقر 123
سادسا: الفقر الداخلي بالأسرة، النوعي والعمري والعددي.....123
سابعا: فقر الدمامة 125
ثامنا: الفقر الجغرافي 126
تاسعا: الفقر العابر والفقر المزمن.....127
عاشرا: الحساسية.....127
حادي عشر: فقر القدرات والفقر الوظيفي 127
ثاني عشر: الفقر المتوارث عن الأجيال المتعاقبة.....128
بعض النظريات الاقتصادية الهامة حول الفقر 129
أولا: نظرية مصيدة الفقر 129
ثانياً: الحلقات المفرغة للفقر.....131
ثالثا: نظرية الحاجات الأساسية (لمنظمة العمل الدولية).....133
رابعا: نظرية الهجوم على الفقر (لمحبوب الحق) 135
خامسا: نظرية قارب النجاة.....137
سادسا: نظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد 140
التنمية البشرية وأهم متضمناتها 141
أولا: أهم متضمنات وأهداف التنمية البشرية 143
ثانياً: نظرية (أو منهج) القدرات لأمارتيا سين 144
ثالثا: نظرية السعادة لأمارتيا سين (أيضاً).....147

الفصل الرابع: التنمية المستدامة وحماية البيئة وكيف يضمنها التوجيه الإسلامي...149

مقدمـــة 151
مفهوم التنمية المستدامة، وأهم ركائزها 152
ديمومة التنمية الشاملة وفقا للتوجيه الإسلامي 155

الفصل الخامس: النظم الاقتصادية المعاصرة وحقيقة التطبيق الإسلامي 159

مقدمــة 161

التعددية النظرية للنظم الاقتصادية ومركزية التطبيقات 162

أولا: النظم الأساسية المطبقة 164

ثانياً: النظم المشتقة المتأرجحة والمتطرف بعضها 164

ثالثا: النظم المقترحة 165

رابعا: النظم المعيارية أو المثالية 165

نظرة توصيفية وتصنيفية مقارنة للنظم الاقتصادية الرئيسية:الرأسمالية، الاشتراكية، النظام الإسلامي 167

أولا: النظام الرأسمالي 167

ثانياً: النظام الاشتراكي 170

ثالثا: النظام الاقتصادي الإسلامي 175

الفصل السادس: ومازال التساؤل حائرا!! لماذا العالم الإسلامي متخلف رغم نموذجية نظامه إلهي المصدر؟! 185

مقدمــة 187

كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، بالتطبيق على عصر العمرين 189

الهدف من الدراسة 190

أهمية الدراسة 191

منهج الدراسة 191

نطاق الدراسة 192

خطة الدراسة 192

المبحث الأول الريادة النموذجية للنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (نموذج التعامل مع الأزمات الاقتصادية) 193

تعريف عام بعمر بن الخطاب ، وبعض المواقف والانجازات المتميزة قبل توليه الخلافة ...194

أولا: من هو عمر بن الخطاب؟ 194
ثانياً: بعض مواقف عمر المتميزة قبل أن يتولى الخلافة 195
بعض ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي في فترة خلافة عمر بن الخطاب 199
أولا: ربط الملكية الفردية بالمصلحة العامة 199
ثانياً: رفض المساواة المطلقة بين البشر، وكذلك رفض الطبقية العنصرية الظالمة..200
ثالثا: المنهج العمري في مواجهة مشكلة الفقر بأسلوب إيجابي وموضوعي.....201
رابعا: النموذج العمري في كيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية 202
خامسا: معايير توزيع الثروة والدخل على الفئات المختلفة 208
سادساً: دور الدولة: من مظاهره 209
سابعا: مصادر الدخل والتمويل في العهد العمري النموذجي 209
ثامنا: بيت المال، وتدوين الدواوين 211
تاسعا: مصارف الدولة الإسلامية العمرية 211
عاشراً: الريادة في إصدار نقود إسلامية الطابع 212
حادي عشر: إقطاع الأراضي من أجل استصلاحها 212
ثاني عشر: وظائف متميزة في عهد عمر 212
ثالث عشر: منشآت خاصة ذات تميز 213
رابع عشر: ترشيد لغة الجسد للقيادات العليا 213
المبحث الثاني بعض ملامح النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز 214
تعريف عام بعمر بن عبدالعزيز وبعض العوامل التي أثرت وأبرزت ملامحه وسماته
الشخصية 214
أولا: من هو عمر بن عبدالعزيز؟ 214
ثانياً: بعض مواقفه وأعماله المتميزة قبل تولى الخلافة: 215
بعض ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي الإصلاحي في فترة خلافة عمر بن عبدالعزيز ..216
أولا: اهتمامه وحرصه على مبايعة الناس له 216
ثانياً: اعتبار المال وسيلة لتحسين أحوال الرعية وليست وسيلة للمنافع الشخصية ...217

ثالثا: ترشيد الإنفاق الحكومي 217
رابعا: حرصه على العدل والبدء في ذلك برد المظالم إلى أهلها 217
خامسا: تعامله الموضوعي مع المعارضة (الخوارج والقدرية وغيرهم) 218
سادسا: التأجيل الموضوعي لبعض الأمور ولبعض الأحكام 219
سابعا: رفضه لمبدأ تعدد فرص الالتزامات المالية على الناس بفرض ضرائب
أخرى عليهم .. المكس 219
ثامناً: إقرار حرية التجارة والكسب والاستثمار (الحرية الاقتصادية) 220
تاسعا: رفض لفرض سياسة التسعير الجبرية وتطبيق مبدأ الحرية في ذلك الصدد 221
عاشراً: تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور والدخول المعيشية وتحديد
معيار التصنيف.....222
حادي عشر: تحريم استخدام العامل أو السلطان للمال العام للمسلمين،
وكيفية رد ما تم سلبه بدون وجه حق (قصة الماء المسخن) 223
ثاني عشر: عدم قبول الهدايا المرتبطة بالمناصب وتحويلها إلى بيت المال (قصة الرطب) ..224
ثالثا عشر: الاستغلال الأمثل للوقت: تطبيق مبدأ عدم تأجيل عمل اليوم إلى
الغد، مع الاستثناءات موضوعية المبررات: 224
رابع عشر: الاقتصاد في استخدام الموارد والاستغلال الأفضل لها
(المنهج الاقتصادي في استخدام الورق) 225
خامس عشر: فرض مبدأ ترشيد استغلال موارد الدولة التمويلية الموجودة في
بيت المال واعتبار ما يحدث من عجز نتيجة لسوء استخدامها 225
سادس عشر: إغناء الناس وعدم وجود أي مستحق للتصدق عليه 225
المبحث الثالث النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي ذي الأساس العمري
المزدوج 227
أهم محددات النظام الاقتصادي الإسلامي المستخلصة من تجربتي العمرين الراشدين ...228
أولا: أهم محددات نموذج عمر بن الخطاب 228
ثانياً: أهم محددات نموذج عمر بن عبدالعزيز 230

النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي 231
أولا: نموذج عمر بن الخطاب 232
ثانياً: نموذج عمر بن عبدالعزيز 232
خاتمة وتوصيات 236
حقيقة تخلف العالم الإسلامي، وأسبابه 238
بعض التصنيفات المعاصرة الأكثر شيوعا لدول العالم 239
صورة مختصرة حول العالم الإسلامي المعاصر 242
لماذا يتخلف العالم الإسلامي رغم ثرائه بالموارد وتميزه بالمنهجية وتمتعه بخشونة التحمل؟! 245

الفصل السابع: الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد وبعض التعقيبات المستنبطة 253
مقدمـــة 255
نموذجي الموبذان وأنوشروان 256
أولا، نموذج الموبذان بهرام بن بهرام 256
ثانياً، نموذج أنو شروان 258
الفساد، جرثومة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة 261

الخاتمة 267

الملاحق 271
ملحق (1): لمحة سريعة للثروات الطبيعية في مصر ذات الاقتصاد المنهك (ظاهرياً) ..273
ملحق (2): اكتشافات تؤكد على أن الندرة تحل أساساً بالعلم وبالعمل 277
ملحق (3): وماذا عن حال دول الوفرة؟! 279
ملحق (4): متوسط معدل الناتج المحلي وتوزيعه في مصر وبعض الدول العربية وتطور الحال خلال الفترتين (1991-2000) و 2001-2012) 280

قائمة المراجع **281**
أولا المراجع العربية 283
ثانياً، المراجع الأجنبية 287

مُقَدِّمَة

"أم محمود" بياعة اللبن، تأتى بخيرات القرية إلى إحدى المناطق الراقية بالقاهرة لتمارس نشاطا تسويقيا رائجا، يتميز عن نظيره مما يباع في المحلات الكبرى نتيجة لخلوه من مفاسد الغش ومخاطر المواد الضارة الدخيلة على ما تقوم بتسويقه من فواكه وخضروات، لكن من اللبن بصفة خاصة.. هذا ما جعلها ذائعة الصيت، حتى أن سكان المنطقة اعتادوا أن ينتظروها من بداية إشراقات الصباح، وبمجرد قدوم سيارة النقل المحملة بخيرات "الله"، يتكالب الجميع بفوضويات عجيبة، وتمتد الأيادي لينول الأقوى منها ما يحتاجه، و(أكثر)، وتستمر المعركة القتالية الشرائية في الاحتدام حتى ينتهي المعروض كله (خاصة لبنها فريد النوع)، فيبدأ الجميع بالانصراف، الظافرين فرحين بما نالوه، والضعفاء يلعقون الحسرة بمرارة ما افتقدوه ولم يستطيعون الحصول عليه من احتياجاتهم حتى بالكميات الضرورية الضئيلة فقط، وتتبقى "أم محمود" مع بنتيها لتلملان حاجاتهم، وتراجعان الحصيلة الربحية النهائية، مخصوما منها خسائر المهدر مما فسد نتيجة عشوائية التخطاف الشرائي، ونتيجة عمليات النهب الخفية التي تسترها حجب أجساد البشر المتصارعة.

هي قصة واقعية حدثت بالفعل أمام ناظراي، ووقتها كنت من الفئة الثانية المستضعفة، لكنى اختلفت مع أفرادها بتصميمي ليس فقط في الحصول على ما أريد، لكن أيضاً بإعطاء الجميع محاضرة تهذيبية تربوية سريعة لعل فيها الإفادة في القادم من الأيام.

أولا، طلبت من البائعة كمية ضئيلة جدا مما احتاجه من اللبن محل النزاع الأكبر، بحيث لا يتسبب ذلك في إحداث أزمة في جانب الطلب، وحتى لا أشجع البائعة على رفع

سعر لبنها نتيجة لهذا الارتفاع الـ (مبالغ فيه) على لبنها..، وفى نفس الوقت أكون قد حصلت على الحد الأدنى الـ (كافي) من احتياجاتي..

ثم، سألت جميع الحضور بصوت حاسم جهوري: "من الذي يضمن لنا أن نحصل على ذات اللبن في المرات القادمة؟! هل تضمنون أن "أم محمود نفسها" تضمن هذا؟! أليس الله سبحانه هو الجالب أصلا لذلك الرزق، حتى لأم محمود نفسها؟! هل تضمن أم محمود أن يأتي الضرع بذات اللبن وبنفس الكمية في كل مرة، إلا أن يشاء الله؟!!

وعدت لأسأل المتفاجئين بردود فعلى غير المعتادة أبدا لهم: وماذا عن الظافرين بالكميات الضخمة التي حصلوا عليها بالقوة أو بالنهب أو بغيره من الأساليب التي تضر البائعة وتضر بأصحاب الحاجات الآخرين المنتظرين لدورهم بأدب واحترام؟ هل يضمنون أن يحصلون على البركة الحقيقية لما تجاوزوا في تخاطفه؟ ألا يخشون أن يفتقدون بركته، بل وأن يصابون بلعنة استخدامه كمردود طبيعي يتلاءم مع طبيعة سوء فعلهم؟!

ثم أخذت حاويتي وغادرتهم يغرقون في خزي أفعالهم، لأقرر أن تكون تلك القصة التي أهداني بها ربى هي فاتحة كتابي الحالي الذي فكرت كثيرا في نسج وريقاته للتعريف بالمزيد والمزيد المفيد حول الاقتصاد كعلم ونظريات وقضايا متداولة، والأهمية البالغة للتدقيق التحليلي والتنقيحي لها جميعا من خلال الاستعانة بالأحكام التشريعية وبالدراسات الإسلامية اقتصادية الطابع، وبالتجارب الناجحة مؤكدة الثمرات التي لمسناها من تتبع ما حدث في التطبيقات الفعلية والفعالة بالدولة الإسلامية القوية.. وقت أن كانت هكذا، خاصة في عهد الخلفاء الراشدين. وذلك ما اعتاد المتخصصون بتسميته بالاقتصاد الإسلامي.

وقبل البدء في سرد عناوين محتويات الكتاب، أود استكمال الصورة الاقتصادية الإسلامية للقصة سالفة العرض، للتأكيد على أن الاقتصاد الإسلامي يشمل في حقيقته كل أمور حياتنا بلا استثناء.. حتى لو تعلق بقصة عابرة مثل قصة بائعة اللبن".

فالقصة السابقة تقوم على مبادئ ونظريات اقتصادية أساسية أهمها:نظرية الندرة الاقتصادية محل الجدال المحتدم حتى الآن، والتي تثبت القصة أنها نسبية، وأنها قابلة للحل

لو كان تمتع المستهلكين بالرشد السلوكي، وتتضمن أيضاً نظرية العرض (المتمثل في "أم محمود" والطلب (المتمثل في كل الطالبين لمنتجات أم محمود باختلاف حالاتهم وسلوكياتهم)، كما يتضمن أيضاً بعدا إسلاميا متمثلا في الرشد الاستهلاكي المفترض حدوثه مبنيا على معيار "لا ضرر ولا ضرار" بحيث يجب على كل مستهلك الحصول على أقل قدر ممكن مما يحتاج إليه من المعروض المحدود نسبيا ليتيح الفرصة لأكبر قدر من المستهلكين للحصول على حاجاتهم هم كذلك، وكان على البائعة "أم محمود" أن تطبق معيار "عدالة التوزيع" فتقرر حدا أعلى لكل مشتر، ويلاحظ في تلك القصة "افتراض مبدأ ثبات بقاء العوامل الأخرى على حالها" أي أن يصرف النظر في تطبيق العملية التوزيعية هنا عن العوامل المؤثرة في الطلب (غير الاحتياج الضروري) مثل الدخول، والأذواق، والقوى العضلية والصراعية الشرسة، مع التأكيد على أن هذا يمكن اعتباره فرضا واجبا على "أم محمود" باعتبار أن مالك اللبن وبقية المنتجات التي تتاجر فيها أصلا هو الله الذي يجب أن نطبق تعاليمه الإرشادية في نشاط يرتبط بأرزاقه.

وبعد سرد القصة السابقة كنموذج اقتصادي إسلامي مبسط، تبدأ جولتنا الممتعة في بستان المعارف الاقتصادية مختلفة المفاهيم والمدارس والتوجهات، باحثين عن الجديد المتميز من القضايا والتطبيقات المعاصرة، مع إلقاء الضوء على المعالجات الإسلامية الممكنة (أو الفعلية) لها، في محاولة للمساهمة في إيجاد حلول اقتصادية، أو إبراز قضايا استراتيجية تستحق المزيد من الاهتمام البحثي التحليلي الأكثر جدية ودقة، وذلك في وقت معاصر يعانى من مرحلة انتقالية عالمية بالغة الخطورة، تلف البشرية جمعاء بخيوط المجهول المفزع.

وسوف يتم العرض الحالي على نسق مختلف نوعا عن المألوف في الكتب الاقتصادية المتخصصة، وذلك حتى يمكن أن تصل المعلومة بسلاسة وبوضوح إلى القارئ المتخصص، وغير المتخصص على حد سواء، وذلك بلغة اصطلاحية صحيحة يمكن الالتزام بها وتناقلها عبر الدراسات والأبحاث والمقالات المشتقة من هذا الكتاب السهل الممتنع.

وبناء عليه، يتم تصنيف الكتاب الحالي من عدد من الفصول، بحيث يشمل كل منها على إحدى – أو مجموعة – المفاهيم أو النظريات أو القضايا الاقتصادية المعاصرة ذات

الارتباط والصلة، والأكثر شيوعا في مجال الفكر التحليلي الاقتصادي المعاصر، وعلى ساحاته الواقعية، حيث يتبع بعضه - على سبيل المثال التطبيقي - بحثا متكامل الأبعاد ليكون نموذجا تطبيقيا على العرض النظري المعروض مقدما. وفى جميع الحالات، يتم عرض الترجيح التحليلي الشرعي للمواضيع المقدمة، كجانب استكمالي تنقيحي يؤكد على الدور الإيجابي الفعال الذي يقوم به الاقتصاد الإسلامي في هذا الصدد.

الفصل الأول

الندرة الاقتصادية كنواة لعلم الاقتصاد

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- ما هي مشكلة الندرة في المفهوم الاقتصادي؟
- نموذج تحليلي متكامل حول مشكلة الندرة الاقتصادية
- حقيقة مشكلة الندرة الاقتصادية بين الاعتقاد البشرى، والتوجيه الإلهي (رؤية تحليلية نظرية)
- المبحث الأول نشأة مشكلة الندرة الاقتصادية وتحديد طبيعتها
- المبحث الثاني الموارد الطبيعية والمصدر الإلهي هو الأوحد لإيجادها ولتوزيعها
- المبحث الثالث لمحات حول الواقع البيئي بين اليأس والرجاء

الفصل الأول

الندرة الاقتصادية كنواة لعلم الاقتصاد

مقدمـة

تعتبر المشكلة الاقتصادية من أكثر المشاكل التي يعانى منها العالم البشرى، أفرادا، وجماعات ومؤسسات ودول، ولقد ثار حولها جدالات لا تنتهي في تحديد المقصود بها، وان كانت مشكلة مطلقة أو نسبية، وان كانت قابلة للحل والتكيف أم أن تضخمها ينذر بنهاية العالم.. وعندما يتدخل المتخصصون في مجال الاقتصاد الإسلامي، تبدأ التوجهات في اتخاذ منحنى آخر مختلف أيضاً، مما يزيد من اتساع فجوة الاختلافات بشأن هذا المصطلح الذي يمثل حجر عثرة معيشي للبشر، بل ولبقية الكائنات الأخرى، ولو أن المنظور الإسلامي يحمل في طياته مبشرات تستدعى للتدبر والتفعيل للتوجيهات التي يتضمنها.

ترى، ما هو المقصود الاقتصادي لهذا المصطلح؟ وما هي أسبابه؟ وكيف يمكن التعامل معه تعاملا رشيدا يتفق مع مواصفات الإنسان الاقتصادي الرشيد، ويتحلى بحكمة المسلم المحنك الفطن؟

هذا وغيره سوف يتم شرحه بتفصيل مبسط، يرجى معه توضيح الحال بصورة اقرب من صحيح الواقع، ومبشرات المأمول. وذلك من خلال الصفحات التالية بالفصل الحالي.

ما هي مشكلة الندرة في المفهوم الاقتصادي؟

يعتبر مفهوم الندرة Scarcity جوهر مكونات علم الاقتصاد، وأساس كل المواضيع التي يتناولها ويقوم عليها.. حيث تستخدم الموارد الطبيعية كموضع لتوصيف الندرة التي تعتبر بدورها مشكلة لأنها ينظر إليها أخذا في الاعتبار جانب آخر مقابل هو تعدد حاجات البشر لذات المورد، مع تعدد الاستخدامات البديلة لذات المورد وذات الكمية التي يمكن أن يحصل عليها الفرد (باعتباره نواة لحواراتنا التحليلية في هذا المقام).

وقد عرفها جراهام بنوك Graham Bannock بأنها حالة ينقص فيها الموجود والمتاح عن الذي يطلبه الناس.. ويراها المؤلف البريطاني مشكلة نسبية وليست مطلقة، لأن الموارد والمنتجات والخدمات قد تكون متوافرة، ومع هذا لا تسد كلها احتياجات جميع الناس الطالبين لها، أو تسد جميع الاحتياجات الاستعمالية أو الاستثمارية أو الاستهلاكية المتنوعة التي يمكن أن تفيد بها تلك المتاحات محل الاهتمام.

وعلى الرغم من الاختلافات المستمرة في تعريف علم الاقتصاد، فالملاحظ أن غالبية المفاهيم في تدخل مشكلة "ندرة الموارد" كسبب معيشي يؤثر على حياة الإنسان الاقتصادية، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

فعلى سبيل المثال نجد إنه في مفهوم "روبينز" ذكر أن الاقتصاد هو "علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني human behavior في استخدام الموارد النادرة scarce resources وتخصيصها بين الاستخدامات البديلة الممكنة لها alternative uses.

وقد عرفه "**ألفريد مارشال**" بأنه "العلم الذي يدرس نشاط الإنسان في كيفية تأمين حاجات حياته العادية".

وفى تعريف لـ "**فؤاد حيدر**"، تم تعريف الاقتصاد بأنه "علم الخيار الذي تفرضه ندرة وسائل تلبية حاجات البشر".

وذكر "**صامويلسون نوردهاوس**" إنه "العلم الذي يقوم على دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم الموارد النادرة من أجل إنتاج سلع ذات قيمة ونفع، وكيف يمكن توزيع هذه السلع بين الناس على اختلاف أحوالهم".

وأخيرا – وليس بآخر – ذكر في تعريف "**ديسكوفار**" أن علم الاقتصاد يهتم أساسا بـ "دراسة خيارات الناس في أحوال الندرة، وتتبع نتائج تلك الخيارات في تأثيرها على المجتمع".

ترى، لو تناولنا التحليل الإسلامي لمشكلة الندرة، كيف يمكن أن يحدث هذا؟ وهل يمكن أن تختلف أساسيات ما قيل عنها في الاقتصاد الوضعي الذي يرتكز على فكر بشرى بحت؟ وان حدث، فكيف يمكن أن يكون للتحليل الإسلامي تميزا في الشمولية والعرض الأكثر موضوعية وقابلية للمعالجة نظريا، وعلى أرض الواقع أيضاً؟!!

هذا ما يمكن إيجاد إجابات شافية بشأنه مع فوائد معرفية أخرى يمكن الوقوف عليها، وذلك من خلال الاستقراء الدقيق للنموذج التالي الذي يتم عرضه كبحث متكامل حول تعريف "مشكلة الندرة" بأبعادها المختلفة، لغة واصطلاحا، ومعالجة.

نموذج تحليلي متكامل حول مشكلة الندرة الاقتصادية

حقيقة مشكلة الندرة الاقتصادية بين الاعتقاد البشرى، والتوجيه الإلهي

(رؤية تحليلية نظرية)

مقدمة

اعتاد الإنسان أن يركز انتباهه دائما على المفقود متجاهلا دائما ما يتاح له من موجود. وأكبر دليل على هذا أن علم الاقتصاد قد قام بصفة أساسية على افتراض وجود فجوة متنامية الاتساع بين الموارد الطبيعية التي تتاح وتتنامي من ناحية، وبين الاحتياجات والاستخدامات المتنامية لها من قبل البشر من ناحية أخرى، مما نجم عنه مصطلح "مشكلة الندرة الاقتصادية" الذي يمثل جوهر الاقتصاد كفكر وكعلم وكنظام. وبناء على هذا، فقبل البحث التحليلي في مجال الثروات الطبيعية المتاحة في أي بلد أو إقليم. لابد أولا من

التعرف على حقيقة مشكلة الندرة التي أصبحت مشكلة تؤرق الخبراء في كل جهة بالعالم خشية فناء تلك الثروات الطبيعية وعجزها عن تلبية الاحتياجات للأجيال الحالية، بل وللأجيال المقبلة من باب أولى. ومن هذا المنطلق، تركز الورقة الحالية على البدء من نقطة الانطلاق الواجب التعرف عليها بصحيحها قبل الحديث عن مشكلة "مفتعلة" عن عمد أو جهل أو قصور في فهم التصنيف الصحيح للثروات أو للموارد الطبيعية، وفى مصدر تواجدها الحقيقي، وفى القانون التوزيعي الطبيعي المتبع (قصدا) بشأنها، وفى المتحكم الأوحد في تطبيق هذا القانون، فإن تم التعرف الموضوعي على ما سبق عرضه، فقد تتغير النظرة التقليدية كثيرا عند الحديث عن الموارد الطبيعية وعن مدى ملاءمة تواجدها للاحتياجات الفعلية لها، بل وعن مدى ديمومتها لتكفى احتياجات البشر مادامت الحياة مازال مقدرا لها أن تستمر للخلائق عامة، وللبشر بصفة خاصة.

وجدير بالذكر إنه في عام 1932، عَرف الاقتصادي " ليونيل روبنز" علم الاقتصاد بأنه "علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني في استخدام الموارد النادرة وتخصيصها بين الاستخدامات البديلة الممكنة لها ". (أ. د زينب صالح الأشوح، بدون تاريخ)

وبعده توالت مفاهيم كثيرة بالغة التنوع في تعريف علم الاقتصاد، إلا أنها اتفقت بشكل مباشر أو غير مباشر على اعتبار مشكلة "ندرة الموارد الطبيعية " بالنسبة للحاجات المتعددة والمتزايدة لها هي لب الاقتصاد وجوهر الاهتمام الذي يقوم عليه.

وقد نشأ عن هذا جدال مازال محتدماً حتى الآن حول تحديد طبيعة "الندرة" التي تؤرق الأفراد والدول خاصة بعد نشوء وتنامي نظرية التنمية المستدامة مع بدايات القرن الواحد وعشرين حيث يذكر البعض أنها ندرة "مطلقة" وآخرون يؤكدون على أنها "نسبية" والمعتدلون من المتخصصين يذكرون أنها مطلقة في جانب ونسبية في جانب آخر وفقاً لاعتبارات تصنيفية وتوزيعية وأخرى تلعب دوراً معنوياً في هذا التحديد.

لكن بالرجوع إلى آيات القرآن الكريم الذي يمثل المصدر الإلهي المعرفي النموذجي المتكامل تم التأكد من أن تلك المشكلة هي نسبية في طبيعتها، وان مسبباتها، ووسائل حلها تختلف في بعض جوانبها عن ما ورد في الفكر البشرى البحت الذي يصور المشكلة ككارثة

محتومة ويقدم حلولاً دائماً تقوم على مشقة مادية قد لا تفلح في بعض الحالات في تحقيق الأهداف المرجوة نتيجة لإهمال الجانب الروحي والتعبدي لمن يملك كل الموارد الطبيعية، ويخلقها ويخلق المستخدمين لها وبإرادته وحده سبحانه تتحدد التوزيعات المقدرة.

وعلى ضوء ما سبق، فقد تركز اهتمام البحث الجاري على دراسة المشكلة الاقتصادية وحقيقة تواجدها على أرض الواقع خاصة في مصر التي يتم التخوف من نضوب ما بها من موارد والسعي المستمر إلى الاستيراد والاقتراض وتقبل المنح من أجل حل مشكلة توفيرها حيث يدعى البعض بأنها أصبحت كارثة صعبة العلاج، وذلك من خلال رؤية تحليلية نظرية الأساس من منظورين وضعي دائم التقلب، وإسلامي نموذجي التوجه، وسوف يتم هذا من خلال ثلاثة فصول:

ففي الفصل الأول، سوف تتم محاولة التعرف الموضوعي على مشكلة الندرة تتبعا لأول ظهور حقيقي لها مع تتبع بعض المتغيرات المرتبطة بها، ثم يتم استكمال الصورة المعنية في الفصل التالي، وذلك من خلال التعرف على طبيعة مفهوم الموارد الطبيعية التي تمثل لب مشكلة الندرة المؤرقة للجميع، مع توضيح موضوعي للمصدر الأساسي لتواجدها ولتوفيرها والمهيمن الحقيقي على توزيعها على المستوى الكلى بل والجزئي أيضاً. وطالما أن البيئة تمثل شقا مكملا للموارد الطبيعية ومتداخلا معه في التأثيرات المتنامية أو المتدهورة، فقد تم تخصيص الفصل الثالث من أجل التعرف على الحال البيئي السائد وعلى بعض التأثيرات السلبية له على تنامي الموارد الطبيعية من ناحية، بالإضافة أيضاً إلى بعض الجوانب الإيجابية المبشرة التي يمكن استنباطها من هذا الحال ظاهر السوء بحيث يمكن أن تعتبر خيوطا إيجابية لتحويل السالب إلى موجب، ولتحويل الندرة إلى وفرة، والحاجة إلى اكتفاء ذاتي.. واستكمالا للصورة المعنية بدون مقاطعات تخل بمجرى العرض الأساسي المستهدف، تتم إضافة ملاحق كبسولية ثلاثة يعرض فيها بإيجاز شديد بعض الثروات الطبيعية في مصر، وبعض الاكتشافات العلمية التي تؤكد على أن الندرة يمكن علاجها بالعلم وبالعمل، والانتهاء بالمرور على أحوال دول الوفرة للتعرف على ما فعله توجهها المادي البحت بمواردها الوفيرة.

المبحث الأول
نشأة مشكلة الندرة الاقتصادية وتحديد طبيعتها

بداءة نعرف الندرة الاقتصادية على أنها حالة عدم كفاية الموارد الطبيعية محدودة العرض بطبيعتها غير المتجددة غالباً في تلبية الاحتياجات البشرية وغير البشرية اللامحدودة والمتزايدة خاصة مع التقدم التقني وتطور الحضارات.

ويمكن أن يمتد تعريف الندرة المعنية ليشمل أيضاً الموارد غير الطبيعية التي يقوم الإنسان بإنتاجها – مثل عدم كفاية المعروض من السلع والخدمات والمنافع المتاحة لتلبية الاحتياجات المعاصرة لها على المستويين المكاني والزمني، ومن هذا انطلقت نظريات تميز بين الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية والحاجات البذخية ثم مؤخراً الحاجات المستفزة!!! وهو ما سوف يتم الإشارة حول البعض منه بمزيد من التفاصيل لاحقاً.

نشأة مشكلة الندرة: متى؟ وأين؟ وكيف حدثت؟ وما هو سبب ظهورها؟ وبأي طبيعية؟

غاية ما قد يتوقعه الإنسان من إجابة على هذا أن يقال أنها نشأت بعد نشوء التجمعات البشرية وتزايد السكان بأعداد ضخمة مع تدهور البيئة والموارد وتزايد الاستهلاك المستمر لها والاستغلال السيئ للمتوافر منها.. فكل تلك التوقعات الشائعة تركز دائماً على وقت تواجد الإنسان على أرضنا الدنيا وذلك للارتباط البشرى المادي البحت بتلك الأرض مؤقتة التواجد وعدم انتباهه اللازم إلى حقيقة ما حدث قبل هذا على الرغم من ما يعرفه الجميع عنه بالفطرة التي خلق البشر عليها.

أولا: وقت نشأة مشكلة الندرة:

نزول آدم عليه السلام وزوجته حواء إلى أرضنا الدنيا.

ثانيا: مكان حدوث مشكلة الندرة:

إحدى جنان الله غير الأرضية قبل خلق أرضنا الدنيا.

ثالثا: كيف حدثت مشكلة الندرة:

1- في البداية، كان آدم عليه السلام وزوجته مباح لهما أن يأكلان من جميع الثمرات ماعدا شجرة واحده ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ (الأعراف: 19)

﴿ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (البقرة: 35)

ومن الآيتين يتضح بداءة نوعاً من الندرة النسبية غير المباشرة وهى تتمثل في الشجرة التي حرم الله تعالى على آدم وزوجته الأكل منها ولم يذكر لهما السبب في التحريم لكنه سبحانه حذرهما من العواقب السلبية لو استخدموا هذا المورد الطبيعي المتاح مادياً والممنوع في حق استغلاله بشكل مطلق.

2- وقد حدث هذا التوجيه أو الأمر الإلهي بعد أن أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم وأخبرهم باختياره له ليكون خليفة في الأرض، وأوضح لهم تميزه – سبحانه – لآدم على جميع المخلوقات الأخرى بتعليمه لجميع المسميات والمفاهيم والاصطلاحات ﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ (البقرة: 30)

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ (البقرة: 31–33)

3- وهنا بدأ ظهور إبليس الذي أظهر حسده وحقده واحتقاره لآدم عليه السلام وذلك بالتحديد حين رفض بوقاحة طاعة ربه في أمره للملائكة بالسجود لأدم.

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (البقرة: 34)

4- وزاد حسد الشيطان لآدم وزوجته حواء حين وجدهما ينعمان برغد الجنة وبثمرها فبدأ نشاطه الإيذائي لهما باستخدام المكر والوسوسة والخديعة لكي يسلبهما نعيم العيش المتاح لهما، وقد وحدث هذا بالتركيز على المورد المحرم وإغرائهما باستخدامه (بما يتحقق معه مخالفة لأوامر الخالق واستجلاب غضبه عليهما)، وكانت الوسيلة الفعالة لنجاح خطته الإغوائية أن يضفى على المورد المحرم (الشجرة) منفعة مؤكدة الإسعاد والإشباع لرغبات آدم وزوجته وهى عدم الفناء. ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (الأعراف: 20)

رابعا: السبب في ظهور الندرة كمشكلة والطبيعة التي ظهرت عليها:

وبمجرد استجابة آدم وزوجته للإغواء الشيطاني وتذوقهما لثمار الشجرة المحرمة ظهرت الصورة الجديدة للندرة لكن بشكل أقرب للمفهوم الاقتصادي الذي يتم تناوله في علم الاقتصاد الحالي:

أ- فقد كان هنا سبباً واضحاً لنشوء الندرة كمشكلة تتسبب في حزن وندم آدم وزوجته وكان السبب هو عصيان أمر إلهي والاستجابة لوسوسة الشيطان ومخالفتهما الأمر.

ب- وبدأت المشكلة المعنية بخلق حاجة بشرية تستلزم مجهوداً من أجل تلبيتها، وكانت تلك الحاجة تتمثل في إظهار عورتي آدم وحواء.

ج- وبدأ شكل ندرة الموارد المتاحة كمشكلة ظاهرة حين عجز آدم وحواء عن العثور على ما يستر العورة (التي عرفا بالفطرة قبح ظهورها حتى لبقية الخلائق)، ولم يجدا سوى أوراق الشجر المحيط بهما فهرعا إلى قطفه بعشوائية وبسرعة للتمكن من إخفاء العورة التي ظهرت.

﴿ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴿٢٢﴾ ﴾ (الأعراف: 22)

د- ويبدو أن مشكلة الندرة هذه (التي نتجت عن أول معصية بشرية للخالق، استجابة لأول نشاط شيطاني مع عدوه البشرى)، لها ارتباط وثيق بحالة العداوة والصراعات المحتومة بين غالبية المخلوقات التي تعيش على الأرض الدنيا والتي نرى آثارها بكل وضوح في الصراعات البشرية العالمية المحتدمة من أجل الاستحواذ على الموارد الطبيعية الموجودة في المناطق الأخرى، وبحالة العداوة والصرعات اللانهائية بين المخلوقات الأخرى جميعها تقريبا خاصة تلك التي تعيش في الغابات وداخل أعماق المجارى المائية وغيرها.

وقد يكون دليلنا على هذا ما قاله الله تعالى لآدم ولحواء وللشيطان بعد قصة العصيان البشرى الأول، وظهور مشكلة الندرة النسبية كبداية لمعاناة البشر وللانتقال للسكن والعيش المؤقت على الأرض الدنيا.

﴿ قَالَ ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحۡيَوۡنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنۡهَا تُخۡرَجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ (الأعراف 24، 25)

الخلاصة:

فقد نشأت الندرة كاصطلاح وكمشكلة قبل نزول آدم عليه السلام وزوجته إلى الأرض الدنيا، وكان السبب في نشوئها، حدوث المعصية بمخالفة الأمر الإلهي، وهى مشكلة نسبية ومقدرة من الخالق، ومن الآثار السلبية لحدوثها انتشار العداوة بين المخلوقات.

هذا ما تم استخلاصه من دروس مستفادة حول المصطلح المعنى من مجرد لمحة قرآنية لقصة واحدة ترتبط بآدم عليه السلام وزوجته في بدايات معيشتهما خارج دنيانا الأرضية المعتادة. لكن الآيات القرآنية قد ذخرت - أيضاً - في مواضع أخرى منها بالعديد والعديد من الدروس المستفادة التي تمكن أي باحث جاد من استنباط صورة أكثر منطقية حول حقيقة

ما يواجه الأفراد والمجتمعات من ندرة في الموارد المتاحة، والوسائل الأكثر فعالية للتغلب على تلك المشكلة والوصول إلى الوضع التوازني الصحيح وليس المستهدف[1].

ويمكن أن تتضح خلاصة ما سبق أيضاً من خلال الإطلاع على الشكل (1-1) التالي:

شكل (1-1)
قصة نشوء مشكلة الندرة الاقتصادية وأسبابها وتوابعها

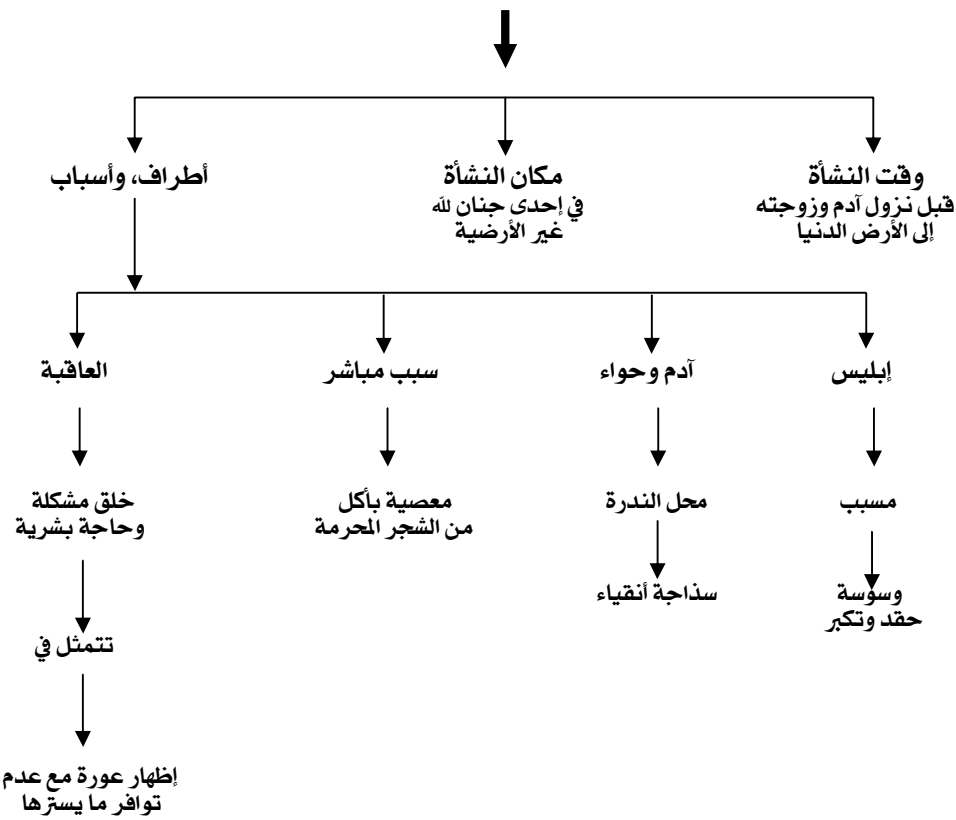

(1) حيث أن المستهدف قد لا يكون صحيحاً أن تم بناء على محددات لا تتلاءم بصحيحها مع القدرات والاحتياجات والمنافع الفعلية وهو ما سوف يتم توضيحه في طيات المعروض لاحقاً.

الندرة في المنظور الاقتصادي بشري الإعداد والتوجه

كنظرة عامة، يشاع في الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية أن هناك دائماً مشكلة ندرة اقتصادية تتمثل في محدودية الموارد المتاحة مقارنة بالاحتياجات البشرية اللامحدودة والتي دائماً ما تزيد على تلك الموارد.

وتلك الندرة تحدث إما بشكل مطلق وذلك خاصة في حالة الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل موارد الطاقة (كالبترول والفحم) أو بشكل نسبى مثل المزروعات النباتية ومياه الأمطار وبعض الموارد البيئة كالثروات السمكية والأماكن الطبيعية السياحية.

وفى جميع حالات الندرة فإن هذا يستلزم عملية الاختيار والمفاضلة Choice and Preference بين الاستخدامات البديلة المتعددة والتضحية ببعض الرغبات من أجل تحقيق أخرى بديلة، حيث يتم هذا من خلال عملية تخصيص للاستخدامات المقررة وفقاً لقائمة أولويات عادة ما تختلف ما بين الأفراد والمجتمعات، ومن زمن لآخر، ومن مكان لآخر، وفقاً للمستوى المستهدف من إشباع الحاجات الإنسانية The satisfaction of human needs.

أولا: بعض المفاهيم ذات الصلة

ومن المنطلق السابق، تم استنباط بعض المصطلحات أو المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة مثل:

1- **مؤشر الندرة** scarcity index: ويقصد به التكلفة الحقيقة لمدخلات رأس المال والعمل لكل وحدة إنتاج استخراجي معبر عنه كرقم قياسي لأسعار تلك المخرجات نسبة إلى الإنتاج الاستخراجي أو غير التعديني (تحسين التاجي الفاروقي، 2009 ص 400).

2- **قانون الندرة** scarcity low: هو مبدأ يقول أن غالبية الأشياء التي يريدها الناس (باستثناء السلع المجانية) متاحة فقط بكميات محدود عرضها ولذلك فهي عموماً نادرة (المرجع السابق).

3- **تسعير الندرة** scarcity pricing: أي تحديد أسعار تتعادل مع التكلفة الاجتماعية الحدية، حيث يطبق هذا غالباً في اقتصاديات النقل (المرجع السابق).

4- **ريع الندرة** scarcity rent: أي العائد الاقتصادي المستحق الحصول عليه عن شيء نادر (المرجع السابق).

5- **موارد مجانية** free resources: وهى الموارد الطبيعية المتاحة مجاناً لكل البشر مثل الضوء والهواء.

6- **موارد اقتصادية** economic resources: وهى الموارد التي لابد من دفع مقابل لها من أجل الحصول عليها.

ثانيا: بعض النظريات الاقتصادية التي تضمنت فكرة الندرة:

(1) الفكر التجاري: منتصف القرن 15 م ـ منتصف القرن 18 م

ركز هذا الفكر على الثروة المعدنية خاصة من الذهب والفضة والمعادن النفيسة واعتبارها الخيار الأهم لأي دولة تستهدف اكتساب القوة والهيمنة على الآخرين، واعتبر الموارد الطبيعية الأخرى خاصة الزراعية منها بمثابة مواد خام محدودة فحرصوا على الاحتفاظ بها لديهم في بلادهم الأوربية منها، مع استيراد ما يمكن استيراده من الدول الأخرى منها من أجل تغطية احتياجاتهم المباشرة والتصنيعية منها من أجل زيادة الصناعات التي يتم تصديرها إلى الدول الأخرى فتتزايد معها المتحصلات من الثروة المعدنية النفيسة.

وقد ذكر في هذا الفكر أن الحجم الإجمالي للثروة المعدنية المعنية ثابت على المستوى العالمي ومحدود الحجم إجمالاً، ومن ثم فإن زيادة حجم تلك الثروة في دولة ما لابد أن يكون أو يحدث على حساب تخفيض ما تمتلكه دولة أو عدة دول أخرى منها.

ومن ثم فقد كان هذا الفكر استعماري التوجه لأنه يحث على زيادة الثروة المحلية حتى من خلال استعمار الدول الأخرى الغنية بالثروات المعنية من أجل استنزاف ما تمتلكه منها (د / زينب صالح الأشوح 2015، ص93).

(2) نظرية مالتس في السكان: (ظهرت في عام 1793م)

تركز النظرية على اعتبار الزيادة السكانية كسبب رئيسي لحدوث مشكلة الندرة الاقتصادية موضحة أن الموارد الطبيعية (الممثلة لجانب العرض) تنمو بمتوالية حسابية أو

عددية (5، 4، 3، 2، 1... الخ) بينما تتنامي الموارد البشرية (المستخدمة لتلك الموارد الطبيعية والممثلة لجانب الطلب لها)، بمتوالية هندسية أو متضاعفة مركبة (32، 16، 4، 2،1،.... الخ)، ويتسبب هذا الاختلاف غير المتوازن في معدل النمو بين الجانبين في إحداث فجوة متزايدة الاتساع بين جانب عرض الموارد الطبيعية، وجانب الطلب عليها حيث يتضاعف عدد السكان كل 25 عام بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد في خلال ذات الفترة. فإذا لم تستخدم الموانع الطبيعية لتخفيض النمو السكاني وذلك بتأخير سن الزواج مع العفة، فسوف تحدث كوارث طبيعية مثل المجاعات أو انتشار الأوبئة أو اندلاع الحروب وتستمر حتى يعود التوازن التلقائي بين الطرفين (المرجع السابق ص 138، 139)

(3) نظرية آدم سميث "اليد الخفية" (1766م):

وفى تلك النظرية، تحدث سميث عن مشكلة الندرة كمسلمة يجب التعامل معها باستمرار التفاوضات والتنازلات الملائمة من جميع الأطراف المتعاملة معا حتى يصل الجميع إلى حالة التراضي العام بين الجميع، حيث أوضح أن هناك دائماً فجوة بين ما يتطلع جانب الطلب للحصول عليه من ناحية، وبين جانب المعروض والمتاح له بمقابل معين على الجانب المقابل، وركز نظرته هنا على الموارد المنتجة وليس الطبيعي أو المجاني منها، وذكر أن تلك الفجوة تتسبب في حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب مما يتطلب بالضرورة حدوث تنازلات من الجانبين، وكأن هناك يد خفية تحث وتوجه الجميع إلى تحقيق التنازلات الجماعية الواجبة بما ينتهي إلى تحقيق حالة التوازن التي يتراضي عندها جميع الأطراف على الرغم من إنه في تلك الحالة سيجد كل فرد من الطرفيين إنه قد حقق وضعا مختلفا عن ما استهدف إلى تحقيقه في البداية. (تودج بوشهولز، 1996)

(4) قانون تناقص الغلة "دافيد ريكاردو" (1817م في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب):

وهنا، تأثر ريكاردو بنظرية مالتس في السكان، واعتبر الزيادة السكانية سبباً في تدهور المتاح من الغلة الزراعية نتيجة للزيادة المستمرة في السكان التي تتحول بعد هذا إلى عمالة، وبافتراض أن الأرض هي الموضع الإنتاجي الثابت الأساسي، فأوضح أن زيادة عدد العمال

على ذات المساحات المنزرعة المحدودة من الأرض ستؤدى في البداية إلى تزايد الغلة الزراعية، لكن باستمرار إضافة أيدي عاملة زراعية جديدة على ذات المساحة المنزرعة سوف يؤدى إلى إنهاكها حيث ينخفض معدل الإنتاجية إلى صفر، وبتوالي الإضافات البشرية العاملة إلى ذات المساحة الأرضية المستغلة، يبدأ معدل الإنتاجية في اتخاذ أرقاما سلبية متناقصة مما يتسبب في الانخفاض المستمر في الناتج الحدي وتحوله إلى أرقام سلبية متزايدة الارتفاع مما ينتهي بالتوقف الإنتاجي التام للموارد المستهدفة في نهاية الأمر، وبعجز الأرض المولدة للموارد عن إدرار المزيد تحت وطأة الأقدام والسواعد البشرية المتزايدة بأحمالها الاستغلالية لها.

(5) نظرية "شومبيتر" (في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911م الذي استكمل بكتاب آخر في عام 1939):

ولقد ركزت النظرية على عرض منظور إيجابي يتمثل في إيجاد حل لمشكلة محدودية الموارد الطبيعية والمصنعة وذلك من خلال تفعيل وسيلتين رئيسيتين:

- الوسيلة الأولى وتتمثل في المنظم المبدع الابتكاري الذي لا يكتفي بالإدارة التقليدية ثابتة الثمار، لكنه دائم التطوير والابتكار والتحديث في كل شيء في طبيعة المواد وخصائصها، وفى إنتاج موارد جديدة أو متجددة، وفى اتباع أساليب تقنية جديدة ومتطورة، وفى فتح أسواق جديدة باستخدام مهارات وخبرات إبداعية متطورة. ولقد اعُتبر المنظم بمثابة المفتاح الجوهري أو الدينامو المحرك لأية علميات تنموية أو تطويرية ناجحة.
- أما الوسيلة الثانية فتتمثل في الائتمان المصرفي الذي يوفر للمشروعات خاصة عالية المخاطر ما يلزم من إمكانيات تمويلية، ويدعم بفاعلية قدرات وخطط وإنجازات المنظم المبدع.

(6) نظرية التنمية المستدامة (ظهرت في السبعينيات واستمرت بتطورات كثيرة حتى حينه):

فقد ظهرت تلك النظرية وتطورت من خلال المخاوف العالمية من تنامي مشكلة تدهور الموارد الطبيعية وتلوث البيئة التي تهدد العالم كله بتأثيراتها المدمرة مما يمكن أن يتسبب ليس فقط في نقص المتاح مما يمكن أن يلبى احتياجات الأجيال الحالية، لكنه قد يتسبب أيضاً

في حرمان الأجيال المستقبلية من الانتفاع بحقها المشترك في الموارد والبيئة الطبيعيين المحدودين غالباً بشكل مطلق، والآخذان في التدهور حتى بالنسبة للموارد الطبيعية المتجددة والدائمة مثل الهواء والماء الصالحين للعيش الأرضي الصحي وذلك نتيجة لإساءة استغلال الموارد الطبيعية بالتوسع في العمليات الصناعية والنووية التي تسببت في إحداث ثقب الأوزون، مع الاستخدام الجائر المتخلف للأشجار والمزروعات وغيرها. (د. زينب صالح الأشوح، 2003)

(7) نظرية الطبيعيين (منتصف القرن 18م):

وتعتبر أكثر النظريات موضوعية – إلى حد ما – في تقدير الأهمية النسبية الأكبر للموارد الطبيعية متمثلة في الأرض ومنتجاتها الزراعية بصفة خاصة، حين اعتبرت الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد الذي يدر قيمة مضافة تكفى لتغطية حاجات العاملين على استزراعها، بالإضافة إلى تغطية جميع حاجات العاملين في القطاعات الأخرى كالصناعية والتجارية كغذاء وكخامات إنتاجية. وقد يرجع منظورها هذا إلى قيام أفكار أصحابها على مبدأ أساسي يتمثل في الإيمان بوجود خالق ينظم الكون وهو القادر وحده على توفير حالة التوازن الشاملة التي تضمن البقاء المعيشي على الأرض، ومن أجل هذا تمت المطالبة بعدم تدخل البشر في إحداث أي تغير في هذا النظام الطبيعي وألا تسبب هذا في الإخلال بالتوازن الطبيعي المعيشي الصحيح الذي تنعم به البشرية.

الخلاصة:

إن الفكر الاقتصادي الوضعي في الغالبية العظمى منه يقوم على فكرة واشتراط Assumption جوهري لا محل له من الاعتراض، وهو أن العالم يواجه دائماً حالة ندرة في الموارد الطبيعية المتاحة، وهى في غالبيتها العظمى ندرة مطلقة نتيجة للتزايد المستمر في نمو السكان من ناحية، وللتزايد المتفاقم في الحاجات البشرية المواكبة لمتطلبات التطور الحضاري المستمر من ناحية أخرى.

وبناءً عليه، تطل علينا دائماً توقعات ونظريات تشاؤمية تحذر من مستقبل معيشي مظلم، فينادى بعضها بالتخلي الكامل عن الدول الضعيفة والاكتفاء بحماية الذات مثل سياسة التجاريين قديمة المنشأ، ونظرية "قارب النجاة" المستحدثة (د/ زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره ص 198، 199)

ويسعى البعض إلى افتعال صراعات شرسة ومدمرة مع الدول المستضعفة طمعاً في الاستئثار بمواردها مثلما يحدث بوضوح في الآونة الأخيرة خاصة منذ نهايات عام 2010 حتى الآن فيما يتعلق بأحداث ما تنعت – كذباً – بالربيع العربي. ومازال الجدل محتدماً، ومازالت تخبطات النظريات والأفعال تلف العالم بمخاوف وبسوداويات لا يعلم مدى عواقبها إلا خالق هذا الكون بكل ما فيه من معروض معيشي وطلب بشرى. إنه "الله" سبحانه وتعالى. فلماذا لا نكون أكثر موضوعية ونحاول أن نتعرف على ما أرشدنا إليه الله تعالى في هذا الصدد؟؟!!!.

تعالوا معاً للتدبر في آيات القرآن الكريم الذي يتحدث الخالق معنا من خلاله في كل أمر يشغلنا حتى في أمر المعروض والطالب له ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الأنعام: 38).

ويمكن الاستعانة بالشكل (1-2) التالي للاطلاع على صورة تصويرية مختصرة لأهم ما تضمنته النظريات الوضعية من نقاط بشأن مشكلة الندرة الاقتصادية، وذلك وفقا لما تم عرضه في الصفحات السابقة:

جدول رقم (1-1)
الندرة الاقتصادية كما وردت في بعض النظريات بشرية الإعداد

1-التجاريون (الدولة)	2-مالتس (السكان)	3-آدم سميث (اليد الخفية)	4-ريكاردو (تناقص الغلة)
• الدولة تستمر بالقوة • و القوة بالثروة الطبيعية • وهى ثابتة في العالم • اذن، زيادة ثروة دولة تعنى • نقص ثروة دولة أخرى • (مذهب استعماري)	• عددية في الموارد • هندسية في السكان • فجوة متزايدة بين المعروض والمطلوب يؤدى إلى ظهور وسائل طبيعية سلبية لاستعادة التوازن مثل (الحروب والمجاعات والأوبئة) • الحل: تأخير سن الزواج مع العفة أي معدلات الإنجاب	• تعارض الأهداف بين جانبي العرض والطلب • خلل توازني • مفاوضات وتنازلات تتمثل في (يد خفية) • حالة توازن ورضا للجميع مع تغير المتحقق الفعلي عن أهداف الجميع	• عنصر إنتاجي ثابت • عنصر متزايد على الثابت (العمالة البشرية) • تزايد معدلات الإنتاج ثم ثبات ثم تناقص
5-شومبيتر (المنظم والائتمان)	**6-التنمية المستدامة**	**7-الطبيعيون**	
• حل محدودية الموارد يحدث من خلال: - منظم مبدع ومبتكر • ائتمان تحويلي كاف • أسواق جديدة مربحة	• حق الجيل الحالي • حقوق الأجيال المستقبلية • تدهور الموارد وتلوث البيئة • مسئولية العالم أجمع	• القطاع الزراعي هو المنتج الوحيد لقيمة صافية مضافة تكفى احتياجات وبقية القطاعات الأخرى • كل القطاعات الاقتصادية الأخرى (صناعة وتجارة) صفرية الإنتاج ولا تقدم قيمة مضافة • إذاً هناك وفرة كافية في الموارد الطبيعة وتحقق التوازن إلهي المصدر • أي تدخل في عملية الإنتاج والتوزيع والمسار التدفقي للموارد الطبيعة يتسبب في خلل توازني • هذا الخلل التوازني هو ما يطلق عليه حالياً مشكلة الندرة الاقتصادية	

حقيقة الندرة وبعض أسبابها كما ورد في النصوص الشرعية

بداءة تؤكد كل آيات القرآن الكريم على حقائق لو تدبرها الإنسان بحكمة لذهب عنه أي تخوف مما يبدو جلياً في الفكر البشرى الذي تم عرض نبذة عنه تواً، فالله سبحانه وتعالى هو الخالق لكل شيء وهو القادر لأن يقول للشيء "كن فيكون" وعنده "خزائن

كل شيء" لكن هذا لا يمنع من وجود حالات ومظاهر ندرة وحاجة مستمرة بين البشر، بعضها علمنا الله سبحانه وتعالى أسباب حدوثه والحكمة في إحداثه، والأخرى تتطلب منا الإذعان والقبول بلا أي تفكير أو اعتراض، مع اللهث بالدعاء من أجل تحسين الأحوال.

وبالتأمل في آيات الله يمكن تصنيف الندرة وفقاً لبعض المسببات التي أراد الله أن يوضحها لنا وذلك على النحو التالي:

أولا: الندرة كعقاب إلهي رادع خاصة لمن أساء استغلال ما أتيح له ومن جحد بنعم اللّه:

1- الكبر والغرور يؤدى إلى إهلاك الموارد:

- ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلٗا رَّجُلَيۡنِ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ وَحَفَفۡنَٰهُمَا بِنَخۡلٖ وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُمَا زَرۡعٗا ٣٢ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ وَفَجَّرۡنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرٗا ٣٣ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٞ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ٣٤ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدٗا ٣٥ ﴾ (الكهف 32-35)
- ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُشۡرِكۡ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ٤٢ ﴾ (الكهف: 42)

2- إساءة استغلال الموارد الطبيعية والنعم المتاحة يؤدى إلى تدهور الموارد:

- ﴿ ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٤١ ﴾ (الروم: 41)

3- التهوين من شأن النعم والمنح المتاحة وإهمالها، مع وجود أقوام أكثر تقديرا وأفضل معاملة لها:

- ﴿ كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ٢٥ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ٢٦ وَنَعۡمَةٖ كَانُواْ فِيهَا فَٰكِهِينَ ٢٧ كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ٢٨ ﴾ (الدخان 25-28)

4- الجحود بالنعم وعدم أداء حقها من الشكر وحسن الاستغلال على مستوى الدولة الكاملة يتسبب في المجاعات وضياع الأمن:

- ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل: 112)

ثانيا: الندرة كابتلاء واختيار ورفع للدرجات لمن يحسن التعامل الإيماني الصحيح مع هذا الابتلاء:

1- ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ ﴾ (البقرة 155-156)

2- بل أن الندرة تتساوى مع الوفرة في اعتبارهما وسائل للاختبار الإلهي

- ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الأنبياء: 35).

- ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾ (الأنعام: 44-45).

ثالثا: الندرة كوسيلة تربوية وتدريبية على الصلابة والرشد في الاستهلاك وفى تحمل الشدائد وتجنب المحرمات:

1- ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾ (سبأ: 39).

2- ﴿ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾ ﴾ (طه: 81)

3- ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ (الشورى: 27).

رابعا: الندرة كوسيلة توزيعية تؤكد على المعيار الإلهي في التوزيع وهو اللامساواة، ضمانا للتواصل البشرى وإعمار الأرض:

1- ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ ﴾ (العنكبوت: 62).

2- ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الزخرف: 32).

3- ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ (النحل: 71)

4- "إذا ساق الله إليك رزقاً من غير مسألة ولا إشراف نفس فخذه، فإن الله أعطاكه" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 1، 590 - 269، ص 163)

خامسا: الندرة نتيجة للتبذير وللمعاملات المحرمة والتسول لغير ضرورة وخشية الفقر وتناسى أن الرزق من الله:

1- ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الإسراء: 26-27).

2- ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ ﴾ (الإسراء: 29-31).

3- ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ ﴾ (البقرة: 276).

4- ﴿ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾ ﴾ (طه: 81).

5- ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾ ﴾ (الأنعام: 14).

6- ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ (النحل: 112).

7- ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ..... ﴾(القصص: 78) ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (القصص: 81- 82)

8- ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴿١٠٠﴾ ﴾ (الإسراء: 100).

سادسا: المحدودية قد تكون وهمية كنتيجة لنهم المبالغة في الحاجات والمطالبات الدنيوية:

1- ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ﴾ (آل عمران: 14)

2- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ (التوبة: 34).

3- "لو كان لابن آدم وادٍ من نخل لتمنى مثله، ثم تمنى مثله، حتى يتمنى أودية، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب " (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، وتم 5289).

4- " لو كان لابن آدم وادٍ من مال لابتغى إليه ثانياً، ولو كان له وأديان لا بتغي لهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم ألا التراب، ويتوب الله على من تاب " (المرجع السابق، 5288).

5- ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ (إبراهيم: 34).

6- " إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه بالمال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه ممن فضل عليه " (رواه البخاري ومسلم).

7- ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ ... ﴾ (النساء: 32)

8- "مَنْهُومَانِ لا يَشْبَعَانِ طَالِبُ عِلْمٍ وَطَالِبُ دُنْيَا" (صحيح الجامع الصغير وزيادته 6624).

وتتلخص مسببات الندرة السابق سردها في صورة شاملة تتضح في الجدول (1-3) التالي:

جدول (1-2)
بعض الأسباب الهامة لحدوث وتنامي مشكلة المحدودية والندرة

عقاب إلهي	ابتلاء واختبار	تهذيب سلوكي	نموذج توزيع إلهي	نتيجة جماح للمبذرين	محدودية مفتعلة ووهمية
نتيجة لذنوب ومعاصي	لرفع درجات المؤمن	للتدريب على الترشيد (تربية سلوكية اقتصادية)	يقوم على اللامساواة من أجل: - التواصل البشرى - استمرارية إعمار الكون	• ردع للمتسولين عن غير حاجة حقيقية • ردع للناكرين لحقيقة أن الرزق فقط بيد الله	نتيجة لجشع ولا محدودية الرغبات والمطالب

بعض طرق ووسائل تجنب مشكلة المحدودية أو التخلص منها والتخفيف من سوء آثارها

أولا: الدعاء المباشر والذكر والتسبيح والاستغفار والتوبة وعدم موالاة المنحرفين (لأنهم سفهاء بإهدارهم للنعم):

1- ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ ﴾ (البقرة: 126).

2- ﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ (المائدة: 114).

3- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ

فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (المنافقون: 9).

4- ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴿١٢﴾ ﴾ (نوح 10-12).

5- ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾ (هود: 52)

6- ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ (المائدة: 65- 66)

7- ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ (النور: 37- 38).

8- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ ﴾ (البقرة: 172).

9- ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ ﴾ (الطلاق: 2-3).

ثانيا: الرشد الاستهلاكي والإنفاقي وتخصيص جزء للمحتاجين:

1- ﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ ﴾ (البقرة: 272).

2- ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾ (سبأ: 39).

3- ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (الحديد: 18).

4- ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ (الفرقان: 67).

5- ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾ (الإسراء: 29).

ثالثا: العمل والسعي والسفر والانتقال إلى أماكن التكسب والمنافع مع تحرى الاستهلاك والإنتاج والمكسب الحلال:

1- ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ (الملك: 15).

2- ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ (النحل: 97).

3- ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ (الحج: 58).

4- ﴿ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ (المائدة: 88).

5- "إِنّ اللهَّ يُحِبّ إذا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ". (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 1 وحسن 1880، ص383)

6- "لا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أربع: عَنْ عُمْرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَا أَبْلاهُ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جسمه فيم أبلاهِ". (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 2، 7300 - 2531، ص 1221)

7- "نهى عن الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة". (المرجع السابق 6866، ص 1158)

رابعا: دمج العمل التعبدي لله مع الإتقان التطوعي والعمل المعيشي بنجم عنه عمل تكسبي أخروي (التجارة مع الله كنشاط مؤكد الأرباح):

1- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ ﴾ (فاطر: 29).

2- ﴿ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ ﴾ (الرعد: 22).

3- ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الجمعة: 10).

4- ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾ ﴾ (الكهف: 7).

خامسا: الالتزام بتطبيق قاعدة التوفيق بين كل من المصلحة "الفردية" والمصلحة "المجتمعية" كشرط ضروري للتوازن بين جانبي عرض الموارد والطلب عليها:

1- فالفرد له حق التصرف فيما يمتلكه وعليه واجب الحفاظ والدفاع عن هذا الحق حتى الموت.

- "مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 6445، ص 1100).
- الإنسان ذاته ملكية مؤقتة لذويه "من قتل خطأ فديته مائة من الإبل، ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشرة بنى لبون" (المرجع السابق، حسن، 6443 - 2190، ص 1100).

2- والمجتمع: له حق الملكية العامة للموارد التي لا يستطيع أي إنسان العيش بدون توافرها له وللمخلوقات التي سُخرت من أجل تيسير معايشه وذلك مثل المال والمراعى والنار وكل عين ظاهرة كالنفط والفحم والكبريت أو حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد. (د/ زينب صالح الأشوح، 1997، ص 124) .

وذلك مصداقاً للحديث الصحيح: "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار" (رواه أحمد وأبو دواد وابن ماجه وأبو عبيد في الأموال، ص 413).

الخلاصة:

بتتبع النصوص الشرعية الممثلة للمصادر المعرفية النموذجية الأساسية، تأكد أن "الندرة" هي مصطلح يمكن أن ينطبق في حدود الإدراك المعرفي والمتاح والتطبيقي للبشر فقط، لكنها لا تتحقق أبداً في المصادر الإلهية الأصلية للموارد التي مهما بذل الإنسان مجهوده الأقصى من أجل حصرها فلن يستطيع أبداً ليس فقط لأنها متعددة كبنود وكمسميات فردية مستقلة، ولكن أيضاً لتعقد حصرها وتحديدها كأصناف وتقسيمات تتداخل فيما بينها بحيث تتفرع إلى مصادر لانهائية من الموارد لانهائية الاستخدامات والمنافع، بالإضافة إلى علم الله وحده بحقيقة المتاح من خزائن وموارد ونعم وأرزاق هو وحده – جل شأنه – موجدها وخالقها والمتحكم الأوحد في توزيعها.

ولقد اتضح من النصوص الشرعية الصحيحة، أن الندرة هي حالة قدرها الله سبحانه وتعالى بشكل نسبي على البشر والخلائق، وأنه – سبحانه – قد أوضح (بعض) وليس (كل) الأسباب الضمنية التي يمكن الاستعانة بها من أجل تخفيف حدة الندرة الظاهرية أو المقدرة، وأرشد البشر إلى كيفية تحسين أوضاعهم المعيشية باتخاذ أسباب بعضها مادية وملموسة وأخرى ترتبط بالجانب الروحاني وترتكز عليه.

وفيما يلي بتم عرض شكل (1-4) كصورة توضيحية مختصرة لبعض الوسائل المساعدة على التخفيف من حدة مشكلة ندرة الموارد والتعامل الإيجابي الفاعل معها:

جدول (1-3)
بعض وسائل المعالجة الإيجابية لمشكلة الندرة

وسائل تعبدية	الرشد الاقتصادي	العمل والسفر وتحرى الحلال	عمل دنيوي وأخروي مزدوج	المصالح المتوافقة أو التوفيق بين الفرد والمجتمع
مثل: - الدعاء - الذكر والتسبيح - الاستغفار والتوبة - الرفقة الطيبة	- الاعتدال في الإنتاج والاستهلاك - إيتاء حق الغير	- التنقل والحركة نحو الأفضل تكسبا - تحرى العمل والمكسب والمستخدم الحلال - الإتقان في العمل والمفاضلة	- العبادات - الإنفاق التطوعي - متابعة التعبد بالعمل التكسبي الدنيوي	- حرية الفرد في العمل وحق التملك - حق المجتمع في الموارد الضرورية للحياة للمعيشة الأساسية

المبحث الثاني

الموارد الطبيعية والمصدر الإلهي هو الأوحد لإيجادها ولتوزيعها

كل الموارد الطبيعية بل والمنتجة بواسطة بشر هي إلهية المصدر والتوزيع الإجمالي

وتفيد تلك الجزئية من البحث في دحض المخاوف والمزاعم المتفشية بين الغالبية العظمى من البشر عن قصد، أو جهل أو غير ذلك – وفى إثبات الانعدام التام لفكرة محدودية الموارد الطبيعية والمعيشية للبشر بل ولجميع المخلوقات الأخرى، وتوضيح أن المحدودية الظاهرة هي حالة نسبية يقدرها الله سبحانه بدرجات متفاوتة لمسببات بعضها تم التعرف عليها، وكثير غالب منها لا يعلمها إلا الله.

أولا: "لا توجد ندرة مطلقة في الموارد لأنها جميعها إلهية المصدر"، مسلمة لا تحتمل الجدال

1- الندرة تحدث فقط في الموارد المتاحة للبشر – أما المصدر الإلهي فلا ندرة مطلقة فيه.

- ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ .... ﴾ (النحل: 96).

2- الندرة في الموارد المعيشية المتاحة للبشر هي بقدر من الله لحكم لا يعلمها سواه، والموارد في أصلها لا محدودة، لكن القدر المتاح منها للبشر هو المحدود.

- ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ (الحجر: 19-21).

3- الرزق والموارد المعيشية مضمونة في الأصل لكل مخلوق وليس للبشر فقط:

- ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾ (هود: 6).

4- جميع الموارد الطبيعية لها خزائن إلهية أصلية لا تنضب أبداً:

- ﴿ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٧﴾ ﴾ (المنافقون: 7).
- ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ .... ﴾ (هود: 31).
- ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ (ص: 54).
- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾ ﴾ (فاطر: 3).
- ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُۥ ۚ بَل لَّجُّوا۟ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴿٢١﴾ ﴾ (الملك: 21).

ثانيا: نموذج توضيحي مبسط للمنهج التوزيعي الإلهي الذي يقوم على العدالة والموضوعية:

ففي ظل النظم الوضعية تباينت أساليب وسياسات توزيع الموارد والدخول بشكل واضح، ومن أكثرها شيوعاً النظام التوزيعي الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ الحرية التامة في المعاملات والتوزيعات، وإتباع ما يسمى بـ "اليد الخفية" كوسيلة للوصول إلى حالة توازن مجتمعي تلقائي في ظل نظام السوق الذي يقوم على الاهتمام بالفرد على حساب المجتمع، ويعطى أولويات الاهتمام والرعاية للأقوى على حساب الضعيف المنبوذ دائماً حتى أن كان يمثل الشريحة الاجتماعية الأكبر. أما النظام الاشتراكي أو الشيوعي، فعلى عكس النظام السابق، يعطى الأولوية للمجتمع على حساب الفرد حتى أن كان مبدعاً، نشيطاً، منتجاً ومتميزاً، ويطبق مبدأ "من كل حسب قدراته إلى كل حسب حاجته" معتبرين هذا محققاً لما يطلق عليه "العدالة الاجتماعية" على الرغم من إنه يظلم الجاد والأكثر إنتاجاً حين يمنحه من ثمار العملية الإنتاجية قدراً أقل مما قد يمنحه لآخرين أقل تميزاً لكن اعتبروا ذوى أولويات في الاهتمام وفى زيادة العطاء لهم وفقاً لمطالبهم التي قد يكون مبالغاً في تقديرها خاصة إذا ما قورنت بما تم تقديمه من عمل أو جهد في المقابل.

أما الله الكريم الحكيم العادل فقد أوضح لنا قاعدة توزيعية عامة تقوم على إرشاد الإنسان للنموذج السلوكي الصحيح، ثم منحه حرية الاختيار مع تحميله تبعات ما اختار وسعى إليه بالفعل ﴿ ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴿١٩﴾ مَن كَانَ

يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ (الشورى:19- 20).

وبالرجوع إلى الآيات القرآنية الكريمة، لوحظ أن المنهج الإلهي العادل في توزيع الموارد والأرزاق يقوم على شقين متقابلين وثالث وسط يمكن أن يطبق على الجميع بدون تمييز وفقاً للمشيئة الإلهية التي لا رد لها:

أ- أرزاق ومنح الدنيا تتاح أو تمنح للجميع بدون تمييز، لكن بتوزيع غير متساوي فلا بد من المفاضل التوزيعية.

ب- رفاهيات المعايش الدنيوية يختص بالتمتع بها أكثر أهل الدنيا ولا يستحب تمتع أهل التقوى بالكثير منها، لأن بعضها يخالف الضوابط الشرعية أو يصرف عن الاهتمام الصحيح أو الكافي بالوفاء بمتطلبات الآخرة مخلدة المقام والمصير.

ج- الدين يمنح للمؤمنين والتوابين والمرضي عنهم من الله، أو لفئات ترتضى مشيئة - سبحانه - منحهم استثناءات ما.

وفيما يلي بعض التفاصيل البرقية حول بعض النماذج التوزيعية كما ورد بالقرآن الكريم:

1- الدنيا تمنح للجميع بدون تمييز لكن مع المفاضلة في كم وكيف العطاء من أجل ديمومة التواصل البشرى وعمليات الإعمار للكون:

- ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾ ﴾ (الإسراء: 20- 21).
- ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الزخرف: 32).

- ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ (الزخرف: 32).
- وحكمة المفاضلة ضمان التواصل البشرى وإعمار الكون وتيسير وتنفيذ مهام الخلافة البشرية على الأرض (وذلك كما اتضح من الآيات السابقة)، بالإضافة إلى تحقيق حالة التوازن السلطوي المجتمعي تقليلاً لحالات الظلم وذلك من خلال بث روح التنافس الإيجابي الدافع للجميع وتحقيق مناخ أمنى متوازن كما يتضح من الآية التالية: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ ﴾ (الحج: 40).
- والمفاضلة في الرزق تكون أيضاً من أجل توجيه كل إنسان لما خلق من أجله. "اعملوا فكل ميسر لما خلق له" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 1، 3410، ص 641)
- ومن أكثر نماذج المفاضلة وضوحا، الاختلاف الخلقي والوظيفي (القدري) بين الرجل والمرأة لأن الله تعالى خلق كل منهما من أجل إنجاز هدف معين ودور معين، بحيث تحدث منافسة تكاملية بين الطرفين تنتهي بتعظيم المنافع المعيشية في الحياة، أما عن الحملات المُفتعلة التي تركز على التمكين المطلق للعنصر النسائي في كل شيء حتى لو كان هذا على حساب حقوق الرجل ومستحقاته فكلها مخطئة لأنها تقوم على مبدأ أساسي خاطئ يدعى (ندرة وعدم كفاية) ما تحصل المرأة عليه من حقوق حتى الاقتصادي منها مع أن المسألة تقوم على منهج إلهي توزيعي يراعى المنح بما يتلاءم مع المهام والقدرات وبهذا يكون كل متميز على الآخر بشيء مختلف ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾ ﴾ (النساء: 32).

- "الدنيا حلوة خضرة، فمن أخذها بحقه بورك له فيها، ورب متخوض فيما اشتهت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار" (صحيح الجامع الصغر وزيادته، مج 1، 3410، ص 641).
- ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ (البقرة: 201-202)

2- رفاهيات الدنيا وحدها يرتكز عطاؤها لأهل الدنيا وأحياناً يكون هذا استدراجاً وعقاباً:

وكما ذكر سابقاً، فالعطاء الإلهي ليس محظوراً على أحد، لكن لو اقتصر العطاء (فقط) على الموارد والأرزاق المرتبطة بمباهج الدنيا ومغرياتها التي حذر القرآن من (الانغماس) فيها و (الانشغال) باستجلابها، و(إدمان) تملكها واستخدامها، هنا لابد على الإنسان ألا يفرح بمثل هذا العطاء، فغالباً ما يكون ابتلاء شديداً من الله له في كيفية استغلال العطاء الممنوح وفقاً للتوجيهات (الربانية)، والأغلب أن يكون من قبيل الاستدراج، بل والعقاب الإلهي الغاضب من شدة معاصي عبده فيعطيه الدنيا حتى لا يتبقى لديه شيء يدخر لحسابه في الآخرة مخلدة العواقب.

- ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الزخرف: 33-35).
- ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾ ﴾ (آل عمران: 178).
- ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ (التوبة: 55) (وتكرر نفس المعنى في آية 85 من نفس سورة التوبة).
- "الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 3412، ص641).

- ﴿ فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ (البقرة 200-202).
- ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ (هود: 15- 16).
- ﴿ وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (العنكبوت: 64)
- وعلى وجه العموم فإن مباهج الدنيا يجب ألا تمثل الهدف الأساسي لأي مؤمن رشيد التبصر لأنها كلها منافع مؤقتة. "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل" (رواه البخاري).
- ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ﴾ (آل عمران: 14).

3- الدين، ومنافع الآخرة تمنح فقط لمن يرضى الله عنهم من عباده المؤمنين والمتقين والتوابين.. الخ

- بداءة، على العكس ما قد يعتقد بعض العموم، فإن تمتع بعض الأصفياء بمنافع الآخرة لا يعنى أبداً أنهم سوف يحرمون بالكامل أو في المطلق من منافع الدنيا. وذلك كما تم التنويه إليه سابقاً وكما تؤكد الآية الكريمة الآتية ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ ﴾ (النساء: 134).
- ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴿١٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ (الروم: 14-15).
- "موضع سوط في الجنة خيرٌ من الدنيا وما فيها" (رواه البخاري)

- ﴿ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾ ﴾ (النساء: 77).
- ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ (الكهف: 46).
- ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ مَن تَزَكَّىٰ ﴿٧٦﴾ ﴾ (طه: 75-76).
- ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ (الفاتحة: 6-7).
- ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾ ﴾ (هود: 106-108).
- الجنة هي خير موارد وثمار الآخرة ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (النحل: 32).
- من ثمار الدين التمتع بولاية الله، وتحقق الأمن والأمان الداخلي والعام
- ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ (يونس: 62).
- من ثمار الدين في الدنيا المحبة الحقيقية، وفى الآخرة سكنى الجنة وخيرات أخرى تفوق التصور البشرى
- ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾ ﴾ (التوبة: 71-72).

- تيسير الأمور والصعوبات وحلول تلقائية للمشاكل ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ٤﴾ (الطلاق: 4).
- التوجيه إلى المنجيات المربحات، وصرف المرضي عنهم عن مسببات العقاب الإلهي والمعاناة من الندرة التي تحدث نتيجة المعاصي وموالاة المنحرفين والإعداد التأهيلي للاقتصادي الرشيد النموذجي.
- ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧﴾ (الحجرات: 7).

الخلاصة:

إن الله تعالى هو الخالق لكل شيء وبالتالي فليس من المنطقي ولا المقبول أن نعتقد بوجود محدودية في الموارد لأن خالقها هو الله الذي أكد لنا على أن يضمن كفاية الاحتياجات المعيشية لكل دابة مخلوقة تدب على الأرض الدنيا، ولكن ما يبدو للبشر من محدودية فهو حالة نسبية مقدرة لحكم إلهية أوضح لنا بعضها وأخفى الكثير الأخر منها. واستنباطا (اجتهاديا) لما تقدم، يمكن القول بأن المحدودية تقترن بجوهر قاعدة التوزيع الإلهي المقصود للموارد الذي يقوم على اللامساواة (التكافؤية) وعلى ضرورة المفاضلة حيث يعتقد أن الحكمة من تلك المفاضلة تحقيق العدالة التوزيعية بحيث تتم بناء على: (لكل وفق الدور الذي خلق من أجله، ووفقا للابتلاء الموجه إليه،،، وبما يتلاءم مع جهده وعمله)، مع ضمان التواصل الاجتماعي واستمرارية حاجة كل إلى الآخر بما يتحقق معه ديمومة الإعمار والاستخلاف البشرى كما قدر له.

مزيد من التوضيح لأهم ما تضمنه الجزء الحالي يتضح في نقاط يتم عرضها من خلال شكل (1-5) التالي:

شكل (1-2)
الموارد بين الوفرة الإلهية المتاحة والندرة النسبية البشرية والتوزيعية

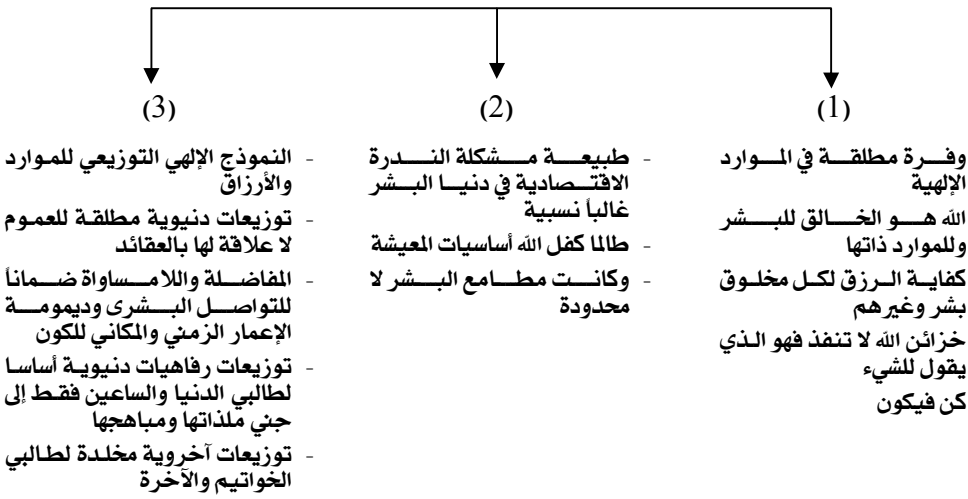

نموذج نظري مبسط لتصنيف الموارد والأرزاق إلهية المصدر بشكل مباشر:

من المنظور الوضعي عندما يتم تناول مصطلح (الموارد الطبيعية)، يقصد به الموارد التي تجود به (الطبيعة) التي ارتضى المنكرون لوجود إله وخالق بأن يعتبرونها إلهاً وخالقاً بديلاً لكن بمفاهيم تتلاءم وتوجهاتهم الإلحادية المخطئة حيث يقصد بالموارد الطبيعية Natural resources كما يتردد اصطلاحاً: أي مورد أو شيء "تجود به الطبيعة" (!!) مثل الأرض والخامات المعدنية والغابات والثروة السمكية والبترول وخصوبة التربة وأحوال المناخ الملائمة لنمو المحاصيل... إلخ.. حيث تعتبر الموارد الطبيعية إحدى عوامل الإنتاج الرئيسية، كما تعتبر عاملاً حيوياً مؤثرا على الميزة النسبية للمنتجات التي تعتمد عليها في التصنيع والمبادلات وغيرها. (تحسين التاجي الفاروقي 2009، ص 305)

وجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن إطلاق صفة (الطبيعية) للموارد قد يقبل إذا ما قصد بها تطبيق معيار من أجل التمييز التصنيفي للموارد عن تلك التي لا يكون للبشر دور في تواجدها أو توافرها أو تصنيفها، لكن تلك الصفة ترفض تماماً لو تم إطلاقها

بصفتها منتجة من قبل (الطبيعة) التي هي في الأصل (مخلوق) من قبل خالق أوحد لكل شيء. وتجنباً للخلط، فإنه يفضل استخدام مصطلح بديل أكثر مصداقية لحقيقة الموارد المقصودة وهو (الموارد إلهية المصدر) مع التصديق الكامل بأنه حتى الموارد والمنتجات بشرية التصنيع هي في حد ذاتها (إلهية المصدر) لكن بشكل غير مباشر وذلك عملاً بالتوجيه النبوي الذي لا ينطق عن الهوى "إن الله تعالى صانع كل صانع وصنعته" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 1، 1777، ص 366)

وقد تكتسب الموارد الطبيعية (كوصفها البشر) صفة (المال) وذلك استرشادا بما ورد بحديث نبوي يوضح فيه الحكمة من إتاحة تلك الموارد للبشر، ومن ضرورة حسن استغلالها وتسخيرها من أجل تحقيق الهدف الأسمى من وجود البشر على الأرض وهو عبادة الله عز وجل وأداء الامتحان الإلهي الموكل إليه، وفى هذا يقول النبي ﷺ: "إن الله قال: إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم وادٍ لأحب أن يكون له ثان، ولو كان له واديان لأحب أن يكون لهما ثالث، ولا يملأ جوف أبن آدم إلا التراب، ثم يتوب الله على من تاب" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 1، 1781 - 789، ص366).

- ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ (الذاريات: 56).

وبناء عليه، فعلى الرغم من أن الأصل في التشريع الإباحة، فإنه ليس بشرط أن تكون كل المتاحات من لموارد الطبيعية. أو إلهية المصدر مباح استغلالها بشكل مباشر (مثل الخنازير) أو تحويلي أو غير مباشر (مثل الخمور المستخرجة من ثمر العنب الحلال استخدامه على حالته) ومن هذا، يمكن أن تصنف الموارد إلهية المصدر إلى مباحة ومحرمة بالمطلق أو جزئياً.

كما يمكن تصنيف الموارد المعنية من منظور مختلف يقوم على (طبيعة) المنافع والاستخدامات المرتبطة بها وهناك أيضاً تصنيف ثالث يقوم على طبيعة المورد ذاته إن كان مادي أو معنوي، دائم، أو مؤقت.. إلخ.. وهذا التصنيف هو الأفضل تطبيقاً لأنه الأكثر شيوعاً وقابلية للتطبيق على جميع الموارد المعنية، بحيث يمكن كخطوات تالية بعدها أن يشار إلى التصنيفات الأخرى كمشتقات توصيفية تصنيفية فرعية لها.

- ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ (النمل: 61).
- الجبال كمكان سكنى وكمنتزه وكوسيلة لدعم الأرض وحمياتها من الزلزلة ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ﴿٦﴾ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾ ﴾ (النبأ: 6-7).
- ﴿ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٣﴾ ﴾ (النازعات 32-33).
- ﴿ وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (الحجر: 82)، ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ (الشعراء: 149).
- الجبال كبيوت لمخلوقات أخرى نافعة كالنحل ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ (النحل: 68).

3- **البحار (والمحيطات والبحيرات وما شابه)**، كمصادر للغذاء من أسماك وملح وطعام وغيره، ووسائل زينة من لؤلؤ وقواقع مبهرة، ووسيلة انتقال مائي تُكمل وسائل الانتقال الأرضية وتشمل على مباهج السياحة وتيسير الاتصالات بالدول الأخرى.

- ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ (النحل: 14).

4- **الأنعام** كمخلوقات متنقلة تتواجد على الأرض من أجل إنجاز أدوار ومهام ومنافع مقدرة لها مثل استخدامها كغذاء وكوسائل للتنقل، ووسائل للترفيه أو التسلية، وكجلود ساترة للأجساد وكوسائل تدفئة وفرش للجلوس والنوم... إلخ.

- ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (النحل: 5-8).

- ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ (النمل: 61).
- الجبال كمكان سكنى وكمنتزه وكوسيلة لدعم الأرض وحمياتها من الزلزلة ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ﴿٦﴾ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾ ﴾ (النبأ: 6-7).
- ﴿ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٣﴾ ﴾ (النازعات 32-33).
- ﴿ وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (الحجر: 82)، ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ (الشعراء: 149).
- الجبال كبيوت لمخلوقات أخرى نافعة كالنحل ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ (النحل: 68).

3- **البحار (والمحيطات والبحيرات وما شبابه)**، كمصادر للغذاء من أسماك وملح وطعام وغيره، ووسائل زينة من لؤلؤ وقواقع مبهرة، ووسيلة انتقال مائي تُكمل وسائل الانتقال الأرضية وتشمل على مباهج السياحة وتيسير الاتصالات بالدول الأخرى.

- ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ (النحل: 14).

4- **الأنعام** كمخلوقات متنقلة تتواجد على الأرض من أجل إنجاز أدوار ومهام ومنافع مقدرة لها مثل استخدامها كغذاء وكوسائل للتنقل، ووسائل للترفيه أو التسلية، وكجلود ساترة للأجساد وكوسائل تدفئة وفرش للجلوس والنوم... إلخ.

- ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (النحل: 5-8).

- ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ (النحل: 66).

5- **النحل** كمصدر متكامل لمجموعة منافع ضخمة غذائية وعلاجية وغيرها

- ﴿ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ... ﴾ (النحل: 69).

6- الموارد الغذائية من مزروعات وثمار

- ﴿ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ ﴾ (النحل: 67).
- ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾ (الأنعام: 141).

والواقع أن آية محاولة لحصر ذلك الجانب المادي من الموارد لابد أن تبوء بالفشل الذريع، لأنه يتشعب كثيراً بصنوفه الأساسية كثيرة التفرع والتداخل - بدورها - مع التعدد صعب الحصر لخصائص كل صنف من تلك الموارد حتى أن بدت ملموسة للعيان. وصدق الله العظيم في قوله ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ ﴾ (إبراهيم: 34). لهذا، يجب التوقف عند هذا القدر من الأمثلة وليتم الانتقال إلى عرض أمثلة من الأصناف الأخرى من الموارد الإلهية صعبة الحصر وصعب إتيانها قدره من الشكر وحسن التبصر.

ثانيا: الموارد الكونية الميسرة للمعايش وللأنشطة:

وهى موارد نادرة بل فريدة لا وجود لها أبداً في دنيا الصناعة البشرية ولا يمكن أن يدعى بأن له أي دخل في توفيرها، وبدونها تتوقف المعايش الطبيعية لجميع المخلوقات، ومع هذا فهي مغبون حقها في التقدير والتقييم الحصري البشرى لها باعتبارها موارد اقتصادية من حيث منافعها، ومجانية من حيث المقابل الصفري المدفوع للحصول عليها، بل وقد نال الكثير منها ظلماً من الإنسان الذي تم تسخيرها من أجل تيسير معايشه وذلك بإساءة الانتفاع بها بتهور سلوكياته في التعامل معها، مما تسبب - مثلا - في التأثير السلبي

على المناخ وإحداث ثقب بالأوزون الذي ينذر بكوارث خطيرة. وعموماً فلنركز هنا على الجانب المضيء بالتعرف على بعض الأمثلة لتلك الموارد المغبون حقها.

1- **تعاقب الليل والنهار، والشمس والقمر والنجوم** لتقديم منافع خدمية معيشية بالغة التنوع:

- ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ ﴾ (النحل: 12).
- ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ ﴾ (يونس: 5).
- ﴿ وَعَلَٰمَٰتٖۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦ ﴾ (النحل: 16).
- ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا ﴾ (يونس: 67).
- ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا ٤٧ ﴾ (الفرقان: 47).
- ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا ١٠ وَجَعَلۡنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشٗا ١١ ﴾ (النبأ: 10-11).

2- **البرق والرياح والظواهر الطبيعية** لأداء وظائف وأدوار تيسيرية مختلفة لديمومة المعايش والإعمار

- ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَيُحۡيِۦ بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٢٤ ﴾ (الروم: 24).
- ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ ٣٢ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ ﴾ (الشورى: 32-33).

3- **الغيث أو المطر النافع** الذي يتكون من السحاب وينزل من السماء كمصدر للشرب والاسترزاع والاستشفاء وتخصيب الأراضي وتنظيف البيئة، ومنافع أخرى يصعب حصرها مما نؤكد إنه لا ندرة أصلاً في مورد "الماء".

- ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ ﴾ (النحل: 60).
- ﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآ ﴾ (النحل: 65).
- ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لَّكُم مِّنۡهُ شَرَابٞ وَمِنۡهُ شَجَرٞ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ (النحل: 10).
- ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ وَلِيَرۡبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمۡ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلۡأَقۡدَامَ ﴿١١﴾ ﴾ (الأنفال: 11).

ثالثا: موارد معنوية وترويحية واسترخائية ومحددة للنشاط والصحة: ومن الأمثلة القليلة على ما لا يمكن أن يحصى منها:

1- **النوم المريح** الكافي غير المتقطع ﴿ وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا ﴾ (الفرقان: 47).

2- **المشاعر** من ضحك وفرح وشعور بالإيمان وعدم الخوف وغيرها بالإضافة إلى متقابلات تتوازن معها الأحوال من بكاء وخوف..!؟

- ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ ﴾ (النجم: 43).
- ﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (الروم: 4).
- ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (البقرة: 38) توجد آيات كثيرة متعددة بهذا المعنى.
- ﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾ ﴾ (قريش: 3-4).
- الخوف المحمود هو الرادع عن المعصية وهو المصحوب بالطمع في رحمة الله ومعيته "هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا"
- ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ (الروم: 24).

- ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗا ﴾ (النور: 55).
- النعاس كوسيلة استرخاء وتجديد نشاط وتخلص من المشاعر المرهقة أو المستثارة بفعل تقلبات المواقف والأحداث المعيشية المستمرة ﴿ إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ ﴾ (الأنفال: 11).

3- **معية الله للصالحين** من عباده وتسخير جنوده (الصعب حصرهم) لدواعي الدعم والحفظ بأشكال مختلفة

- ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمۡ وَأَيَّدَكُم بِنَصۡرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٢٦ ﴾ (الأنفال: 26).
- ﴿ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً ﴾ (الأنعام: 61).
- ﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ٤ ﴾ (الطارق: 4).
- ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَا ﴾ (التوبة: 26).

4- **شرح الصدور والسكينة والتيسير**

- ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ١ ﴾ (الشرح: 1).
- ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨ ﴾ (طه: 25- 28).
- ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ ﴾ (الزمر: 22).
- ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ٤ ﴾ (الفتح: 4).
- ﴿ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ قَتَرٞ وَلَا ذِلَّةٌۚ ﴾ (يونس: 26).

- ﴿ وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۗ ﴾ (التوبة: 15).
- القبول، والصيت والهيبة ﴿ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ۝٤ ﴾ (الشرح: 3).
- الملك والهيمنة ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٢٦ ﴾ (آل عمران: 26).
- الحكمة والفكر العقلاني الصائب الرشيد ﴿ يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٢٦٩ ﴾ (البقرة: 269).
- التأليف بين القلوب المتنافرة بما يحسن الإنتاجية وثمار الأنشطة ﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾ (آل عمران: 103).

رابعا: موارد محرمة أو ضارة في المطلق أو جزئيا وتتطلب التعامل معها بحذر أو بتنقيحات معينة

- ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾ (المائدة: 3).
- ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ ﴾ (البقرة: 219).
- فإن كان الخمر المنتج البشرى من العنب حراماً، فالعنب كموارد إلهي أصلى حلالاً بل ونعمة من الخالق:
- ﴿ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَسۡكَنَّٰهُ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابِۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ۝١٨ فَأَنشَأۡنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ لَّكُمۡ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ۝١٩ ﴾ (المؤمنون: 18-19).

- ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٢﴾ ﴾ (عبس: 24-32).

- ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾ (البقرة: 173).

- "نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وعن أكل ذي مخلب من الطيور" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 2، 6859، ص 1157)

خامسا: الإنسان أيضا مورد طبيعي لأنه من خلق الله وجاء من خلال استزراع بشرى وأصبح هو ذاته أحد العوامل الأساسية للإنتاج ولتحقيق إعمار الكون المستدام.

1- **أصل مادة خلق** ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ (الحجر: 26).

2- **من الموارد المكملة في خلق الإنسان الطبيعي** حتى تتحقق الوظائف المستهدفة من تواجده الاعماري على الأرض.

- ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ (البلد: 8-10).

- ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾ (العلق: 5).

3- **خلق نوع مزدوج من أجل التزاوج** وحفظ النسل وبقاء البشرية في إتمام أمانة الخلافة على الأرض.

- ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ (الروم: 21).

4- **الأسرة الممتدة** من الموارد الإلهية المغبون حقها في التحليل الاقتصادي الوضعي مع أنها تعتبر بمثابة مجتمع اقتصادي متكامل

- ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ﴾ (النحل: 72).

5- **اكتساب حبَّ الآخرين خاصة الزوجة**، من الموارد المعنوية الدافعة للفعاليات المعيشية الإيجابية.

- قال رسول الله ﷺ واصفاً حبه لخديجة رضي الله عنها : "إني رزقت حبها" رواه مسلم
- "الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة" رواه مسلم
- "إذا أحب أحدكم أخاه، فليعلمه إنه يحبه" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 11528 ص 113).
- "إذا أحب الله عبداً نادى جبريل: إني قد أحببت فلاناً فأحبه، فينادى في السماء، ثم تنزل له المحبة في الأرض، فذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ﴿٩٦﴾ ﴾ (مريم: 96) وإذا أبغض الله عبداً نادى جبريل إني أبغضت فلاناً، فينادى في السماء، ثم تنزل له البغضاء في الأرض" (صحيح الجامع الصغير وزيادته مج 1، 284 - 117، ص 114).

6- **الحب والانتماء** كأساس شرطي للمعاملات البشرية المجتمعية الفاعلة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ (التوبة: 54).

7- **الملك والعزة والجاه** ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٦﴾ ﴾ (آل عمران: 26) وهذا المورد يمكن أن يصنف أيضاً هو والحب والانتماء في فئة الموارد المعنوية غير المحسوبة، لكن تم ضمها هنا باعتبارها لصيقة بمواصفات وخصائص الإنسان والتي تؤثر في حالته المهنية كرئيس أو كمرءوس وبالتالي تعتبر من ضمن محدداته كعنصر إنتاجي مهني.

الخلاصة:

إن الموارد الإلهية يصعب بل يستحيل حصرها وتحديدها بشكل منفرد أو منفصل أو جماعي، وهى ليست متعددة فقط من حيث الكم، لكنها أيضاً تتداخل وتتشابك ويتوالد عنها أعداد لانهائية من المنافع البشرية المباشر وغير المباشرة – لكن هذا لا يمنع من محاولة تحديد صورة حصرية تصنيفية تقريبية للأصناف التي يمكن أن تتواجد الموارد الطبيعية من خلالها.

وبعرض المحاولة التصنيفية الجارية، اتضح أن هناك أنواع كثيرة من الموارد الطبيعة، أكدت النصوص الشرعية على منافعها الاقتصادية والمعيشية، ومع هذا جهلها الإنسان أو تجاهلها في كتاباته وتقريراته المعتادة، ومنها الموارد المعنوية والموارد الكونية غير الملموسة وهو ما يتطلب إعادة النظر في تأصيل هذا الموضوع التقديري الحيوي.

وفيما يلي موجزاً للصورة الجارية حول أهم أنواع الموارد والأرزاق إلهية المصدر وهو ما يتضح من خلال شكل رقم (1-6) التالي:

شكل (1-3)
أهم أشكال الموارد والأرزاق إلهية المصدر

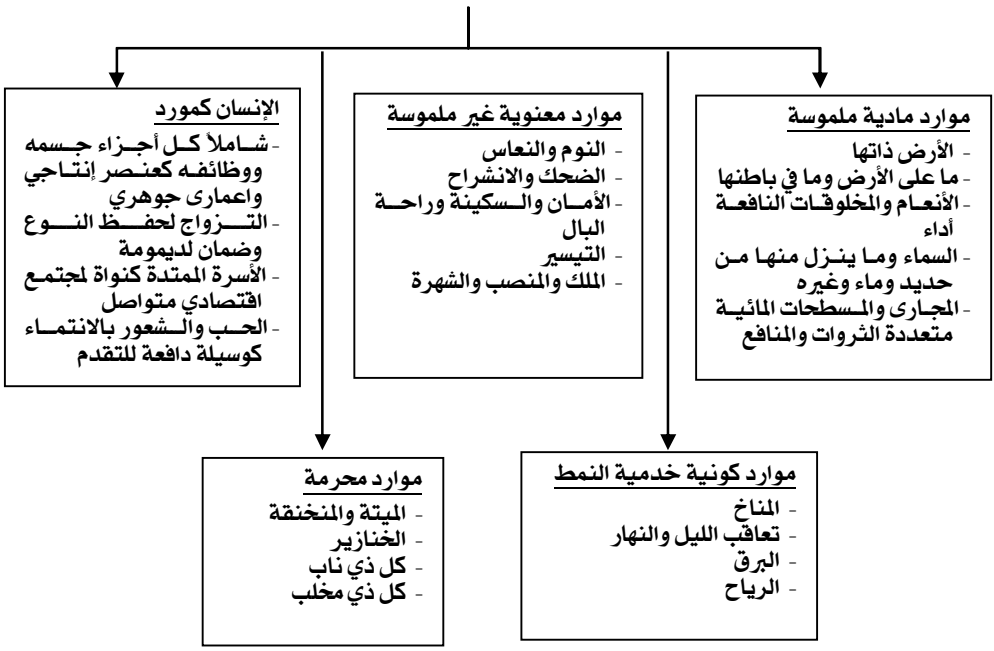

المبحث الثالث

لمحات حول الواقع البيئي بين اليأس والرجاء

في الفصلين السابقين، تم عرض تحليل تصنيفي موجز لمصطلح الندرة كما ورد ببعض النظريات الاقتصادية الشهيرة، ثم تأصيل توضيح ذلك المفهوم بالاستعانة بالنصوص الشرعية، مروراً بعرض توضيحي موجز لبعض الأشكال الهامة للموارد الطبيعية الاقتصادية على ضوء ما عرضته الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من دلالات إلهامية داعمة لصحة المعروض الحالي - وبهذا أصبح لدينا صورة توضيحية نظرية شبه متكاملة حول ماهية الموارد الطبيعية الاقتصادية، وطبيعة ما تبدو عليه من حالة ندرة، مصحوب هذا، ببعض التوجيهات التي تساعد على كيفية التعامل الصحيح مع مشكلة ندرة الموارد، وكيفية الوصول إلى حالة الإشباع العقلاني وليس البشرى الجامح بطبعه.

وبعد الانتهاء من الاستعراض النظري التوضيحي السابق، علينا أن ننزل إلى أرض واقعنا المعيشي المعاصر الذي قد يذخر بالكثير من مظاهر الشر (الناجم عن سفاهة سلوك البشر)، ولكنه لا يخلو مؤكدا من منابع ومكامن فرص لاستجلاب خيرات ومنافع تتاح للإنسان، الخطاء بطبعه، برحمة الله مالك هذا الكون وبفضله، وسوف يتم ذلك في الفصل الجاري من خلال إلقاء الضوء على ما يحدث في عالمنا البيئي المعاصر من منذرات تستحق التجنب وفورية المعالجة، ومأمولات تستلزم الرعاية والتطوير من أجل التقليل من حجم المشاكل الاقتصادية الراهنة وتحويل الممكن منها إلى حلول ووسائل لتحقيق وفرة متنامية في الموارد والإمكانيات.

بعض المنذرات التي تهدد بتدهور الموارد وتلوث البيئة والخلل الطبيعي التوازني

أولا: ابتداع نظريات ونظم استراتيجيات اقتصادية مدمرة لاقتصاديات الدول المستضعفة والمستنفذة لمواردها لصالح الدول القوية ومنها:

1- نظرية قارب النجاة (1973م) "جاريث هارون" أمريكي الجنسية:

حيث تصور النظرية، دول العالم الغنية كمجموعة متميزة تعيش داخل قارب لا يكفى إلا لهم، بينما تسبح بقية دول العالم في بحر الجوع، لهذا، تحاول تلك الدول المنكوبة التشبث بقارب الأغنياء للتخلص من بؤس حالتهم وللاستفادة بما لديهم من موارد – والنظرية تحذر من أن يسمح أهل القارب لهؤلاء المنكوبين بالاقتراب حيث يقلبونه بركابه فيغرق الجميع نتيجة لزيادة الحمولة المؤكد حدوثها على المركب المعد فقط لركابه الأصليين، وبالتالي تطالب النظرية بقطع المعونة فوراً عن البلاد التي لا تتبع وسائل تحديد النسل وذلك باعتبار الزيادة السكانية سببا في معاناتهم وفى تهديد الأمن الغذائي والمعيشي للدول الغنية أيضاً (محمد سيد محمد، 1988، ص 116)

2- النظام العالمي الجديد:

الذي بدأت براثن ظهوره في مايو 1974 وقت انعقاد الدورة الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة والتوصية بأن يكون العالم كله بمثابة قرية واحدة متكاملة، مع إلغاء أية حواجز تفصل بين الدول وتميز فيما بينها، أيا ما كانت طبيعة تلك الحواجز(جغرافية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية... الخ) !! وتحقيقا لتلك الحالة المقترحة، فرض على الدول الضعيفة ضرورة اتباع ما يسمى بسياسات الإصلاح الهيكلي من أجل إحداث حالة تقارب بين اقتصاديات دول العالم والوصول إلى حالة تكافؤية تسمح لها بالمشاركة المعيشية على الأرض مع الدول القوية الأخرى على ذات المستوى الاقتصادي المتقدم الذي تتمتع به الدول المتقدمة والغنية! ولكن هذا المنهج التنموي الجديد المفروض على الدول الضعيفة، تسبب للأسف في إهلاك وتبديد كثير من الموارد الطبيعية واختلال الكثير من التوازنات الطبيعية، حيث فاقت المطلوبات الإصلاحية المفروضة (بحكم الاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذا النظام) القدرات الفعلية للدول الصغرى والضعيفة والمتخلفة خاصة

تلك التي تقوم اقتصادياتها على أنشطة أولية أو شبه بدائية مثل الأنشطة الزراعية والتعدينية غير الصناعية.

ثانيا: التدهور البيئي المناقض لأهداف التنمية المستدامة للموارد:

فمنذ التسعينيات، والعالم أجمع يعانى من تفاقم المشاكل البيئية متعددة المظاهر وخطيرة العواقب حتى أنها بلغت في فترة التسعينيات وحدها أكثر من عشرة آلاف مشكلة بيئية من أبرزها تلوث الهواء والماء أو الملوحة والتصحر ونضوب كثير من الموارد الطبيعية خاصة من مصادر الطاقة (مثل البترول والفحم) واضمحلال طبقة الأوزون وتزايد الضوضاء إلى حد التلوث السمعي، وتآكل الشواطئ، وغرق أعداد متزايدة من المدن الساحلية، وتعرض أعداد متزايدة من الكائنات الحية للانقراض (رجب السيد، 97، ص40 - 43، محمد الزوكة، 2000، محمد الفقي، صفحات متفرقة)

وقد أشير في الدراسات المتخصصة إلى أسباب كثيرة لحدوث المشاكل المذكورة منها التقنيات الحديثة والثورة الكيماوية وتفشى الصراعات المسلحة، وسوء استغلال الموارد الأولية، وتراكم النفايات النووية... إلخ (محمد الزوكة، 2000، محمد الفقيى، 93، حازم الببلاوى 1997، ص 294)

ثالثا: تفشى الفساد Corruption والجرائم الاقتصادية Economic Crimes خاصة في الدول النامية.

هناك أشكال متعددة من الفساد الذي تفشى وأصبح ظاهرة، بل أسلوب حياة مفروضة يتسبب في إحلال الرديء محل الجيد والطالح مكان الصالح - ومن الأمثلة عليه: الفساد الإداري، الفساد السياسي، الفساد الوظيفي، الفساد التعليمي.. والفساد الاقتصادي الذي يشمل الجرائم الاقتصادية المتنامية ومن أهم أشكال الجرائم الاقتصادية التي أثرت سلباً على تدهور البيئة والموارد، الزحف العمراني غير المقنن على الأراضي الزراعية الخصبة مع ابتداع استصلاح الأراضي وإعمار مناطق الظهير الصحراوي كبديل لأراضي خصبة متاحة لكن يتم إهدارها بيد ذات البشر (!)، وكذلك انتشار المناطق العشوائية والتعدي على الأراضي المملوكة للدولة مثل تلك التي يتم إنشائها على ضفاف النيل في مصر ويتسبب في تلوث

مياهه وتشويه الجمال الساحر للمنطقة المحيطة به، والمبالغة في قطع الأشجار المعمرة للانتفاع بأخشابها، واللجوء إلى حرق المخلفات الزراعية الملوثة للهواء – والمبالغة في استخدام المبيدات الكيماوية الزراعية وفى استخدام الهرمونات والجينات الوراثية لتسمين المواشي والطيور وتحسين (النوع!!)، كما زادت حالات الغش في تسويق الأعلاف والأسمدة حتى تلك التي يتم استيرادها من الخارج مما يتسبب في حدوث حالات كثيرة من العفن المهدر لمحاصيل كاملة كما حدث للبطاطس المصري المصاب بالعفن على مدى عدة أعوام متتالية نتيجة لاستخدام أسمدة كيماوية فاسدة مستوردة من بريطانيا.

ولقد تم تقدير قيمة تكلفة الفساد والجرائم الاقتصادية بما يتراوح بين 3٪ إلى 5٪ من قيمة عوائد الاقتصاد العالمي، وفى عام 2002 قدرت قيمة خسائر إجمالي اقتصاديات الدول الإفريقية نتيجة لتفشى ظاهرة الفساد الاقتصادي فيها، ما يعادل 25٪ من إجمالي قيمة ما تحقق من الناتج القومي في الاقتصاد الإفريقي ككل. (د/ أحمد معبد، 2012، ص 11، 10)

رابعا: تفاقم الأزمات الاقتصادية المتوالية العالمية واستمراريتها:

ومن أهم ما حدث منها خلال القرن العشرين وما يليه.

1- الأزمة الاقتصادية 1929 ـ 1923م

وحدثت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في عام 1914 (والتي قيل كمبرر لاندلاعها أنها قامت من أجل إقامة عالم جديد أفضل) (هندريك فإن لون، 58، ص223) وكان من عواقبها المخيفة حدوث شبه مجاعات، ووقوف المواطنين في طوابير كبيرة للحصول على خبز (قديم) تم إعداده من أسبوع أو أكثر (د/ زينب صالح الأشوح، 2010، ص 23)

2- الأزمة الاقتصادية يوم الاثنين ـ أكتوبر 1987م

حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، واعتبرت دليلاً على فشل متخصصي الاقتصاد في تطبيق توقعاتهم الاقتصادية المبنية على حسابات دقيقة، حيث حدث انهيار مفاجئ في البورصة في هذا التاريخ مخالفاً لكل التنبؤات المعلنة.

3- الأزمة الاقتصادية الجماعية الآسيوية، أكتوبر 1997م

وحدثت تلك المرة لدول جنوب شرق آسيا المعروفة آنذاك بصفة "النمور الآسيوية" وكان سببها ضخامة أعباء القروض الائتمانية، حيث امتدت الأزمة إلى دول أخرى مثل روسيا والبرازيل (المرجع السابق، ص 26، 25)

4- الأزمة الأمريكية الأوروبية، الاثنين 2008/9/15م

نتيجة للإفراط في عملية الإقراض، دون وجود احتياطي سيولة كاف من ناحية، ولا وجود ضمانات كافية للسداد من ناحية أخرى. (المرجع السابق ص 30، 28)

وحتى الآن، تعانى دول العالم في غالبيتها العظمى من أزمات اقتصادية عالمية جديدة تبدأ بإعلان إفلاس الكثير من المصارف والشركات، ثم تمتد لإشعال معدلات التضخم مما يتسبب بدوره في تراجع عمليات تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على إنتاجيتها الطبيعية مما أدى بالتبعية إلى تنامي أزمات إنتاجية للمتاح من الموارد، أو استخراجية أو استصلاحية أو استزراعية.

خامسا: تفشى الصراعات بين الغالبية العظمى بين دول العالم وانتشار الحركات الإرهابية مجهولة الهوية

وقد صاحب هذا تنامي وتكثف محاولات ما زالت جارية من أجل إعادة تقسيم الحدود الدولية، وإلغاء منطقة الدول العربية وإحلال ما يسمى (بالشرق أوسطية) محلها كمطمع غربي / صهيوني مشترك، أو (الشرق أقصى) كمطمع إيراني، أو (الخلافة) كمطمع تركي أو (السوفيتي) لإعادة إحياء إمبراطورية الدب الروسي.. إلخ، وواكب هذا ما يسمى بـ (ثورات الربيع العربي) التي بدأت منذ 2010م في تونس وبعدها في مصر ثم استشرى لهيبها إلى عدد كبير من الدول العربية الأخرى وصاحبه الكثير من التدمير والتخريب لموارد الدول المنكوبة، وتدمير مصادر الطاقة فيها، وأصبحت المنطقة العربية على وجه الخصوص مرتعاً لبدايات ملتهبة لحرب عالمية ثالثة لكنها في تلك المرة تحدث في نطاق (مركزي) عربي يستهدف تدميره تدريجياً بهدف استفادة الدول الكبرى من موارده الطبيعية بالغة التنوع،

وبالفعل تم تدمير الكثير والكثير من موارد العراق وليبيا والسودان واليمن وجارى التحالف والتكالب البشع على سوريا من كل التيارات الطامعة المتعارضة (أمريكا، إيران، روسيا، تركيا، وفى منتصف سبتمبر 2016، يحين دور إسرائيل لتبدأ ضرباتها، وعلى جانب مقابل توجد ضربات معارضة غير معروفة الهوية والتوجه الحقيقيين، وهذا كله، بالإضافة إلى التهديدات والتحرشات الصراعية المستمرة خاصة الإيرانية والقطرية منها ضد السعودية والبحرين مما تسبب في تدمير الكثير من ثروات دول الخليج من أجل تحقيق حالات أمن لا يعلم سوى الله متى تستتب ولصالح من!!.. وكل هذا مع تربصات واستفزازات لانهائية ضد أمن مصر وطمعا في الاستحواذ على أكبر دولة بالمنطقة محل الصراع الجشع وعلى إحدى أكثر الدول العربية ثراء بالثروات وبالبشر، على الرغم مما يبدو من حال سيء ظاهري لاقتصادها الراهن.

سادسا: إذن، يا ترى، ما هو الوضع الراهن والفعلي في مصر؟!

كما صرح الدكتور شريف دولار الخبير السابق في التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة في أحد المواقع الإلكترونية المتخصصة، فإن مصر قد واجهت خطر الإفلاس مرتين – الأولى في عهد الخديوي إسماعيل نتيجة لقيام بريطانيا برفع قضية ملفقة ضد شركة قناة السويس المصرية / الفرنسية) متهمة مصر باستخدام السخرة مع العمال مما تسبب في وقف حفر القناة لمدة عام كامل وإهدار كميات ضخمة من الموارد الراكدة، ثم استخدام كراكات وروافع باهظة التكاليف مما اضطر مصر إلى إعلان إفلاسها في الخارج، وكان الإفلاس الثاني في عام 1989 حيث اختفى النقد الأجنبي نتيجة لإتباع سياسة اقتصادية راكدة (على حد قول الراوي)، وعجزت البلاد عن سداد ديونها المستحقة، ولم ينقذ الوضع إلا بعد مشاركتها في حرب الخليج مما أسفر عن انخفاض ديونها بنسبة 50٪ مع جدولة الباقي (25 مليار دولار) على خمس سنوات تالية، حيث يتضح الدور الإيجابي الذي لعبه الجيش المصري آنذاك في حل الأزمتين سوار بالمواجهة الإيجابية تجاه العدوان الثلاثي على مصر، أو بالمشاركة في أنشطة دفاعية في دول أخرى من اجل استجلاب دخلا يفيد كحل جزئي للمشاكل التمويلية القومية

لكن حال البلاد عاد – للأسف – إلى التدهور بالغ الخطورة بعد أحداث 2011م وما تلاها من مظاهرات واعتصامات وحركات تخريبية وتدميرية لأنابيب الغاز وللأبنية والمنشآت والمناطق الإدارية والأمنية والسياحية والاقتصادية الحيوية، بالإضافة إلى التعديات المستمرة حتى الآن على أراضي الدولة والزحف العمراني السفيه على الأراضي الزراعية وإتلافها من أجل تشييد مساكن ومقابر ومراكز تجارية كبرى كبديل (كما شاهدنا من خلال جولاتنا الميدانية لبعض مناطق مصر للمشاركة في دراسات التخطيط الاستراتيجي القومي التابعة لوزارة الإسكان)، وبدأت مظاهر الفساد والفوضى تعم بشراسة وجرأة جميع أرجاء البلاد فضربت السياحة في مقتل وأصبحت البلاد في حالة اقتراض دائم فتفاقمت ديونها الخارجية والداخلية أيضاً بما يزيد من سوء الأحوال تدهورا وسوداوية، وكادت مصر أن تلحق بغيرها من دول المنطقة المنهارة لولا رعاية الله تعالى لها، وبعدها حكمة بعض أبنائها المخلصين، وعقلانية ويقظة جيشها البطل المدرب على التعامل الفعال وقت الأزمات وعلى النهوض اليقظ السريع، والمواجهة الإيجابية لتحقيق كل أنواع الأمن الوطني، بل والعربي الدفاعي والغذائي والاجتماعي وغيره. ولو أن هذا الدور الفعال مازال يواجه حربا شرسة مناوئة من قبل عناصر كثيرة هدامة من التيارات المعارضة والمتعارضة في مصالحها مع مصلحة الوطن بالإضافة إلى التربصات المتزايدة من دول الجوار الملتهبة بمخاطرها الذاتية والخارجية، ومن دول المطامع المعتادة أيضاً.

وكنتيجة لما سبق وغيره، تتعرض مصر لمواجهة مشكلة اقتصادية كبرى تهدد الأمن الغذائي والاقتصادي للمجتمع حتى أنها أصبحت مستوردة لما كانت تتميز بإنتاجه بل وبتصديره، فعلى سبيل المثال، بعد أن كانت مصر مصدرة لأفضل أنواع القطن في العالم (حتى إنه كان يسمى بالذهب الأبيض)، أصبحت مستوردة للقطن الهندي وغيره، كما تورطت في الاستمرار في تطبيق اتفاقية الـ ""كويز" لصالح القطن والخامات الإسرائيلية كشرط أمريكي مجحف، وضرب البطاطس المصري – الذي كان يمثل أفضل بطاطس تصديري على مستوى العالم – في مقتل نتيجة لاستخدام أسمدة بريطانية مستوردة تسببت في إصابة محصول كامل بالعفن ورفض الدول لاستيراده، وعلى نفس المنوال السيئ، أصبحت

مصر تستورد القمح واللحوم وغالبية الموارد الغذائية المزروعة والمصنعة من الخارج، وللأسف، فهذا وغيره من الكثير المؤسف أصبح ما يشهده الواقع العملي على الرغم من أن الإحصائيات المنشورة الرسمية تظهر الحال بشكل تفاؤلي أكثر.

وفيما يلي صورة مختصرة توضيحية لبعض المؤشرات السكانية والبيئية المرتبطة بالوضع في مصر مؤخرا:

1- يصل تعداد السكان في مصر إلى ما يقارب 95 مليون نسمة في 2016 وذلك في مقابل تعداد سابق قدر بـ 77 مليون نسمة في عام 2010 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومعهد التخطيط القومي فبراير 2010، ص103) وذلك بزيادة 18 مليون نسمة (على الأقل) في خلال الست سنوات الأخيرة – وغير واضح أن كان التعداد الحالي قد أخذ في الاعتبار، أم تجاهل، حساب الأعداد المتزايدة للمهاجرين إلى مصر من دول الجوار المنكوبة (مثل العراق وسوريا وليبيا والسودان) وغيرهم من المستثمرين غير المصريين الذين يتقاسمون مع أهل البلد الأصليين ذات الموارد المحلية المتناقصة والذين يمثلون – بالإضافة إلى السكان المصريين الأصليين – عنصرا إنتاجيا متزايد التحميل على عنصر إنتاجي طبيعي مازال شبه ثابت أو يبدو متآكلا متمثلا في الأرض وإداراتها.

وعلى وجه العموم، فعلى الرغم من أن القوة البشرية تعتبر أهم مورد طبيعي وعنصر إنتاجي فاعل لأي دولة، إلا إنه ينظر إلى تلك الزيادة السكانية في مصر باعتبارها عبئاً على الموارد الطبيعية الأخرى للدولة كالمساحة الأرضية المتاحة للإسكان، والموارد الزراعية المتاحة لتوفير الطعام، والمياه الصالحة للاستخدام الآدمي المتاحة لمقابلة الاحتياجات البشرية المتزايدة والتي أصبحت مشكلة كبرى أكثر خطورة بعد بناء سد النهضة في إثيوبيا.

وخلاصة القول، فإن التزايد السكاني بحالته الراهنة متخلفة التعليم والتأهيل والإعداد المهني والإنتاجي الإبداعي، يعتبر عائقا ضاغطاً على الاقتصاد المحلى وموارده لا معمراً لها لأن الغالبية من تلك الزيادات السكانية تمثل عناصر متواكلة تأخذ بلا مقابل وتسلب بلا إضافة، وتطلب بدون أي استعداد للمبادرة بالعطاء الإيجابي الفعال.

2- **نوعية الهواء في محافظات مصر**

ملوث وغير مطابق للمواصفات الصحية المعيشية المطلوبة – ومن أسباب تلوثه: أن مصر تغلب عليها المناطق الصحراوية الكثيفة بالأتربة التي تتطاير إلى بقية أحياء الجمهورية بفعل الرياح خاصة الموسمية (ظاهرة الخماسين) ويزيد من شدة تأثيراتها، الندرة النسبية للأمطار، وذلك مع تنامي ظاهرة الانعكاس الحراري المسبب لاحتباس الملوثات قريباً من سطح الأرض، **والسبب الثاني** في هذا التلوث الجوى يرجع إلى الأنشطة البشرية غير الصديقة للبيئة والمصحوبة بملوثات الأنشطة الصناعية ومحطات الكهرباء والصناعات الغذائية ونفاياتها (معهد التخطيط القومي فبراير 2010، ص103–105)، بالإضافة إلى انتشار العشوائيات المصحوبة بسلوكيات الكثير من الطبقات غير الواعية بالضوابط الصحية والبيئية المطلوبة، مع التخلص غير الآمن من النفايات الزراعية وأشهرها حرق قش الأرز الذي يتسبب في بث جسيمات ضارة تعلق في الهواء (مثل الدخان والغبار والأبخرة والضباب).

3- **نوعية مياه نهر النيل وحالتها الحالية**

أصبحت تلك المياه – للأسف – أكثر تلوثاً نتيجة لسلبيات الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية التي نجم عنها اختلاط مياه النيل بمخلفات صناعية (صرف 116 منشأة في عام 2010 فقط) وصرف مخلفات معالجة مياه الشرب، والصرف الصحي(من المنشآت والقرى والسفن السياحية المقامة على ضفاف النيل) ومياه الصرف الزراعي (شاملة بقايا المبيدات والمخصبات..) والمخلفات الصلبة (المرجع السابق ص 115، 114)، وكذلك إلقاء الجثث الميتة للحيوانات وروثها، بل ولبعض البشر القتلى فيه، وأصبح ماء النيل يعانى أيضاً من غزو "ورد النيل" المستجلب لقواقع البلهارسيا والمجفف للمياه والمعيق للملاحة وللحركة وللتنقل بداخل ذلك المجرى المائي الحيوي لمصر كلها.

4- **التشجير والحدائق والغابات الشجرية**

تمثل أحد عناصر الموارد الطبيعية المتجددة اللازمة لحفظ التوازن البيئي ولضمان تحقيق

التنمية البشرية والمعيشية والاقتصادية المستدامة (المرجع السابق، ص 122) ومع هذا فقد تناقصت المساحات المخصصة لهذا أو تم إفساد الكثير منها نتيجة للكثافة السكانية المرتفعة والمستمرة في تفاقمها مع الازدحام الشديد بالمركبات، وزاد من سوء الحال تنامي ظاهرة التعدي الصارخ على ممتلكات الغير وممتلكات الدولة نفسها وتحويل المناطق السياحية الجميلة والخضرة والماء المفترض أن يكون ملكاً للشعب كله ملكاً لمن يدفع أكثر، وتحت تصرف الأكثر قدرة على استخدامها لأماكن سياحية تكسبية (مغلقة) !!

5- **التنوع البيولوجي**

تحظى مصر بنظم بيئية طبيعية تتيح لها الاحتواء لما يزيد عن 20 ألف نوع من النباتات والحيوانات، منها أنواع مستوطنة في مصر ومنها ما هو نادر، ومنها ما هو مهدد بالانقراض ويبلغ عدده نحو 69 صنفاً (المرجع السابق، ص 124) ومثل غيره من الموارد الطبيعية والبيئية يتعرض هذا المصدر البيولوجي الثرى للتدهور نتيجة للعوامل السابق سردها بالإضافة إلى المبالغة في استخدام التقنيات الحديثة المتطورة التي تعتبر في معظمها المتهم الرئيسي في تدمير البيئة والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن الطبيعي الذي نصح الطبيعيون من قبل بعدم التدخل البشرى فيه أبداً.

وجدير بالذكر أن خدمات التنوع البيولوجي يفيد كثيراً في التنمية الفاعلة لجميع الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية وفى مجالات الطب والصناعة والسياحة البيئية، وكانت قيمة ما تم تقديمه من خدمات وسلع التنوع البيولوجي على المستوى العالمي تقدر بنحو 34 تريليون دولار سنوياً (المرجع السابق)، لكن بكل تأكيد إنه في ظل الحروب والصراعات وأحداث الإرهاب والتخريبات الدولية، أصبح هناك تقلصاً كبيراً في هذا التنوع بدليل ما يطالعنا كل يوم من الإعلان عن حالات انقراض أو (شبه انقراض) لأصناف مستحدثة من كائنات وزراعات نادرة، وعن مفسدات متزايدة تدمر الثروات السمكية والبحرية مثل الشعب المرجانية التي تتدمر وتتهالك باستمرار في مصر نتيجة لإهمال رعايتها، وسوء التعامل معها من قبل بعض السياح غير المؤتمنين على الحفاظ على سلامة ثرواتنا وتراثنا، والذين تقلص عددهم كثيراً

فحل محلهم سياحة داخلية تضم فئات قليلة الدراية والإدراك بالأهمية الاقتصادية الكبرى لمثل تلك التنوعات فتسبب بعضهم في المزيد من الأضرار لمثل تلك الثروات الطبيعية النادرة أو مرتفعة القيمة.

6- **المحميات الطبيعية**

تتميز بندرة ما تختص به من مناظر وموارد طبيعية محلية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية – وحتى عام 2007م كانت مصر تحظى بامتلاك 27 محمية طبيعية تمتد على مساحة 149 ألف كيلو متر مربع (نحو 15٪ من إجمالي مساحة مصر) (المرجع السابق ص 124، 125).

لكن بعد أحداث 2011 والتعديات المتزايدة وانخفاض البعد الأمني لبعض الوقت، أصبح وضع تلك المحميات معرضاً لتحويلها إلى مستباحات للمنحرفين والقراصنة وخبراء التكسب السريع بأموال مغسولة!.

7- **المخلفات الزراعية**

يتربع على قمة المتواجد منها في مصر "قش الأرز" حيث يمثل كميات ضخمة يسعى المزارعون إلى حرقها مصرحين بأنها العملية الأيسر والأقل تكلفة لهم بل والمتاح الوحيد لهم حيث أن الآلات المستخدمة لكبس القش وإعداده كخامات إنتاجية مكلفة جداً لهم ولا يجدون من يدعمهم في تمويل إنتاج تلك الآلات التي أعلنوا عن رغبتهم في تصنيعها بأنفسهم لو توافر لديهم التمويل الكافي. وذلك كما صرح لى المزارعين في مناطق مختلفة بقرى الجمهورية أثناء مشاركتي في الفرق البحثية المختصة بالتخطيط الاستراتيجي لتلك المناطق وزيارتي الميدانية لها).

8- **المخلفات الصلبة**

وهى التي تتولد من المخلفات المنزلية والزراعية والصناعية ومخلفات المستشفيات والصرف الصحي.. إلخ – ولقد قدر المتراكم منها سنوياً بنحو 66 مليون طن، وذلك وفقاً لتقديرات عام2007 حين كان عدد السكان في مصر 77 مليون نسمة، ما بال الحال الآن ونحن على مشارف عام 2016؟!

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى خبر كان قد نشر في بوابة الأهرام الزراعي في سبتمبر 2015م، بأن مخلفات المواشي تعتبر مصدرا ممتازا لإنتاج أحد مصادر الطاقة الحيوية المتجددة، وقد أشير إلى أن المتاح من تلك المخلفات المهدرة تكفى وحدها لإنتاج 43 مليون اسطوانة غاز سنويا، ومع هذا مازال يتم التعامل مع تلك المخلفات باعتبارها موردا سلبيا يستلزم مبالغ ضخمة في سبيل التخلص منه وتدنية التكاليف الصحية الاجتماعية السلبية من تواجده في الطرقات الآهلة بالسكان.

الخلاصة:

إن ما سبق عرضه تواً يمثل صورة سوداوية مصغرة لما أصبح العالم كله ومن بينه مصر يعيش عليه ومن خلاله، ولو ركزنا فقط على النموذج المقدم كمثال في هذا المقام لتأكدنا من صحة تأثيرات مسببات الندرة التي تم استعراض بعضها في خلال الصفحات السابقة، ومن الأمثلة على تلك المسببات التي يمكن استنباطها من العرض السابق:

1- المعاملات الربوية التي تمثلت في القروض الائتمانية التي تعاملت بها كل الدول التي تعرضت للأزمات الاقتصادية.

2- الفساد السلوكي والتدخل البشرى السيئ في الإخلال بالنظام الطبيعي إلهي الخلقة والمصدر.

3- ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم41).

4- الموارد الطبيعية إلهية المصدر التي أمر الله تعالى بأن تتاح لكل البشر على حد سواء (الناس شركاء في ثلاث..) أصبحت محل تنازع واستئثار ولعبة صراع اجتماعي وسياسي محتدم بين الأفراد والجماعات والدول على حد سواء، بما يناقض تماماً قوانين الإعمار والاستخلاف الإلهي التي تتيح موارد طبيعية لتكون ملكا لكل دول العالم وليست حكرا لقوى ضد ضعيف أو مستضعف (وذلك كالحال فيما يتعلق بمشروع سد النهضة الأثيوبي الذي يستهدف منه حرمان بعض الدول المشاركة لذات المجرى

النيلي لمجرد اختلاف المواقع بين دول منبع ودول مصب، وكذلك قيام أمريكا بإلقاء الفوائض من محاصيلها كالبطاطس في مياه المحيط حفاظاً على الكمية المعروضة وبالتالي على الحد المفروض لأسعار بيعها المرتفعة، وأيضا مثل النظريات الاقتصادية الاستعمارية ذات التوجه الأناني التي تدعو إلى نهب ثروات وموارد الدول المستضعفة بحجة عدم استحقاقها لامتلاك ما لا تستطيع التعامل الصحيح معه، وتلك التي تدعو إلى قطع معونات الدول ذات الفائض عن الدول الأخرى المحتاجة، متجاهلين جميعاً أنهم يتحكمون بقوة بشرية مؤقتة فيما لا يملكون.

5- البعد شبه التام عن اتباع أوامر الخالق، مع اتباع المنهج القاروني والكبر الإنساني المهلك كأساس ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ (القصص: 78).

6- وحتى من يبدون أو يدعون بأنهم يتبعون أوامر الله فغالبيتهم لا يربطون القول بالعمل ولا التصريح بالتطبيق ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ (الصف: 3).

وكل هذا أو غيره يؤكد على أن السبب الرئيسي لما يعانيه العالم أجمع من نضوب ومحدودية في الموارد إنما هو نتيجة لعقوبات وإنذارات إلهية متكررة.. لعلنا نفيق كبشر من غفلتنا قبل أن تغرق سفينة الحياة بكل من فيها.

بعض المبشرات المأمول في إيجابية تأثيراتها على التنمية الفاعلة للموارد المتاحة

ولا يقصد بالمبشرات في تلك الحقبة الزمنية (المتخمة بالفتن والصراعات والدمويات والفوضويات) أنها عوامل سحرية التأثير وأنها يمكن أن تحقق حالة التوازن الذي تم الحديث عنه في البداية، لكن يقصد بها هنا بعض الإمكانيات والوسائل التي يؤمل في أن يؤدى الأخذ بها إلى الحفاظ على الحقيقي من ثروات وتقليل كم الإهدارات والحد من عمليات الاستنزافات للموارد والنعم التي أصبح أغلبية البشر يتبارون في إساءة استغلالها وتعريضها لمخاطر النضوب والهلاك التام – ومن هذا نذكر:

أولا: تنمية وتطوير وتطبيق مجالات إعادة تدوير النفايات والمخلفات الزراعية والصناعية والاستهلاكية

فقد انتشرت وتنامت عمليات تدوير جميع أنواع المخلفات والنفايات حتى الصلب والكريه المنفر منه، بحيث ساعدت التقنيات المتطورة على تحويلها إلى عناصر إنتاجية نافعة، مثل تحويل تلك النفايات الصلبة إلى أسمدة مغذية ومخصبة للتربة، ومعالجة مياه الصرف الصحي وتحويله إلى مصدر مائي صالح للري ـ

أما عن قش الأرز، فهناك جهود جادة متزايدة تسعى إلى إعداده كخامات إنتاجية يمكن استخدامها لإنتاج الورق، والعلف والأسمدة، وقبل 2011 تم إقامة مشروع مصري فرنسي عمره خمس سنوات بهدف إنتاج مبيدات حيوية غير ضارة بالنبات ولا بصحة الإنسان لكن توقف نتيجة للأحداث مثل غيره من مئات المشروعات والاستثمارية النافعة المأمول في إعادة تشغيلها واستكمال دورها الإيجابي.

هذا – وقد تنامت الأبحاث وتضافرت الجهود من أجل تحويل ورد النيل من عدو لدود للبيئة خاصة المائية والملاحية والصحية للإنسان إلى مورد إنتاجي متعدد المنافع وذلك بالسعي إلى استخدامه في إنتاج الأسمدة المخصبة وعلف المواشي وصناعة أنواع معينة من الورق خاصة إنه يتوافر بكميات هائلة تغطى نحو 300 مليار متر مكعب من الماء بما يكفى لري واستزراع 100 ألف فدان من الأراضي الجديدة.

ولقد نجحت كثير من الدول في الاستفادة من هذا المورد المزعج في ظاهره وتحويل جزء منه إلى مورد طاقة حيوية متجددة، كما شاع استخدامه في مجالات أخرى على النحو التالي:

- في الفلبين: استخدم في صناعة الحبال والأحذية والحقائب وأواني الزرع واستخلاص لمعادن ثقيلة تستخدم بدورها في صناعات أخرى.
- في الهند: توليد كميات ضخمة من البيوجاز.
- في أمريكا: يستخدم في تنقية مياه الصرف الصحي.
- في اليابان: يستخدم كنوع من نباتات الزينة مبهجة المنظر.

ثانيا: توليد أنواع مستحدثة من الطاقة والكهرباء من مصادر متاحة غير مألوفة. حيث نجح كثير من الشباب المصري في اكتشافها وتطبيق تجارب ناجحة بشأنها مثل:

الماء، البطاطس، دينامو السيارات وحركتها السريعة على المجسات الأرضية، مروحة الكمبيوتر، الشمس، الرياح، الجاذبية الأرضية، خطوط التليفون، (كهرباء ذاتية) بالدراجة الهوائية... إلخ

وكذلك استخدام مخلفات المواشي في توليد وإنتاج البيوجاز (وذلك كما تمت الإشارة إليه في جزء سابق)

ثالثا: تنامي أبحاث جديدة وناجحة وقابلة للتطبيق بتكاليف اقتصادية من خلال أنشطة المركز القومي للبحوث

وكان من أهم ما أعلن عنه مؤخراً إمكانية تحويل قش الأرز المسبب لظاهرة الدخان الموسمية، إلى عنصر إنتاجي متعدد الاستخدامات والمنافع منها:

1- استخراج لب ورق من أجل تصنيع أعلاف وقوالب وقود ومبيدات ليرقات الناموس وصناعة الورق والكرتون.

2- ولقد صرح أحد المسئولين بالمركز بأن المعدات المستخدمة هي محلية الصنع بالكامل، وأن الوحدة منها تتكلف نحو 8 مليون جنيه مصري بحيث يعمل عليها 100 عامل مباشر بالإضافة إلى 100 عامل آخر غير مباشر يقوم بأعمال مؤقتة في مجال صناعات متوسطة أو صغيرة ذات صلة بالمشروع الأصلي.

3- إنتاج الخشب البلاستكي، حيث صرح إنه يستوعب كثيرا من النفايات المتنوعة (مثل قش الأرز، حطب القطن وجريد النخل)، وذكر أن هذا الخشب يتميز عن كثير من الأنواع الخشبية الأخرى بأنه سهل التشكيل، خفيف الوزن، رخيص الثمن.

4- إنتاج الورق والكربون.

5- إنتاج السماد الصناعي وعلف الحيوانات.

6- إنتاج أنواع من الحبال والقبعات.

7- إنتاج الغاز.

رابعا: توجه متزايد إلى إنتاج الأعشاب الطبية والزيوت العطرية والروائح باستخدام الخامات الأولية المتوافرة بكثرة في مصر خاصة في سيناء والوادي الجديد وبني سويف.. إلخ وذلك كالحال بالنسبة للياسمين والورد البلدي الذي كان الاتجاه يتركز على تصديره بالكامل إلى الخارج بأبخس الأثمان ثم يعود إلى مصر كصادرات عطرية فرنسية وأجنبية باهظة الأسعار وتلك المعلومة تم الحصول عليها من خلال زيارات ميدانية متعددة للكثير من مناطق الجمهورية أثناء المشاركة في العمل في مجال التخطيط الاستراتيجي لمدن وقرى الجمهورية.

خامسا: تركيز الاهتمام على التعليم الفني وإنشاء وزارة موجهة لدعمه يعنى تحويل إدراك المسئولين إلى مدى أهمية العمل اليدوي والتطبيقي في زيادة فعاليات استغلال الموارد المتاحة للدولة، بل وزيادة إنتاجية السكان العاملين في مصر باعتبارهم أنفسهم موارد إنتاجية مطلوب تنميتها وتطويرها وتفعيلها.

سادسا: الجهود الإصلاحية المؤخرة التي بدء في تنفيذها بجدية أكبر من أجل إرساء بنية أساسية قوية تيسر عمليات التنمية والتطوير للموارد المحلية، ودعم الاستثمارات المحلية وتقوية مقدرتها التنافسية تجاه الاقتصاديات الدولية الأكثر قوة، وقد بدأ هذا بوضوح منذ نحو عامين، وعلى الرغم من الكثير من الحركات المعادية والمتربصة من الخارج ومن الداخل نتيجة لاختلاف التوجهات وتعارض الأهداف، إلا أن المجهودات الاستثمارية ما زالت تسير على نهج مبشر، كما بدء في إحياء الدور الاستثماري لبعض الأجهزة الاستثمارية التي كانت تتمتع بتميز وارتقاء إنتاجي في الماضي مثل المصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع التي كانت أنشطتها قد بدأت في الضعف والانزواء نتيجة للأحداث المؤخرة التي شملت المنطقة العربية جميعها بالفوضى والارتباك والتربص من أجل إعادة تقسيم المنطقة وإلغاء الهوية العربية وتحويلها إلى شرق أوسطية، أو شرق أقصى، أو خلافة، أو وحدة سوفييتية.. كل وفقاً لتطلعاته!!!!

سابعا: الرمال السوداء والرمال البيضاء، كموارد مغبون حقها في الاستغلال والانتفاع

فكما هو معروف، أن المساحة الغالبة لمصر تتمثل في مناطق صحراوية رملية ترابية، بحيث يعانى السكان من تطاير الكثير منها وتلويث الهواء بها خاصة في فترة الربيع المرتبطة بما يطلق عليه (الرياح الخماسينية)، على الرغم من أن تلك الرمال التي تمثل مصدر إزعاج للعامة تمثل في الواقع ثروة قومية صعب أن تقدر عوائدها ومنافعها.

وبالإضافة، إلى ما سبق، فإن مصر تطل عل البحرين الأحمر والأبيض المتوسط اللذان تتراكم على شواطئهما كتل من أنواع أخرى من الرمال الممثلة لثروة طبيعية كخامات إنتاجية إضافية مغبون حقها. وتعتبر سيناء وحدها مجمعا ضخما للرمال التي يباع الطن منها بثمن بخس يتراوح بين 20 إلى 40 دولار للطن إلى بعض دول الخليج وتركيا والصين وغيرها، لتعود إلى مصر في شكل منتجات ذات قيم مضافة بحيث تباع بأسعار خيالية (مثل تصدير أكواب المياه البلاستيك كصناعة تركية باستخدام الرمال البيضاء المصرية كخامات أساسية).

وفيما يتعلق بالرمال البيضاء، فهي تستخدم كخامات للصناعات بالغة التنوع مثل زجاج النظارات الطبية وإنتاج مادة السليكون وإنتاج مطهرات مياه الشرب وفى إنتاج الطاقة الشمسية وتصنيع الشاشات والشرائح الالكترونية.. الخ

وجدير بالذكر أن موقع الحسنى بشمال سيناء يشمل وحده على 40 مليون طن من الرمال البيضاء، بينما يشمل موقع أبو زنيمة جنوب سيناء على أجود أنواع الرمال الصالحة كخامات لإنتاج الزجاج النقي.

وعلى الرغم من عدم الاستغلال الكافي للثروة الرملية المتكتلة في مصر، إلا إنه قد تم مؤخرا إنشاء مشروع استثماري رائد تكفلت به شركة برأسمال قدره 2 مليار جنيه وذلك في كفر الشيخ في منطقة البرلس بالتحديد وذلك على مساحة 36 فدان بمنطقة الخشوعى بين برجى البرلس ومصيف بلطيم، حيث تساهم القوات المسلحة بنسبة 61٪ من رأسمال تلك الشركة، ويساهم أحد البنوك بـ 10٪، وتساهم محافظة كفر الشيخ بالباقي من رأس

المال المقرر. ويهدف المشروع المذكور إلى استغلال "الكثبان الرملية السوداء" المتوافرة بالمنطقة واستخراج عناصر هامة منها مثل الإشعاع النووي والذهب والتيتانيوم المستخدم في صناعة هياكل الطائرات والصواريخ الضخمة، والروتيل المستخدم في صناعة البويات، وجدير بالذكر أن الرمال السوداء تشتمل على 41 عنصرا يمكن أن يساعد كخامة أساسية على تنمية 41 صناعة منها ما ذكر ومنها أيضاً صناعة الزجاج والمنتجات الذهبية وغيرها.

ثامنا: الريف المصري الجديد، حيث بدء الاهتمام مؤخرا بالتنمية الريفية الحضارية من خلال التوسع في إنشاء مناطق ريفية في ثوب إنتاجي جديد خاصة مع تنمية مناطق الظهير الصحراوي، وكان من أهم ما أعلن عنه في منتصف مايو 2016 من مشاريع ذات صلة هو مشروع تتكفل به شركة الريف المصري الجديد بهدف استصلاح مليون ونصف فدان وذلك برأس مال 8 مليار جنيه يشارك في تمويله هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ووزارة المالية، مع استهداف تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في استكمال تشييد نموذجا معاصرا للريف المصري الجديد بمنطقة الفرافرة بحيث يصبح مشروعا رائدا يمثل نقطة بداية وانطلاق لمشاريع متماثلة في جميع أنحاء الجمهورية فيما بعد.

الخلاصة:

من كل ما تم عرضه على الصفحات السابقة يتأكد للجميع إنه لا يوجد سلبي مطلق ولا إيجابي مطلق – ولا توجد مشكلة ظاهرية إلا ويقابلها حل قابل للتطبيق الفعال في القضاء عليها أو التقليل من حدة تأثيراتها.. أو في كثير من الأحيان تحويلها إلى منافع مرغوبة تفيد ذات الفئات المتخوفة من الأضرار والمخاطر المتوقعة أو الظاهرية.

فالأمر يتطلب في كلمات قصار:اتباع التوجيهات الإلهية في كيفية التعامل مع الموارد والنعم والأرزاق، لأن الله وحده الذي يعرف مفاتيح الإدارة الصحيحة لما خلق وأوجد من تلك الموارد وهو وحده العالم بكيفية الاستغلال الرشيد لها، هذا، مع ضرورة ربط الطاعة بالعلم وبالإتقان وبصفة التحدي الفعال المصحوب بالعمل الدءوب الذي يمكن معه تحويل كل سالب إلى موجب وكل ضار إلى نافع وكل محدودية إلى وفرة.

فقط، علينا جميعا أن نتذكر:

- أننا لم نؤت أي شيء من عندنا..
- وأن اللّه ضمن لكل مخلوق ما يكفيه..
- وأن المصدر الفعلي للموارد وللثروات وللمتطلبات المعيشية هو.. خزائن اللّه التي لا تنفذ.

الفصل الثاني

تعددية وتناقضات
النظريات المعاصرة للتنمية

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- نشأة وتطور نظريات التنمية المعاصرة، وأهم تصنيفاتها
- نظريات التنمية الاقتصادية الأكثر شيوعا

الفصل الثاني

تعددية وتناقضات
النظريات المعاصرة للتنمية

مقدمـة

فيما سبق، تم التعرف على مشكلة الندرة الاقتصادية، والاستبشار خيرا بأنها مشكلة نسبية، مؤقتة، يمكن الحد الكبير من حدوثها أو من حجم تحققها بعنصرين بالغي الأهمية: "العلم" الذي يمكننا من التعرف على المزيد من مصادر الثروات والموارد الطبيعية وبدائلها التي أراد الله تعالى أن يخفى الكثير منها عن الإنسان لحكم كثيرة، و"العمل" الذي يعنى التفعيل الإيجابي للجهود البشرية التي يجب أن يتم بذلها من أجل اكتشاف مصادر الثروة في وقت أسرع، وبطريقة أيسر، وكفاءة عملية تخصيص الموارد وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة.

والواقع أن المتتبع للاتجاه التنموي المعاصر، سوف يكتشف التعددية المبالغ فيها في نسج خيوطها، والمتناقضات المستمرة في الكثير من توجهاتها، بل وسوف يكتشف كل فطن، أنها تم إعدادها لكي تحقق مصالح الدول القوية أو المتقدمة، بحيث ينتهي تطبيقها بكاملها بإعادة تقسيم خريطة العالم والحفاظ فقط على مجموعة الدول الأقوى والأكثر

مقدرة على البقاء، مع التدمير التام للدول الضعيفة التي يرى الكبار أنها تمتلك موارد طبيعية أكثر، لكن سوء استغلالها لها يجعلها لا تستحق الاستمرار في هذا الامتلاك، حيث يجب انتقال تلك الملكية بالكامل إلى الدول القوية فقط، وهذا ما يفسر بكل تأكيد الأحداث الدامية الملتهبة التي تعم العالم بأسره في الآونة الأخيرة. مع أن هذا يتعارض تماما مع المنظور الإسلامي الذي يؤكد على أن الكون كله ملكا لله، وأن الله وحده الذي يوزع رزقه على جميع مخلوقاته (كما تبين من البحث السابق)، وأن الفرصة متاحة لكل البشر في القيام بدور إعمار الأرض والتمتع بخيراتها وفقا لضوابط بالغة الدقة والتحديد.

هذا، وجدير بالملاحظة أن مصطلح "التنمية" كان حتى أواخر الثمانينيات يختص بالدول المتخلفة أو الفقيرة أو الزراعية فقط، بينما اقتصر استخدام مصطلح "النمو" لتنفرد به فقط الدول المتقدمة خاصة الصناعية والمتميزة بالتقدم المعرفي. لكن، بعد بزوغ إشعاعات مارد النظام العالمي الجديد، وفرض هيمنته على كل دول العالم، أصبح هناك اندماج تلقائي بين المصطلحين، لأنه وفقا لشروط هذا النظام الجديد عالمي التطبيق – إجبارا – فلابد على الدول الضعيفة والفقيرة والزراعية أو المتخلفة أن تحقق طفرات تنموية سريعة ومتراكمة وفورية للتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة، وإلا عرضت نفسها للاندماج التابع للدول المتقدمة بحجة أن تلك الدول لا تستحق الهيمنة على ما تمتلكه من موارد طبيعية لسوء إدارتها لها، وللتسبب بإهدارها لتلك الموارد، في حرمان الأجيال القادمة من حق متكافئ (مع الأجيال الماضية والحالية) في الانتفاع بتلك الموارد وبتنميتها للأجيال التالية لها فيما بعد، وذلك كما ورد في أحدث النظريات التنموية المستمر العمل على تطبيقها وتفعيلها وهى نظرية "التنمية المستدامة، وهو ما سوف نتحدث عنه تفصيلا في جزء لاحق من هذا الفصل.

وقبل البدء في عرض بعض النماذج الأكثر شيوعا في التطبيق أو التناول في عصرنا الحالي، نود استعراض عناوين للنظريات التنموية التي تم ابتداعها أو فرضها أو العمل بها في الدول النامية، حيث اختلفت توجهاتها وآليات تطبيقاتها باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية التي تعمل في ظلها.

نشأة وتطور نظريات التنمية المعاصرة، وأهم تصنيفاتها

بدء التفكير في النظريات التنموية ووجوب العمل بها على وجه الخصوص من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بالتحديد من قبل الجهات المسئولة بالولايات المتحدة، بهدف مساعدة الدول الحليفة للنهوض من عثرتها والتغلب على ما منيت به من خسائر من جراء ويلات الحرب وشراسة مهدراتها، والتي تمثلت بشكل أساسي في منطقة "أمريكا الجنوبية"، ثم تطور الحال إلى تصنيف العالم إلى مجموعتين رئيسيتين:دول غنية صناعية مهيمنة (وهى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان)، ودول تابعة للمجموعة الأولى ومستعمرة من قبلها، ويجب عليها الرضوخ إلى ما يملى عليها من قبل المجموعة الأولى وهى كل الدول التي تقوم على الاقتصاد الزراعي، وتعانى من استنزاف مواردها ومن ثم ترى الدول المتقدمة أنها لا تستحق الاستقلالية لأنها تتسبب بإهدار ما تمتلكه من موارد طبيعية في إهدار حق الأجيال التالية في الانتفاع بتلك الموارد التي أساءت استغلالها. وبالتالي تم حصر المجموعة الثانية في دول أمريكا اللاتينية، وآسيا، وإفريقيا...

وترتب على هذا الحال ظهور نظرية التبعية (في الخمسينيات)، ثم تلاها عدد كبير من النظريات التنموية المفروضة على المجموعة الثانية التي أطلق عليها مسميات عديدة كبدائل متكافئة الدلالة والمغزى مثل الدول "المتخلفة" ولرفع معنوياتها أطلق عليها الدول "النامية" أو "الآخذة في النمو"، كما أطلق عليها دول "العالم الثالث" أو الدول "الزراعية" أو "المنتجة للمواد الأولية".

وفى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ظهرت نظرية "المراحل الأساسية للنمو" لوالت روستو، الذي يرى أن أي دولة لابد أن تمر بمراحل خمس للنمو تبدأ بالاقتصاد البدائي القائم على المقايضة، وتنتهي إلى القمة بمرحلة الاستهلاك الوفير.

وتبع ذلك العديد من النظريات التنموية متلاحقة التغيير والتبديل والتي يمكن أن **تصنف إلى مجموعتين رئيستين:**

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية:

وهى تلك التي تركز كل متضمناتها على تطوير وتحسين بعض المتغيرات الاقتصادية (غير البشرية) باعتبارها الوسائل والأدوات المثلى لتحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية للبشر، ومن أهمها تلك التي تهدف إلى: زيادة الناتج المحلى الإجمالي، أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، أو نظرية "إحلال الواردات" (بالتركيز على زيادة الناتج القومي كبديل للواردات)، أو نظرية "التوجه نحو الصادرات" (بالتركيز على زيادة الناتج المحلى والقومي الإجمالي بما يكفى لتغطية الاحتياجات المحلية إلى جانب تحقيق فائض قابل للتصدير إلى الخارج)، ونظرية "الاكتفاء الذاتي" (بالتركيز على الوفاء بالاحتياجات المحلية بدون الحاجة إلى الاستيراد اعتمادا على الموارد المحلية الطبيعية والبشرية)، وأخيرا وليس بآخر مجموعة النظريات المهتمة بأولويات التنفيذ وأهمها الثلاثية المترابطة: "النمو المتوازن"، والنمو غير المتوازن"، و"الدفعة القوية".

ثانيا: نظريات معالجة الفقر ومظاهره:

وقد تم التحول إلى هذا النوع من النظريات بعد التأكد من فشل كل النظريات السابقة التي تهدف إلى تحسين أحوال البشر لكن من خلال التركيز على ماديات بحتة مما نجم عنه سوء توزيع ثمار عمليات التنمية واستئثار فئة قليلة بالنصيب الأكبر منها، مع اتساع قاعدة الفئات محدودة الدخل والثروة.

وبدء في هذا التوجه تحديدا منذ النصف الثاني من السبعينيات، ففي 1976 أخذ المبادرة "منظمة العمل الدولية " باقتراح نظرية " الحاجات الأساسية"، وفى نفس العام، اقترح الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" نظرية مقابلة سميت بـ "الهجوم على الفقر". وفى وقت لاحق، قام الاقتصادي الهندي "أمارتيا سن" بعرض نظريته الجديدة المتطورة "فقر القدرات".

ثالثا: نظريات التنمية البشرية:

ومع ظهور العولمة، وتعاظم ظهور ما يسمى بالاقتصاد المعرفي، بزغت تطورات جديدة

من قبل المنظمة العالمية للأمم المتحدة، لتشمل باهتماماتها العالم أجمع بإبراز سلسلة من النظريات الفرعية التي تكون في مجموعها ما يطلق عليه "نظريات التنمية البشرية".

رابعا: نظريات استعمارية أحادية القطبية المسيطرة:

وفى عام 1989، وانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بتفكك الأخير إلى دويلات متناثرة وتحوله إلى دولة "روسيا" المنفردة، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد المهيمن على العالم أجمع، وبدأت نظريات التنمية تأخذ منحى مختلف يقوم على ترسيخ جذور الرأسمالية وسيطة السوق الحر على المعاملات الدولية والذي يقوم على هدف رئيسي هو تعظيم المنافع المادية واستجلابها من الدول الضعيفة، ومن هنا ظهرت نظريات استعمارية الطبيعة ومريبة الأهداف مثل نظرية "قارب النجاة" ونظرية "التنمية المستدامة".

وتجنبا لتفويت الفرصة لتعريف القارئ بطبيعة النظريات المذكورة، فسوف يتم عرض نبذة تعريفية بكل منها في العرض التالي، على أن يعاد تناول النظريات المرتبطة بالفقر بعرض تحليلي أكثر تعمقا، لأنه الجزء الأكثر قابلية لعرض المنظور الإسلامي بصدده بشيء من الوضوح الذي يمكن أن يستوعبه القارئ ويستطيع تطبيقه فيما بعد على ما عداه.

ولدواعي التيسير العرضي، يفضل استخدام تصنيف يقوم على بعض المؤشرات ذات الدلالات الرشيدة لأهم النظريات والاستراتيجيات التنموية المعاصرة التي نزمع إلقاء الضوء عليها في الكتاب الحالي. وبناء عليه، **يقترح أن يتم تصنيف النظريات المعنية من خلال عدة مجموعات متميزة من الأنواع وفقا لطبيعتها والآليات المقترحة لتطبيقاتها، وهو ما يمكن أن يتم على النحو التالي:**

المجموعة الأولى: نظريات التنمية الاقتصادية ويمكن تصنيفها بدورها إلى الآتي:

1- نظريات تاريخية مرحلية: وأهم ما ينتمي إليها نظرية التبعية، ونظرية مراحل النمو
2- نظريات تقوم على المعاملات الاقتصادية التبادلية داخليا / خارجيا، وأهم المرتبط بها ومن أهمها:نظرية الاكتفاء الذاتي، وبدائل الواردات، والتوجه نحو الصادرات.

3- نظريات ترتبط بالوحدة الاقتصادية للتوزيع أو بالدخل والناتج السلعي والخدمي: وأهم ما ورد منها، الناتج المحلى الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد من الناتج.

4- نظريات تقوم على التوزيع التنفيذي للأنشطة التنموية، مثل نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن.

المجموعة الثانية: الفقر الاقتصادي مظاهره، ومواجهته ومن أهم ما ورد فيها:

1- نظرية الحلقة المفرغة للفقر(مصيدة فقر الدول المتخلفة)

2- نظرية الحاجات الأساسية (عالمية النطاق)

3- نظرية الهجوم على الفقر(عالمي النطاق)

4- نظرية قارب النجاة (استعمارية الطابع والتوجه والأهداف)

المجموعة الثالثة:نظريات التنمية البشرية ومن أهمها:

1- نظرية تنمية القدرات (عالمي الاستهداف)

المجموعة الرابعة: نظريات التنمية البيئية وديمومة النمو والارتقاء، وأهمها على الإطلاق:

1- نظرية التنمية المتواصلة أو المستدامة.

المجموعة الخامسة: نظريات ترتبط بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة وتحولاتها:

وهى صعبة الحصر كنقاط لكن يذكر من أهمها كمجموعات:نظم فعلية كالرأسمالية والاشتراكية، ونظم مقترحة كالطريق الثالث والطريق الرابع والنظام الإسلامي، ونظم دولية أحادية الهيمنة كالعولمة أو النظام العالمي الجديد.

ولأهميتها جميعها، خاصة مع عرضها على التقييم التحليلي الإسلامي، سوف يتم عرض توضيحي لكل منها تباعا عبر الصفحات الطويلة التالية، مع محاولة عرض المنظور الإسلامي كيفما تتفق أحوال العرض ومقتضيات السرد المنطقي له.

وتجنبا لملل العرض الموحد داخل فصل واحد، نفضل اقتصار عرض المجموعة الأولى

التي تضم أكبر عدد من النظريات في الفصل الحالي. وفى فصل تال يتم استعراض مجموعتي النظريات المرتبطة بالبشر وبالحالة المعيشية لهم واللتان تتمثلان في المجموعتين الثانية والثالثة (المرتكزتان على الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية)، بينما تدرج المجموعتين الخاصتين باقتصاد العالم ككل تركيزا على النظام البيئي العالمي والنظام العالمي أحادى القطب المهيمن في فصل آخر تال.

نظريات التنمية الاقتصادية الأكثر شيوعا:

بداءة، يجب التنويه إلى أن التنمية Development **تعنى اصطلاحاً** التغيير الجذري والهيكلي الشامل لجميع المتغيرات الاقتصادية للمجتمع أو الدولة، حيث يتطلب ذلك تحقيق معدلات تنموية سريعة وضخمة ومتراكمة في سلسلة عمليات متتالية ومترابطة، بحيث لا يقصد منها فقط رفع مستويات المعيشة ذات الرفاهيات الكمالية وزيادة دخول حقيقية هي أصلا مرتفعة، إنما يقصد بها التركيز على القضاء على مظاهر ومشاكل تدنى الأحوال المعيشية والوصول بالدولة محل التنمية إلى ذات مستويات المعيشة للدول الأكثر تقدما.

كما يمكن اعتبار التنمية بمثابة عملية تغيير جذري في القدرات والمهارات الوظيفية والتشغيلية البشرية بما يسمح بتوليد موارد صالحة لانجاز عملية نمو على النحو المستهدف.

وبالتالي تمثل التنمية عملية تغيير جذؤس كيفي Qualitativeفي المهارات والخبرات والأنشطة والانجازات، بينما يمثل النمو عملية تغيير كمى Quantitative فيما تحدث عمليات التنمية مسبقا.

وبناء عليه، يمكن القول بأن النمو يمكن أن يقود التنمية إلى الارتقاء للأفضل بتعظيم عمليات الاستغلال إلى انجازها الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة (Karen Chapple, 2008).

أما المنظور الإسلامي، فهو يحث بكل تأكيد على أن يكون الانجاز كله بالطريقة المثلى بشكل مباشر على ذلك لكن بطريقة أكثر عدالة، حيث يعنى برفع حالة "إعمار الكون"

ليس فقط بمن يعيش بداخله من بشر، ولكن أيضاً بمراعاة كل "دابة" تعيش على الأرض مع هؤلاء البشر، حيث وضع ضوابط وشروط ومستحبات لرعاية المخلوقات الأخرى التي خلقها الله تعالى وسخرها من أجل إعانة الإنسان في أداء مهمته الأساسية على الأرض وهى "الاستخلاف" بإعمار الكون مع عبادة خالق الكون وأداء حقه في الذكر والطاعة والالتزام بأوامره وتجنب نواهيه... (عَنْ أَنَسٍ بن مالك قَالَ: قَالَ الرَسُولُ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أو يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أو إنسان، أو بَهِيمَةٌ، إلا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ) (صحيح مسلم).

أما قول الله تعالى ﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ فلا تعنى أبدا معنى الاستعمار والاحتلال الجائر من الدول الأقوى للضعيف منها والسطو على مواردها، لكن الكلمة هنا يقصد بها الإعمار والبناء الذي يفيد البشر أجمعين وينتفع به الجميع بلا استثناء، حيث أن الله تعالى أكد على أن رزقه وعطائه هو لكل دابة، ولكل البشر " وذلك كما تبين في الفصل السابق تفصيلا.

وبتتبع نظريات واستراتيجيات النمو والتنمية المعاصرة، نلاحظ التعددية المبالغ فيها، والاختلاف العجيب في توجهاتها بل ومتضمناتها أيضاً مما يؤكد على بشرية الواضعين التي تتطلب معايير إلهية المصدر لتساعد على ترشيد تلك الموضوعات وإضافة حالات توازنية تزيل مواضع الخلل العرضي والإرشادي التي تتسم بها ككل.

المجموعة الأولى، نظريات التنمية الاقتصادية:

1- نظرية التبعية: Independency
2- نظرية مراحل النمو لروستو Five Stages of Growth
3- زيادة الناتج أو الدخل المحلى والقومي الإجمالي
4- الاكتفاء الذاتي Self - Sufficiency
5- إحلال الواردات Import Substitution
6- التوجه نحو الصادرات Export Orientation
7- نظرية الدفعة القوية Big Push

8- نظرية النمو المتوازن

9- نظرية النمو غير المتوازن

بالبدء بالنظريات التي تركز على المرحلية الزمنية، نجد أن نظرية التبعية، قد واكبت الفترة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح العالم يقوم على دول قائدة ظافرة، وأخرى منهزمة، وثالثة حليفة لهذه أو لتلك. ومن هذا نشأ التصنيف الطبيعي للغالبية العظمى من دول العالم كمجموعتين رئيسيتين، أولاهما الدول الظافرة والتي اعتبرت الأغنى والأكثر تقدما، وتم تحديدها بالدول الغربية الأوروبية، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت بقية دول العالم في القارات الأخرى دولا أقل تقدما أو نامية، وأصبح هناك استعمار مباشر أو غير مباشر لها من قبل الدول المتقدمة الغنية، بحيث تستغل الدول الكبرى موارد الدول الأخرى وتبقيها دائما كاقتصاديات منتجة للموارد الأولوية والتعدين فقط، بينما تقوم الدول المتقدمة بمهام التصنيع والأنشطة التقدمية الأكثر تعقيدا بما يجعلها ضامنة لهيمنتها المستمرة وسيطرتها على موارد الدول الأخرى المغلوبة على أمرها.. وباللغة التصنيفية الجغرافية، اعتبر الجانب الشمالي من الكرة الأرضية هو الجزء المتقدم، بينما اعتبر الجزء الجنوبي من الكرة هو الجزء المتخلف أو الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية.

مع أن الإسلام لا يسمح بمثل ذلك التصنيف الجائر حيث ضمن الله الرزق والعطاء لكل دابة على الأرض بغض النظر عن معتقداته والتزامه حتى بطاعة خالقه ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ﴾ (الإسراء: 20).

بل أن الله الخالق لكل البشر والواهب الأوحد لأرزاقهم لم يجعل معيار التمييز بين البشر قائما على تقدم تقني مبتدع، ولا ميز عبيده وفقا للموقع الجغرافي الذي نشأ فيه وترعرع، إنما أرشدنا إلى أن السلطة والهيمنة على الأرض إنما هي بقدر منه ولحكمة لا يعلمها سواه. ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ (آل عمران: 26).

وفيما يتعلق بنظرية المراحل الخمس للنمو، فقد ظهرت في أواخر الخمسينات وبدايات الستينات، وهى تذكرنا بمراحل النمو المختلفة التي يمر بها الإنسان منذ أن يولد حتى يصبح إنسانا كامل النضج وبالغ الرقى، وقد تكون قد قامت على تلك الفكرة الجوهرية. فوفقا لتلك النظرية، **يمر أي مجتمع أو أي دولة بمراحل خمس للتطور والنمو ـتتابع بذات النسق على النحو التالي:**

1- المجتمع التقليدي Traditional Society،
(الحالة الساكنة أو الراكدة Static condition):

الأنشطة آنذاك تكون أولية أو بدائية وتتمثل أساس في الزراعة والتعدين، وتكون وسائل الإنتاج تقليدية متخلفة، والمعاملات لا تتم من خلال السوق، إنما تقوم على المقايضة، ويكون المجتمع ككل منغلقا على نفسه، ويتبع مبدأ "الاكتفاء الذاتي" كوسيلة إنتاج واستهلاك ومعايش بحيث لا تحدث آية معاملات اقتصادية مع العالم الخارجي.

وتتشابه تلك المرحلة كثيرا مع مرحلة الطفولة المبكرة بخاصة، حين يولد الطفل، وينمو وفقا لما يملى عليه من قبل الكبار، ولا يملك إرادة للتمييز أو الاختيار الحر إلا في نطاق المتواجد لديه داخل الأسرة التي نشأ فيها، والبيئة التي ترعرع في ربوعها واكتسب ثقافاتها وعاداتها وتقاليدها. وعلى الرغم من أن الطفل يتطور في تنامي جسده ومداركه، إلا إنه مع هذا يعتبر من المنظور الإسلامي، طفلا، غير بالغ وبالتالي فهو غير مكلف بما يفوق قدراته الحالية المحدودة.

2- مرحلة ما قبل الانطلاق , Preconditions for take - off
(الفترة الانتقالية Transitional period):

وفى تلك المرحلة، تنكمش الأنشطة الزراعية، وتبدأ أنشطة أخرى في الظهور والتنامي مثل الأنشطة الصناعية الحرفية البسيطة، والاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية مثل التوسع في إنشاء المباني التعليمية والنقل والطرق، ويتم الزحف نحو المدن، ويصحبها بداية ظهور المعاملات النقدية، وتظهر أشكال مبدأية للبنوك، وتنشط المبادلات الداخلية، وتتداخل الأنشطة الزراعية والصناعية ليحدث تكامل بشكل ما في مجالات الإنتاج الأكثر

تطورا، وتتزايد العمالة الصناعية مع تناقص العمالة الزراعية في المقابل.. وباختصار، تحدث تغيرات للمجتمع تنبئ بتحولات أخرى في اقتصادياته وأنشطته.

وتلك المرحلة تشبه كثيرا في الواقع مرحلة المراهقة عند البشر، حيث يبدأ الإنسان في التحول نحو عمر النضج والاستقلالية في اتخاذ القرارات وممارسة الأنشطة، وبالتالي تكتنف تلك المرحلة الكثير والكثير من الأنشطة والتقلبات في السلوكيات والمناظير، والسعي الدءوب إلى التغير والاندماج مع العالم الخارجي بعيدا عن وصاية الأسرة وضوابطها التوجيهية المفروضة، وذلك يحدث بالفطرة وبإرادة الله تعالى الذي علمنا أنها بداية فترة (تكليف الإنسان) وبداية محاسبته كشخص مستقل بالغ.

3- مرحلة الانطلاق Take Off (البداية الحقيقية للنمو real start of growth):

ويمكن أن توصف بأنها مرحلة اليقظة والنهوض أو يطلق عليها مرحلة "النهضة Revival"وفى تلك الفترة تحدث تحولات اقتصادية جذرية للمجتمع تنقله من حالي التخلف والركود والتواكل إلى حالة انتعاش وحركة نشطة وسريعة تصاعدية ارتقائية نحو مستويات أعلى في كل شيء، فترتفع معدلات النمو Growth rates، وتحدث طفرات متصاعدة في جانب الطلب الكلى على جميع المواد الخام والإنتاجية والاستهلاكية أيضاً.

وفى تلك المرحلة، تظهر "قطاعات رائدة leading sectors" التي تتمتع بأهمية نسبية أعلى في أنشطتها، وبتأثيراتها المحفزة للقطاعات وللأنشطة الأخرى على الظهور والتنامي محاكاة لها واستكمالا لأنشطتها. وتساعد تلك القطاعات الرائدة على الدفع الخلفي لأنشطة سابقة التجهيز لإعداد المواد الخام ومستلزمات الصناعة والإنتاج والإمداد بها للقطاعات الرائدة back stage activities، وكما تحفز القطاعات الرائدة على تنامي صناعات وأنشطة لاحقة Forwards stage activities تعتمد في عملياتها وأنشطتها على أنشطة ومنتجات القطاعات الرائدة.

ولو أردنا تشبيه تلك المرحلة بإحدى مراحل حياة الإنسان فيعتقد أنها تتشابه كثيرا بمرحلة (انطلاق) الشباب الذي يتسم عادة بالتمتع بأعلى قدر من الطاقات، والطموحات

والأنشطة، في أجواء تنافسية متفاوتة الدرجات والتميزات بحيث يصبح البعض أكثر مهارات وقدرات من الآخر، فيتمكن من الوصول إلى مقدمة ركب التطور قبل غيره، مما يتيح له فرصة القيادة لقافلة العمار البشرية المساعدة.

4- مرحلة التوجه نحو النضج The drive to maturity، وهى مرحلة استقرار الأحوال أو يمكن اعتبارها مرحلة متوازنة Stabilizationconditions:

حيث يتمتع المجتمع في تلك المرحلة المتقدمة المتطورة باستقرار في معدلات النمو مع ظهور صناعات جديدة، وانخفاض في الواردات، وزيادة في الصادرات، والوصول إلى أقصى طاقة اقتصادية استيعابية للمجتمع، وأفضل أداء مع تطبيق تقنيات متطورة وبالغة التقدم والمعاصرة تضمن تحقق أعلى مستويات نوعية مع تحقيق أكبر كميات إنتاجية ممكنة.

وبكل تأكيد، فتلك المرحلة بمواصفاتها هذه، تتشابه كثيرا مع مرحلة نضج الإنسان ووصوله إلى عمر الرشد الفكري والسلوكي، والذي عرف في الإسلام بالإنسان الذي يبلغ أربعين عاما. حيث تأكدنا من ذلك بخاصة من خلال متابعتنا لقصة النبي الأمين "محمد ﷺ حين جاءه الوحي في ذلك العمر بالتحديد.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير High mass consumption، وتحقق حالة الرفاهية Welfare condition:

فبعد أن يصل المجتمع في المرحلة السابقة إلى أفضل الأحوال الاقتصادية، فإن المجتمع الرشيد لو ثبت على هذا الحال وارتكن إليه لتقهقر ثانية إلى مرحلة الركود وخسر كل ما اكتسبه في المراحل التنموية السابقة، لهذا، فالمجتمع الرشيد الذي يحرص على ديمومة التقدم والأولوية يبدأ في البحث عن جديد إبداعي يرتفع به إلى مستويات اقتصادية أعلى من المألوف، وبذلك تتحقق لديه حالة رفاهية اقتصادية مجتمعية يفوق بها المستويات المعيشية بالمجتمعات الأخرى.

وفى تلك المرحلة المنعشة، يصبح كل سكانه موسرين، يتمتعون بقوى شرائية مرتفعة، قادرة على شراء ليس فقط ما يحتاجون إليه، لكن أيضاً، على اقتناء الكماليات

الاستهلاكية ذات الاستخدامات التي يمكن أن تفوق خيال المستهلك (كما أصبح يحدث في عالمنا الحالي ككل وليس فقط في الدول المتقدمة، لكن مع حصر المنافع المذكورة على قلة ثرية فقط). وفى تلك المرحلة، تنتشر السلع الاستهلاكية المعمرة الفاخرة، المتجددة دائما، حيث يضمن المجتمع زيادة مستمرة في الإنتاج مع ديمومة كفاية جانب الطلب لكل ما يتم عرضه.

وقد نضيف إلى تلك المرحلة في الجانب التطبيقي المرتبط لمراحل حياة الإنسان، مرحلة الشيخوخة المرتبطة بأمراض مزمنة ترتبط بدورها بحالات عجز كثيرة، تتسبب في زيادة الطلب على وسائل العلاج والجراحات والأجهزة التعويضية بل وخدمات مستحدثة لرعاية المسنين والترفيه عنهم بما يلائمهم، ويلائم أحوالهم خاصة في ظل عالم سريع التغير والتقدم في وسائل معايشه، وأساليبها.

ويوضح الشكل (2-1) التالي المبسط كيفية تطور الاقتصاد المجتمعي وفقا لنظرية المراحل لروستو.

وبالانتقال إلى النظريات المتعلقة بتوزيع الوحدة الاقتصادية أو باستهداف **زيادة الناتج أو الدخل المحلى والقومي** علينا أن نبدأ أولا بالتعرض إلى نقطة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهى التفرقة بين التنمية Development والنمو Growth.

فالتنمية يقصد بها تغيير جذؤس وهيكلى في جميع قطاعات المجتمع، واحداث ارتفاعات كبيرة ومتتالية ومستمرة لمعدلات النمو التي تقاس بمقياس مزدوج رئيسي هو الناتج المحلى الإجمالي وكذلك الناتج القومي الإجمالي – ا للذان سنشرح مفهومها توا – والتنمية تخص دائما الدول المتخلفة أو الفقيرة أو التي تعانى من انخفاض في مستويات معايشها مقارنة بدول أخرى أكثر تقدما وثراء ورفاهية.. في تلك المجموعة الأخيرة من الدول، تطبق نظريات تتلاءم وحالة الرفاهية التي يعيشونها بالفعل، ويطلق عليها عادة بنظريات النمو، باعتباره لايتطلب تغيرات تحسينية (جذرية) أو هيكلية لاقتصادياتها، إنما هو يقوم فقط على زيادة متوسط الدخل الحقيقي لجميع مواطنيها.. وهى التي تتمثل بوضوح في المرحلة الأخيرة المنوه عنها في نظرية المراحل لروستو السابق عرضها.

شكل (2-1)
كيفية التطور المرحلي للاقتصاد المجتمعي

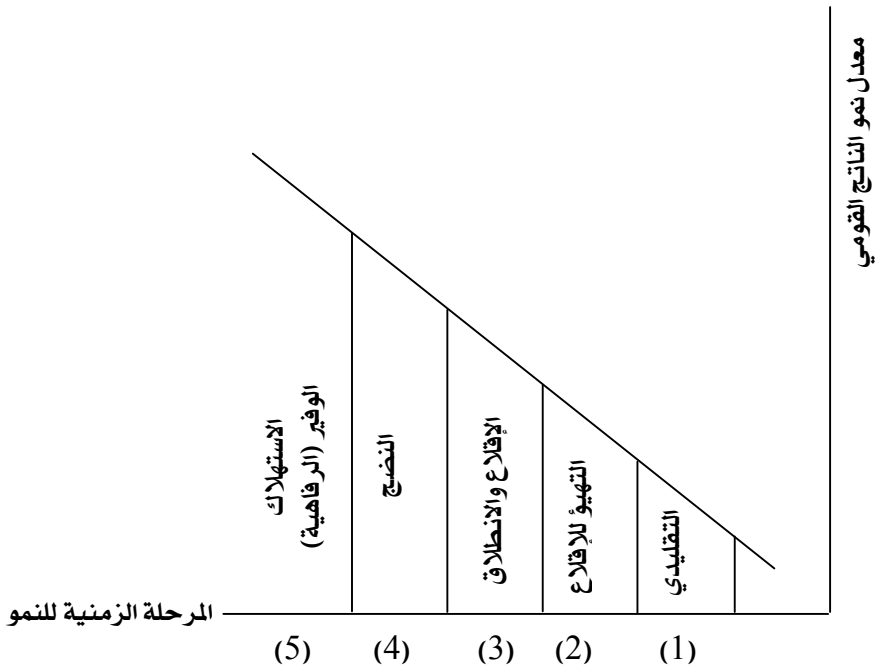

ملحوظة: (1) تمثل المرحلة الأولى للنمو (المجتمع التقليدي)
(2) تمثل المرحلة الثانية للنمو (التهيؤ للإقلاع)
(3) تمثل المرحلة الثالثة للنمو (مرحلة الإقلاع أو الانطلاق)
(4) تمثل المرحلة الرابع للنمو (النضج)
(5) تمثل المرحلة الخامس للنمو (الرفاهية والاستهلاك الوفير)

هذا، ويجب التنويه إلى أن "الدخل" يستخدم عادة كمرادف لمصطلح "الناتج" في الحسابات القومية الاقتصادية خاصة من المنظور التوزيعي، لأن دخل الفرد الحقيقي يتمثل أساسا في نصيبه المتاح له بالفعل من السلع والخدمات، وتلك الأخيرة هي التي يعبر عنها بالناتج.

ولكن على جانب مقابل، فهناك بعض الاختلاف في مفهوم "الناتج المحلى الإجمالي" والناتج القومي الإجمالي" اللذان تم استخدامهما كمؤشرات اقتصادية أساسية لحالة التنمية الاقتصادية التي يتمتع بها مجتمع ما.

فالناتج المحلى الإجمالي Gross Domestic Product هو إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة معينة (عادة خلال عام).

وهذا المفهوم يستخدم في مجال التنمية كمؤشر على التدفق الكلى من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من خلال الاقتصاد القومي في خلال فترة معينة (عادة سنة)، بحيث يوضح مدى الاستفادة التي ينتفع بها المواطنين الذين يعيشون داخل مجتمع معين، وبناء عليه يحسب متوسط دخل الفرد الحقيقي ونصيبه من هذا التدفق الإنتاجي المحلى بقسمة الإجمالي المذكور على عدد السكان.

وبناء على النظرية الحالية، فكلما ارتفع متوسط دخل الفرد (من الناتج المحلى الإجمالي)، دل هذا على تقدم معدلات النمو الاقتصادي في بلده، والعكس بالعكس صحيح.

أما الناتج القومي الإجمالي Gross National Product، فهو يستخدم في ذات النظرية كمصطلح أكثر شمولية وأوسع نطاقا من المصطلح السابق "الناتج المحلى الإجمالي"، لأن الناتج "القومي" الإجمالي يشمل الناتج المحلى الإجمالي (كما سبق تعريفه) مضافا إليه الدخل Income الذي تؤول ملكيته إلى المواطنين المحليين كنتيجة للاستثمارات التي يقومون بها في دول أخرى خارج حدود الوطن.

وباستخدام المؤشر الأخير، فإن ارتفاعه يدل على تقدم حالي النمو وارتفاع مستوى معيشة المواطنين المنتمين للدولة المعنية، والعكس بالعكس صحيح.

غير إنه بالتجربة العملية، ثبت فشل تلك الاستراتيجية أو النظرية كمعيار لتوضيح الحالة الاقتصادية المعيشية لأفراد المجتمع وإظهارها بشكلها الحقيقي، حيث أن المتوسط يشمل حالات بالغة الارتفاع في دخولها مع حالات أخرى (عادة تمثل الأغلبية) تمثل تدنى مرفوض في ما تملكه من سلع وخدمات حتى الضروري من المطلوب المعيشي الأساسي

منها، وذلك ما دفع الاقتصاديين إلى البحث عن نظريات واستراتيجيات تنموية أخرى تكون ذات دلالة أكثر منطقية على الحالة التنموية للاقتصاد القومي وللمواطنين الذين يتأثرون بها.

غير أن الاستعانة بالمنظور الإسلامي للتحقيق التقييم، لذلك المنظور البشرى القاصر، فسوف نجد نموذجا متكاملا توجيهيا لهذا التقييم وذلك في الآيات التالية لسورة النحل:

﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ ٦٥ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ ٦٦ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٦٧ وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ ٦٨ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسۡلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلٗاۚ يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ٦٩ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمۡۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٞ قَدِيرٞ ٧٠ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٧١ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ٧٢ ﴾ (النحل: 65-72).

فبالتدبر التحليلي للآيات السابقة، نلاحظ أن المصطلح واجب التركيز عليه هو الناتج الـ "قومي" الإجمالي وليس المحلى، لأن الله سبحانه وتعالى عرض موارد كثيرة تمثل أساس إنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن يصنعها البشر في مراحل تالية، ويمكن أيضاً أن تستخدم استخداما مباشرا كسلع وخدمات مباشرة مثل الشراب المتميز والموارد الغذائية متعددة المنافع الغذائية بل والصحية الوقائية والعلاجية المشتقة من عمل النحل ومنتجاته (وليس من عمل البشر ولا منتجاته)، والنخيل متعدد الانتفاع والاستخدام والإمداد بمواد خام صالحة للتصنيع، والجبال التي تمثل مأوى وسكنا، والذرية التي تمثل موارد بشرية منتجة، وسواعد وعقول صالحة كوسيلة منظمة ومحولة للنعم السابقة إلى

أشكال وصنوف متزايدة من المنافع التي تعم البشر بل وجميع مخلوقات الأرض بالمطلوبات المعيشية المختلفة.

وعلى الرغم من تعدد تلك الموارد الطبيعية التي عرضت بصفتها الدولية في الإتاحة والعرض، فقد أكد الله سبحانه وتعالى على أن عملية توزيع تلك الموارد لن يكون متساو أبدا، بل سيكون هناك تفاوتا في نصيب كل فرد (أو كل دولة أو منطقة مثلا) مما سوف يتاح له من عرض ميسر منها.

وهناك آيات كثيرة أخرى تؤكد على تعددية الموارد الطبيعية والبشرية التي كان يجب أن تؤخذ في الحسابات القومية كثروات تحظى بها البلاد منفردة أو بلدان العالم مجتمعا، ومن الخطأ الكبير الاقتصار فقط على تقييم تنمية الدولة أو المجتمع الدولي وفقا لمنتجات يصنعها البشر فقط. فبدون تلك الموارد الطبيعية لن تتاح أبدا آية فرصة لإنتاج بشرى هو في الأصل مترتب على وجودها، وهل أن امتلك إنسان مثلا مزرعة تدر له كل حاجاته الأساسية يمكن أن يعتبر متخلفا، بينما لو امتلك آخر أجهزة معمرة ذات تقنيات عالية ولم يجد شربة ماء نظيف ولا ثمرة غذاء تقض جوعه يعتبر في حال تنموي أفضل؟!!!

والخلاصة، أن عيب تلك النظرية لا يتمثل في التفاوت التوزيعي لثمار التنمية بين الناس كما يركز المنظور البشرى فكما ذكرنا، هذا التفاوت مقدر بحكمة إلهية ولمنافع كثيرة تحدثنا عن بعضها في الفصل السابق، إنما يؤخذ عليها عدم أخذ الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة على المستوى المحلى والمستوى القومي في الحسبان.، ويبدو أن واضعي تلك النظرية هم من أنصار التوجه المادي البحت وممن يجحدون بأنعم الله ويهملون حقها في الشكر والعرفان ولا يركزون إلا فقط على ماصنعت أيديهم البشرية القاصرة. على الأقل نتيجة لقصر العمر البشرية ومحدودية قدراته مهما بدت عظمتها.

وبعد هذا ننتقل إلى النظريات القائمة على فكرة المعاملات الاقتصادية التبادلية بالداخل والخارج، فنبدأ بنظرية الاكتفاء الذاتي حيث أنها تقوم على فكرة انغلاق الاقتصاد القومي على نفسه والاكتفاء باستغلال الموارد المحلية المتاحة بالداخل فقط مع إيقاف

الأنشطة التبادلية مع الدول الأخرى، فلا ورادات تستقطب من الخارج، ولا أيضاً صادرات تتسرب إليه.

وعلى الرغم من زهوة هذا الشكل التعريفى للنظرية إلا إنه يتعارض تماما مع المنظور الإسلامي الذي يقوم على مبدأ كونية المعاملات والحث على المبادلات بين البشر من أجل تكامل المنافع التي وزعها الله على الكون كدول ومجتمعات وفرادى ولم يختص بعضها بالثروة كلها، ويحرم الآخرين منها تماما، إنما لحكمته سبحانه جعل التفاوت التوزيعي للتشجيع على التواصل البشرى الرشيد من أجل الاستمرار في إعمار الكون والارتقاء بأحواله، ومن أكبر الأدلة على ذلك الحث على التجارة كنشاط اقتصادي أساسي، كما ورد في الكثير من النصوص الشرعية والتجارب العملية الفعلية من عهد الرسول ﷺ والدولة الإسلامية القوية، حيث ثبت التوسع المؤكد في المعاملات التبادلية كوسيلة تعيش وارتقاء. حيث أن هذا أيضاً يساعد على التعارف بين الشعوب وتبادل المعارف والثقافات النافعة بينهم، وذلك كما يتبين من قوله تعالى الموجه للناس أجمعين وليس لفئة دون أخرى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: 13).

وعلى نسق متشابه بعض الشيء للتوجه السابق، توجهت الكثير من الدول خاصة في الستينيات، نحو تطبيق نظرية تنموية أخرى تعرف بالإحلال محل الواردات حيث ركزت الدول الداعمة لهذا التوجه على الاستغلال التام للموارد المحلية من أجل إنتاج محلى الصنع بالكامل، بحيث يغنى هذا الدولة عن الاستعانة بالدول الخارجية من أجل استكمال سد الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات، وكان أهم هدف لتطبيق تلك النظرية هو توفير العملة الصعبة التي تضطر الدولة إلى دفعها للدولة المصدرة لها حيث أن هذا يساعد في ذاته على دعم العملة الأجنبية، على حساب قيمة العملة الوطنية التي تنخفض كثيرا في المقابل لانخفاض الطلب على المنتجات الوطنية التي تباع بها (أي بالعملة الوطنية).

وقد يقال في تلك النظرية ما قيل حول النظرية السابقة لها، لكن يمكن أن يعرض رأى مختلف بعض الشيء له علاقة وارتباط بالمنظور الإسلامي، وهو أن الدولة الإسلامية القوية كان من أهم مقومات ظهورها وتناميها وبقائها، صك العملة الإسلامية القوية التي كانت تميز الدولة الإسلامية وتعتبر رمزا معلنا عن هويتها، ومؤكدا على هيمنتها وسلطانها على الصعيد العالمي من خلال قوة قيمتها وارتفاع عمليات تداولها على المستوى العالمي لمصداقية مكوناتها وانعدام شبهات الغش والتزييف في القيمة الذهبية الأصيلة التي كانت تتمتع بها وكان الدينار هو الممثل للوحدة الأساسية لها، والدرهم هو القيمة الصغرى لتلك الوحدة حيث ذكر اسم الاثنين بذات اسميهما في كل من القرآن الكريم والحديث النبوي الصحيح مما يؤكد على تأصل هويتهما وضرورة الإبقاء عليها كرمز إسلامي اقتصادي لا نهائى الأهمية..

فقد قال الله تعالى في سورة يوسف ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (يوسف: 20).. وهو ما يؤكد أن الزمن الأول لم يكن قائما على المقايضة كما يدعى الكثير من المؤرخين الاقتصاديين، بل كانت هناك عملة نقدية متداول التعامل بها تم صكها من المعدن كذهب أو كفضة، كما أثبتت الدراسات التاريخية المتخصصة هذا.

هذا، وقد ورد اسم العملتين الإسلاميتين في حديث واحد صحيح، فعن أبى هريرة، قال النبي محمد ﷺ في تحذير للإنسان الذي يستعبده هوى المال: " تعس عبد الدينار تعس عبد الدرهم تعس عبد الخميصة تعس عبد الخميلة إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مغبرة قدماه إن كان في الحراسة كان في الحراسة وإن كان في الساقة كان في الساقة إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع لم يشفع "(صحيح الجامع الصغير وزيادته، 2962 – 1355).

وتعتبر نظرية التوجه للصادرات من مكملات النظريتين السابقتين باعتبار أن ثلاثتهم مرتبطة بمجال التجارة والمبادلات، لكنها تأخذ منحى مختلف إلى حد ما، حيث تشجع تلك النظرية على التركيز على الإنتاج المحلى وزيادته بحيث لا يقتصر فقط على الوفاء

بالاحتياجات المحلية، لكن يجب أن يكون هناك فائضا متميزا تنافسيا في الإنتاج المحلى بحيث يصلح للتصدير إلى الدول الأخرى.

ومن أهم أهداف تلك الاستراتيجية أو النظرية الاقتصادية، أن يتم استجلاب أكبر قدر من العملات الصعبة إلى الخزانة العامة للدولة، وزيادة حصيلتها من الدخل القومي بالعملات المحلية والأجنبية مما يدعم مقدرتها التمويلية للمزيد من الاستثمارات، ويساعد على تشغيل العمالة المحلية بشكل أفضل، وبمعدلات أكبر، ومع تحقيق مستويات معيشية أفضل لهم من خلال زيادة أجورهم ومستويات دخولهم الحقيقية (المقاسة بأنصبتهم الفعلية المتاحة مما يمكنهم اقتنائه من السلع والخدمات).

وبكل تأكيد أن المنظور الإسلامي يتفق ويبارك ذلك التوجه من خلال تشجيعه للنشاط التجارة واعتبار البيع المبرور من خير وسائل التكسب، ولأن ذلك النشاط يشجع على العمل والتميز والارتقاء مع التعرف على منتجات الآخرين وثقافاتهم من خلال عمليات الاحتكاك الإيجابي بهم (فهو إيجابي لأن الدولة تقوم في تلك الحالة بالتصدير الجالب للدخل، مع التواصل بدول ذات ثقافات ومطالبات مختلفة تساعد على التعرف على المزيد مما يساعد على إضفائه للمنتجات المحلية فيزيد من درجة الإتقان والتميز، وارتقاء الذاتي، مع النفع لأكبر عدد من المستهلكين لتلك المنتجات، ومعه تتحقق المنافع التي تضمنها الحديث الصحيح.

"أحب الناس إلى الله أنفعهم، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربة، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في المسجد شهراً، ومن كف غضبه، ستر الله عورته، ومن كظم غيظاً، ولو شاء أن يمضيه أمضاه، ملأ الله قلبه رضي يوم القيامة، ومن مشى مع أخيه المسلم في حاجته حتى يثبتها له، أثبت الله تعالى قدمه يوم تزال الأقدام، وإن سوء الخلق ليفسد العمل، كما يفسد الخل العسل" (حسن في صحيح الجامع الصغير وزيادته، 176-69).

فيما سبق، تم استعراض مجموعتين رئيسيتين من النظريات أو الاستراتيجيات

الاقتصادية التنموية التي يمكن تصنيفهما وفقا للمراحل التاريخية لتحققهما، أو وفقا لما يفترض أن يتحقق في هذا الصدد (كما تم بشأن نظريتي التبعية، ونظرية المراحل الخمس للنمو)، ومجموعة ثانية تقوم على فكرة التوزيع والوحدة الاقتصادية الأساسية له (نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلى أو القومي)، وتم التطرق إلى مجموعة ثالثة تقوم المبادلات والمعاملات الاقتصادية كما يقترح أن تتم على النطاق الداخلي والخارجي، (وذلك من خلال مناقشة نظريات الاكتفاء الذاتي، وإحلال الواردات والتوجه نحو الصادرات).

والآن يتم الانتقال إلى مجموعة رابعة تقوم على فكرة التوزيع التنفيذي للأنشطة وكيفية حدوثه وانجازه بالكفاءة المرجوة (وذلك من خلال مناقشة أهم النظريات التي تناولت ذلك المجال وهى بالتحديد نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن).

أما عن نظرية الدفعة القوية فهي لا تختلف كثيرا عن مرحلة التهيؤ للانطلاق أو مرحلة الانطلاق التي تكون جزئية أساسية من نظرية مراحل النمو السابق الحديث بشأنها، مع اختلاف طفيف يبرر فصلها واعتبارها نظرية تنموية مستقلة ويمكن أخذها بتحليل منفصل واضح.

وواضع تلك النظرية هو بول روزنشتاين Paul Rosenstein حيث تم هذا في عام 1943. وتتمثل الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها النظرية في أن الاقتصاد الذي يعانى من تخلف طويل مزمن، يتطلب عدة دفعات متتالية مستمرة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي ككل وفى ذات الوقت.

ولقد اشتقت الفكرة من آلية انطلاق الطائرة التي لا تستطيع الارتفاع عن الأرض والانطلاق جوا إلا باستخدام حد أدنى شديد القوة من سرعة المحرك القادرة على انتزاعها من قوة الجاذبية الأرضية والسماح بانطلاقها إلى عنان السماء.

هذا ويقصد بالدفعة القوية كمصطلح اقتصادي في تلك النظرية، القيام بانجاز

مجموعة ضخمة من الاستثمارات الآتية التي يتم تنفيذها في وقت واحد، بحيث يجب أن تكون تلك الاستثمارات (صناعية) industrial investments ذات الحجم الكبير للتمتع بوفورات الحجم الكبير large scale من تدنى تكاليف مع ارتفاع العوائد، ومع هذا فوفقا للنظرية المذكورة يتم إعطاء أولوية التنفيذ المفضل لمشروعات البنية الأساسية Infrastructures حيث أن قيامها ملح وضروري من أجل تيسير إقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية الأخرى وحثها على القيام والتنامي بعد ضمان توافر خدماتها.

ومن المدهش أن نجد في القرآن مصطلح الدفع باعتباره وسيلة رئيسية لتحقيق التقدم القائم على التأمين المجتمعي الفعال حيث يتجلى ذلك بكل وضوح من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (البقرة: 251).

أما عن قوة الدفع اللازم لانتشال أي مجتمع من براثن التخلف والركود الاقتصادي والانطلاق نحو آفاق التقدم المستمر، فقد حث الإسلام عليه بأساليب كثيرة منها غير المباشر كالدعوة إلى التوحد لأنه فيه القوة، والدعوة إلى العمل وإتقان الأداء له بل والإحسان الذي يعلو الإتقان درجة والذي يتضمن تعظيم الأداء إلى أعظم مستوى يقدر عليه الإنسان.. حتى في الأعمال التطوعية الاختيارية. كمثال قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ ﴾ (البقرة: 93).

وفى ذات النطاق الاستهدافي للوسيلة المثلى لتحقيق التنمية، تمت صياغة نظرية النمو المتوازن Unbalanced Growth التي وضعها الاقتصادي الألماني راجنر نيركس Ragner Nurkse وكان ذلك في الخمسينيات.

وتقوم الفكرة الأساسية للنظرية المعنية على أن أي عملية تنمية ناجحة لن تحدث ولن تكتمل أبدا إلا بتحقق شرط ضروري يتمثل في تنمية جميع القطاعات الاقتصادية للدولة خاصة بالقطاعين الصناعي والزراعي معا في آن واحد وبنفس المعدلات المرتفعة المتكافئة معا.

ووفقا للنظرية المذكورة، فلابد أن يكون الحد الأدنى المتحقق لمعدل النمو لكل قطاع

اقتصادي ضامنا لمقابلة الطلب الكلى على منتجاته وخدماته الخاصة به، على أن يتم بعد ذلك بذل الجهود لزيادة معدلات الإنتاج والنمو التي تنجح في توسيع نطاق الطلب المستقبلي عن الطلب المحلى القائم. ولابد أيضاً من رفع معدلات الإنتاجية التشغيلية، ومن حدوث تضافر داخلي مركز بين جهود التنمية وارتقاء لقطاعي الصناعة والزراعة معا.

واعتبر نيركس أن السوق المحلى للدول المتخلفة أو الآخذة في النمو يعانى من ضيق حجمه مما يعتبر في ذاته عقبة كؤود أمام نجاح تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن، مما يتطلب توسيع عمليات التسويق بالإنتاج ذي الحجم الكبير الموجه للتصدير إلى الخارج أيضاً

ولتحقيق ذلك، لابد للحكومة أن تقوم بدور فعال من أجل ضمان انجاز عمليات استثمارية واسعة وشاملة للعديد من الصناعات المتكاملة، بما يساعد ليس فقط على الاستجابة للطلب الحالي، لكن أيضاً بما يضمن توسيع نطاق السوق. ومما يجب على الدولة أن تفعله في هذا الصدد المساهمة بجزء من الأراضي التي تمتلكها لإقامة المشاريع الاستثمارية المستحدثة عليها، مع إعطاء القطاع الخاص دورا كافيا للمساهمة في تنفيذ التنمية المتوازنة الشاملة.

وعلى عكس التوجه الموضح بالنظريتين السابقتين، نجد أن نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth التي صاغها ألفريد هيرشمان Alfred Herschman، فإنه أخذا في الاعتبار لضيق الإمكانيات التمويلية للدول الآخذة في النمو، وعدم مقدرتها على تمويل مجموعة ضخمة من الاستثمارات الكبرى في وقت واحد معا، فإنه يفضل إعطاء أولوية التنمية والارتقاء لعدد معين من الصناعات أو القطاعات التي يمكن أن تتمتع بخاصية الريادة أو القيادة، بمعنى أنها أكثر مقدرة من نظائرها على حث صناعات أو قطاعات أخرى للتنامي بشكل تابع وتلقائي نتيجة لقيام تلك الأنشطة الرائدة.

وبناء على متضمنات النظرية، فإن القطاع الرائد Leading sector يتمتع بقوة تأثير، أو ارتباط خلفي Backward linkages (ويعنى إنه يشجع على إقامة أنشطة سابقة تنتج وتقدم له منتجاتها ليستخدمها كمدخلات في أنشطته)، وفى نفس الوقت يتمتع بقوة تأثير

أو ارتباط أمامي Forward linkages (ويعنى أن إقامة النشاط الرائد يشجع على إقامة أنشطة تالية له حيث تستخدم منتجاته – أو مخرجاته – كمدخلات تستخدمها في العمليات الإنتاجية والخدمية التي تخصها)..

والواقع أن فكرة الريادة للقطاعات المتميزة يمكن أن تتماشى تماما مع ما علمنا الله سبحانه وتعالى من عملية المفاضلة نتيجة لعوامل كثيرة نستطيع التعرف عليها بوضوح مثل اختلاف المهارات والكفاءات والمهام ومدى مشقتها والمقدرة على الصمود الإيجابي الفاعل أمامها ودرجات خطورتها، ويتبين ذلك من نصوص ودروس الإسلامية كثيرة نذكر منها بإيجاز شديد الحديث الصحيح "اعملوا فكل ميسر لما خلق له" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1074)، وآيات التفضيل المطلقة لبعض البشر على بعض كما ورد سابقا، وتفضيل المؤمن القوى عن المؤمن الضعيف بأخذ العقيدة والدين في الاعتبار، وحتى غير البشر، هناك مفضلات على أخرى، كالتفضيل لشهر رمضان على غيره لنزول القرآن فيه، والذي يمثل منهاج المسلم وشريعته ودستوره، وتفضيل ليلة القدر لذات السبب، وتفضيل يوم عرفة عن غيره من أيام ذي الحجة، وتفضيل وقت السحر عن غيره في الدعاء.. وهكذا..

وبالانتهاء من المجموعة الأولى للنظريات التي ركزت على التنمية الاقتصادية، ننتقل الآن إلى المجموعة الثانية التي نهضت بأفكار مغايرة تماما لما سبق، وأصبح همها الأكبر هو كيفية مواجهة المشاكل المتفاقمة للفقر والفقراء حتى مع النجاح الظاهري الذي أبدته بعض التطبيقات للنظريات السابقة في بعض الدول، وكأن هاتف بصدى صوت عمر بن الخطاب قد وصل إلى بعض الآذان الحكيمة بقوله المتفهم تماما لتلك المشكلة الكؤود: "لو كان الفقر رجلا لقتلته".

وفى الصفحات التالية، يتم عرض بعض النظريات التنموية الحديثة التي حظت، ومازالت تحظى باهتمام الاقتصاديين وغيرهم من التخصصات الأخرى المختلفة في مجالات تختلف كثيرا عن السابق عرضه من حيث التصنيف والمكونات بل والتوجهات أيضاً، وستكون في العرض التالي: نظرية "مصيدة الفقر" (ونواتها إعانات البطالة)،

ونظرية "الحلقة المفرغة للفقر" (وتقوم على فكرة دائرة محكمة من مسببات الفقر وتفاقمه)، ونظرية "الحاجات الأساسية" (وتهدف إلى ضمان الحق المعيشي الأدنى لكل فرد) ونظرية" الهجوم على الفقر" (وتتطلع إلى القضاء على الفقر العالمي أينما وجد)، ونظرية قارب النجاة (استعمارية التوجه)، فهيا لنتصفح معا معارفنا، ونشهد معا كيف يمكن للتحليل الإسلامي أن يقوم بدوره في تنقيح بعض الثغرات الكامنة في النظريات المعنية. وفى جزء تال يتم عرض مجموعة أخرى تهتم أيضاً بالبشر لكن بطريقة مختلفة تستحق التوقف والتحليل والتدبر مثل نظرية "القدرات" التي تركز على استثمار القدرات البشرية وتحسين المهارات كجوهر لرفع مستويات المعيشة.

الفصل الثالث

الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية
كمشكلة وعلاج

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- الفقر الاقتصادي: مفاهيم وأشكال ونظريات ومعالجات
- بعض النظريات الاقتصادية الهامة حول الفقر
- التنمية البشرية وأهم متضمناتها

الفصل الثالث

الفقر الاقتصادي والتنمية البشرية كمشكلة وعلاج

مقدمـة

يتضح من العرض السابق أن هناك تعددية كبيرة في صياغة النظريات والاستراتيجيات التي تم وضعها في المطبخ العربي، ثم فرض تطبيقها على البيت العربي الذي استقبلها بكرم الضيافة العربي المشهور، وشاركه في هذا الكرم الاستقبالي الغالبية العظمى من دول العالم الثالث، الذين كانت تقع تحت هيمنة أحد المعسكرين، الغربي رأسمالي الطابع والتوجه، أو الشرقي اشتراكي الأساس.

وعلى الرغم من تلك التعددية وكل ما صاحبها من تعديلات وإصلاحات، فقد كانت الثمرات المشتركة لها جميعا اتساع رقعة من يعانون من مظاهر الفقر بكل مستوياته التي تدهورت كثيرا في بعض الدول مقارنة بغيرها.

وكان من أهم النظريات التي اهتمت بإبراز مشكلة الفقر المتزايدة في العالم الثالث، نظرية الحلقة المفرغة للفقر، التي ثبت من خلالها أن أحد عوائق التنمية وتحقيق الأهداف

المرجوة منها هو وقوع الدول الفقيرة في براثن "مصيدة الفقر التي تتمثل في حلقة الفقر المفرغة. Vicious Circle of Poverty.

وجاء دور منظمة العمل الدولية International Labor Organization ILO لتهتم بطبقة العمال الذين يمثلون محور اهتمامها ورعايتها، حيث أثبتت الدراسات أنهم من أكثر الفئات تضررا بنتائج ما تم تطبيقه من ذلك العدد الضخم المتخبط من نظريات التنمية المختلفة. وفى ذات العام / بزغ دور فردى رائد على ذات النهج، ليركز اهتمامه على الفئات المتضررة من تطبيق السياسات والنظريات التنموية على الصعيد العالمي أجمع. وكان ذلك في عام 1976 حين تم نشر معالم نظرية الحاجات الأساسية في وثائق المنظمة المذكورة، وتم أيضاً نشر بحث تحليلي متعمق حول كيفية الهجوم على الفقر الذي يعانى منه العالم أجمع، وذلك بواسطة الاقتصادي الشهير "محبوب الحق".

وعلى الرغم من التعاطف الظاهري مع مشاكل الفقراء وإبداء الإرشادات بكيفية التخلص من براثنه، إلا أن المتعمق في مكونات نظرية "قارب النجاة" Life Boat يلمس بوضوح الكراهية الغربية الشديدة للفقراء وضعفاء البشر واعتبارهم هم ذاتهم عقبة في سبيل تحقق الرفاهية المنشودة للدول الصناعية المتقدمة.

ترى، ما هي الأهمية المعرفية والتطبيقية لمتضمنات كل من النظريات الخمس المذكورة، وكيف يمكن تقييمها وتنقيحها من وجهة النظر الإسلامية المتخصصة في مجال التحليل الاقتصادي؟! لنبدأ معا في التعرف على إجابات على تلك التساؤلات بالغة الأهمية.

الفقر الاقتصادي: مفاهيم وأشكال ونظريات ومعالجات

قبل الخوض في مجال النظريات الرئيسية التي تناولت الفقر الاقتصادي بالتحليل ومقترحات الحلول، لابد أولا من التعرف التفصيلي الدقيق حول ذلك المفهوم الذي أثير حوله الكثير من المناقشات والجدالات. وكيف كان ينظر إليه وكيف أصبح منظورا إليه في عصرنا الحالي الذاخر بالتقلبات الاقتصادية والأزمات العالمية المزمنة.

ترى، ما هو الفقر؟ وما هي أشكاله الأكثر شيوعا؟ وأين يتوطن كفئات، وأماكن؟

يعرف الفقر لغة بأنه عوزة واحتياج وعجز واضطراب أحوال. وبتتبع بعض النظريات والمعايير التي استخدمت في الدراسات الاقتصادية لقياس الفقر وتحديد أشكاله وأنواعه يمكن أن نذكر الأصناف التالية كأمثلة توضيحية على حالات مختلفة ومتباينة منه:

أولا: الفقر المطلق Absolute Poverty

ويحدث حين لا يكفي الدخل المتاح للفرد في مقابلة احتياجاته المعيشية الضرورية (التي تسمى في الاسم بحاجات الكفاف، أي التي تكفى صاحبها من سؤال المساعدة من الآخرين)، حيث تعتبر الحاجات الضرورية هنا هي: المأكل والمشرب والملبس والمأوى.

ثانيا: الفقر النسبي، أو الفقر التقريبي Relative Poverty Or Near Poverty

يمثل حالة الفرد الذي لا يستطيع أن يكفى احتياجاته الاجتماعية Social needs (وهى التي تسمى في المعايير الفقهية بحد الكفاية)، وهى الاحتياجات التي قد تعتبر كمالية بالنسبة لفئات أخرى، لكنها ضرورية له للحفاظ على مظهره المقبول ولتيسير الأنشطة المعيشية اللازمة لمهنته وعمله، حيث يمكن أن تزيد الاحتياجات هنا كما عن الاحتياجات الأربع المذكورة عاليه (كالحاجة إلى سيارة للانتقال السريع، والى جهاز لاب توب للتواصل المهني أو الأداء العلمي الضروري، كما قد يحدث القصور والفقر في النوعية المتاحة للشخص مثل استخدام برنامج قديم لإحصائي محترف.

ثالثا: الفقر المدقع Extreme Poverty: Ultra - Poverty

وذلك حين يعجز الإنسان عن الحصول على أدنى الحاجات المعيشية جميعها كما ونوعا معا، مثلما يحدث للكثيرين من سكان المناطق العشوائية الذين يتشاركون في حمامات عامة ولا يوجد ليدهم صرف صحي وقد يبيتون جوعى أو يضطرون إلى الاستعانة بصناديق القمامة للحصول على ما يلبي نداء البطون الصارخة. ومن توابعه المتنامية انتشار المجاعات، والأوبئة والتشرد والأمراض الاجتماعية المزمنة من جرائم وانحرافات وغيرها.

أو هم الذين يقعون في تصنيفاتهم تحت ما يسمى بخط الفقر Poverty Line الذي

يمثل حدا فاصلا بين الحياة الآدمية في أدنى صورها وبين ما لا يقبل أبدا ويتحقق لمن لا يستطيعون أن يحيون على المستوى الأدنى الممثل بخط الفقر (حيث يمثل خط الفقر الحد الأدنى من السلع والخدمات، أو متوسط الدخل الحقيقي أو النقدي الذي يجب أن يتوافر بالضرورة لكل فرد ليستطيع أن يحيا ولو في حالة كفاف.

وبمزيد من التحديد القياسي، فقد تم تعريفه بأنه يحدث إذا لم يستطع الفرد أو تستطع الأسرة للحصول على 80٪ من الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي تقررها منظمتي الصحة العالمية WHOومنظمة الغذاء العالمية FAO حتى لو أنفق الفرد 80٪ من دخله على شراء الطعام.

ويمكن ربط ذلك بقانون انجل الذي يذكر أن الأكثر فقرا ينفق كل دخله على الطعام ومع هذا لا يكفي احتياجاته منه لتدنى قيمة هذا الدخل الإجمالي أصلا، وبالتالي فكلما زاد دخله بعد ذلك، كلما زاد معدل إنفاقه على الطعام من أجل تغطية احتياجاته الغذائية التي لم يتم اكتفائها بعد، ويستمر الحال حتى يصل إلى مستوى دخل معين ينتقل بعده من حالة الفقر المدقع الذي تضمنه المفهوم الجاري إلى مستوى معيشي يغطى فيه جميع احتياجاته من الغذاء، فيبدأ في التوجه لإنفاق جزء من دخله المتزايد على بنود استهلاكية أخرى وبالتالي يقل معدل إنفاقه على الغذاء.

ولقد تم استخدام السعرات الحرارية من قبل المنظمات المختصة كوحدة قياس الاكتفاء الغذائي للفرد وقياس حالة فقره بناء عليها، حيث اعتبرت السعرات الغذائية هي جوهر الغذاء الأساسي اللازم توفيره للفرد.

ولو تابعنا قصص السلف لعرفنا أن غذائهم لم يكن بتلك الصورة المستحدثة، بل كثيرا ما كان يقتصر على تمر وماء، أو خل كما ورد في القصص النبوي. وحتى البروتين لم يكن التركيز على الإكثار من اللحم بقدر الإكثار من مرقه الذي يمكن أن يكفى عددا أكبر من المجتمعين على مائدة الطعام الواحدة، وفى ذلك يقول النبي ﷺ: "أكثر الناس شبعا في الدنيا، أطولهم جوعا في الآخرة" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1199) كما كان يحث على الإكثار من الولائم مع الإكثار من مرق اللحم ليكفى الجميع.

وحتى ابن خلدون أوضح في كتابه أن البدو أكثر صحة من سكان الحضر نتيجة لقلة ما يأكلون وبساطته على عكس أهل الحضر الذين يحبون الدسم والأكل الثقيل الضار بالجسم والصحة.

لكن طبعا هذا لا ينفي صحة ووجاهة الدراسات الغذائية المتخصصة في عصرنا الحديث، فهذا له اعتباره واحترامه طالما قام على معايير وحسابات مدروسة بعناية.

رابعا: فقر الرفاهية Welfare Poverty

ويقصد بالرفاهية الاقتصادية، تعظيم المنافع الشاملة من اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها المتاحة لجميع أفراد المجتمع، مع عدالة عمليات التوزيع لثمار عمليات النمو والتقدم، مع إتاحة فرصة المفاضلة والخيار الحر لكل فرد ليختار ما يحتاجه ويفضله بنفسه بدون ضغوط أو عجز.

وتقوم عملية تقييم درجة الرفاهية الاقتصادية المتحققة باستخدام معيارين criteria رئيسيين: الكفاءة Efficiency، والتوزيع distribution، ويتمثل جوهر ثمار نجاح تحققها بمعيار الخيار المجتمعي social choice.

وبناء على ما سبق، فإن فقر الرفاهية يمكن أن يتمثل في القصور في تلبية الاحتياجات الأساسية المجتمعية وفى عدالة توزيع ثمار النمو والتقدم بعدالة بين أفراد المجتمع ووفقما يشاءون ويتلاءم مع أحوالهم المعاصرة، وذلك وفقا لمعايير الرفاهية الدولية، وأوضح مثال يمكن إدراجه في هذا المقام أن يحدث في وقتنا المعاصر عجزوا عدم المقدرة على اقتناء جهاز كمبيوتر للباحث أو أي دارس مثلا لأنه أصبح ضرورة ووسيلة لا تتجزأ من أي عملية تعليمية راهنة، أو العجز عن اقتناء جوال ييسر عمليات الاتصالات فورية السرعة في زمن يلهث بتعاقب أحداثه، أو التمتع بمياه صالحة للاستخدام الآدمي بعد أن شملت تقنيات إعداد ذلك الماء جميع بلدان العالم بكل بساطة ويسر...

وجدير بالذكر أن ذلك ما تحدث عنه ابن خلدون منذ زمن بعيد، حين ذكر إنه بتقدم المجتمعات وزيادة مستويات الرفاهية فيها، فإن ما كان يعتبر بذخا ورفاهية من قبل

يتحول إلى أساسيات لابد من توفيرها للجميع في ظل التحضر الجاري.

ومن المنظور الإسلامي وجدنا نصوصا تحذر من الإسراف ورفاهية الاستهلاك، حتى في الطعام الذي يمكن أن تناوله لمجرد الاشتهاء وليس لضرورة سد الرمق، وذلك كما يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ (الأعراف: 31) كما يقول الله تعالى في الآية التالية من نفس السورة ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ ﴾ (الأعراف: 32)، بينما ورد بالحديث الصحيح: "أكثر الناس شبعا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة"(حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1199).

ومثل تلك النصوص وغيرها تعلمنا أن الأصل في الاستهلاك الرشيد هو عدم البذخ ولا السماح لهوى الاشتهاء اللانهائي بالتحكم في توجهنا السلوكي المعيشي والإنفاقي، لكن هذا لا يمنع أن نتمتع بما يرزقنا الله به من نعم وكماليات طالما أتيحت لنا بالحلال وبدون ظلم واستقطاع من أنصبة الآخرين، أو كان ما نتمتع به من المزيد يقابله معاناة آخرون من القلة والشح والاحتياج. والدليل على ذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل من أركان الإسلام وصحته، دفع زكاة المال حين تتوافر شروطها، وذلك باعتبارها حق وليس منة للمسكين وغيره ممن ذكروا في مصارف الزكاة الثمانية المعروفة والمحصورة في القرآن الكريم ﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (المعارج:24-25). كما أن الإسراف المنهي عنه باللغة الاقتصادية الإسلامية الصحيحة يمكن أن يقصد به الاستهلاك المصحوب بالضرر الذاتي أو بالإضرار بالغير، كأن تتعدى قيمة الإنفاق أو الاستهلاك التكلفة الحدية له، بحيث يصبح الإنسان بعدها معرضا للركود المعيشي الذي ينقلب بعد هذا إلى تدهور معيشي مستمر لا يرجى علاجه، فيصبح عاطلا وعبئا على المجتمع ويضطر الكادحين أن يقتطعوا جزءا من ثمار جهودهم لإبقائه على أرض الحياة.

خامسا: فقر النوع وتأنيث الفقر Gender Poverty and Feminizing Poverty

حيث يذكر بعض الاقتصاديين أن الفقر يمكن أن يكون أكثر شيوعا وارتباطا بالمرأة أكثر من الرجل نتيجة للتمييز العنصري ضدها في أماكن العمل والتكسب وأحيانا بسبب عادات مجتمعية سلبية مثل حرمانها من الميراث واستئثار الذكور بكل الميراث، وأحيانا يتطاول بعض العلمانيون فيدعون أن هناك ظلما في قواعد الإسلام التوزيعية للميراث التي تعطى للرجل ضعف ما يمنح للمرأة من الميراث.

وبكل تأكيد فإن الأحكام التشريعية تنصف المرأة بل تعطيها أكثر مما يمنح للرجل من امتيازات وعطاءات، لكن لا يمكن أن تحدث مساواة مطلقة في عملية الحقوق والتوزيعات طالما تختلف المرأة عن الرجل من الناحية البيولوجية والقدرات الفعلية والمهام التي خلقها الله من أجل القيام بها. فقوامة الرجل أعطيت له في مقابل توليه مهمة الإنفاق عليها وعلى الأسرة جميعها، وهو ما لم تكلف به المرأة ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ﴾ (النساء: 34). وقد نهى الله سبحانه عن تمنى أرزاق الغير، وأكد على أنه يستوفى رزق كل نوع بما يتلاءم مع احتياجاته تماما، ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾ ﴾ (النساء: 32). وفى تلك الآية إجازة واضحة لحق المرأة باحتفاظها لذمة مالية مستقلة، وبأنها ليست في أصل الأحوال من الفقراء كما يدعى العلمانيون بتحيز غير عقلاني.

سادسا: الفقر الداخلي بالأسرة، النوعي والعمري والعددي

Intra Household Poverty, by Gender, age, Family size

وهو يتشابه كثيرا مع فقر المرأة أو فقر النوع المذكور عاليه لكنه يختلف في تحديد أكثر الفئات فقرا داخل الأسرة حيث يذكر أنها الأم أو الإناث، ثم الأطفال الصغار لأنهم لا يستطيعون التنافس المتكافئ مع كبار الأسرة في الحصول على احتياجاتهم حتى من المأكل

وغيره حيث يستأثر بالنصيب الأكبر منه الأب الذي تعطى له أولوية الحصول على ما يكفيه من طعام ثم الذكور الكبار الأقوياء وهكذا.. كما يعتبر كبار العمر من المسنين الأكثر فقرا لأنهم تتزايد تكاليف نفقاتهم من أجل تغطية نفقات علاج أمراضهم المزمنة المتزايدة والحصول على أجهزة تعويضية تتزايد احتياجاتهم إليها بسبب ما يصيبهم من أشكال متزايدة من العجز البيولوجي والعضوي والذهني، بينما تقل مصادر تكسبهم الشخصي وقد تصل إلى الصفر خاصة ممن لا معاش لهم أو ممن تتدنى معاشاتهم إلى أقل من خط الفقر.

كما يربط فقر العائلة دائما بمعيار أكثر شيوعا وهو حجم الأسرة، حيث يدعى إنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة، كلما ارتفعت احتمالات تعرضها لأنواع أسوأ وأكثر خطورة من الفقر.

وبطبيعة الحال فإن الإسلام لا يسمح بانتشار مثل تلك الحالات أبداً فقد حث أولياء الأمور على العمل والكد من أجل تغطية نفقات من يعولون وحذر من الإهمال في الوفاء بتلك المهمة الجوهرية "كفى بالمرء أثما أن يضيع من يقوت" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 4481).

كما أن الاكتفاء بالتركيز على أن الموارد والأرزاق هي من فعل البشر وحدهم وبإرادتهم فقط، مرفوض تماما من المنظور الإسلامي لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يرزق مخلوقاته، وقد وعد بتوفير احتياجات كل دابة تتحرك على الأرض وكل البشر حتى لو لم يكونوا مسلمين أو كانوا من أعتى الكفار ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ﴾ (الإسراء: 20). وبالتالي فلا يقبل اعتبار زيادة عدد أفراد الأسرة كعنصر سلبي مسبب للفقر، فعلى العكس هو عنصر إنتاجي فعال يمثل أحد ركائز عوامل الإنتاج المفتاحية التي وردت في النظريات الاقتصادية غربية المنشأ حيث ذكر أن عوامل الإنتاج الأساسية هي "الأرض، والعمل (عدد بشرى)، ورأس المال، والتنظيم (عمل بشرى) ". فكيف ينظر إلى وسيلة استجلاب وتوزيع أرزاق الله الأساسية باعتبارها عامل تسريب لتلك الأرزاق؟!

ومع هذا فالفقر الحقيقي في مثل تلك الأحوال عادة لا يحدث من قلة المعروض أو المتاح داخل الأسرة، لكنه قد يحدث نتيجة لانعدام بركة المتاح نتيجة لحرمانية مصادر ما يتم استهلاكه أو الإنفاق عليه، أو نتيجة لسوء الاستغلال وإساءة التوزيع البشرى للمتاح حتى داخل الأسرة الواحدة. وقد ورد في الحديث الشريف: "كلوا جميعا ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفى الاثنين، وطعام الاثنين يكفى الثلاثة والأربعة، كلوا جميعا ولا تفرقوا، فإن البركة في الجماعة" (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 4501).

وفى الحديث الأخير ردا حاسما على اعتبار أن كبر حجم الأسرة يتسبب في فقرها نتيجة لعدم كفاية المتاح لها مقارنة بأعداد أفرادها، فالعبرة الحقيقية ليست بالكم وإنما بالبركة التي تحل على المتاح فتكسبه الكثير من المنافع والمشبعات غير المتوقعة.

سابعا: فقر الدمامة Poverty of Ugliness

حيث أشارت بعض الدراسات المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي أنها لاحظت من خلال دراسات ميدانية قامت بها لعينات عشوائية من النساء إنه كلما تمتعت المرأة بجمال وبحسن مظهر، كلما تفتحت لها أبواب المعايش الراقية ليس فقط بأزواج أكثر ثراء، لكن أيضاً بفرص وظيفية أكثر ارتقاء وتميز وبفرص أفضل بكثير للترقيات وللحصول على المناصب القيادية والإستراتيجية الأكثر تميزا، وعلى عكس هذا، فإن الأقل جمالا وخاصة الدميمات، لا يعانين فقط من الافتقار إلى الجمال والى الزيجات المريحة، لكنهن أيضاً يعانين كثيرا من الرفض والإحجام عن قبولهن في أماكن العمل خاصة الأكثر ارتقاء والأكثر ارتباطا بالمناصب الحساسة والراقية وبالدخول والحوافز الوفيرة.

ولاغرو، فجميعنا نشاهد دائما إعلانات طلب وظائف يفضل فيها المرأة، بل يشترط هذا، كما يشترط كضرورة أن تكون حسنة المظهر. وللأسف فإن حسن المظهر هذا لا يقصد به الاحتشام أو الوقار، إنما يقصد به ما يفلح في اجتذاب العملاء، وكصورة للمباهاة واستكمال صور التأثير الحسي على المتعاملين.

ولا يصعب على أي حكيم أن يدرك على الفور رأى الإسلام في ذلك النوع من الفقر،

فقد حافظ على المرأة وحماها من التعرض لمثل ذلك النوع المهين بفرض الحجاب وارتداء الملابس التي لا تظهر أي فتنة لها تغرى من في قلوبهم مرض، وتحول أماكن العمل إلى ساحات مغريات منحرفة تنحرف تماما بأداء العمل والتكب إلى الحضيض، وتنعدم معه البركة المطلوبة في كل شيء نرغب في الحفاظ عليه وتنميته بالطريقة الرشيدة.

كما أن الإسلام وضع ضوابط وشروط لعمل المرأة تساعد على عدم التعرض للعواقب الوخيمة المرتبطة بفقر الدمامة، مثل تفضيل عمل النساء مع النساء، والحث على عدم الاختلاط بين الجنسين إلا لضرورة، والنهى عن الخلوة غير الشرعية، وبالتالي، فإن فقر الدمامة هذا يرجع إلى شيوع الميول الهوائية والابتعاد عن تطبيق الضوابط الشرعية في مجالات العمل والتكسب، فالمفترض أن يكون التركيز على عناصر لها ارتباط مباشر بمتطلبات المهنة الفعلية مثل الكفاءة في الأداء، والأمانة والإتقان... الخ

ثامنا: الفقر الجغرافي Geographic Poverty

فكما اتضح من العرض السابق حول تصنيف الدول الفقيرة والمتخلفة، فقد ادعى الاقتصاديون الغربيون عن تعصب وتحيز غير مقبول، أن الفقراء والدول الفقيرة يتركزون دائما في المناطق الجنوبية من الأرض وداخل الدول ذاتها، وأنها تتركز في القارات الآسيوية والإفريقية وأمريكا الجنوبية فقط، حتى لو كان بعضها يمتلك ثروات وموارد طبيعية وفيرة، فهم مازالوا في حالة فقر نتيجة لسوء استغلالهم لمواردهم وإهدارهم لها بهذا القصور الاستغلالي، بينما ينتفي الفقر ومظاهره في غالبية الأحوال في الدول الغربية الصناعية التي لا تعتد على إنتاج الموارد الطبيعية أو استخراجها فقط إنما تعمل على تصنيعها وإضافة قيما مضافة مستمرة إليها.

ويلحق بالفقر الجغرافي، فقر المناطق الذي يشيع تركزه في المناطق العشوائية والريفية والشعبية عامة، حيث يصاحب فقر الأفراد المقيمين في تلك المناطق، فقرا آخر في البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة المفترض إتاحتها فيها.

وفى ذلك الصدد، أبرز ابن خلدون في مقدمته ما تم التحقق من صحته فيما بعد لأحد

أنواع الفقر المرتبطة بالفقر الجغرافي وهو الفقر المرتبط بالمناخ، ولو إنه عرض رؤيته بمنظور مختلف، حيث ذكر أن الذين يعيشون في المناطق الاستوائية شديدة الحرارة يتمتعون بنشاط زائد لأن الحرارة تتسرب إلى داخلهم فتمدهم بطاقات هائلة تجعلهم في حالات أسعد بكثير من غيرهم، لكن الفكر المعاصر يرى العكس، وهو أن الحرارة من مسببات الكسل والوهن والتراخي الذي يتسبب في انخفاض الإنتاجية وتدهور الأنشطة المعيشية خاصة مع ارتباط الحرارة بالرطوبة الشديدة، بينما يعتبر سكان المناطق الباردة أفضل حالا وأكثر نشاطا نتيجة لبرودة الطقس المنعشة.

تاسعا: الفقر العابر والفقر المزمن Transient and chronic poverty

حيث أن الفقر العابر هو الذي يحدث كحالة مؤقتة عبر فترة قصيرة من الزمن، بينما يتحول إلى فقر مزمن إذا امتدت حالة الفقر عبر فترة طويلة من الزمن، وفى الحالة الأخيرة يصبح الفقر هيكليا Structural صعب لا تخلص من براثنه المتشعبة الراسخة.

عاشرا: الحساسية Vulnerability

ولتلك الصفة المرتبطة بحالة الفقر (وليس بالصفات البيولوجية)، وجهان:أحدهما حساسية خارجية externalوتتمثل في المعاناة من الصدمات والضغوط والتعرض للمخاطر والإصابة بها بسهولة، وداخلية internal حيث تتمثل حالة الفقر في الشعور بالوهن والانكسار وافتقاد وسائل التكيف الصحيحة الذي يتسبب في المعاناة من بالدمار المعنوي والهشاشة.

حادي عشر: فقر القدرات والفقر الوظيفي

Capabilities and Functioning Poverty

وهو يتمثل في الافتقار إلى التمتع بالقيم الإنسانية الواجب أن تتوافر لكل إنسان، ممثلا ذلك في القصور في أو الافتقار إلى الإمكانيات والقدرات الذاتية التي تمنح صاحبها التميز في الهوية , To be وعدم التمكن من الخيار والمفاضلة بحرية الفعل والانجاز To do والعجز عن التوظيف الفعال لتلك الإمكانيات بما يتحقق معها أفضل قدر من المنافع

الممكنة Functioning.. كما يمكن أن يطلق على الشكل الأخير مرادف اصطلاحي هو الفقر الوظيفي. الذي يعنى عجز الشخص عن انجاز أو تحقيق ما يهدف إليه، مثلما في حالة من يرغب في العمل ويمتلك مقوماته ويتمتع بطموحات مرتفعة، ومع هذا لا يستطيع الحصول على آية فرصة وظيفية تتلاءم وإمكانياته الفعلية. ومن أبرز الأمثلة على النوع الأخير الخريجين من الشباب الذين يمكن اعتبارهم أكثر الأفراد في الأسرة فقرا لافتراض استقلالهم في التكسب والمعايش واستمرارهم رغم هذا في الاحتياج والعوز إلى مساعدات أهلهم.

ثاني عشر: الفقر المتوارث عن الأجيال المتعاقبة

Inter - generation or inheritable Poverty

وعادة يولد ويتنامي مع الأطفال (قليلي الحيلة) والشباب الذين لم يتمكنوا من الاستقلالية والانطلاق الذاتي بعد، حيث تستمر مظاهر الفقر التي عانى منها الأجيال السابقة ليعانى منها الناشئين والقادمين من الأجيال اللاحقة، ومن ابرز أشكاله الفقر المتوارث بين فئات المتسولين، حيث يمتهن البعض التسول كمهنة يسيرة للتكسب إما لضيق ذات اليد بالفعل أو لصفرية تكلفتها ومستلزماتها، مما يساعد على نقل عادة ومهنة التسول بالتوارث بين الأجيال، وحتى لو كسبوا كثيرا كما يشاع عن الكثير منهم، لكن مظهرهم وحياتهم تظل دائما في نظر المجتمع فقرا يثير الامتعاض والاستهجان والنفور من كثير من فئات الأقوياء والموسرين.

وقد يكون المعروض من تعريفات ومفاهيم وأشكال صحيحا في إجماله بالفعل، ويزيد من تألمنا أن يشاع أن أسوأ أنواع الفقر تتركز في العالم الإسلامي أكثر منه في أي مناطق أخرى في العالم. ذلك ما يتطلب الانفراد بالرد عليه في جزء لاحق منفرد من خلال الحديث عن الأنظمة الاقتصادية المهيمنة على مصائر العالم أجمع، وعن موضع النظام الاقتصادي الإسلامي منها والعوامل التي تتسبب في عرقلة تطبيقه إلى الآن على الرغم من مثالية متضمناته وفعاليات توجيهاته في الأصل.

والواقع أن أنواع الفقر وظاهره وأشكاله لا يمكن حصرها أبدا خاصة لو أخذ في

الاعتبار التخصصات الاجتماعية والعلمية الأخرى المختلفة حيث نجد مثلا الفقر المائي والفقر الصحي، والفقر الثقافي والفقر الغذائي... الخ. ولكن كتابنا لا يركز فقط على تلك الجزئية، ولا يعتبر التنمية موجهة بصفة خاصة وجوهرية نحو مواجهته إلا في نطاق محدود بكتابه ومريديه، لهذا نود التوقف في الحديث عن الفقر عند هذا الحد، والبدء باستعراض بعض النظريات الشائعة في تناولها للفقر من المنظور الاقتصادي، والإسلامي التوجيهي.

بعض النظريات الاقتصادية الهامة حول الفقر:

يعتبر الفقر من الحالات التي احتلت اهتماما كبيرا في جميع التخصصات الاجتماعية والطبيعية والسياسية والتخطيطية، وان اختلفت المناظير حول كيفية تناوله، فمنها من تعرض له من منظور إيجابي فعلا في محاولة لعرض مقترحات للحد منه وعلاج أشكاله، ومنها ما خرج من عنجهيات غربية متعصبة ترى أن العالم لا يستحق العيش فيه أي فقير أو ضعيف باعتبار الفقراء أوبئة اجتماعية يمكن أن تسحب الدول المتقدمة نحو بؤس حالهم وتضور جوعهم.

ولدواعي التبسيط والإيجاز الفاعل، يتم الاكتفاء باستعراض بعض نظريات باعتبارها من أكثر النظريات شيوعا في هذا المجال بحيث تم تناولها من المنظورين المتقابلين: الإيجابي المعالج، في مقابل السلبي المتربص والمهاجم. تلك النظريات هي:مصيدة الفقر، الحلقات المفرغة للفقر، الحاجات الأساسية، الهجوم على الفقر، وقارب النجاة، ونظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد.

أولا: نظرية مصيدة الفقر:

تقوم تلك النظرية على فكرة المفاضلة التي يلجأ إليها العاطلون عن العمل بقبول إعانات من الدولة من أجل مساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم المعيشية الرئيسية، وتعويضا لهم عن حرمانهم من فرص العمل التي تم منحها لغيرهم، أو قبولهم لفرص عمل تتاح لهم بالفعل لكنها تكون بأجور منخفضة عن قيمة إعانات البطالة المتوافرة لهم في الحالة الأولى؟!

وتكمن المشكلة هنا في أن إعانات البطالة تمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة، كما أنها تضاف إلى بند المصروف والمتسرب من إيرادات الدولة التي تدفع من ضرائب يدفعها العاملون الكادحون، وذلك يشجع على الكسل والتواكل والميل إلى تحصيل مقابل بدون تقديم منفعة حقيقية مقابلة له وهو هنا العمل المنتج الذي يحقق قيمة مضافة تولد بعدها دخولا تساهم في تحسين مستويات المعيشة لكل أفراد المجتمع. وبالتالي فإن إعانات البطالة لتحسين أحوال الفقر الاقتصادي للعاطلين قد تتسبب تدريجيا في فقر أعداد متزايدة من أفراد الشعب حتى من العاملين أنفسهم لتحملهم لأعباء غير المنتجين، مما يتسبب في النهاية في إحداث فقر مجتمعي عام.

وتؤكد النظرية على أن إعانات البطالة تشجع على التواكل وانخفاض معدلات الإنتاج والنشاط الاقتصادي الإيجابي، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين إعانات البطالة وبين الطلب على العمل، من قبل الداخلين في قوة العمل.

ومن ثم، تتجلى فكرة المصيدة هنا في أن إعانات البطالة تعتبر طعما لكلا الطرفين: المانح لها (الدولة) حيث إنه يجرها إلى سلبيات وخيمة متراكمة تطول الشعب كله مع استمرارية العمل بذلك النظام، ووهى أيضاً مصيدة للمتلقي للإعانات من (العاطلين) لأن الحال قد يخدعهم في البداية نتيجة لتفضيل وقت الفراغ والراحة على العمل مع ضمان تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، لكن مع الأيام، تتزايد مديونيات الدولة وقد تتوقف مقدرتها على الاستمرارية في تقديم الإعانات المذكورة، فيجد المتلقي نفسه في حالة فقر مدقع لا يستطيع الفكاك منه.. ويصبح كل من المتلقي، والمانح حبيسان لما يمكن أن يطلق عليه بالحلقات المفرغة للفقر.

ترى ما هي تلك الحلقات التي أنهينا بها الفقرة السابقة؟!ذلك ما سوف نوضحه ونوضح مخاطر مثل تلك الحلقات الاقتصادية المدمرة للفرد والمجتمع من خلال السطور التالية.

لكن قبل الاستعراض المستهدف، نود ذكر الرأي الإسلامي حول تلك القضية، فنجد رفضا حاسما لتلقى إعانات بطالة طالما كان الإنسان قادراً على العمل والتكسب،

حيث أن الإعانات تمنح بقدرها وبقدر ضرورات صرفها والحاجات الملحة إليها. فقد حث الإسلام على العمل خاصة ما يتم بيد الإنسان نفسه وبشكل مستمر غير متقطع "أحب الأعمال إلى الله أدومها وان قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 164). بل أن الإسلام حث الفرد على العمل لآخر لحظة في حياته "إن قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1424). (وذلك باعتبار أن لحظة احتضار الشخص هي لحظة قيامته).

وقد حذر الإسلام كثيرا من كثرة المسألة بدون حاجة ملحة، واعتبر مثل هؤلاء العاطلين باختيارهم ضعفاء لا يتساوون في القدر أبدا مع الأقوياء الإيجابيين حتى لو تساووا في درة الإيمان والتعبد، بل وحتى لو فاق العاطلين العاملين في تعبدهم لله، حيث اعتبر العمل ذاته عبادة وتقربا لله طالما تم في الحلال وساهم في تحقيق منافع الغير وتيسير معايشهم.. أما المتواكل المتلقي للإعانات فهو يعتبر ممن ذكروا في الحديث الشريف: "لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أشياءهم أعطوه أو منعوه.

ثانيا: الحلقات المفرغة للفقر

من أهم النظريات التي ظهرت في هذا الصدد نظرية الحلقات المفرغة للفقر Vicious Circle of Povertyللاقتصادي جونر ميردال. وتقوم فكرتها على محاولة توضيح السبب الرئيسي في معاناة بعض الدول من فقر متفاقم، وفى نفس الوقت النتائج المتفاقمة لمعاناة الدول من مظاهر الفقر ومشاكله.

وبموجب تلك النظرية، فإن الدول الفقيرة تقع محصورة داخل حلقات سببية دائرية محكمة الانغلاق وصعبة الكسر والتفكك، حيث تتكون تلك الحلقات من مشاكل اقتصادية وسلبيات يمثل كل منها نتيجة لحدوث أسباب قبلها، وسببا – في نفس الوقت – لحدوث أسباب وعراقيل تليها. وتسير تلك الحلقات الممثلة لعراقيل التنمية والتقدم في اتجاه عكس عقارب الساعة. وتلك الحركة المستمرة تمثل تفاقم أحوال الدول الجبيسة داخل تلك الحلقات المفرغة للفقر.

فعلى سبيل المثال:يتسبب انخفاض متوسطات الدخول في دولة ما في سوء الحالة الغذائية للعاملين، الذي يتسبب بدوره في انخفاض الإنتاجية الذي يؤدى بدوره إلى انخفاض حجم الإنتاج وزيادة المهدر من الوقت المخصص للعمالة والتشغيل، مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وذلك يؤدى إلى انخفاض صافى الربح الذي يتسبب في مزيد من تخفيض الدخول.. وهلم جرا. وذلك كما يتضح من الشكل رقم (3-1) التالي:

شكل (3-1)
مثال لإحدى الحلقات المفرغة للفقر

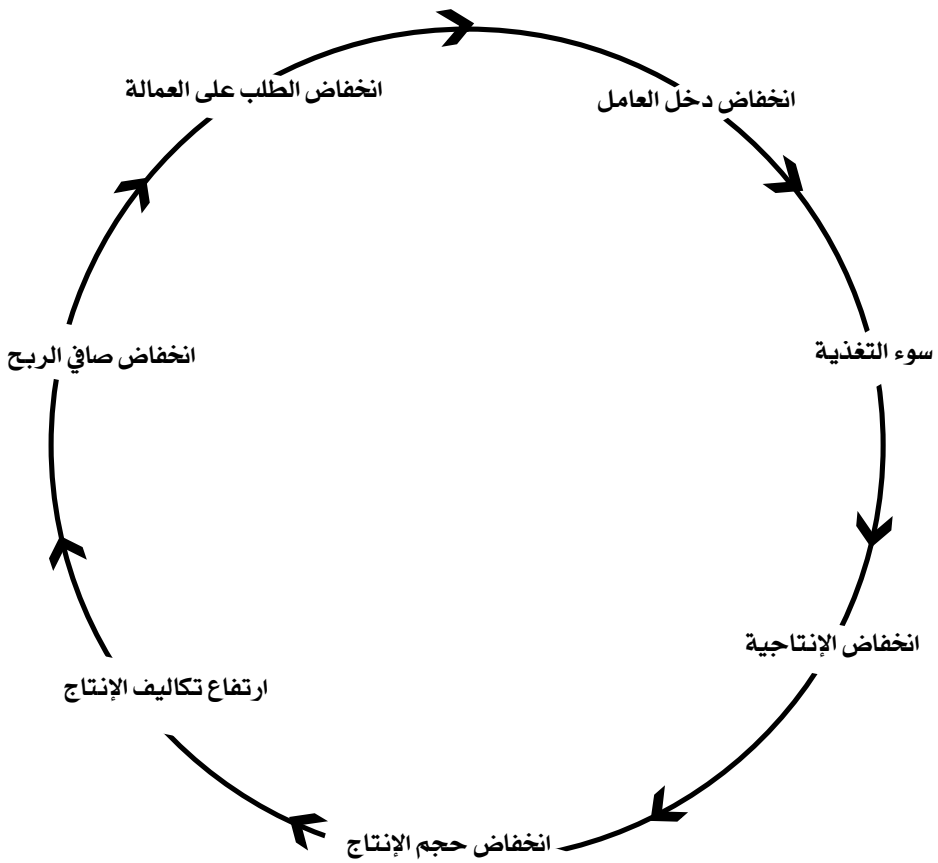

وعلى الرغم من النظرة التشاؤمية التي تكتنفها النظرية المذكورة، إلا أنها البعض حاولوا الاستعانة بحلول تدعو للتفاؤل حيث ذكروا أن لكل بلد إمكانيات تتميز بها تستطيع من خلالها كسر أضعف حلقة بالدائرة المفرغة، وذلك بحل المشكلة التي تتمثل بها، والتي تمثل إحدى عوائق التنمية المتشابكة مع الأخرى. فإذا تمكن المجتمع من كسر الحلقة، فإن التوجه سينعكس إلى الاتجاه المعاكس الإيجابي، ويبدأ التحسن في حال الموضع الذي كسر منه الحلقة في المساعدة على تحسين الحلقة التالية لها التي تساعد بدورها على تحسين ما بعدها وهكذا، بحيث يتحول الحال التراكمي من سلبي إلى إيجابي متقدم.

لكن يعيب النظرية المذكورة النظرية المادية البحتة التي تعتبر الحال الاقتصادي والمعيشي إجمالاً بيد البشر وحدهم وتناسوا الرزاق الذي لا تنفذ خزائنه، وقد تم عرضا مستفيضا للرزق الإلهي اللانهائي، وللحلول الكثيرة للتخلص من مثل تلك المشاكل التي قد تمثل ابتلاءات قدرية مؤقتة أو حوافز للبشر كي يتعلمون العلم النافع ويعملون بإتقان من أجل القيام بمهمة إعمار الكون الذي استخلف الإنسان فيه.

وقد يكون من أسباب الوقوع في براثن مثل تلك المصايد للفقر والمعاناة والتخلف، راجعا إلى تفشى الفساد وانتشار التواكل وغيرها مما نشرناه في البحث السابق حول حقيقة مشكلة الندرة الاقتصادية وكيفية علاجها، والذي قد يتمثل أساسا في العودة إلى طاعة الله وإتباع توجيهاته وهو ما يبعد كثيرا عن تلك الأسباب المادية البحتة التي يركز عليها الاقتصاديون دائما.

ثالثا: نظرية الحاجات الأساسية (لمنظمة العمل الدولية)

وفى عام 1976، أعلنت منظمة العمل الدولية عن نظرية جديدة ونادت بتطبيقها كبديل للنظريات التنموية الاقتصادية التي كانت تتعامل مع الماديات بشكل مطلق بحجة أن تلك الماديات هي القادرة على تحسين أحوال البشر، فما وجد إلا عكس المعلن والمتوقع بصفة دائمة، فأعلنت المنظمة ضرورة تركيز الاهتمام بالتحسين المباشر لأحوال البشر أنفسهم وذلك بضرورة تطبيق النظرية الجديدة المقترحة الحاجات الأساسية Basic Needs.

ووفقا لتلك النظرية، فقد لوحظ أن العمال في غالبيتهم لا يستطيعون تلبية ابسط

احتياجاتهم المعيشية الضرورية اللازمة للمعيشة الآدمية الضرورية. ومن حيث المبدأ اقترح ضرورة ضمان أن يمتلك كل فرد في الدولة أربعة عناصر تمثل الحاجات الأساسية لمعيشة أي إنسان وهى المأكل والمشرب والملبس والمأوى. وطالب آخرون بأخذ الكيفية والنوعية في الاعتبار حيث يتطلب الأمر توفير سلة الحاجات الأساسية من: المأكل الذي يحتوى على الحد الكافي من السعرات الحرارية والعناصر الغذائية الملائمة لكل فرد، والكمية الملائمة من الماء الصحي الصالح للاستخدام الآدمي، والملبس الساتر والواقي من عوامل الطقس الحارة أو الباردة أو غيرها، والمأوى الصحي المناسب الاتساع في المساحة، وجيد التهوية، والآمن والشامل على جميع المرافق الأساسية اللازمة.

وقد لاقت النظرية المستحدثة بعد ذلك رواجا كبيرا في الوسط الاقتصادي والعلمي العام حتى تكاثرت الدراسات والأبحاث العديدة بشأنها، مستخدمة جوهر الفكرة مع محاولات متعددة للوصول إلى سلال أخرى أكثر تشعبا وامتلاء بما يجب أن تذخر به من حاجات أساسية لكل فرد، وقد امتدت المقترحات إلى الحاجات المعنوية والترفيهية والسياسية وتمكين المرأة والتعليم... الخ.

وكالمعتاد، انساق الباحثين إلى هلامية المبالغة في المطالبات وتعددية وتنوع البنود الأساسية المطلوب توفيرها لكل فرد أيا كان دخله وموارده التمويلية والإنفاقية، حتى تطورت تلك المطالبات المستمرة المتعاقبة فيما بعد إلى نظريات التنمية البشرية والرفاهية الاقتصادية المزمع عرض نبذة حولها في حينه.

ولو تأمل الراشدين في النصوص الشرعية الحكيمة لانفض الاشتباك، وما احتجنا إلى كل تلك التعقيدات في تحديد سلة الاحتياجات الأساسية للبشر، والتي يتسبب المبالغة في تحديد متضمناتها في استمرارية المعاناة من مشكلة اقتصادية وندرة مفتعلة في الموارد وسبل المعيشة الحقيقية. ففي سورة طه أرشدنا خالق البشر والأكثر دراية باحتياجاتهم المعيشية الأساسية الفعلية إلى عناصر معيشية ضرورية أربع بالتحديد ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ (طه: 118- 119). فمن الآية الكريمة يتضح أن الحاجات الأساسية للإنسان تتمثل في المأكل، والملبس الساتر والماء والمسكن.

وفى الحديث النبوي: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا" (رواه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم: 300) يمكن أن نشتق سلة أخرى لكن متقاربة العناصر للحاجات البشرية الضرورية وهى الأمن والصحة والمأكل.

وقد تكرر الأمن والمأكل أيضاً كحاجات بشرية أساسية في قوله تعالى في سورة قريش ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ۝٤ ﴾. حيث يتم التركيز هنا على المأكل والأمن لطبيعة الحال التي يذكر فيها موضع الحديث هنا وهم المسافرين في رحلة الحج فتكون أهم احتياجات لهم في تلك الحالة هي المأكل ثم الأمن من المخاطر المرتبطة دائما بالسفر إلى أماكن أخرى.

أما عن الحاجات الأخرى للبشر فقد تعتبر أساسية مع تقدم المجتمع وانتشار مظاهر الرفاهية فيه، حيث تتحول السلع التي تعتبر كمالية في المجتمع الفقير إلى سلع ضرورية في المجتمع الأكثر تحضرا وتقدما وذلك وفقا لما ذكره ابن خلدون في المقدمة.

وعلى نفس النهج، وفى ذات العام – مع اختلاف المضمون –، ظهرت أيضاً في ذات العام نظرية الهجوم على الفقر للاقتصادي الباكستاني"محبوب الحق".

رابعا: نظرية الهجوم على الفقر (لمحبوب الحق) Attacking Poverty

وتسمى أيضاً بنظرية "ستار الفقر Poverty Curtain"، حيث نشر الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" أبعاد تلك النظرية التي يبدو أنها نبعت عن انشغاله الصادق بهموم ذوى الحاجات الذين لاحظ تواجدهم في جميع أنحاء العالم وليس في الدول النامية فقط، وساعد على اتساع نطاق تبصره هذا إنه باكستاني المنشأ، ولكنه عمل كأستاذ جامعي متخصص في الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في بعض الأعمال البحثية والتقارير المنشورة في وثائق الأمم المتحدة خاصة في مجال التنمية البشرية وساهم بدور فعال في إنشاء مؤتمر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة ولقب برائد التنمية البشرية لدوره الفعال الذي سيتضح في السطور التالية.

ويرى محبوب الحق أن التنمية في أي دولة يجب أن تركز على حتمية الهجوم على أسوأ أشكال الفقر التي تعانى منه.

ويوضح أن من أسوأ أشكال الفقر واجبة الرعاية والمعالجة هي سوء التغذية، والبطالة وسوء التوزيع للدخل والموارد الذي يتناقض مع العدالة ومبادئها.

ويقترح أن يقوم مخطط التنمية على محورين رئيسيين: زيادة الإنتاج، وعدالة التوزيع له. مع التركيز على ضرورة تحسين نوع quality الحياة وليس التركيز على الناحية الكمية فقط.، حيث ذكر أن تحسين دخل الناس النقدي قد لا يفيد كثيرا في تحسين أحوالهم المعيشية الشاملة.

واستمرارا لاهتمامه بتطوير المجتمع الإنساني ككل، ساهم في خلال التسعينيات في إنشاء مؤشرات التنمية البشرية، شاملة المؤشرات الأساسية والمعايير القياسية للتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية في ملف واحد، وساهم في تقديم تقارير سنوية لمتابعة التنمية البشرية وتطبيق معاييرها في كل بلد من بلدان العالم، وكان ذلك بالمشاركة مع علماء اقتصاديين آخرين مثل أمارتيا سين العالم الهندي الشهير الذي سنتحدث عن نظريته فيما بعد.

وكان محبوب الحق ينادى دائما بضرورة توسيع خيارات البشر Choices واعتبار تحقق ذلك معيارا ومؤشرا لنجاح انجاز أهداف التنمية البشرية والقضاء على ظاهرة الفقر بأشكالها الواسعة.

ومن أهم مؤشرات التنمية البشرية التي حصرها محبوب الحق كأهداف واجبة التحقق بتحسينها، وكمعايير لتقييم تطور التنمية البشري المنشورة في التقارير السنوية لكل دولة: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط عدد سنوات الدراسة، السنوات الإجمالية المتوقع أن يقضيها الفرد في الدراسة طوال عمره، الناتج القومي الإجمالي، متوسط دخل الفرد الثابت.

وكان محبوب الحق يؤكد على ضرورة إعطاء أولوية الاهتمام لتوفير أنشطة ومنتجات

موجهة لكي تكفى لمقابلة احتياجات الفقراء بالدرجة الأولى، وبكلمات أخرى كان يحث على الإنتاج الموجه لكفاية احتياجات الفقراء قبل الإنتاج الموجه لكفاية احتياجات الموسرين، حيث يجب أن تعطى أهمية تالية لهم بعد كفاية احتياجات الفقراء.

ومن ضمن ما يجب القضاء عليه في عملية الهجوم على الفقر ومحاربة أسوأ أشكاله من قبل الدولة، نادى محبوب الحق، بالقضاء على الأمية، والمرض والأوبئة، والفساد، وسوء التغذية، وسوء التوزيع وذلك بتخفيض المخصص للأثريات واقتطاع جزء من دخولهم وممتلكاتهم لإعادة تمليكه للفقراء.

ولاغرو في أن الإسلام قدم حلولا أكثر فاعلية بكثير لو طبقت كما علمنا الله عز وجل وأرشدنا، بدءا من دفع المستحق من زكاة المال المفروضة على الموسرين كحق للفقراء والمساكين وذوى الحاجات الأخرى المختلفة (وهو ما نادى به محبوب الحق لكن بلغة علمية تتلاءم مع مدارك العالم حتى غير الإسلامي منه)، كما تمتد وسائل القضاء على الفقر من خلال منافذ أخرى بالغة التنوع مثل الصدقات التطوعية والكفارات بأشكالها المختلفة، والوقف الخيري الذي يرتبط بتحسين نوع الحياة مثل وقف المياه ووقف المسكن والوقف الصحي والوقف التعليمي.. الخ.

وكذلك، فإن زكاة الفطر في شهر رمضان والأضاحي في شهر ذي الحجة يمكن أن تعتبر مساعدات عينية تحسن من الحالة الغذائية للمتلقي وتعطيه الحق في حياة تحاكى حال الموسرين ولو على فترات متقطعة.

خامسا: نظرية قارب النجاة Life Boat

وهى نظرية ذات طابع استعماري بغيض وان بدت في ظاهرها مرشدا لتحسين أحوال الفقراء الغارقين في بحر الجوع والفقر!!!

ومبتدع تلك النظرية هو جاريث هاردن Garrett Harden أستاذ الأحياء في جامعة ستانفورد الأميركية، وكان ذلك في عام 1973، وكان يبدى اهتماما ملحوظا بكيفية إنقاذ الكوكب من الهلاك حتى إنه أسمى نظريته – حرفيا بـ "أخلاقيات قارب النجاة"!!

ووفقا لنظريته: فإن سكان العالم ينشطرون إلى فئتين: دول غنية متقدمة، وغالبية من الدول الفقيرة التي تعانى من المجاعات ومظاهر الفقر والبؤس المعيشي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر ثراء وتقدما في العالم كله، بينما يعتبر العالم الثالث هو الأكثر بؤسا ومعاناة من الفقر وعواقبه.

وتصور أن الدول الثرية المتقدمة تتشارك العيش مع الدول الأخرى داخل محيط الحياة العميق، لكنها نتيجة لتقدمها أفلحت في الإقامة الآمنة داخل سفينة أسماها بقارب النجاة، أما بقية دول العالم فهي تسبح في بحر من الجوع والفقر والمعاناة.

وذكر أن الدول السابحة تحاول اللحاق بسفينة أو بقارب النجاة الذي تملكه الدول المتقدمة، في محاولة للحصول على بعض خيرات تلك الدول ومشاركتها فيما تملك وتتمتع به، ولهذا تحاول جاهدة أن تقفز داخل السفينة للمشاركة في تلك الحياة الموسرة (ولسان حاله يقول أنهم يريدون أن يتعيشون على حساب الدول المتقدمة ومشاركتهم في ثمار مجهودهم بدون أن يشاركوا أصلا في جنيه ولا حصاده من قبل).

ويتساءل المؤلف، ما الذي يجب على سكان السفينة أن يفعلوه إزاء محاولات الدول الفقيرة لمشاركتهم معايشهم وثمار جهودهم داخل سفينتهم التي بنوها بجهودهم؟

يشير المؤلف أن هناك افتراض مبدأي لابد من مراعاته وهو أن القارب بإمكانياته، له سعة محدودة وقدرات استيعابية لا تقدر على استقبال ودعم كل دول العالم الثالث والاستجابة لجميع مطالبهم وسد جميع احتياجاتهم.

وعلى ضوء ذلك الافتراض، فإن هناك أكثر من بديل للتعامل مع الموقف الحالي:

1- الخيار الأول، اتباع مبدأ الأخ الراعي، وتطبيق المبدأ الاشتراكي: "لكل حسب حاجته". فإن تم اتباع ذلك الخيار، ستعتبر الدول المتقدمة بمثابة الأخ الراعي لجميع بلدان العالم الثالث، وبالتالي يسمح للجميع بأن يستقلوا القارب ويشاركون الدول المتقدمة في سكناهم ومعايشهم. لكن هذا يستحيل لمحدودة القدري الاستيعابية للقارب(كما ذكر في الافتراض السابق).

2- والخيار الثاني، يكون بالسماح لعدد محدد من دول العالم الثالث باستقلال القارب، مع ترك الدول الباقية منهم ليلاقوا مصيرهم الأسود المجهول داخل محيط الحياة العميق.. لكن، في تلك الحالة أيضاً، كيف سيتم عملية الخيار والمفاضلة للمسموح بمشاركتهم لسكان قارب النجاة، وعلى أي أساس؟!

3- ومن أجل التخلص من الشعور بالذنب نحو الدول الفقيرة السائلة، فلابد من وضع شروط لازم تحقيقها أولا من أجل السماح بتقديم أي مساعدات للدول السائل ومن أهمها: منع الحمل contraception وذلك من أجل تخفيض عدد السكان في تلك الدول السائلة المحتاجة، بحيث يصبح مجموع تلك الاحتياجات أقل وأكثر قابلية للتنفيذ والتحقق وفقا للطاقة الاستيعابية للدول المانحة.

4- ولكن المؤلف يعود ويبرز مشكلة كبرى تعانى منها الدول الفقيرة وهو تضخم عدد السكان فيها الذي يؤدى إلى تناقص ما يمتلكونه من موارد زراعية تتنامي بمعدلات أقل من معدلات تنامي السكان في تلك المناطق - وعلى غرار نظرية مالتس في السكان، يذكر أن عدد السكان في تلك الدول يتضاعف كل 35 عاما (بما يمثل ضعف معدل زيادة السكان في الدول المتقدمة، التي يتضاعف عدد السكان فيها كل 87 عام).. ولهذا يحذر المؤلف ويدعو الدول المتقدمة لتجميع ما تمتلكه من مواد غذائية وموارد أخرى وادخارها للاستهلاك الذاتي، بعيدا عن إشراك دول العالم الثالث ضخم السكان في تلك الموارد التي تخصهم وحدهم حتى لا يقضي على جميع الموارد في كل بلدان العالم.

5- ولقد اعتبر المؤلف الخيار السابق هو الأفضل ويبرر ذلك، بأن حدوث المشاركة مع دول العالم الثالث في مثل تلك الموارد الغذائية والمعيشية المحدودة قد تكون ممكنة في الأجل القصير، لكن بمرور الوقت وتضخم الاحتياجات وتلبيتها سوف تتآكل الموارد ويصبح مستحيلا تلبية مثل تلك الاحتياجات للجميع.

وللأسف، أن تلك النظرية لاقت تأييدا حماسيا لا يستهان به من قبل الكثيرين من علماء الغرب والمسئولين الأمريكيين ومنهم وزير الزراعة الأمريكي الذي نادى بوقف

تخصيص احتياطيات غذائية والإمداد بها للدول النامية، بل وقد تمادي بعضهم فدعوا إلى الاستجابة التطبيقية للنظرية السابقة بتطبيق أسلوب الفرز والانتقاء والاستبعاد، الذي يتم إتباعه داخل المستشفيات العسكرية في زمن الحروب.

سادسا: نظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد

وبمقتضى تلك النظرية، يجب تصنيف الدول بنفس طريقة تصنيف الجرحى، وذلك إلى ثلاثة مجموعات بحيث تتم رعايتهم وفقا لأولويات الأقل تكلفة والأكثر ضمانا لأن يعيش ويعود إلى خدمة بلده:

- الجرحى المؤكد موتهم مهما قدم لهم من علاج: فهؤلاء يتم تأخير العناية بهم وقد يفضل تركهم حتى يلاقوا مصيرهم تلقائيا لأنهم لا أمل فيهم ولا رجاء.
- الجرحى القادرين على العناية بأنفسهم.
- والجرحى الذين إذا عولجوا بطريقة مناسبة سوف يعيشون ويعودون إلى طبيعتهم المعتادة.

وقد بالغ بعض أنصار تلك النظريات الوحشية السلبية ضد الفقر والفقراء، حيث حرض بعضهم بضرورة القضاء عليهم ذاتهم (لوليس القضاء على حالة الفقر والبؤس التي يعانون منها).

ومن هؤلاء اللاآدميين "بواهر بلخ" الأستاذ بجامعة ستافورد، الذي نصح الجميع في بلاده بتخزين ما لديهم من طعام ومياه وملبس متعللا بأن **الجائعين المعاصرين يمتلكون أسلحة ذرية!!**

بل أن "جوزيف فلتشر" أحد القساوسة في لندن، ألف كتابا متبجحا بعنوان **"أخلاقيات الموقف"** أكد من خلاله على أن أي تصرف – مهما كان إجراميا – يمكن أن يكون صحيحا، فالعبرة بالموقف الذي دعا إلى ذلك التصرف!!وكأنه يردد كالببغاء الأسود مبدأ ميكيافيللى الشهير "الغاية تبرر الوسيلة".

وتجنبا للتكرار، يفضل الرجوع إلى البحث السابق عرضه في الفصل الأول حيث

نتأكد من خلال المعروض فيه أن الله لا تنفذ خزائنه، وأنه سبحانه قد ضمن لكل دابة في الأرض رزقها ومأواها، وأن العبرة تكمن في علم الإنسان وعمله وجديته في السعي لاكتشاف المخزون والكامن من ثروات وموارد لم يخلقها الإنسان أصلا، ولا يستطيع أبدا أن يحصرها عددا ولا نوعا ولا منافعا.

لكن يبقى السؤال المر، الاستنكاري.. لماذا يتركز التخلف والاحتياج بين الدول الإسلامية بهذا الشكل المهين على الرغم مما قدمه الله لنا من توجيهات وإرشادات تضمن لنا أفضل سبل العيش وأكرمها؟! لعل الإجابة المؤكدة تتضح في قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41).

مزيد من التوضيح لمسببات تهور حال العالم الإسلامي والتقدم الاقتصادي والتنموي فيه سوف يتم الحديث بشأنه من خلال عرض الأنظمة الاقتصادية العالمية المهيمنة على العالم المعاصر، وذلك في جزء متقدم من الكتاب.

التنمية البشرية وأهم متضمناتها Human Development: Theories

كما نوهنا سابقا، يعتبر محبوب الحق من الرواد البارزين لعمليات التحول التنموي والتوجيه الاقتصادي لوجهة أخرى تهتم بالبشر قبل المادة، وبتحسين مباشر لأحوالهم هم بذاتهم باعتبار أن هذا هو الذي يسهم بفعالية أكثر في تحسين المادة التي توجه أصلا من أجلهم ومن أجل تحسين معايشهم والارتقاء بالنوع أيضاً وليس بالكم فقط.

وقد اعتبر محبوب الحق أن الفقر البشرى human povertyيعتبر أكثر خطورة ووجوبا للرعاية والاهتمام من الفقر الدخلي income poverty لأن توافر الدخل مهما ارتفع لا يضمن بالضرورة تمتع البشر بالخيارات وبالفرص المعيشية التي يطمح في التوصل إليها بحقيقتها.

ومن المنطلق الأخير، بادر محبوب الحق – كما نوهنا من قبل – بالدعوة إلى إنشاء مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتحقيق تنمية تهتم أساسا بالبشر بدءا

بالقضاء على الجوع المدقع والجوع، ووصولا إلى تحقيق أهداف أخرى تحسينية وداعمة.

وبعد أن كان الهدف الرئيسي من التنمية اقتصاديا يتمثل في زيادة الناتج المحلى والقومي الإجمالي، وكان البشر ينظر إليهم كوسيلة أو كعامل إنتاجي يستخدم من أجل تحقيق هذا الهدف، انعكس الحال، وأصبح الهدف الرئيسي من التنمية بشريا يتمثل في تحسين حالة البشر ذاتهم غذائيا وصحيا وتعليميا ومعنويا.. الخ، بينما أصبح زيادة الناتج المحلى أو القومي الإجمالي يمثل أحد وسائل تحقيق هذا الهدف البشرى المستحدث.

وأصبح الاتجاه التنموي المستحدث يركز كأولوية على تحسين نوع الحياة التي تدعم قدرات البشر فيصبحون أكثر مقدرة على تحسين الجانب الكمي متمثلا في زيادة الناتج القومي وغيره مما يساهم بفعالية أكثر في تحسين مستويات المعيشة، كما وكيفا.

وكما ذكرنا، فقد تم نشر تقارير سنوية للتنمية البشرية (تحت رعاية وإشراف ومتابعة من منظمة الأمم المتحدة) في عدد كبير من دول العالم من أجل تتبع الحال في كل، وكانت مصر من بين الدول الرائدة التي شاركت في هذا النشاط التنموي المستحدث، وقامت بنشر أول تقرير للتنمية البشرية بها في عام 1990 من خلال معهد التخطيط القومي، واستمر النشر السنوي تباعا لتقارير مماثلة لكن كل تقرير كان يتناول موضوعا ومجالا مختلفا للتقييم والمتابعة.

فمن الأمثلة على المواضيع التي تناولتها التقارير السنوية للتنمية البشرية في مصر: التعليم (من اجل دعم القدرات) وذل في التقرير الخامس لعام 98/ 99، والعولمة (وتقييمها في آثارها على الاقتصاد المصري) في تقرير 2001/ 2002، والمشاركة الشعبية (ودورها في تحقيق التنمية المحلية) في تقرير 2003، وفى تقرير 2013 تم عرض الدليل القياسي للتنمية البشرية (باستعراض وتحليل أهم المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتقييم نتائج عمليات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الجارية في مصر مثل متوسط العمر المتوقع، والالتحاق بالتعليم ومتوسط دخل الفرد والحالة الصحية، ومعايير أخرى لقياس مستويات المعيشة).

وسوف يتم تناول هذا التوجه الحديث بمزيد من التفصيل من خلال جزئين متتابعين لدعم الأفكار الضمنية لهذا التوجه، أولهما باستعراض بعض المتضمنات والأهداف التي وردت بشأن التنمية البشرية المستهدفة، والثانية تتمثل في نموذج تطبيقه كنظرية تم وضعها لدعم ذلك التوجه وهى نظرية "القدرات" لأمارتيا سن.

أولا: أهم متضمنات وأهداف التنمية البشرية

1- توسيع نطاق الخيارات والمفاضلات للبشر خاصة للفئات الحساسة.

2- توفير حياة صحية (من مؤشرات تحققها انخفاض معدل وفيات الأطفال، وارتفاع متوسط العمر المتوقع).

3- تعميم التعليم الأساسي (من مؤشرات تحققه، انخفاض معدل الأمية بين البالغين).

4- تحقيق المساواة بين الجنسين (بانعدام التمييز ضد المرأة).

5- تحسين نوع الحياة (من مؤشرات تحققه زيادة متوسط نصيب الفرد من المياه الصحية، وزيادة برامج الرعاية الصحية المجانية والتأمين الصحي ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وتحسين الصحة النفاسية).

6- تمكين المرأة (اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.. الخ).

7- زيادة القوة الشرائية الحقيقية للفرد وتخفيض نسبة من يحصلون على دولار ونصف يوميا فقط إلى النصف.

8- ضمان حياة كريمة لكل فرد (تقوم على الحرية واحترام الذات واحترام الآخرين).

9- تحسين المهارات والخبرات والقدرات والمعارف وتقوية القدرات البشرية (بحسين القدرات الذهنية واللياقة البدنية.. الخ).

10- إتاحة الفرصة الصحيحة للاختلاط بالآخرين بدون شعور بالخجل أو الدونية تجاه الفئات الأخرى التي تتمتع بمظهر براق أو أكثر تميزا.

11- تحسين القدرات على التكسب وعلى تحسين المستوى المعرفي والمعيشي من خلال التدريب والتعليم العالي لمستويات أكثر رقيا وتخصصا.. الخ).

ثانيا: نظرية (أو منهج) القدرات لأمارتيا سين

AmartySen,s "Capability Approach or theory"

يعتبر "أمارتيا سين" من الاقتصاديين المشهورين خاصة في مجال التنمية البشرية على الصعيد الدولي، وهو عالم هندي حاصل على جائزة نوبل عام 1998، ولد في بنجلاديش في نوفمبر 1933، وحصل على بكالوريوس الاقتصاد مرتين، أولهما في الهند والثانية من جامعة كامبردج ببريطانيا حيث أكمل دراسته فيها وحصل منها على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد وتوفى عن 81 عاما.

أسهم أمارتيا سين في صياغة نظرية "الاختيار الاجتماعي"، وهى نظرية تجمع بين آراء الأفراد وتفضيلاتهم ومصالحهم التي يرى أنها تنتهي رغم تعارضها الضمني بقرارات تفضيلية جماعية موحدة يقرها الجميع، (وهو ما ذكره من قبل آدم سميث في نظريته لليد الخفية)، ووضع كتابا هاما له في عام 1981 بعنوان "الفقر والمجاعات".

وشارك أمارتيا سين في بعض أعمال وتقارير الأمم المتحدة وبرامجها، ومنها تقارير التنمية البشرية المذكورة سابقا، وتبع هذا وضعه لنظريته الشهيرة "القدرات" الجاري إلقاء الضوء عليها.

وإن كان أمارتيا سين قد اتفق مع محبوب الحق على أفضلية التنمية البشرية، إلا أن كل منهما اختار منظورا وموضعا مختلفا ليركز اهتمامه عليه.

- فمحبوب الحق، أولى اهتمامه بتوسيع خيارات البشر Choices
- أما أمارتيا سن، فقد أولى اهتمامه بتحسين قدرات البشر Capabilities.

وفى نظريته المعنية، يقول أمارتيا سن إنه من غير المعقول أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية كهدف نهائي، حيث إنه يستحيل تحقق هذا بدون دعمه بالإرادة البشرية التي لا تدعمها مجرد دخول نقدية بقدر ما يستلزم دعمها من خلال تحسين القدرات البشرية.

وهناك عاملين أساسين لابد من الاستعانة بهما من أجل تحسين القدرات البشرية المعنية:

1- من هو الشخص.. أو **كيف يجب** أن يكون What a person is or can be .

2- ماذا يفعل الشخص.. أو **يستطيع أن يفعل** What a person does or can do.

فالعبرة، تكمن في وظيفة الإنسان وآلية تعامله مع الأمور، فمثلا يجب أن لا نولي اهتمامنا على ما يستهلكه الإنسان، لكن الأهم أن نقيم ونحسن كيفية تعظيم انتفاعه بما يستهلكه، وكيف يمكنه أن يصنعه بنفسه.

وبالتالي، تقوم نظرية القدرات على ثلاث ركائز جوهرية هي: التشغيل Functioning، الكينونة أو الهوية Being، الفعل Doing. أي ضرورة العمل على تحسين وتفعيل كينونة الإنسان وأفعاله واستثمارها ودعمها بقدرات تميز تلك الكينونة، وهذه الأفعال أو الانجازات.

ومن الأمثلة على الكينونة نقول مثلا:متعلم، أمي، معافى أو صحيح البدن، عضو في المجتمع الراقي،.. الخ

أما الفعل، فمن الأمثلة عليه: يعلم الصغار، يحصل على دورات تدريبية متخصصة، يعمل على رعاية الفئات الحساسة، يساهم في المشاريع القومية.. الخ

وذكر أمارتيا سين أن هناك اختلافات خمس أساسية بين ما يمتلك من دخول حقيقية، وبين ما تتضمنه تلك الدخول من منافع فعلية مرغوب فيها حقا: فالنوع الأول من الدخول الحقيقية قد يتمثل في الذرية، لكن قد يكون بعضها مصابا بإعاقة ما، وآخرون مصابين بمرض ما، وقد يكونون على جنس لا يرغبه الآباء، والنوع الثاني يرتبط بالتنوعات البيئية، التي تجعل الإنفاق مختلفا على الملابس الملائمة للطقس شديد الحرارة عن الطقس قارص البرودة، والنوع الثالث يتمثل في التباينات في المناخ الاجتماعي مثل انتشار الجريمة والعنف في بعض المجتمعات مما يتطلب إنفاقا مكثفا على المستلزمات الأمنية.، والرابع يتمثل في تباينات التوزيع بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث يمكن أن يتحيز الاهتمام بزيادة الإنفاق التعليمي على الذكور أكثر منه على الإناث، والخامس يتعلق بالاحتياجات السلعية التي تتباين من مجتمع لآخر، فمثلا في مجتمع الموسرين، لابد أن يرتدى الشخص أفخم

الثياب، بينما لا يحتاج الشخص الذي يعيش أو يتعامل مع مجتمع بسيط إلى هذا أبدا. وكذلك فإن هناك أطعمة يشيع الطلب العام عليها أكثر من غيرها مثل الأرز في اليابان والصين، والخبز في دول أخرى.. وحتى الخبز نفسه، تختلف أنواعه ومكوناته الغذائية وطرق إعداده واستخداماته الأكثر شيوعا باختلاف الأماكن والتجمعات.

وكما ذكرنا من قبل فقد ذكر ابن خلدون نفس تلك المعاني من قبل لكنه أنجزها بعبارات أكثر وضوحا ودلالة، حين قال أن هناك أهمية السلع أمر نسبى يختلف وفقا لدرجة تقدم أو تخلف المجتمع، فما يعتبر رفاهية بالنسبة لفئات من المجتمع يمكن أن يصبح ضروريا وأساسيا في حياة آخرين خاصة مع التقدم والتحضر المستمرين.

وعلى وجه العموم، فقد ذكر أمارتيا سين ثلاثة معايير رئيسية يمكن استخدامها لقياس درجة التوظيف Functioning الصحيحة للقدرات وهى:

1- المقدرة على تغطية الحاجات الأساسية.
2- الشعور بالآدمية (الشعور بالقيمة الذاتية للذات والثقة والاعتزاز بالنفس واحترامها).
3- المقدرة على الاختيار الحر المستقل.

وعلى الرغم مما تتضمنه النظرية من معان سامية، لكنها تبدو مشجعة لأنانية الفرد وتناسى القاعدة الشرعية الذهبية في التعامل مع المجتمع لا ضرر ولا ضرار، لكن هذا لا يمنع أن الأصل في اتباع الشرع هو الحرية التامة للفرد بشرط أن يتبصر بعواقب هذا الاختيار التي لاتقتصر فقط على دنيا مؤقتة، إنما أيضاً على آخرة فيها الحساب مع افتقاد العمل وإمكانيات التصحيح.

أما عن الشعور بالآدمية فبكل تأكيد أن الله كرم بنى آدم وأول مظاهر هذا لما أمر الملائكة بالسجود لآدم الأب لكل البشر. وقد ذخرت النصوص الشرعية بآداب التعامل على أساس التكافؤ الذي يتلاءم مع العمر وغيره، فدعا إلى توقير الكبير **والعطف على الصغير**، بل أن الدين لم يستثني المخلوقات الأخرى ليوصى بمعاملتهم برحمة حتى أن امرأة دخلت الجنة في كلب أسقته شربة ماء.

ولقد كرم الإسلام كل شخص يعمل بيده، ويكتسب رزقه بمجهوده الذاتي وذلك كما يتضح في الحديث الشريف: "حديث صحيح رواه البخاري في الصحيح، يقول النبي ﷺ: "ما أكل أحد طعاماً خير من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده " (رواه البخاري في الصحيح). وما من شك في أن تحسين قدرات الإنسان يساعده على إتقان ما يعمل فيساعده بذلك في تعظيم ما يتحصل عليه وذويه بل والآخرين أيضاً من منافع وتيسيرات.

ثالثا: نظرية السعادة Happiness Theory لأمارتيا سين (أيضا)

استطرادا لاهتمامه بتحسين أحوال البشر، ينتقل أمارتيا سين من التركيز التوجيهي إلى ضرورة تنمية القدرات البشرية وتوظيفها بما يساعد على تحسين الهوية والمقدرة على التواصل الفعال مع المجتمع المحيط، يرى أمارتيا سين أن السعادة يمكن أن تعتبر من أهم وسائل تحسين القدرات البشرية وتفعيل أدائها. واعتبر أن السعادة **تمثل منفعة حقيقية للبشر** Utility.

وقد اتفق الكثير من الاقتصاديين أمارتيا سين في منظوره هذا، فكثفوا بعض أبحاثهم من أجل دراسة مفهوم السعادة وتحليل أبعاده وتقييم آثاره التحسينية لأحوال البشر.

ومن أهم ما ذكر في هذا الصدد أن هناك سبعة عوامل يمكن أن تؤثر معنويا على متوسط السعادة القومية Average National Happiness وهى:

1- العلاقات الأسرية Family Relationship
2- الموقف المالي Financial Situation
3- العمل Work
4- الصداقة والجماعات Community and Friends
5- الحالة الصحية Health
6- الحرية الشخصية Personal Freedom
7- القيمة الذاتية للشخص Personal Value

ومن منظور آخر، ذكر أن الناس يصبحون أكثر سعادة عندما يتحقق الآتي:

1- لا يكونون عاطلين عن العمل.
2- لا يكونون منفصلين عن أزواجهم.
3- يتمتعون بثقة كبيرة ممن حولهم أو ممن يتعاملون معهم.
4- يتمتعون بحالة إيمانية روحانية.
5- يتمتعون بأداء مهني بالغ التميز.
6- يتمتعون بالحرية والديمقراطية.

أما في المنظور الإسلامي، فالسعادة تختلف كثيرا ومعيارها الأكثر أهمية هو صدق الإيمان والرضا بقدر الله خيره وشره، والصبر على الابتلاء والتغلب عليه بالمزيد من الذكر والتوبة والعمل الصالح والتصدق وأعمال الخير التي يقدر عليها ما استطاع. ونتعجب أن يتم إدراج هذا العامل كعامل رابع يأتي بعد عوامل بعضها دنيوي بحت مثل التمتع بثقة الناس، مع أن الواقع أثبت أن إرضاء الناس غاية لا تدرك، وأن الإنسان الذي يجتمع الكل على الرضا عنه لابد أن يكون منافقا لأنه يرضى الجميع مختلفي التوجهات على حساب مبادئه وعقائده التي قد تختلف معهم كثيراً.

الواقع أن السعادة في الإسلام هي التي تتلخص في الحديث النبوي الصحيح: "عَجَبًا لأمرِ المؤمنِ إِنَّ أمْرَه كُلَّهُ لهُ خَيرٌ وليسَ ذلكَ لأحَدٍ إلا للمُؤْمنِ إِنْ أصَابتهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فكانتْ خَيرًا لهُ وإنْ أصَابتهُ ضَرَّاءُ صَبرَ فكانتْ خَيرًا لهُ". (رواهُ مُسْلِمٌ)

الفصل الرابع

التنمية المستدامة وحماية البيئة
وكيف يضمنها التوجيه الإسلامي

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- مفهوم التنمية المستدامة، وأهم ركائزها
- ديمومة التنمية الشاملة وفقا للتوجيه الإسلامي

الفصل الرابع

التنمية المستدامة وحماية البيئة وكيف يضمنها التوجيه الإسلامي

مقدمـة

في الخمسينيات، بدأ علم الفيزياء يمتزج مع علم الأحياء ليكونان علما جيدا مشتركا أطلق عليه اسم علم البيئة. وأصبح الوضع التوازني والتغلب على الخلل البيئي هو الهم المشترك الذي يجمع علماء البيئة والاقتصاد على طاولة أبحاث ودراسات مشتركة. وبدا ذلك على وجه التحديد من خلال البرنامج الدولي البيولوجي الذي أنشأه المركز الدولي للاتحادات العلمية في عام 1964.

وتطور الاهتمام إلى خطوات جادة من خلال جلسات عديدة على فترات مختلفة كان منها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في عام 1992، حيث تم الإعلان عن نظرية واستراتيجية جديدة تهتم بالتقدم البشرى الذي يأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال القادمة وحقهم في الانتفاع بالموارد الطبيعية التي ينتفع بها الجيل الحالي، وانتفعت بها الأجيال السابقة كذلك. ولهذا كان لابد من اتباع تنمية مستدامة للموارد الطبيعية، تتضمن حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور والنضوب.

مفهوم التنمية المستدامة، وأهم ركائزها

ووفقا لتعريف البنك الدولي في تقرير له، فإن التنمية المستدامة أو المطردة هي "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، حيث أوضح التقرير أن رأس المال يتضمن رأس مال صناعي (معدات وطرق ومنشآت ..)، وبشرى (معرفة وقدرات ومهارات..)، واجتماعي (علاقات عامة، ومؤسسات تطوعية وغير حكومية..)، وبيئي (غابات ومرجانيات ومناخ..).

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الاطراد والديمومة في عمليات التنمية المقترحة يتمثل في رأس المال بكل أنواعه (صناعي، وبشرى، واجتماعي، وبيئي). ومع تذكر أن رواد تلك النظرية كانوا من علماء العلوم الطبيعية كالفيزياء والأحياء، فيمكن بهذا أن نعتبر أن تلك النظرية تتميز بشمولية خاصة ليس فقط في أبعادها وأهدافها ونطاق تطبيقاتها عالمية الطابع، لكنها أيضاً تشمل كل التخصصات العلمية والمعرفية وكل الأنشطة البشرية، بحيث يمكن للجميع أن يدلى بدلوه المعرفي الفعال في سلتها لتصبح أكثر واقعية في تطبيقاتها المخططة والمستهدفة.

وفيما يلي نورد بعض العناصر الهامة المكونة للنظرية المعنية والمميزة لها:

أولا، أن العالم يتشارك في مناخ بيئي موحد وبالتالي، فأي تلوث يحدث في منطقة ما من العالم لابد أن يتضرر من آثاره بقية دول العالم بشكل أو بآخر، وذلك مثل تلوث الهواء، وظاهرة الدفيئة اللذان ينجمان عن سوء الاستخدام البشرى للموارد إما بتراكم النفايات الصناعية والنووية والتخلص غير الآمن منها (خاصة في الدول الصناعية)، أو بقطع الأشجار وحرق الحطب والاستخدام البدائي للموارد الزراعية والنباتات (خاصة في الدول المتخلفة).

ثانياً، وبناء على ما سبق، يفترض ضرورة صياغة استراتيجية دولية موحدة يلتزم بإتباعها جميع دول العالم تقوم على حماية الموارد والبيئة الطبيعية التي تعتبر حقا ليس فقط

للأجيال البشرية (والسابقة) من البشر، لكنها أيضاً حقا للانتفاع من قبل الأجيال المستقبلية القادمة.

ثالثا، ومن أجل ضمان ديمومة العرض المتاح من الموارد الطبيعية والبيئة الصحية، فهناك شرط ضروري لضمان حالة الاستمرارية المستهدفة ويتمثل في الثبات constancy أو الزيادة Increase في معدل تنمية الموارد الطبيعية المعنية.

رابعا، ولضمان تحقق الشرط الأخير، لابد من تطبيق قانون دولي تفرض بمقتضاه غرامات تقدر بقدرها على أي دولة أو جهة أو مؤسسة تتسبب في تلوث البيئة أو إهدار آية موارد طبيعية عامة وينص على أن "الملوث يدفع".. وهو قانون قائم بالفعل ومدرج في الوثائق المتخصصة في هذا الصدد، ويراعى في تطبيقه عدم التمييز في المحاسبة بين دولة متقدمة ولا دولة متخلفة أو فقيرة، حيث تطبق البنود القانونية على الجميع على حد سواء. (وان كان ما يحدث في الواقع هو التعصب العنصري الظالم للدول الفقيرة وإلزامها بالكثير من غرامات مجحفة كوسيلة استعمارية لا نفاجأ بها أبدا).

خامسا، وتتمثل أهم أهداف الاستراتيجية أو النظرية فيما يلي:

- حماية الموارد والمنتجات الطبيعية والبيئية من التدهور والإهدار.
- تحقيق عدالة توزيع الموارد الطبيعية والبيئية بين الأجيال المختلفة، مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها واستغلالها أيضاً.
- ترشيد وتصحيح عمليات استغلال الموارد الطبيعية والبيئية بما يتدنى معه عمليات إهدارها إلى اقل ما يمكن.
- تعزيز مفهوم الاقتصاد الدوار بمعنى إعادة تدوير النفايات كأحد وسائل إطالة فترة الاستدامة للموارد الأصلية باعتبار ذلك من قبيل الاستثمار الأخضر المميز للاقتصاد الأخضر الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن ورفاهية للإنسان، مع تخفيض تلوث البيئة ومخاطرها.
- أما عن الاقتصاد الأزرق المتعلق بالمصادر البيئية المائية، فقد أوصى مؤتمر "دافوس"

بضرورة الحفاظ على الثروة المائية من التلوث وتخليص المصادر المائية مما يلقى بها من نفايات ضخمة ومتزايدة ومن الحيوانات النافقة، حيث ذكر إنه يلقى نحو 80 ألف طن من البلاستيك سنويا في البحار والمحيطات مما يتسبب في انتشار الأمراض السرطانية والوبائية والقضاء على الكائنات التي تعيش في الماء.

- الاستعاضة عن استخدام المبيدات والمواد الكيماوية الضارة بالنبات، وبالإنسان بل وبالحيوان الذي يتغذى على النباتات الملوثة بتلك الكيماويات، باستخدام المعالجة الحيوية وذلك باستخدام الكائنات الحية الدقيقة بالطريقة الملائمة.
- الرقابة على السلوكيات السيئة للفقراء في استغلال الموارد الطبيعية بما يتسبب في إهدار الكثير منها (وتناسى واضعوا النظرية غربي الأصل مسئولية الدول الصناعية ومنتجي النوويات ومصدري الصراعات والحروب ومروجي الدمويات والانحرافات اللأخلاقية من إدمان للمخدرات، وشذوذ علاقات وغيرها، فهم بحق المسئولون الأساسيون عما يحدث من تدهور وإهدار للموارد وتلوث بيئي مزمن ومدمر للموارد الطبيعية والبشرية وللكون كله.. ولنا في ما يحدث في المنطقة العربية حاليا مثالا لا يخطئه عقل متبصر).
- باعتبار أن الفقراء – كما يدعى الغربيون – هم المسئولون الأساسيون عن تلوث البيئة وتدهور الموارد، فقد نادى واضعوا النظرية والمساهمين في توسيع نطاق متضمناتها بضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية بدءا بتحسين أحوال الفقراء ونشر الوعي البيئي لديهم.

ترى، كيف ينظر الاقتصاد إسلامي الأساس والتوجه إلى تلك النظرية معسولة المتضمنات، وقبيحة التوجهات الضمنية المريبة التي تؤكد على أنها وضعت كتمهيد للتطبيق الكامل للنظام العالمي الجديد أوحد الهيمنة القطبية بحيث يتم إعادة تقسيم العالم أجمع بشكل تختفي معه معالم دول العالم الثالث وعلى وجه أخص دول العالم الإسلامي (كما سيتضح في الفصل الخامس من الكتاب)؟!

ديمومة التنمية الشاملة وفقا للتوجيه الإسلامي

لا تعتبر فكرة استدامة التنمية والاعمار وحماية البيئة فكرة مستحدثة أو مبتدعة على يد بشر، فجوهرها يكمن أصلا في الأمانة التي يتحملها الإنسان أصلا من تواجده على الأرض الدنيا، وهى **الاستخلاف ومسئولية إعمار الكون ورعاية من عليه من مخلوقات وموارد طبيعية، تم تسخيرها غالبا للوفاء باحتياجاته المعيشية ومن أجل تيسير استكماله لرسالته على الأرض.**

ولقد ورد مفهوم الاستدامة بشكل صريح كهدف ووسيلة معيشة وارتقاء في الحديث النبوي الصحيح: "أحب العمال إلى الله أدومها وان قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 164)، حيث وجهنا الله تعالى إلى معيار أفضلية **استدامة الانجازات الإيجابية الفعالة**، على الإكثار العددي منها بما يمكن أن يؤثر سلبا على درجة الكفاءة والإتقان، أو يبعث على الملل فيتوقف الشخص عن العمل بحماس، أو يتقطع في أدائه بما يتسبب في إهدار الطاقات وانخفاض الأداء، وتدهور الثمار.

كما ورد مفهوم الاستدامة بشكل آخر يتمثل في حث الإسلام على الاستمرار في العمل النافع حتى آخر رمق في حياته، ويتجلى ذلك في الحديث الشريف: "إن قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1424).

هذا، ولقد اتضح بمتابعة النظرية الوضعية السابق عرضها، مع ربطها بنظرية قارب النجاة المعروضة قبل هذا، أن القيمة الأخلاقية الإنسانية منعدمة لدى الاقتصاديين والعلماء العلمانيين الذين يغلب عليهم الفكر المادي القائم على الأنانية والتعصبية البغيضتين، مع محاولة صياغة النظريات لإيجاد تبريرات لنهب ثروات الدول الأخرى المستضعفة، مع أن الواهب لكل تلك الثروات هو اله واحدة عمم عطاءه على جميع المخلوقات، ووجه البشر بضرورة مراعاة معايير توزيعية أخلاقية على الجميع بشرا، وغيرهم.

ولقد انتبه بعض الاقتصاديين إلى تلك القيمة الأخلاقية الغائبة في جذور النظرية

المعنية مثلما فعل سودهير آناند، وأمارتيا سين حين أشارا في بحث مشترك بينهما أن نظرية التنمية المستدامة راعت الأجيال اللاحقة وركزت على حقها في استخدام الموارد الطبيعية الحالية، ولم تراع حق بعض الفئات المهمشة من الأجيال الحالية في التمتع بذات الحق وهم مازالوا على قيد الحياة ولهم الحق في التمتع بالمتاح لهم من سبل العيش الطبيعية وذلك مثل المهمشين الفقراء ومحدودي الدخول الذين يعيشون في القرع والنجوع والمناطق العشوائية والفقيرة بالمدن.

وشاركهم في هذا الرأي ما تم نشره في ورقة بحثية (حول الوضع في منطقة إفريقيا الوسطى، وآسيا وأمريكا اللاتينية) وذلك بشأن قصور إمكانيات تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة في دول العالم الثالث خاصة في دول إفريقيا، حيث أن ما تمت صياغته بالنظرية وضعت بفكر غربي وبما يتلاءم مع الظروف الغربية فقط، بحيث يصعب على سكان إفريقيا أن يطبقوه، ولا يصح أن يفرض عليهم تطبيقه لاختلاف الظروف والعادات والتقاليد والتقنيات المتاحة وغيرها من عوامل كثيرة تتعلق بأشكال رأس المال المذكورة سابقا(الصناعية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية).

والواقع أن المصير البيئي العالمي مشترك، والتأثيرات البيئية تطول الجميع بحلوها وبمرها، ومن اجل هذا، كان يجب أن تتضافر الجهود بما يتلاءم مع أحوال كل دولة وظروفها الحقيقية، وبتطبيق معايير توزيعية عادلة وليس بما يزيد الأمر تفاقما وسوءا ،،ولنا في الحديث النبوي الشريف التالي عبرة وعظة:

"مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهَّ وَالْوَاقِعِ فِيهَا؛ كَمَثَلِ قَوْمٍ استهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إذا استقَوْا مِن الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فإن يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا» (رواه البخاري).

ويلاحظ التشابه الكبير بين هذا الحديث إلهي المصدر والوحي، وبين نظرية قارب النجاة التي قد يكون واضعها قد استلهمها من الحديث الشريف أو صاغها بالفطرة البشرية المنطقية.. لكن العبرة هنا ليس بالحال الفعلي الذي يشمل الجميع إنما بضرورة

الاهتمام بكيفية التعامل مع ما هو كائن بالفعل بطريقة إيجابية ينجو معها الجميع من مصير يتوقف على الفعل البشرى.. أن خيرا فخير وان شرا فشر مصداقا لقوله تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41).

وعلى وجه العموم، فقد لاقت النظرية – وما تزال – اهتماما كبيرا بين أوساط المفكرين الإسلاميين، وأقيمت اللقاءات العلمية المهتمة بهذا الشأن مثل مؤتمر دبي العالمي للتصحر في عام 2000، وتمت فيه مناقشة مجموعة من الأبحاث المتميزة، وكان من بين ما قيل من خلالها، تأكيد دكتور فاروق الباز (مدير مركز أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن) على أن البيئة تقوم على ركيزتين متلازمتين، إحداهما مادية تدرك بالحواس، والأخرى روحانية تتعلق بالمعتقد الغيبي الذي يدرك بقوى النفس.

وأكدت الأبحاث فيه ما توصلنا إليه في بحثنا السابق عرضه على أن ندرة الموارد ليست ندرة مطلقة تدفعنا إلى الهلع والتصارع من أجل النجاة من نضوبها، إنما هي ندرة نسبية، وأحد أسباب معالجتها يكمن في عدالة التوزيع للموارد الطبيعية بين دول العالم ككل لأن الله أتاح الموارد للعالم ككل حتى تستمر الاتصالات بين البشر، ويستمر التعارف بين الشعوب ضمانا لأداء رسالة الاستخلاف البشرى على الأرض.

كما أوضحت كثير م الدراسات ذات الصلة أن الموارد في حقيقتها لا تفنى بشكل مطلق، إنما تتجدد دائما بتفاعلات كيماوية وبيولوجية وجيولوجية وفلكية وبتفاعلات أخرى كثيرة لم تكتشف طبيعتها ولا هويتها بعد. ويؤكد قولهم هذا قصة اكتشاف البترول.

ففي إحدى المناطق بأمريكا، كانت هناك عملية بحث عن بئر للمياه، فاصطدم الباحثون باكتشاف بديل للمياه عبارة عن سائل لزج رائحته ولونه غير مستحبان.. لو حدث هذا في دولة متخلفة، لتركوا المكان وفروا سريعا ـ لكن العلماء الأمريكيون سارعوا بأخذ عينة وقاموا بإجراء تجارب تحليلية واستكشافية عديدة عليها، وانتهوا باكتشاف مورد البترول الذي تم في وقت كانت الصرخات تتعالى باقتراب نضوب الفحم كمورد رئيسي للطاقة آنذاك.

وتتوالى النظريات، والسياسات، والاستراتيجيات، والتطبيقات التي تتعقد وتتشابك في لهث عجيب نحو الجديد المبتدع، بدون بلوغ نموذج تنموي أمثل يتلاءم حتى مع الدول المتقدمة ذاتها بدليل تعاقب الأزمات الاقتصادية العالمية التي مازالت تتفشى بسخونة لهبها المهلك بشراسة تدفع بلدان العالم أجمع إلى التصارع والتطاحن، حتى أصبح الحال الآن علامة استفهام لانهائية المعالم حول من المهيمن والمنتصر الجديد في تلك الصراعات التي أصبحت اقتصادية الطبيعة بالدرجة الأولى نتيجة للمعاناة الدولية المتناقضة لكل ما تم إغراق الفكر والتطبيقات به من نظريات وتوصيات.

أما الأعجب في المطلق، فهو تساؤلنا المستمر الذي لا يجد آية تعليلا مقبولا.. أين العالم الإسلامي؟! حتى أن كان بعض المفكرين الذين عرضنا نظرياتهم مسلمين أمثال محبوب الحق وأمارتيا سين، فقد اتضح أنهم من أصول غير عربية، وأنهم اشتهروا وقبلت أعمالهم العلمية من خلال المنافذ الغربية.. أين الفكر الاقتصادي الإسلامي؟! الذي بدأ قويا منذ ظهور الإسلام وإنشاء المدينة المنورة كنموذج لأول دولة نموذجية مصغرة، وما تلاها من في فترة الدولة الإسلامية القوية؟!

جزء من الإجابة ذكرها الدكتور يوسف إبراهيم مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في كتاب له نشر في عام 1988 بحيث صرح بأن فشل كل المناهج التنموية التي تم تطبيقها في دول العالم الإسلامي يرجع إلى أن تلك المناهج غربية الطبيعة والمنشأ، والى أنها تقوم على تطبيق نظم اقتصادية متطرفة في توجهاتها وتعصباتها التي تتناقض مع وسطية الإسلام وشمولية رعايته للكون ككل بجميع مخلوقاته وليس البشر وحدهم، بكفاءة وعدل في المعاملة والتوزيع.

من تلك النهاية، نبدأ الفصل التالي من الكتاب الذي نستعرض فيه أهم النظم الاقتصادية المعاصرة بتصنيفاتها المختلفة، مع الانتهاء بعرض تحليلي موجز لبعض الأسباب الهامة التي تسببت في إخفاء معالم الفكر الإسلامي ونظرياته نموذجية التأصيل والتوجيه.

الفصل الخامس

النظم الاقتصادية المعاصرة وحقيقة التطبيق الإسلامي

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- التعددية النظرية للنظم الاقتصادية ومركزية التطبيقات
- نظرة توصيفية وتصنيفية مقارنة للنظم الاقتصادية الرئيسية:الرأسمالية، الاشتراكية، النظام الإسلامي

الفصل الخامس

النظم الاقتصادية المعاصرة وحقيقة التطبيق الإسلامي

مقدمـة

اتضح من العرض السابق التعددية المبالغ فيها لنظريات واستراتيجيات التنمية ومصطلحاتها ومعايير قياسها وأشكال ثمارها المستهدفة، حتى فاق تعددها كل خيال بل وقبول للأوساط المتخصصة الرشيدة خاصة مع تباين توجهاتها وتعارض متضمناتها الذي تسبب في إهدار الكثير جدا من الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها، والذي انتهى بالعالم حاليا إلى أزمات اقتصادية مزمنة وطاحنة، وحروب ومظاهر دمار عالمي تلوح في الأفق بما يتزايد على أرض الواقع من بعض مقدماته.

وقد ترجع تلك التعددية بالدرجة الأولى إلى تعددية سابقة لها في النظم السياسية والاقتصادية التي تم تطبيقها بالفعل والتي تم اقتراحها، والجاري تنفيذها في مرحلة انتقالية عالمية لايعلم إلا الله إلى أين سيكون مآلها ونهايتها، حيث ندعو الله أن لايكون ذلك المآل دمار عالمي شامل يأكل الأخضر واليابس من خلال حرب عالمية ثالثة تتصارع فيه قوى نووية كبرى بالغة التعدد والتنامي.

والمتتبع للأحداث المعاصرة والجارية سوف يتأكد من أن الاقتصاد أصبح هو العنصر المهيمن على الغالبية العظمى من الأدبيات العلمية والتطبيقات الفعلية، بل وأيضا الموجه الأكبر لمصائر الدول والجماعات.

وتعتبر النظم الاقتصادية هي الأداة الأكثر هيمنة وخطورة على جميع أحوال العالم الآن بكل أحداثه ومجرياته، وذلك ما دعانا إلى عرض ذلك الفصل للتعرف على طبيعة النظم الاقتصادية المعاصرة، مع التحري عن مدى تواجد ورسوخ تواجد النظام الاقتصادي الإسلامي بينها، حيث أن في ذلك الاستعراض ما يمكن أن يساعد على إيجاد إجابة أكثر منطقية عن سبب التقهقر المخزي للعالم الإسلامي الضخم في عدد سكانه، بل والذاخر بالموارد الطبيعية والبشرية التي تعتبر من أهم مقومات التقدم والارتقاء، ناهيك عن التوجيه الإلهي النموذجي الشامل لجميع نواحي الحياة والمعايش والمعاملات الذي يشمل عليه القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، بل وتجارب اقتصادية ناجحة تمت بالفعل في عهد الدولة الإسلامية القديمة (تاريخيا).

التعددية النظرية للنظم الاقتصادية ومركزية التطبيقات

بالقيام بتعداد وتقصى النظم الاقتصادية كمصطلحات وركائز وتوجهات حقيقية وتطبيقات، سيلاحظ بوضوح أنها تعانى من تعددية مبالغ فيها، وتناقضات غير مقبولة لأنها تدمر بعضها البعض بدلا من أن تتكامل من أجل اعمار كون واحد يتشارك فيه كل دول العالم بتباينات أحوالهم وألوان مواطنيهم وتقاليد شعوبهم. وذلك تماما مثل حال النظريات والاستراتيجيات التنموية الذي تابعنا نموذجا متكاملا منه من خلال الصفحات السابق عرضها.

وقديما قالوا لولا تعدد الآراء لبارت السلع إشارة لما في تلك التعددية من منافع إبداعية وإمكانيات تعويضية وتصحيحية لمواضع الضعف والقصور التي لابد أن تتواجد في أي عمل بشرى الاعداد. ما يثير العجب إذن، أن ينعم الخالق على البشر بتوجيهاته لهم في كيفية التعامل مع معايشهم وأحوالهم بأساليب نموذجية لا تتطل تنقيحات ولا

تصحيحات بخلاف تهديلات مرنة تقتضيها اختلاف طبائع البشر وأماكن تواجدهم، لكن نجد البشر يعزفون عن اتباع وتطبيق النموذج الإسلامي المثالي، ويرتضون بالأدنى الموضوع على يد بشرية اعتدادا قاصرا بعقل المخلوق، وتجاهلا متغطرسا أحمقا لعظمة توجيهات الخالق.

ومن المؤسف، أن تجتمع تصنيفات النظم الاقتصادية المعاصرة على قاسم مشترك أعظم، وهو أن المتقدم منها ينتمي فقط إلى الدول الأوربية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الدراسات المؤخرة التي تتنبأ بانسحاب الزعامة الأمريكية من بساط الزعامة القطبية الموحدة، حيث ستنتقل بحلول عام 2050 م إلى الصين والهند.. بل وقد بدأت مخاوف تبرز بشكل كبير من بروز نجم جديد اسمه كوريا الشمالية التي اجتمعت مخاوف العالم أجمع من هيمنتها خاصة بعد إطلاق صاروخها الأخير في سبتمبر 2017 كصفارة إنذار قوية ضد الزعيمة الغربية الحالية للعالم، وكإعلان صامت منذ قول "نحن قادمون!!!، وتحاول إيران أن تحذو حذوها وتتزاحم مع بقية الدول المتصارعة على الزعامة المأمولة بصاروخ جديد تطلقه أيضاً في شهر سبتمبر 2017.

لكن كل هذا التزاحم على السلطة العالمية، يحدث – للأسف الشديد – بقوة الأسلحة النووية المدمرة، وليس بقوة العقل المنتج الملبي لاحتياجات العالم المعيشية الفاعلة في القضاء على مشكلة الفقر، وانتشال الذين يعانون منه من بؤرته المهلكة.. ويجب علينا أن لا ننسى طبعا الدور الإسرائيلي بالغ الخطورة الذي يضرب ضرباته من حيث لا يتوقع الجميع، والذي أصبح على وشك التهام المنطقة العربية بأكملها بأسلوب فرق تسد، حيث يشاهد عن بعد الصراعات الذاتية الدامية بين العرب والمسلمين على الفريسة العربية المغرية، منتظرا قضاء المتصارعين بعضهم على بعض، بحيث يتمتع في النهاية بالاستحواذ على الفريسة العربية بالكامل وحده بلا منازع، ولا تكلفة تذكر، ولنا في التصويت المؤخر على إعلان الدولة الكردية في العراق في يوم 25 سبتمبر 2017، خير دليل حيث أعلن أن إسرائيل ودعمها المخابراتي والتسليحي كان العامل الأول في تنامي الحركة الكردية وإتباعها لإحدى خطوات التقسيم المخطط للمنطقة العربية لتصل بعدها إلى تركيا وإيران ولهذا نجدهما يقاومان بشدة هذا الإعلان المنذر.

وبتتبع حصري لأهم النظم الاقتصادية المعاصرة وجدنا من الأفضل أن يتم عرضها وفقا لطبيعة نمطها، ولحقيقة حالها التطبيقي على أرض الواقع. وبناء عليه يمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع أو مجموعات من النظم الاقتصادية التي ساد تناولها بالبحث والتحليل والنقاش في عصرنا الحديث:

- نظم أساسية مطبقة بالفعل Key Economic Systems
- نظم مشتقة متأرجحة ومتطرف بعضهاSwung and Radical Economic Systems
- نظم مقترحة Suggested Systems.
- نظم معيارية أو مثالية Ideal or Normative Systems

أولا: النظم الأساسية المطبقة

تتمثل في نظامين متقابلين يتسمان بالتطرف من نقيض إلى نقيض توجهي مختلف، وان كان هناك توحد وتشابه كبير بين المتغيرات والمعايير التي تقوم عليها. وهما يتمثلان في أربعة أنظمة أساسية: النظام الرأسمالي الحر Capitalism، والنظام الاشتراكي المركزي Socialism، والنظام المختلط Mixed والنظام العالمى الجديد New World Order..

ثانيا: النظم المشتقة المتأرجحة والمتطرف بعضها

وهى كثيرة ومتعددة بعضها تم تطبيقه بالفعل في بعض الدول، وبعضها فشلت من الخطوات الأولى من تنفيذها لهلامية وغموض هويتها، وعادة هي تمثل صورة متداخلة من النظامين الرئيسيين والنظام الثالث المشترك بينهما، السابق ذكرهم توا، لكن يتداخل في معالمها بعض العناصر والتوجهات الأخرى التي تبرر فصلها وتدفعنا إلى تفضيل فصلها بعرض فئوي منفصل يميزها عن غيرها، والغالبية منها أنظمة متطرفة التوجه والعنصرية الشديدة لأهدافها، بحيث تشوبها ريبة إمكانية التطبيق الواقعي لخيالية ما نسجت من تعاليم ومبادئ.

ومن الأمثلة على تلك الأنظمة:الرأسمالية الديمقراطية ,Democratic Capitalism (كنظام فرعى مشتق من الرأسمالية، يبالغ في تطبيق الحرية الاقتصادية (التي تمثل جوهر

النظام الرأسمالي) لحد قد يجعله نموذجا خياليا غير قابل للتطبيق المستدام.، والشيوعية Communism المشتقة من النظام الاشتراكي مع تطرف كبير في تطبيق المركزية وتعظيم دور الدولة (اللذان يمثلان جوهر النظام الاشتراكي)، ودول الكومونويلث Commonwealth التي يطلق عليها رابطة الشعوب البريطانية، التابعة للنظام الرأسمالي البريطاني كدول مستعمرة قديما من قبل بريطانيا، والنازية Nazism، والفاشية Fascism. كأنظمة عسكرية التوجه لكنها تستعين بركائز الأنظمة الأساسية وفقا للأهداف العسكرية المصاغة.

ثالثا: النظم المقترحة Suggested Systems

وهى نتاج لمحاولات فلسفية تصحيحية للثغرات التي تعانى منها النظم المطبقة، في محاولة للوصول إلى أفضل صياغة لها، مع مراعاة الأهداف الأخرى الخافية وغير المعلنة التي تصطبغ عادة بتوجهات السياسة اللاأخلاقية أو المطامع المعاصرة في أشكالها المستحدثة، غير أن مثل تلك النظم ظلت على الدوام محلا للجدالات المحتدمة، ومثارا تبريريا لإبراز أمجاد العقل البشرى العليل في حقيقته نتيجة للإصابة بداء التقديس الأبله للمخلوق على حساب المقدسات الصحيحة الواجب إعطائها حقها في الاهتمام والاسترشاد. وهى تختلف عن الأنظمة المختلطة سالفة الذكر في أن الأولى تم تطبيقها بالفعل مع تذبذب أحوالها والسعي المستمر للتطوير فيها وفى مكوناتها، لكن الأنظمة المقترحة مازالت تحتفظ بتلك الصفة.. فقط مقترحة!!!

ومن الأمثلة على تلك النظم المقترحة التي مازالت حبيسة الملفات الورقية والالكترونية: الطريق الثالث أو 3rd Way كأساس يبدو مختلط لكنه رأسمالي الواقع والتحيز، والطريق الرابع 4th Way مصري التنقيح واشتراكي التحيز.

رابعا: النظم المعيارية أو المثالية

وهى التي بنيت على أسس مثالية ومعيارية وسطية، تصلح للتطبيق في كل زمان، وفى كل مكان، وتحظى بقبول فطرى أكثر لأن وضع ركائزها هو الخالق عز وجل. وبذلك التوصيف، لا يوجد سوى نظام اقتصادي معياري واحد هو النظام الاقتصادي الإسلامي

Islamic Economic System إلهي المصدر والتوجيه.

والواقع أن النظام الاقتصادي أصبح المعيار الجوهري للتصنيف الحالي للدول، بين متقدم (يرجى ديمومة تقدمه)، ومتخلف (يتم السعي للتخلص منه بلغة النظريات الاستعمارية المتربصة)، ونموذجي(يمثل أملا لمسلمين أصبح حالهم الراهن كغثاء السيل فهانوا على غيرهم وعلى أنفسهم أيضاً رغم نموذجية مرجعياتهم وعقيدتهم). لهذا وجب علينا عرض المزيد الموجز التعريفي بالأنظمة السابقة حتى نتمكن بعدها من إيجاد إجابات تقييمية منطقية حيادية ذات فعاليات إرشادية لمن يهمهم الأمر حول تساؤل مفتاحي أوحد لماذا هم متقدمون ومهيمنون، والعالم الإسلامي متخلف وتابع على الرغم من امتلاكه لمصادر المعرفة إلهية المصدر وكفرهم بها؟!!

ولكي نتمكن من التعرف على الأهمية النسبية الحقيقية التي تتمتع بها الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، نفضل التركيز على إجراء عرض مقارن بين الأنظمة الاقتصادية الأكثر شيوعا في تناولها بالجدل المحتدم حتى حينه، والأكثر استحواذا على أفكار الاقتصاديين والسياسيين في دول العالم المعاصر، وهى النظام الرأسمالي الحر غربي المنشأ وعالمي الهيمنة، والنظام الاشتراكي المركزي شرقي المنشأ وتنافسي الهيمنة على دول العالم، والنظام الإسلامي نموذجي الأصول إلهية المصدر، والذي يعانى من تبعية بل وانحسار حالي نأمل أن يكون مؤقتا في الهيمنة على العالم المعاصر. وسوف تتم تلك المقارنة من خلال عرض منفرد لكل نظام على حدة باستخدام مجموعة موحدة من بعض المتغيرات المعيارية التوصيفية والتصنيفية لكل نظام وبعد هذا، يتم عرض بحث كامل تطبيقي للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي أثبت فعاليته في عهدين أحدهما تضمن نموذج لكيفية التعامل الرشيد مع الأزمات الاقتصادية المجتمعية (عهد عمر بن الخطاب) والآخر تضمن نموذجا لكيفية الوصول إلى اقتصاد رخاء ورفاهية في أقصر فترة ممكنة (عهد عمر بن عبد العزيز).

نظرة توصيفية وتصنيفية مقارنة للنظم الاقتصادية الرئيسية :الرأسمالية، الاشتراكية، النظام الإسلامي

وسوف يستخدم في العرض المقارن للأنظمة الثلاثة المعنية اثنتين وعشرين وحدة مقارنة تعتبر في ذاتها وحدات توصيف مفتاحية يسهل على أي قارئ أو باحث حتى غير المتخصص أن يتعرف من خلالها على النظام محل الدراسة أو التساؤل، كما يسهل بعد ذلك المتابعة التحليلية المقارنة للأنظمة المعنية كتحليل جزئي أو كلى، كما إنه يؤمل أن يستخدم النموذج التوصيفى بمعاييره التصنيفية المعروضة هنا كنموذج ممكن المحاكاة والتطبيق في الدراسات المتشاركة مع العرض الحالي في الطبيعة والارتباط.

أولا: النظام الرأسمالي Capitalism

1- **التعريف والهوية** Definition & Identification: نظام اقتصادي سياسي، ليس اجتماعيا ولا دينيا (لا يهاجم الدين لكن يطوع الدين لأهدافه ويجعله في المرتبة التالية لها، وغالبا يفضل فصله وعزله عن العلم بشرى الإعداد) ولا تعاونيا.

2- **المنشأ أو المصدر الأساسي** Origin and Main Source: أوروبي، غربي، بدأ أولا في بريطانيا على يد "آدم سميث" (أبو الاقتصاديين) ومن قبله من خلال مدارس فكرية اقتصادية متتابعة مثل المدرسين (الوحيدة دينية الأساس)، ثم التجاريين (نواة الفكر الاستعماري الاقتصادي للعالم وسلف أمريكا المعاصرة)، والطبيعيين (بداية تسمية العلم بالاقتصاد)، ثم المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة (بداية علم الاقتصاد التحليلي بشقيه الجزئي والكلى)، ثم فكر اقتصادي لاهث التغيير والتطوير والتقديس لعلم الاقتصاد وتحويله إلى علم لاهوتي وانتهى بزعامة فكرية وهيمنة اقتصادية تطبيقية على جميع بلدان العالم من قبل القطب الأوحد: الولايات المتحدة الأمريكية.

3- **مرادفات اصطلاحية له** Synonymous: الرأسمالية، السوق الحر، النظام الحر، النظام الديموقراطي، النظام الغربي، نظام القطاع الخاص، النظام الفردي، النظام التنافسي.

4- **الوحدة الاقتصادية الأساسية له** Key Economic Unit: الفرد (كمنفذ وكهدف للثمار الاقتصادية)، والسوق (كموضع ومناخ تنفيذي).

5- **المبدأ الاقتصادي** Principle Economic: "دعه يعمل، دعه يمر"، أي الحرية الشاملة للفرد باعتباره إنسان اقتصادي رشيد في العمل والأنشطة والمعاملات.

6- **وسيلة التحقيق أو الانجاز** Achievement of Mean Key: الديموقراطية، والمنافسة الكاملة.

7- **أهم عوامل الإنتاج** Key Production Factors:رأس المال (وتسخير بقية العوامل من عمل وأرض وتنظيم لاستغلاله) ويعتبر الرأسمالي الذي يملك رأس المال والذي يطلق عليه أيضاً رجل الأعمال هو المتحكم الفعلي في الاقتصاد القومي والموجه الرئيسي الأوحد لعوامل الإنتاج والموارد المتاحة.

8- **أهم الأهداف** Key Targets: تعظيم الربح، وزيادة الدخل وتراكم الثروة، والمنافع بأقل تكاليف وخسائر ممكنة.

9- **المذهب الموجه له** Ideology: المذهب الرأسمالي الفردي القائم على شعار البقاء للأقوى ولا مكان للضعيف، واعتبار التنافسية خير مناخ لضمان التقدم الخلاق.

10- **أهم معاييره للنجاح** Considered Standards for Success: الاستمرارية في تراكم الدخل والثروة بمعدلات متزايدة، والتميز التنافسي بالمقدرة على البقاء في السوق الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، والمقدرة على إزاحة المنافسين الآخرين للانفراد بجميع المنافع.

11- **القطاع الاقتصادي الرئيسي** The Main Powerful Sector: القطاع الخاص.

12- **دور الدولة** The State, s Role: بسيط ومحدود، ويقتصر على بعض الضروريات الاجتماعية مثل إنشاء المرافق العامة وتوفير الخدمات المجتمعية والبنية الأساسية الضرورية، ودورها الاجتماعي شبه منعدم.

13- **النظرية الجوهرية المرتبطة به** The Key Theory: نظرية اليد الخفية لآدم سميث التي تنص على أن هناك تعارض بين الأهداف الفردية الاقتصادية، ولكن لابد من حرية الفرد في اتخاذ قراراته باعتباره إنسان اقتصادي رشيد يستطيع تحقيق أفضل منافع له في حدود دخله وموارده. ولو ترك كل فرد على تلك الحرية لحدث في النهاية اختلالا للاقتصاد القومي نتيجة للتعارض المذكور. لكن هناك مع هذا يد خفية تعمل بآلياتها من خلال التفاوضات والتنازلات التلقائية بين البشر بحيث ينتهي الحال إلى حالة توازن اقتصادية مجتمعية ترضى الجميع بنتائجها على الرغم من أنها تختلف في إجمالها عن الأهداف المقررة مسبقا لكل فرد على حدة.

14- **الملكية وعملية التوزيع** Ownership &Distribution Process: فردية.. أو خاصة، وقرارات التوزيع للرأسمالي ورب العمل، وآليات التوزيع تقع وفقا لآليات العرض والطلب.

15- **التسعير** ,Pricing: وفقا لآليات العرض والطلب.

16- **الاعتقاد الراسخ ودرجة الحيادية** (Degree of Neutrality) The Key of belief and Neutralism : الرأسمالية هي النظام الأوحد النموذجي الصالح للتطبيق في جميع دول العالم لضمان تعظيم كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وحصد أكبر قدر من منافعها... اعتقاد متطرف ومتحيز للرأسمالية وللفردية.

17- **الاستمرارية النظرية والمفترضة والتطبيقية الفعلية** Sustainability: كنظرية مستمرة، كافتراض، مستمرة، كتطبيق فعلي مستمرة.. شاملة الاستمرارية حتى حينه.

18- **قبول وصلاحية نطاق التطبيق (زمانيا ومكانيا ومجتمعيا وعقائديا)** Scope and Validity of Application: أثبتت التجارب التطبيقية عيوب في التطبيق بدليل استمرارية الأزمات الاقتصادية والمالية في الدول المطبقة، ومعاناتها المستمرة من دورات اقتصادية متقلبة الأوضاع، كما أنها لا تصلح لبعض الدول والمجتمعات لاختلاف العادات والتقاليد والعقائد الدينية والإمكانيات التقنية والموارد المتاحة

الطبيعي منها والبشرى. لكنها مفروضة على دول العالم بقوة العلم والمعرفة والسلاح والتقنيات خاصة مع تنامي الفكر المعرفي الممثل لأحد أشكال العلوم المعاصرة.

19- **نمط التنافسية الاقتصادية المستهدف** Type Of the Aimed Economic Competition: مدمر لصالح الأقوى بمعيار ميكيافيللى "الغاية تبرر الوسيلة" لأنه يقوم على القضاء على الآخرين للانفراد بالمنافع والثمار والإمكانيات لمتاحة.

20- **العدالة، والحالة التوازنية (الوسطية/ التطرف)** (Justice and Equilibrium): غير عادل لتحيزه للفرد على حساب المجتمع، وللثرى على حساب الفقير، وللقوى ضد الضعيف، ويعتبر نظاما متطرفا بكل تأكيد لأنه يتحيز للدول الغربية المتقدمة ضد الدول الأقل نموا، والفقيرة التي لا يتحمس لبقائها على قيد الحياة في عالم مشترك معه. لكن الدول المتبنية للنظام الرأسمالي، تستخدم وسائل القوى الناعمة المدمرة التي تصوب نحو الدول الهدف بدون إظهار نوايا إدانة للمخططات طويلة الأجل المتبعة من قبلهم.

21- **حالة الهيمنة (أو التبعية) الاقتصادية والسياسية الفعلية** Independence vs. Dependence: النظام الرأسمالي هو الأكثر استقلالية وهيمنة على العالم أجمع، ومنها تولدت فرصة الهيمنة القطبية الواحدة على العالم المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

22- **المجموعة المهيمنة على السلطة واتخاذ القرارات المصيرية للدولة** The Powerful Group: الرأسماليون والشركات متعددة الجنسية. والأكثر تميزا وكفاءة في المجالات التقنية والمعرفية الإلكترونية الأكثر تطورا وحداثة.

ثانيا: النظام الاشتراكي Socialism

1- **التعريف والهوية** Definition & Identification:اقتصادي، سياسي، اجتماعي، يلحد بالخالق وينكر الدين ويهاجمه ويراه من صنع تاريخي للبشر كأفيون وإدمان وعادة متراكمة من قبل الشعوب، تعاوني لصالح الفقراء من العمال، وبواسطة مشاركاتهم.

2- **المنشأ أو المصدر الأساسي** Origin and Main Source: الاقتصادي كارل ماركس الذي نشأ في ألمانيا عن ديانة يهودية في الأصل لكن أسرته تخلت عن عقيدتها، وأصبح هو أيضا بلا هوية ولا وطن ولا عقيدة وتنقل بين بلدان ووظائف متعددة مما جعله إنسانا بلا هوية ولا توجه كيفما يوصف فكره ثوري الأساس وهجومي الطابع، وتوفى ودفن في بريطانيا وليس في مسقط رأسه ولا في فرنسا التي أقام وعمل فيها فترة.

3- **مرادفات اصطلاحية له** Synonymous: الاقتصاد المركزي، اقتصاد الدولة، الاقتصاد المخطط، اقتصاد القطاع العام، اقتصاد المجتمع، الاشتراكية،، اقتصاد الجماعة.

4- **الوحدة الاقتصادية الأساسية له** Key Economic Unit: المجتمع أو الدولة أو الجماعة أو العمال الذين يطلق عليهم البروليتاريا.

5- **المبدأ الاقتصادي** Key Principle: "من كل حسب قدراته إلى كل حسب حاجاته"، وبناء عليه توجد مبادئ فرعية لتحقيق المبدأ الأساسي منها أن الفقراء من العمال هم الأولى بالرعاية، ولابد من القضاء على الرأسماليين وأرباب الأعمال والأثرياء لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

6- **وسيلة التحقيق** Achievement of Mean Key: التخطيط المركزي والرقابة بواسطة الدولة.

7- **أهم عوامل الإنتاج** Key Production Factors: العمال الذين يطلق عليهم طبقة البروليتاريا، وأولوية للموارد المحلية.

8- **الأهداف الرئيسية** Key Targets: تحقيق الشيوعية بالمساواة المعيشية المطلقة بين أفراد المجتمع، وتحسين أحوال العمال والفقراء، والمساواة في توزيع الدخول وثمار التنمية، وذلك من أجل اتقاء الطبقية والوقوع في براثن صراع الطبقات الذي تسبب في تدمير المجتمعات الأخرى، مع تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي لتجنب المخالطة مع المجتمعات المعرضة للتدمير الذاتي نتيجة لتعدد الطبقات البشرية لديهم.

9- **المذهب الموجه له** Key Ideology: المذهب الماركسي أو المذهب الشيوعي الملحد

"الدين أفيون الشعوب"، وحتمية إلغاء الدين وهيمنة الفكر والعلم والتطبيق البشرى البحت، العمال هم جوهر أي مجتمع، والمساواة المطلقة في التوزيع هو أساس تحقيق العدالة الاجتماعية.. كل هذا من أجل الجماعة حتى لو على حساب الفرد

10- **أهم معاييره للنجاح** Considered Standards for Success :المساواة في التوزيع، والترشيد الاستهلاكي والإنفاقي والاكتفاء الاقتصادي الذاتي، والعمل الجماعي كل وفقا لقدراته، وضمان كفاية حاجات الجميع، كل وفقا لمتطلباته الفعلية.

11- **القطاع الاقتصادي الرئيسي** Main Powerful Sector:القطاع العام.

12- **دور الدولة** The State's Role:جوهري وحتمي مهيمن وشامل للتخطيط والإشراف والرقابة والتوزيع، وملكية جميع موارد الدولة من خلال مركزية لا تسمح بسلطات فردية.

13- **النظرية الجوهرية المرتبطة به** Key Theory: النظرية الماركسية أو "المادية التاريخية" أو "نظرية ماركس للتاريخ" التي تقوم على فكرة تفسير التطور التاريخي للمجتمعات (القائم عل مسببات مادية بحتة، نبعت منها أفكار دينية من صنع بشر) حيث أوضح أن كل مجتمع يختلف عن الآخر في مقومات معايشه واحتياجاته البشرية الأساسية التي تتطور ويتطور معها حال تلك المجتمعات بشكل تراكمي جعل كل مجتمع متميزا عن الآخر، كما تحدث ماركس عن "صراع الطبقات" (معتبرا إنه المسبب الأساسي في التدمير الذاتي الداخلي بكل مجتمع)، حيث يرى أن داخل كل مجتمع توجد طبقات متعارضة المصالح مثلما في العهد الإقطاعي الذي عانى من الصراع بين الإقطاعيين والفلاحين الذين تم استعبادهم، والعهد الرأسمالي الذي عانى من الصراع بين أرباب العمال والعمال الذين أسيئ استغلالهم. بحيث يؤدى استمرار هذا الحال الطبقي إلى ثورات من الفئات الأكثرية المتضررة فيتم القضاء تلقائيا على تلك المجتمعات المتعصبة. وتضيف النظرية إنه لا يوجد خالق ولا اله ولا دين إنما كل هذا هو خيال من صنع البشر في رحلات تأثرهم بالواقع المعيشي الذي يكتنفهم، وأن هذا

الخيال أصبح إدمانا باستمرار تتابعه بين الأجيال وبالتالي وصف ماركس الدين بأنه "أفيون الشعوب"!!!

14- **الملكية وعملية التوزيع** Ownership and Distribution Process: كلها للدولة كمالك وكقائم على التوزيع أيضاً للموارد المتاحة الطبيعية وللإنتاج القومي النهائي، وتلغى الملكية الفردية، وبالتالي فمعيار التوزيع يقوم على "من كل وفقا لقدراته، والى كل حسب حاجاته".

15- **التسعير** Pricing: فرض التسعيرة الإجبارية على أساس تخطيطي مسبق مفروض من قبل الدولة.

16- **الاعتقاد الراسخ ودرجة الحيادية** The Key of Belief and Neutralism(Degree of Neutrality): الدين أفيون الشعوب، والرأسمالية نظام فاشل لابد من القضاء التام عليه وسوف يحدث تدمير ذاتي له نتيجة ثورات الطبقات العمالية الفقيرة ضد أرباب أعمالهم المستغلين لهم.

17- الاستمرارية النظرية والمفترضة والتطبيقية الفعلية Sustainability: متذبذبة مابين خيالي، ومطبق مؤقتا ومطبق بقوة وناهض من جديد بشكل مختلف (بدأت باشتراكية خيالية أيام أرسطو وأفلاطون، ثم قيل أن الماركسية اشتراكية علمية لكنها انتهت بحل الاتحاد السوفييتي المتبنى الأساسي للنظام الاشتراكي بعد انتهاء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989 ثم بدأت محاولات لإعادة النهوض مع ثورات الربيع العربي منذ عام 2011.

18- **قبول وصلاحية نطاق التطبيق (زمانيا ومكانيا ومجتمعيا وعقائديا)** Scope and Validity of Application:يرتبط النظام المذكور بالخيالية والفلسفة والهجوم الحاد ضد الأثرياء، وتتسم ركائزه بالإلحاد مما يجعله مقبول فقط وجزئيا من شريحة تتلاءم طبائعها مع هذا التوجه فقط، لكنه مرفوض من المسلمين الفعليين المحتفظين بهويتهم، وكذلك من الرأسماليين وحلفاء المعسكر الغربي. وبالتالي فصلاحية تطبيقه وقبولها متفاوتة في درجاتها وتتفاوت بين فئات المجتمع الواحد. لكن مازال النظام

والفكر المركسي القائم عليه محل اهتمام وأمل لكثير من الدول والجماعات والمثقفين باعتباره النظام الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المسببة للانقسامات المجتمعية الشائعة.

19- **نمط التنافسية الاقتصادية المستهدف** Type Of the Aimed Economic Competition: لا تقوم أصلا على التنافسية لأن أساس عمليات تنفيذ المشروعات الاقتصادية تقوم على التخطيط المركزي والهيمنة الكاملة للدولة، وحتى عمليات التوزيع لا تقوم على الكفاءة إنما على مقدار الاحتياج لكل فرد بغض النظر عن عمله وإنتاجه.

20- **العدالة والحالة التوازنية** (Justice and (الوسطية/ التطرف) Equilibrium يقوم على الشعارات التي يقوم النظام الاشتراكي على أساسها يوحى بالعدالة، لكنه في حقيقته يتحيز للدولة والعاملين بها ومتطرف لأنه متحيز تماما لطبقة العمال أو البروليتاريا ضد رجال الأعمال أو الرأسماليين والموسرين، وكذلك ضد الدين وأي أمر يرتبط به، وبالتالي لا يعترف بفكر المتبعين للتشريعات الدينية إلهية المصدر ولا يعتبرهم من أهل الفكر الإبداعي أصلا.

21- **حالة الهيمنة (أو التبعية) الاقتصادية والسياسية الفعلية** Independence vs. Dependence قبل 1989، كانت هناك تبعية تامة من قبل الدول المتبنية لهذا النظام إلى الاتحاد السوفيتي زعيم المعسكر الشرقي، وكان المركز الرئيسي للهيمنة التخطيطية والإرشادية هو الاتحاد السوفيتي، وبعد تفككه إلى دويلات، أصبحت هناك تبعية اقتصادية وسياسية غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تحكم العالم أجمع كقطب واحد لا منافس له، مما اضطر الغالبية العظمى من الدول الاشتراكية إلى اتباع سياسات الإصلاح الهيكلي والتحول إلى الخصخصة إيذانا بإتباع النظام الرأسمالي الحر وتقليص دور الدولة في مختلف المجالات.

22- **المجموعة المهيمنة على السلطة واتخاذ القرارات المصيرية للدولة** The Powerful Group: العمال، خاصة من يعمل منهم في أجهزة الدولة المطبقة للنظام الاشتراكي والقائمين على التخطيط والمتابعة والتقييم والتوزيع، وغير المتبعين لأي دين سماوى أو غيره.

ثالثا: النظام الاقتصادي الإسلامي Islamic Economic System

1- **تعريفه وهويته** Definition & Identification: نظام إلهي المصدر، يقوم على منهج قرآني ودستوري معرفي وأخلاقي شامل لجميع مجالات الحياة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتكافليا وتواصليا، بين جميع الأفراد والدول، يراعى بدقة بالغة كل المعاملات المتشابكة بين جميع المخلوقات وليس فقط بين البشر.

2- **المنشأ أو المصدر الأساسي** Origin and Main Source: بدأت توجيهاته من قبل نزول آدم وزوجته عليهما السلام إلى الأرض الدنيا، لكن تطبيقاته تم التعرف البشرى عليها وتطويرها إلى كتب فقهية وتشريعية ثم مرتبطة بمجالات بالغة التنوع للاقتصاد الإسلامي، بخاصة منذ ظهور الإسلام كرسالة محمدية تختتم بها الرسالات السماوية منذ نحو خمسة عشرة قرنا من الزمان، حيث أتيح للمسلمين أصولا معرفية ثابتة غير متاح تبديلها تتمثل في القرآن والسنة النبوية وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وتطبيقات الدولة الإسلامية القوية والتراث الفكري الإسلامي الذاخر بلآليء معرفية صعبة التكرار حتى في عالم المعرفة المعاصر.

3- **مرادفات اصطلاحية له** Synonymous: النظام إلهي المصدر.

4- **الوحدة الاقتصادية الأساسية له** Key Economic Unit:الإنسان. كمستخلف من أجل اعمار الأرض ورعاية بقية المخلوقات فيها. والمرور بعمليات ابتلاء متعاقبة تمهيدا لآخرة خالدة يصبح فيها حساب بلا عمل، وثمار بلا رجعة تصحيحية.

5- **المبدأ الاقتصادي** Principle: الأصول الشرعية ثوابت، والاجتهادات البشرية متحركات متاحة بضوابط، فلا خيار فيما فيه نص قرآني أو نبوي، والأصل في الأمور الإباحة، والوسطية والاعتدال خير الأمور، و"أنتم أدرى بشئون دنياكم" وأهم قاعدة تنفيذية تقوم على الحرية المقيدة التي تنضبط بعد الإضرار بالنفس أو بالغير "لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة " "لا ضرر ولا ضرار" و"الضرورات تقدر بقدرها". ولا مساواة لكن تكافؤ كل على قدر قدراته "اعملوا فكل ميسر لما خلق له".

6- وسيلة التحقيق أو التنفيذ Key Mean of Achievement: الإنسان المستخلف على الأرض، وبقية المخلوقات المنظورة وغير المنظورة أيضاً يمكن أن تكون مسخرة لدعم الإنسان في أداء مسئوليته الاعمارية على الأرض وفى تنفيذ أقدار الله التوزيعية للأرزاق والمهام.

7- أهم عوامل الإنتاج Key Production Factors:العمل البشرى وفقا لقدراته التي خلق بها كأساس "اعملوا فكل ميسر لما خلق له".

8- **أهم أهدافه** Key Target: عبادة الخالق بإحسان القيام بمهمة إعمار الكون وصلاحية إدارته فالعبادة لله لا تتم أو تقبل فقط بإتباع الطقوس الدينية المفروضة، إنما أساسا بجعل كل ما يفعله الإنسان ويقوله وينتويه كطاعة لله وتجنبا لمعصيته، بدليل أن الله سبحانه أكد على حبه للمؤمن الملتزم بتعاليم دينه، لكنه سبحانه فضل القوى الفعال الأكثر تميزا "المؤمن القوى خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير".

ويمكن القول أيضاً بأن للإسلام خمس مقاصد رئيسية لإعداد الإنسان الرشيد: حفظ الدين ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ (الذاريات: 56)، وحفظ النفس ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ ﴾ (البقرة: 195)، وحفظ العقل، والجوارح ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ (المائدة: 90-91)، وحفظ المال والممتلكات والنعم ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41)، وحفظ الأمن الفردى والعام ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾ ﴾ (قريش: 4)، ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ ﴾ (المائدة: 32).

9- **المذهب الموجه له** Key Ideology: المذهب الإلهي أو الإسلامي.

10- **أهم معاييره للنجاح** Considered Standards for Success: تقوى الله بإتباع الثوابت التشريعية والفقهية والنصوص القرآنية والسنة النبوية والمرتبط بها، واجتناب النواهي المؤكدة، مع أعمال العقل والتدبر، والجمع بين النقل والعقل أي الاستعانة بالنصوص الثابتة، والاجتهاد الفكري بضوابطه الصحيحة.. هذا كشرط ضروري مؤكد وكاف أيضاً لتحقيق النظام الاقتصادي بالغ الرقى لأن المنهج الديني يشمل أصلا على كل ما يرتبط بأمور الدنيا ومعايشها بلا أي استثناء، المهم أن يرتبط هذا بالعلم وبالعمل، ثم التوكل لا التواكل، مع ربط كل هذا بالتوجهات الأخلاقية المتضمنة في التعامل مع النفس ومع الآخرين من منطلق قوة واستقلالية ذات هوية إسلامية كاملة، لا تبعية تتأثر بفكر البشر وتنبهر بالمؤقت المخادع مثلما حدث مع قوم قارون.

11- **القطاع الاقتصادي الرئيسي** The Main Powerful Sector: لا يوجد مفاضلة محددة، فالعبرة بالمنتج وبالذي يحقق أكبر نفع لنفس وللآخرين وفقا للضوابط الإسلامية ذات الصلة.

12- **دور الدولة** State Role: بالغ الأهمية كدور رقابي وإشرافي وتكافلي وداعم لأنشطة المواطنين، وقضائي للفصل بين الناس، وحمائي لتحقيق الأمن العام.. الخ، لكن لا يطغى على دور الفرد الذي قد يكون أساسيا أن كان قائدا أو ولى أمر للأسرة أو لمؤسسة أو لدولة كاملة، بل أن كل وحدة سكانية ممكن أن تمثل شكل دويلة صغيرة داخل الدولة الأم، فالأسرة تعتبر في ذاتها مجتمعا متكاملا توزع فيه المهام والأدوار والمسئوليات والمساءلات أيضاً "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهى مسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 4569).

13- **النظرية الجوهرية المرتبطة به** The Main Theory: كركائز وثوابت وقواعد تعتبر

النظرية الإلهية هي الأساس، متمثلة في ثوابت من آيات القرآن والسنة النبوية، والقواعد الفقهية التي صاغها أهل الذكر الثقات، وأمهات الكتب الفواحة بتميز معارفها حتى الآن. لكن كنظريات بشرية دارجة معاصرة ترسخ بجذورها بين النظريات البشرية المعاصرة، فلا توجد حتى الآن إلا محاولات منفردة متناثره ينهبها أهل الغرب من خلال عمليات استنزاف العقول أمثال محبوب الحق..

14- **الملكية وعملية التوزيع** Ownership and Distribution Process: وفق الإسلام بين الفرد والجماعة في هذا الصدد، حيث أكد على احترام الملكية الفردية وأعطى لصاحبها الحق في التقاتل من أجل الحفاظ عليها "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6445)، ومع هذا فهناك استثناءات لابد من أن تكون ملكيتها جماعية ومتاحة للمجتمع ككل، وهى لا تختص فقط بحاجات البشر إنما بحاجات الحيوانات من مراع تعتبر مصدر تغذية أساسية لها، وذلك لضمان عنصر الديمومة في بقاء الإنسان والحيوان الأليف الذي يتعايش به ومن خلاله أيضاً. وفى ذلك يقول الحديث الصحيح: "المسلمون شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار" (رواه أحمد وأبو داوود وابن ماجه).

15- **التسعير** Pricing: في الأساس، لا تسعير جبري في الإسلام، حيث يترك تحديد السعر بناء على تراضي الأطراف المتعاملة وهو ما يتفق مع النظام الرأسمالي كمبدأ، وذلك باعتبار أن السعر يعتبر من أرزاق الله المقدرة للبائع (كربح أعلى من غيره) أو للمشترى (كتكلفة وإنفاق أقل مما دفعه غيره). وسوف يتضح ذلك بتفصيل أكثر في نموذج النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد عمر بن عبد العزيز القادم نشره في الفصل التالي.

لكن، مع هذا، تم وضع شروط فقهية ضابطة لعمليات البيع والشراء كتحريم الاحتكار، وكراهية المغالاة في رفع السعار والحث على المسامحة من قبل الأطراف المتعاملة بوجه عام وذلك كما ورد في الحديث الصحيح: "رحم الله عبدا سمحا إذا

باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا قضى، سمحا إذا اقتضى" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3495).

16- **الاعتقاد الراسخ ودرجة الحيادية** The Key Belief and Neutralism (Degree of Neutrality): التقوى بطاعة الأوامر الإلهية وتجنب المعاصي هي معيار الأفضلية في تقييم البشر حتى من الناحية الاقتصادية، فلا تفضيل لثرى على فقير لأن الرزاق هو الله (ولتكن في قصة قارون لنا عبرة)، ولا مفاضلة بين البشر فيما يتعلق بما قدر عليهم من لون أو مكان مولد أو غيره، وذلك مثلما ورد بالحديث النبوي الحسن: "انظر فانك لست بخير من احمر ولا أسود، إلا أن تفضله بتقوى"(صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1505)، وبالتالي، لا وجود لأي نوع من التعصب أو التحيز كما يحدث بين الأنظمة الأخرى التي يمكن – على سبيل المثال – أن تفضل الجنس الأبيض وتعتبره الجنس السامي الأوحد بينما تعتبر أي جنس آخر ملون مرفوضا، بل حتى الإنسان الذي كرمه الله على سائر المخلوقات قد يتعرض لعقاب إلهي شديد لو أساء التعامل مع كائن آخر مثل المرأة التي عذبت لسبب اقتصادي وذلك بسبب تسببها في موت قطة جوعا ليس فقط لأنها لم تطعمها، لكن أيضاً لأنها لم تتيح لها فرصة السعي بنفسها لالتقاط طعامها من رزق الله الواسع الذي ضمن به كل دابة في الأرض)، فكانت النتيجة أن كتب علي تلك المرأة المانعة للرزق الحيواني، العذاب الأخروي وذلك كما ورد بالحديث: "عذبت امرأة في هر ربطته، حتى مات ولم ترسله فيأكل من خشاش الأرض، فوجبت لها النار بذلك" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3996 – 1473).

17- **الاستمرارية النظرية والمفترضة والتطبيقية الفعلية** Sustainability: يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه يقوم على شقين مادي وروحي بتوازن تام، وذلك بالإضافة إلى إنه يقوم على ثوابت إلهية صحيحة، بحيث تزداد احتمالات صحة ما يبنى عليها حتى لو من خلال اجتهادات بشرية وفقا للمتغيرات المعيشية المتطورة إتباعا للقاعدة الشهيرة "ما بني على صواب فهو صواب"، وذلك على عكس الأنظمة بشرية الإعداد بالكامل، فهي معرضة للكثير من الأخطاء والثغرات لقصور الفكر البشرى بطبيعته،

والتعرض لمخاطر تراكمية الأخطاء وفقا لبقية القاعدة المعيارية السابقة "وما بنى على خطأ فهو خطأ". لكن!!على الرغم من نموذجية النظام الإسلامي كإطار نظري أساسي شامل، بل أن هناك نصوصا كثيرة تحث على الديمومة في العمل الإيجابي الفعال وتفضل الديمومة والاستمرارية في ذلك على تكثيف العمل وإطالة فترات القيام به ثم التوقف عن المواصلة له بعد ذلك، وفى ذلك يقول النبي ﷺ: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 164)، كما حث الإنسان على العمل حتى آخر رمق في حياته، بل حتى لحظة قيام الساعة وانتهاء عمر الكون ذاته (كما تم الذكر من قبل). إلا أن الواقع يؤكد للأسف الشديد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي لم تتحقق له ديمومة التطبيق وبنفس القوة التي حدثت له في عهد الدولة الإسلامية القوية، حيث مر(مع الفكر الاقتصادي الإسلامي القائم عليه)، بمراحل متذبذبة كثيرة مابين ازدهار (وقت الدولة الإسلامية القوية) ثم انحسار وتقهقر (في فترة سقوط الدولة الإسلامية وتناحر الحكام والكبار على السلطة والأمور الدنيوية، ثم يقظة (في فترة السبعينات والثمانينيات) حين بدأت هناك صحوة فكرية من الكثير من العلماء الإسلاميين الغيورين على دينهم وعلى هويتهم الفكرية، لكن عاد الفكر الإسلامي وأصبح يشاهد نكسة وانكسار يرجى أن لا يطول زمنه، مع بدايات ظهور النظام العالمي الجديد والسعي إلى تطبيق مخطط إعادة تقسيم منطقة الشرق الوسط ومحاولة القضاء على الهوية العربية كخطوة أولى للقضاء على الهوية الإسلامية وإحلال ما يسمى بالدين الجديد بشرى الصنع محلا له، وللأسف إنه أصبح الآن يعانى من تجاهل ومقاومة متزايدين حتى من قبل الكثيرين من معتنقي الإسلام أنفسهم لأنهم أصبحوا كغثاء السيل.

18- **قبول وصلاحية نطاق التطبيق (زمانيا ومكانيا ومجتمعيا وعقائديا) والحالة التوازنية** (Scope and Validity of Application): بالمنطق هو نظام مثالي يفترض أن يرضى الجميع في أي وقت وحين لأنه:يقوم على ثوابت إلهية المصدر لا تتغير، كما إنه يجمع بين الناحيتين المادية والروحية والمعنوية، وهو وسطى وحيادي وعادل ومرن التطبيق

تماما حيث يسمح فيه بالعمل والفكر البشرى وبمرونة التغيير البشرى الملائم وفقا لظروف العصر "أنتم أدرى بشئون دنياكم". فمن المنطقي أن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي صالحا للإتباع وللتطبيق في كل زمان ولكل مكان ولجميع الفئات البشرية قاطبة. لكن بالملاحظة والمتابعة، وجد أن هناك شرطا ضروريا واجب التحقق لكي يحدث هذا المتوقع المنطقي وهو أن يكون المسلمين مسلمين بحق، وأن يطبقون الإسلام كما أنزله الله تعالى، وأن يكونوا مؤمنين أقوياء بالعلم وبالعمل وبالإبداع المعرفي وقادرين على الاستقلالية التامة وعدم الوقوع في براثن أي من أشكال التبعية المتواكلة على الدول المتقدمة (وكلها للأسف غير إسلامية في حاضر زماننا) !!

19- **نمط التنافسية الاقتصادية المستهدف** Type Of the Aimed Economic Competition: تنافسية تكاملية، وإيجابية، وتكافلية، تقوم على أسس مشروعة وفى إهمال ومجالات مشروعة وتتحقق بهدف تعظيم مستويات الأداء وثمار المنافع الدنيوية والأخروية أيضا" وفى ذلك فليتنافس المتنافسون"، والرفض التام للمنافسة التي تضر بمصالح الآخرين أو تؤذيهم ولا حتى التي تؤذى النفس وتهدر قدراتها بأي طريقة كانت "لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة ".. "لا ضرر ولا ضرار" ومع هذا لم يحرم الإسلام بعض الأمور بشكل قطعي، بل أتاح فرصة للاستثناءات الضرورية على أن يتم ذلك بشكل مدروس ومحسوب بدقة شديدة "الضرورات تقدر بقدرها".

20- **العدالة والحالة التوازنية** (Justice and (الوسطية/ التطرف) Equilibrium: بإتباع الركائز الإسلامية الصحيحة، يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي هو بحق الأكثر عدالة وتوازنا على الإطلاق وليس له في ذلك متشابه أو موضع مقارنة. والأدلة على ذلك صعب حصرها، لكن نقول على سبيل المثال، إنه لا يتحيز للجماعة ضد الفرد ولا للفرد ضد الجماعة كما يراعى عدالة التعامل والتوزيع ليس فقط مع البشر إنما أيضاً مع بقية الكائنات، حتى أن الله تعالى وعد بأن يغفر لمن يشاء ممن أخطأ في تطبيق شريعته، لكن لن يغفر حق عبد على عبد آخر، ولا حتى حق أي كائن غير بشرى تم ظلمه أو تعذيبه أو قتله بلا مبرر حتى لو عصفورا مستضعفا، وحتى القتل الضروري

للكائنات الضارة فقد حرم حرقها وتعذيبها وقت القضاء عليها بل وجه البشر إلى اتباع أفضل الطرق التي تساعد على الموت بأخف قدر من الألم، ويتضح ذلك من الحديث الصحيح:» إِنَّ اللهَّ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فإذا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ. وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ». رَوَاهُ مسلم.

21- **حالة الهيمنة (أو التبعية) الاقتصادية والسياسية الفعلية** :Independency vs. Dependency التبعية الوحيدة المسموح بها للإنسان، هي فقط لله، وذلك في شكل عبودية مطلقة له سبحانه، وكلما زادت عبودية الإنسان للخالق، خفت آية احتمالات لتبعيته لأي مخلوق واستغنائه عنه لاكتفائه بالخالق الرزاق المهيمن على كل مقادير الكون بجميع مخلوقاته. وبالتالي ففي ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، لا تحدث أبدا تبعية لبشر، بل تعاونا واستفادة تكاملية بخبرات الآخرين، وتكافلا اجتماعيا تبادليا لنعم الله على الجميع.

أما ما يحدث الآن من تبعية جماعية من قبل الدول الإسلامية للدول غير الإسلامية، فله أسباب عديدة يفضل أن يتم سرد الهام منها في فصل تام منفصل لأهميته البالغة في هذا الحال الشاذ غير المعقول ولا المقبول ولا المفروض!!!

22- المجموعة المهيمنة على السلطة واتخاذ القرارات المصيرية للدولة :The Powerful Group لا توجد مجموعة مهيمنة، إنما العبرة بالأكثر كفاءة والأفضلية للمؤمن القوى بعلمه وبفكره وبغيره من مظاهر القوة التي تساعد على إعمار الكون بشكل فعال وصحيح. فإذا تشابه الحال بين الجميع في ضعف الإيمان أو التقوى، فتكون الأولوية والهيمنة للأكثر علما وعملا وخبرة ومهارة وقدرات مكتسبة، وجدية في الانجاز وإتقان في الأداء.. ومن تتوافر فيه معايير التميز التنافسي بلغة الدنيا البحتة.

فيما سبق، تم عرض نموذج مقارن ثلاثي باستخدام مجموعة موحدة من المتغيرات التوصيفية الهامة التي يمكن من خلالها التعرف بوضوح أكبر على بعض السمات الجوهرية لكل من الأنظمة الثلاثة الأكثر تناولا بالجدل والتحليل محتدم الخلاف، وهى النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ولنترك للقارئ الفطن مهمة المتابعة للتوصيفات السابقة للأنظمة الثلاثة الأكثر شيوعا في التناول والجدل، وإبداء الرأي التقييمي الأكثر منطقية وواقعية من خلال تلك المتابعة المنظورة بوضوح.

والواقع، أن النظامين الرأسمالي والاشتراكي قد أخذا حقهما بالكامل من استجلاب المؤيدين والمشجعين كل لفريقه، حتى لوحظ أن العالم كان قد انقسم لفترة طويلة من الزمن إلى معسكرين بزعامتين دوليتين، أحدهما رأسمالي أوروبي غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمقابل أوروبي شرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، ثم بعد تفككه في عام 1989، أصبح العالم يحكمه معسكر أوروبي غربي واحد بزعامة قطبية مطلقة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. ولو أن العالم أصبح يعيش في الآونة الأخيرة فترة انتقالية يتصارع فيها دول أخرى قوية على الزعامة العالمية، ومنها - كما نوهنا من قبل - الصين، والهند، وكوريا الشمالية وإسرائيل المهيمنة بالفعل على دول العالم بقوى ناعمة وخفية غير مرئي الكثير منها. وحتى إيران وتركيا الإسلاميتين، فهما من آكلي شعوب الدول الإسلامية المستضعفة بدليل أفعالهما المدمرة في المنطقة وتكالبهما على افتراس المنطقة العربية ومواردها بلا هوادة ولا رحمة، مما يجعل صفة الإسلامية لها مجرد اسم لا تطبيق فعلى للإسلام الذي يجب أن يتبع ويطبق.

ولدواعي الإنصاف، فحتى أن كان النظام الإسلامي مهملا في التطبيق بفعل عوامل سلبية يتحمل معتنقيه المعاصرين مسئوليته بالدرجة الأولى... فهذا لا يمنع أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تم تطبيقه بالفعل في ظروف مختلفة وأثبت نجاحه وعظم ثماره وكان ذلك في عهد الدولة الإسلامية القوية، مع وجود محاولات معاصرة تتم رغم كل عوامل المقاومة الشرسة لها، لكنها للأسف تنبت على أراض غير عربية، كما حدث ذلك في ماليزيا وتركيا وإندونيسيا، حتى أن بعضها أطلق عليه صفة النمور الآسيوية لنجاحه في الانطلاق التنموي بتطبيقات بالغة التميز.

ولصعوبة التطرق لجميع التجارب في نطاق موضوع الكتاب الحالي بالغ التنوع لمواضيعه ومجالاته، فقد فضلنا التركيز على عرض نموذج متكامل لإثبات كفاءة التطبيق

الإسلامي للنظام الاقتصادي الشامل على أرض الواقع:في وقت الشدة والكوارث والأزمات (كما حدث في عهد عمر بن الخطاب)، وفى وقت الرفاهية والفائض والرخاء (كما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز). وفى الفصل التالي سوف يتم استعراض للنموذج المعنى، آملين أن يلقى اهتماما بالمزيد من الاستفاضة والاستزادة في بحوث وكتبات مماثلة لآخرين، وأن يلقى نظرة رعاية واهتمام فعال من قبل المسئولين الغيورين على هويتهم الدينية والوطنية المسلوبة.

وبكل تأكيد، فإنه بعد الاطلاع على النموذج المثالي المعنى، ستزداد الحيرة وتتدافع التساؤلات حول السبب في تخلف العالم الإسلامي المعاصر وعدم استفادته من تراث من سبقوا بتجاربهم المتميزة، وفى استبعاده المستمر من قائمة الدول الواعدة بالبقاء والاستمرارية والتقدم.. ولهذا، سوف يفرد بالفصل الأخير شق ثان تتم فيه محاولة تحليلية تأملية لهذا الحال محل الحيرة ومثار السؤال.

الفصل السادس

ومازال التساؤل حائرا!!
لماذا العالم الإسلامي متخلف
رغم نموذجية نظامه إلهي المصدر؟!

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، بالتطبيق على عصر العمرين
- المبحث الأول الريادة النموذجية للنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (نموذج التعامل مع الأزمات الاقتصادية)
- المبحث الثاني بعض ملامح النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز
- المبحث الثالث النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي ذي الأساس العمري المزدوج
- النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي
- حقيقة تخلف العالم الإسلامي، وأسبابه

الفصل السادس

ومازال التساؤل حائرا!!
لماذا العالم الإسلامي متخلف
رغم نموذجية نظامه إلهي المصدر؟!

لماذا هم متقدمون، ومستمرون في تصاعدهم.. وإبداعاتهم أيضا؟ ولماذا يرتضى المسلمون المعاصرون بالغوص المتدني في مستنقعات التخلف والتبعية المستمرة لغيرهم؛ رغم ما حباهم الله به من ثوابت نموذجية، شاملة، ودقيقة، ومرشدة بوضوح لا لبث فيه؟ !!!

مقدمة

بمتابعة النظريات الاقتصادية التي تم إعدادها بواسطة عقول بشرية محضة، لوحظ حرصها الشديد على فصل الدين عن العلم بشكل تام، تارة بحجة أن الدين للعبادة للخالق فقط، وأن شؤون الدنيا هي من شأن البشر وحدهم!!

كما لاحظنا الكم الضخم المبالغ في تنوعه الذاخر بالكثير من المتناقضات في النظريات الاقتصادية ونماذج النظم الاقتصادية التي بالغ بعضهم في إرساء دعائمها على شعارات

الحادية صريحة ومتبجحة تقوم على ادعاء أن الدين ما هو إلا اختراع بشري نشأ وترعرع في أحضان الظروف الاقتصادية المعيشية التي تربى فيها هؤلاء البشر، فأثر على فكرهم حتى قاموا باختراع الأديان التي يزعمون أنها سماوية وإلهية المصدر.

وبسرد بعض الخصائص الهامة لأكثر النظم الاقتصادية تناولا وشيوعا وهى النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام الإسلامي، تأكدت موضوعية الخصائص التي يتسم بها النظام الإسلامي حيث إنه يقوم على ركائز صحيحة قابلة للقبول العام من الراشدين غير المتعصبين لدين ولا لجنس ولا لجنسية.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي يشمل في أسسه كل ما نادت به النظريات والأنظمة البشرية المتطرفة، لكن بشكل وسطى معتدل، محايد، لا يفرق بين لون ولا جنسية، يراعى كل البشر، بل وكل الكائنات الحية بتقديم تعاليم لكيفية التعامل معها بالرأفة والإحسان، بحيث تصب المنافع كلها في النهاية في مصب الإنسان الاقتصادي الرشيد بالمفهوم الإسلامي وليس بالمفهوم البشرى المذهبي المتحيز.

وعلى غير الطبيعي، فبتتبع تطور النظام الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاته على أرض الواقع، لوحظ إنه يعانى من تهميش شديد غير مقبول، خاصة مع عزوف المسلمين أنفسهم عن تطبيقه لتبعيتهم المنبهرة بدنيا الغرب المرفه بدنيوات يعتبرها الإسلام "جنة الكافر فقط"!!!

غير أن هذا لا يمنع أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد شهد حقبة رعاية وازدهار له في فترات قيام الدولة الإسلامية القوية خاصة في عهدي عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وذلك على الرغم من الابتلاءات التي تفاقمت في العهد الأول، وبرغم تناقض الحال مع الرخاء الشديد الذي تمتع به العهد الثاني في فترة وجيزة لا تتعدى عامين، مما يدل على نجاح تطبيق النظام المذكور وإمكانية تطويعه لأية ظروف وأحوال تكتنف البلاد.

ومن المنطلق الأخير، نبدأ هذا الفصل أولا بعرض بحث متكامل حول نموذجي النظام الاقتصادي في عهد العمرين، مع استعراض أهم الخصائص التي تميز بها كلا النظامين، والوقوف على أسباب نجاح كل منهما رغم تطبيقهما في ظروف مختلفة. حيث

يفيد هذا العرض في إلقاء الضوء على كيفية استنباط معايير عامة وشاملة تصلح للتطبيق في زماننا المعاصر أيضاً، والاستدلال على أن ثبات الركائز الشرعية التي يقوم عليها هيكلي النظامين (المتمثلة في أصول توجيهية إلهية المصدر) لا يعوق أبدا إمكانية استخدام ذات الركائز، مع اختلاف أساليب التطبيق وفقا للظروف الخاصة بكل تأكيد، وذلك عملا بالإقرار النبوي الشريف "أنتم أدرى بشئون دنياكم"، وإجازة من الخالق عز وجل لتنوع التطبيقات وفقا لظروف كل مجتمع وأحواله المختلفة مع الآخرين ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة: 48).

كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، بالتطبيق على عصر العمرين

مقدمة:

في الآونة الأخيرة شهد العالم صراعاً قوياً متنامياً بين الحضارات، وبالتالي بين الأنظمة المختلفة. وكان الصراع الأكثر ظهوراً يبدو بين النظم الرأسمالية الغربية التي تتبع فلسفة السوق الحر Free Market، والنظم الشيوعية والاشتراكية التي تقوم على المركزية وهيمنة الدولة الكاملة socialism. وفى خضم تلك الصراعات، غاب النظام الإسلامي عن المشهد تماماً بفعل عوامل كثر مثل الغزو الاستعماري والثقافي الغربي، والصراعات الدنيوية بين المسلمين.

وفى نهاية الثمانينات، انتهت الحرب الباردة بين القطبين المهيمنين على العالم بانهيار الاتحاد السوفيتي الممثل للنظام الشيوعي وتفتته إلى دويلات صغيرة استقلت غالبيتها واتخذت منحى مختلف تماماً، ومنها بزغت بعض الدويلات الإسلامية حيث كان شعوبها يمثلون أقليات إسلامية وقت الوصاية السوفيتية عليها مثل كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزيا... الخ. وتربع النظام الرأسمالي على عرش التطبيق العالمي في إطار ما يسمى "النظام العالمي الجديد" New World Order. فنتيجة لتوحد القطبية الأمريكية المهيمنة على العالم، تم فرض النظام الرأسمالي (المسمى أيضاً بنظام السوق الحر) على كل دول العالم بما فيها الدول الإسلامية والنامية والدول الاشتراكية أو الشيوعية ذاتها.

ولقد صاحب فرض سياسات التحول الهيكلي على دول العالم أزمات اقتصادية طاحنة أدت إلى اشتعال الثورات الشعبية العنيفة في دول أمريكا اللاتينية والصين، وامتدت إلى المنطقة العربية – مؤخراً – بما يعرف بثورات الربيع العربي. وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية كانت هناك محاولات مستميتة لاستعادة النظم الشيوعية من جديد. وفى خضم تلك الأحداث بزغ العملاق الإسلامي في محاولة لاستعادة مجد الأمة الإسلامية القوية في فترة ما من الزمن الماضي.

وأصبح العالم كله يمر الآن بمنعطف خطير ومرحلة انتقالية تتصارع فيه ثلاث تيارات من أجل توجيه الدفة نحو نظامها المنشود: نظام اقتصادي سياسي رأسمالي غربي ما زال يمسك بتلابيب السلطة والهيمنة العالمية، يحاول تثبيت تلك الهيمنة من خلال ابتداع ما يطلق عليه بالطريق الثالث Third Way، ونظام اقتصادي سياسي شيوعي استيقظ من غفوته وبدا في النهوض من كبوته على يد فئات عريضة من مريديه في كل أنحاء العالم متضمناً ذلك الدول العربية موضع احدث تيار للثورات الشعبية الحالية، وتطبيق إسلامي نموذجي شامل يسعى الإسلاميون إلى إحيائه وإلى تبصير العالم بفعالياته مؤكدة النفع، والتي يمكن أن تنتشل العالم من هوة الأزمات الاقتصادية والأخلاقية العالمية التي أصبحت كل الدول عاجزة عن إيقاف اتساعها المرعب والمنذر بابتلاع دول العالم اجمع وسحبها إلى دنيا التخلف والضياع.

ومن المنطلق الأخير يبدأ البحث الحالي بتركيز جل اهتمامه على الإطار المرتقب للنظام الاقتصادي الإسلامي المنشأ والهوية والتطبيق وذلك من خلال عرض نموذجي النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد العمرين: "عمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز"، لعل ذلك يساعد على استنباط بعض الأسس والركائز الهامة لنظام اقتصادي إسلامي صالح للتطبيق المعاصر.

الهدف من الدراسة:

إبراز بعض الجوانب الاقتصادية الهامة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي تم فيه تقديم نموذج متميز لكيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية الطاحنة والمرتبط بما يطلق عليه

عام الرمادة أو عام القحط. وكذلك إبراز ذات الجوانب في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي عرف إنه عهد الرخاء الاقتصادي المتميز، ثم استنباط معادلة كيفية أو نوعية لأهم المتغيرات الاقتصادية المفترض تأثيرها بشكل معنوي على كفاءة وفعالية النظام الاقتصادي الإسلامي.

أهمية الدراسة:

محاولة تقديم نموذج موضوعي محدد لعناصر النظام الاقتصادي الإسلامي القابلة للتطبيق المعاصر ليس فقط في الدول الإسلامية، ولكن أيضاً في دول العالم اجمع باعتباره الأولى بالتطبيق كطريق "ثالث" منقذ للعالم مما يعانيه من أزمات اقتصادية طاحنة. ولنعتبر تلك الدراسة نبتة تتطلب من يرويها ويستزرع ويحصد ثمارها من باحثين آخرين، ومسئولين جادين.

منهج الدراسة:

استخدام المنهج التاريخي بتتبع تحليلي مقارن للعناصر الاقتصادية التي يتضمنها النظام في عهدي عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز. واستخدام المنهج التحليلي (النوعي أو الكيفي) في استنباط نموذج اقتصادي للنظام الاقتصادي الإسلامي يتمثل في معادلة تتكون من متغير تابع (النظام الاقتصادي الإسلامي ودرجة كفاءته وفعاليته)، وعدة متغيرات مستقلة يفترض أنها الأكثر تأثيراً في فعاليات النظام المرتقب، والتي سيتم استنباطها من خلال التحليل المقارن المستهدف. مع الاسترشاد ببعض الأصول الشرعية لدواعي التوثيق والتدليل على نموذجية المعروض، وذلك على أمل تحويل ذلك النموذج النوعي إلى نموذج قياسي من خلال دراسات تالية.

والسبب في أن التحليل المستخدم سيكون نوعياً يكمن في أن ما تقوم به الدراسة هي فكرة جديدة ومحاولة جريئة من أجل تحديد المتغيرات الملائمة، لكن محدودية الوقت والجهد

لا يتيحان فرصة تحصيل بيانات وتطبيق الخطوات التحليلية القياسية عليها، كما أن تلك

المحاولة تتطلب أولا دعم وتأكيد من قِبل الدوائر العلمية المختصة، بحيث يمكن للباحثين المهتمين أن يكملوا تلك المبادرة بخطوات متتالية أكثر عمقاً وتحليلاً، تستخدم فيها الوسائل القياسية المناسبة.

نطاق الدراسة:

تناول النظامين الاقتصاديين في عهدي عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهما فقط كنموذج محوري مستهدف للدراسة التحليلية المقارنة مع بعض الإضافات البسيطة حين يتطلب العرض والتحليل ذلك. وسوف يحظى الجانب الاقتصادي الاهتمام الأساسي من العرض والتحليل، لكن ذلك لا يمنع من وجود تداخلات أخرى سياسية وسلوكية وغيرهما مما يستلزم العرض والتحليل شمولهما لدواعي التكامل والتناسق فيما يتم عرضه وتقديمه.

خطة الدراسة:

ستقوم الدراسة على ثلاثة فصول، في أولهما يتم تناول أهم العناصر والجوانب الاقتصادية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفى الفصل الثاني يتم عرض مناظر لتلك العناصر أو الجوانب الاقتصادية في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز. وفى الفصل الثالث يتم استخلاص عرض مقارن لما تم التوصل إليه مع استنباط المعادلة النوعية لأهم المتغيرات المؤثرة في فعاليات النظام الاقتصادي الإسلامي ثم نختتم الدراسة بخلاصة وبتقديم بعض المقترحات التي يؤمل أن تفيد مع الأحداث الانتقالية الراهنة.

المبحث الأول

الريادة النموذجية للنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ

(نموذج التعامل مع الأزمات الاقتصادية)

مقدمة:

عمر بن الخطاب هو أحد العمرين اللذين دعا رسول الله ﷺ بأن يعز الإسلام بهما بقوله ﷺ: (اللهم اعز الإسلام بأحب العمرين إليك): بعمرو بن هشام (أبو جهل) أو عمر بن الخطاب"[1]. تعلم المصارعة والفروسية والشعر والتجارة التي اغتنى من ممارستها، كان يصنع الصنم من العجوة ثم إذا جاع يأكله ويصنع غيره ثم يأكله.... الخ. منَّ الله عليه بالإسلام بعد استماعه إلى آيات من سورة طه وتدبره في معانيها وإطلاق قولته الشهيرة: "ما هذا بكلام بشر" فاسلم وعمره يقارب الثلاثين. بعد توليه الخلافة، سأله شاب مسلم: "يا أمير المؤمنين أكنت ممن يفعلون هذا أتعبد الأصنام؟ الم يكن عندكم عقل؟ فقال عمر له: "يا بني كان عندنا عقل ولكن لم يكن عندنا!".

وفيما يلي، نورد بعض من انجازاته خاصة في عهد خلافته ذات الطابع الفريد.

---

(1) ويلاحظ أنه قد وردت روايات مختلفة لفظياً حول الدعاء المذكور ومنها "اللهم اعز الإسلام بأحب العمرين إليك": بعمرو بن هشام (أبو جهل) أو عمر بن الخطاب، فكان عمر أحب الرجلين إلى الله (أخرجه الترمذي، 5/ 617)، والرواية الأخرى: "اللهم اعز الإسلام بأحب الرجلين إليك، بأبى جهل بن هشام، أو بعمر بن الخطاب، قال: وكان أحبهما إليه عمر" (الترمذي 3682) المناقب وصححه الألباني صحيح الترمذي (2907). وفى رواية ثالثة: "اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين، عمر بن الخطاب أو عمرو بن هشام". قال "وكان أحبهما إليه عمر". والشاهد الاتفاق على دعوة النبي ﷺ لله عز وجل بدعم الإسلام بأحد هذين العمرين تحديد مع تفضيل عمر بن الخطاب الذي اعتنق الإسلام بالفعل.

تعريف عام بعمر بن الخطاب ﷺ، وبعض المواقف والانجازات المتميزة قبل توليه الخلافة:

أولا: من هو عمر بن الخطاب؟

هو قرشي الأصل ويجتمع نسبه مع رسول الله ﷺ في كعب بن لؤى بن غالب، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة عاماً، اسلم في ذي الحجة من العام الهجري من النبوة وهو في حوالي السبع وعشرين من العمر (بعد إسلام حمزة بثلاثة أيام)، تولى الخلافة للأمة الإسلامية صباح الثلاثاء في أواخر جمادي الآخرة عام 13 هجرية، تم طعنه فجر الأربعاء في أواخر ذي الحجة عام 23 هجرية، توفى ودفن صباح الأحد محرم 24 هجرية، استمرت ولايته عشرة أعوام وخمسة أشهر وواحد وعشرون يوماً. قيل أن عمره وقت وفاته كان 63 عاماً، وقيل 65 عاماً وبضعة أشهر (على الصلابي، 1426هـ - 2005م؛ محمد صديق المنشاوى، 2002؛ كمال بسيوني، 93).

كنيته وبعض صفاته: اشتهر بلقب "الفاروق"، لأنه اظهر الإسلام بمكة بعد أن كان يعتنق في الخفاء ومن ثم، فقد فرق الله به بين الكفر والإسلام، وبين الباطل الزهوق والحق الدامغ، كما يلقب بـ "ثانى الخلفاء الراشدين" الذين أمر الرسول ﷺ بإتباعهم في الحديث الصحيح: "فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة" (أبو داود والترمذي واحمد وابن ماجة والحاكم عن العرباض بن سارية)، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وينظر إليه كأحد كبار أصحاب الرسول وأقربهم إليه، كما يعتبر من أحد أشهر القادة في التاريخ الإسلامي. من مبادراته الخالدة: جمع القرآن، التقويم الهجري، إنشاء عملة نقدية إسلامية الطابع، والوقف بخطة ذاتية.

كان قوى البنية، شديد المهابة، طويل طرف الشارب، فكان إذا غضب أو حزن لأمر ما يمسك بشاربه ويفتلها، كان إذا مشى أسرع، وإذا تكلم أسمع، وإذا ضرب أوجع (المراجع السابقة). ومن شدة قولته للحق وثقته في تحقيقه، كان بعض المسلمون يخشون

اللجوء إليه للاقتضاء بحكمه خشية افتضاح أمرهم المثير للريبة وهو الذي قال عنه الرسول ﷺ "إني لأنظر إلى شياطين الإنس والجن قد فروا من عمر" (أخرجه الترمذى 5/ 580). وقال عنه على بن أبى طالب: "خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما" (البخاري 3468) كان يجمع بين الصفات المتقابلة المطلوبة كل في وقتها مثل الشدة مع اللين، الدقة والحزم مع المرونة... الخ.

ثانيا: بعض مواقف عمر المتميزة قبل أن يتولى الخلافة:

1- في عهد النبوة الشريفة:

(أ) موقفه من معاهدة صلح الحديبية:

كان حزيناً لصلح الحديبية الذي تم مع أعداء الإسلام. فذهب إلى رسول الله ﷺ وأبدى تحفظه قائلاً: يا رسول الله؟ السنا على حق وهم على باطل؟ قال: "بلى"، قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار" قال: "بلى". قال: ففيم نعطى الدنية في ديننا، ونرجع لما يحكم الله بيننا وبينهم؟... وبرغم ردود النبي ﷺ، كان يشعر بالغيظ الشديد فذهب إلى أبى بكر وأجرى معه ذات الحوار ليسمع ذات الإجابة المتوافقة مع ما قاله رسول الله ﷺ. ثم نزلت بعد ذلك سورة الفتح ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾، فأرسل رسول الله إلى عمر واقرأه إياها، فقال له عمر: يا رسول الله، أو فتح هو؟ قال: "نعم". فطابت نفسه ورجع، ثم شعر بعد ذلك بندم شديد على مخالفته وعدم تبصره بما قاله الرسول ﷺ ودعمه الصديق أبو بكر بعد ذلك، فقال: فعلت لذلك أعمالا، ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى واعتق من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي تكلمت به حتى رجوت أن يكون خيراً (صفى الرحمن المباركفورى، 1431هـ/ 2010م، ص 301).

وتؤكد تلك القصة على مفارقات طابع عمر بن الخطاب الذي لا يقتنع بالأمور بسهولة، ويعمل عقله وفكره المنطقي كثيرا، ثم إذا أدرك الدليل الذي يظهر خطأ منظوره يعود على الفور إلى جادة الصواب، ثم يعلن توبته وندمه إلى الله عز وجل بكل الوسائل العملية الممكنة من صدقة وصيام وصلاة وغيرها خشية من الله وتقوى.

(ب) شدته في آرائه التقييمية مثل اعتبار الكبيرة سالبة للدين، ثم رضوخه لتوجيه النبي الحكيم:

فعندما توجه النبي ﷺ إلى فتح مكة بعد نقض قريش لصلح الحديبية - كتب "حاطب بن أبى بلتعة كتاباً إلى أهل مكة يحذرهم ويخبرهم فيه بنبأ تحرك النبي ﷺ لكن أمره افتضح بوحي إلهي إلى النبي الكريم وطلب عمر بن الخطاب ضرب عنق ذلك الشخص باعتباره منافقاً باعتباره أبطن خلاف ما اظهر واعتبر ما فعله متنافياً مع الإيمان الذي خرج يجاهد مع النبي من أجله. لكنه علم من النبي الكريم أن ما ارتكبه "حاطب" يعتبر كبيرة (تتمثل في التجسس) لكنه مع هذا، يظل مؤمناً. فتحول عمر بن الخطاب عن رأيه وظل يبكى من الخشية والتأثر بما ورد خطأ عن تقييمه بعدم إيمان "حاطب" قائلا: الله ورسوله اعلم. (على الصلابي، مرجع سبق ذكره، ص 48).

(ج) تنافسه الدائم مع أبى بكر في أعمال الخير الفاعلة:

﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾﴾ (المطففين: 26) - كان عمر وأبو بكر يتنافسان بدون أن يدرى كلّ؛ في رعاية امرأة ضريرة كبيرة السن. فعن عمر بن الخطاب قال: "كنت أتعهد عجوزاً كبيرة عمياء في بعض حواشي المدينة من الليل، فاستقى لها، وأقوم بأمرها، فكنت إذا جئتها وجدت غيري قد سبقني إليها، فأصلح ما أرادت، فجئتها غير مرة كيلا أُسبق إليها، فرصدت من يأتي إليها، فإذا هو بأبي بكر الذي يأتيها وهو يومئذ خليفة - فقال عمر: "أنت هو لَعَمْرِي" (السيوطي: تاريخ الخلفاء 1/ 74 بتصرف، منقول من راغب السرجاني، 2010، ص 428).

وذات يوم وقف النبي ﷺ خطيباً يحث الصحابة على الإنفاق والصدقة، وكان من بين هؤلاء الصحابة عمر بن الخطاب الذي انشرح صدره وتهلل وجهه، لأنه وافق مالاً عنده، فقال عمر: اليوم اسبق أبا بكر. فقام مسرعاً يسبق الريح، ثم عاد وقد تعلقت بيده صرة كبيرة من المال وضعها بين يدي رسول الله ﷺ. نظر النبي إلى هذه الصرة الكبيرة ثم استقبله بنظره قائلاً: ما أبقيت لأهلك؟ قال عمر: أبقيت لهم مثله. ثم انصرف عمر إلى جوار النبي وما هي إلا هنيهة حتى دخل أبو بكر المسجد حاملاً بين يديه صرة أكبر وأعظم

من التي جاء بها عمر، فوضعها بين يدي النبي. تبسم النبي ﷺ قائلا: ما أبقيت لأهلك؟ أجابه بكلمات خاشعة: أبقيت لهم الله ورسوله. حَرَك عمر رأسه إعجابا بالصديق قائلا: لا أسبقك إلى شيء أبدا يا أبا بكر" (أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (1678)، والترمذي في المناقب رقم (3675)، منقول من محمد صديق المنشاوي، 2002، ص 11).

وعلى الرغم من تلك العلاقة الحميمة بين عمر وأبى بكر، فكثيراً ما اختلفا في الرأي والتوجه، ولكن كان ذلك الخلاف دائماً يتحلى بآداب الإسلام السامية. **ومن مظاهر تلك الخلافات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:**

- قبل الحديث عن صور الخلاف المذكور نود التركيز على أن بيعة أبى بكر للخلافة، كان القرار الحاسم الذي صدر بشأنها قد أطلقه عمر بن الخطاب حيث كان هناك سجال بين الأنصار والمهاجرين على تولى الخلافة من شخص من بينهم فإذا بعمر يقول بصوت جهوري: "ابسط يدك يا أبا بكر أبايعك" فبسط أبو بكر يده فبايعه عمر وهو يقول: "ألم يأمر النبي أن تصلى أنت بالمسلمين؟ فأنت خليفة رسول الله. فنحن نبايعك لنبايع خير من أحب رسول الله منا جميعاً". (كمال بسيوني، 93، ص 98).
- لكن برغم مبايعته له، اختلف عمر مع أبى بكر في شأن إرسال جيش أسامة بن زيد لغزو الروم، والذي كان رسول الله ﷺ قد جهزه لذلك الغرض ثم توفى قبل اكتمال المهمة، وكان دافع عمر لذلك الاعتراض هو الاستجابة لتذمر كثير من المسلمين نتيجة لصغر سن أسامة الذي لم يكن قد بلغ العشرين عاماً بعد، ولأنه برغم ذلك سيتولى قيادة كبار المسلمين مثل أبى بكر وعمر. لكن أبو بكر أصر على تنفيذ ما بدأ الرسول بفعله قائلاً: "إني والله ما ادع أمرا رأيت رسول الله يصنعه إلا صنعته"... ونفذت مشيئة أبى بكر رغم اعتراض عمر.
- وفى واقعة اختلاف أخرى حول قرار أبى بكر بقتال مانعي الزكاة، تحفظ عمر كثيراً على ذلك القرار لاعتقاده بأن تلك الفئة من العتاة الأشداء، وبأن أبى بكر لا طاقة كافية له بمواجهتهم. وفى ذلك قال لأبى بكر: "إن رسول الله كان يقاتل العرب بالوحي، والملائكة يمده الله بهم. وقد انقطع ذلك اليوم" ثم يستطرد بقوله: "ألزم

بيتك ومسجدك فإنه لا طاقة لك بقتال العرب" ولكن مع إصرار أبى بكر أذعن عمر لرأيه قائلا: "والله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبى بكر للقتال، فعرفت إنه الحق"... وفى تلك الجولة، نفذ أيضاً رأى أبى بكر مع استمرار العلاقة الطيبة بين الصحابيين الجليلين.

- أما في المثال الثالث، فقد اختلفت النتائج، وكان ذلك في حالة إعلان عمر مبادرته بجمع القرآن. فمع كثرة الحروب والغزوات وتساقط كثير من الشهداء من حفظة القرآن، خشي عمر من نسيان القرآن أو من تحريفه. فذهب عمر إلى أبى بكر في المسجد وقال له: "إن القتل قد استحرَ بقراء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن". وفى البداية تحفظ أبو بكر على ذلك الاقتراح لأنه يحرص دائما على ألا يفعل ما لم يفعله رسول الله. لكن عمر ظل يراجع أبو بكر حتى اقتنع ونفذ ذلك الاقتراح وفى ذلك قال أبى بكر: "قلت لعمر: كيف افعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر (كمال بسيوني، المرجع السابق، ص 117).

والواقع أن ما سبق سرده، يقدم في طياته فكرة كافية عن عمر بن الخطاب الخليفة والقائد والزعيم النموذجي للأمة الإسلامية، وكيف كان يتحلى بصفات وبسلوك كافية لأن تؤهله للاضطلاع بما أراد الله له من مسئوليات جسام، وللقدرة على النهوض بالأمة الإسلامية في عهده إلى آفاق التقدم والهيمنة العالمية، على الرغم من الأزمة الطاحنة التي ابتليت أمته بها والتي سميت بعام الرمادة كناية على قسوتها الشديدة. وفيما يلي بعض الانجازات الريادية التي قدمها عمر بن الخطاب لأمته الإسلامية وتركها للأجيال التالية كدروس وعظات يمكن الاسترشاد بها خاصة في الفترة الانتقالية المعاصرة.

بعض ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي في فترة خلافة عمر بن الخطاب:

وكما تم التنويه، فسوف يتم تطعيم تلك الملامح بعناصر تكميلية قد لا تكون ذات طبيعة اقتصادية بحتة، لكنها مع ذلك تتماذج معها في تأثيرها المشترك حول سير وتنامي النظام العمري آنذاك.

أولا: ربط الملكية الفردية بالمصلحة العامة:

فالنظام الرأسمالي يقوم على تغليب الملكية الفردية حتى إن تسبب ذلك بالإجحاف بحق الأكثرية الذين يعانون من الفقر والحاجة، والنظام الشيوعي يغلب الملكية العامة، حتى أن أدى ذلك إلى ظلم الأكثر صدقاً وجدية وبذلاً للجهود في عملهم المهني والتنموي المطلوب. ومعروف أن الإسلام هو دين الوسطية الذي يقر الملكية الفردية أو الخاصة ويشجع على الذود عنها "من قُتِل دون ماله فهو شهيد، من قُتِل دون دمه فهو شهيد، ومن قُتِل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتِل دون أهله فهو شهيد: (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج2، 6445، ص 110). كما يأمر بأشياء لابد من إتاحة امتلاكها للعامة لأنها ضرورية لتلبية احتياجات معيشية أساسية "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار". وكان عمر بن الخطاب حريصاً على المواءمة بين هاتين القاعدتين المتقابلتين بحيث لا يغبن في عهد من له ملكية خاصة، ولكن على ألا يكون ذلك على حساب المصالح العامة. وفى ذلك نورد الآتي:

1- اضطر عمر لأسباب سياسية وحربية لإجلاء نصارى نجران، ويهود خيبر من قلب شبه الجزيرة العربية ويرسلهم إلى العراق والشام. وإقرارا لحق ملكياتهم الخاصة التي تركوها في المنطقة المحظورة عليهم، أمر بإعطائهم أراض في الأماكن الجديدة كبديلة لما تركوا من أراضي في الموطن الأصلي (وهو ما يمكن إتباعه حالياً في حالات إنشاء وتوسيع المرافق العامة).

2- في عمليات توسيع للمسجد الحرام في مكة، اضطر عمر إلى انتزاع ملكية بعض الدور القائمة في المنطقة المعنية وذلك لضرورة ملحة. لكنه احتراماً لتلك الملكيات الخاصة قدم تعويضات عادلة للفئات المتضررة (وهو ما يمكن إتباعه حالياً في حالات مماثلة).

3- ومراعاة للمصالح العامة التي يمكن أن تضار ببعض أنماط الملكيات الخاصة، تبرز قصة بلال بن الحارث المزني الذي كان قد طلب من رسول الله ﷺ أن يستقطعه أرضا، فاقطعه الرسول مساحة كبيرة من الأرض ورأى عمر أن ما استحوذ عليه الرجل هو أكبر بكثير مما يستحق امتلاكه بدليل إنه لم يستغلها بكاملها، وبالتالي رأى عمر أن المسلمين أحق بذلك الجزء غير المستغل فأخذه منه وضمه إلى الممتلكات العامة للمسلمين. وبذلك تم إرساء قاعدة هامة في مجال الاستثمار الفعال للملكيات الخاصة، جديرة بالاقتداء المعاصر، وهى أن لولى الأمر أن يتصرف بما يحول دون إساءة استغلال الملكيات الخاصة وإهدارها بشكل يضر بالصالح العام. (على الصلابي، مرجع سبق ذكره، ص 101).

ثانيا: رفض المساواة المطلقة بين البشر، وكذلك رفض الطبقية العنصرية الظالمة:

فمما يؤخذ على النظام الرأسمالي إنه يتطرف بقسوة لصالح الطبقة الثرية على حساب كل الطبقات الضعيفة الأخرى. أما النظام الشيوعي فهو يدعى إنصاف الطبقات الفقيرة، مع إنه يتميز بتطرف لصالح طبقة "البروليتاريا" على حساب رجال الأعمال والمستثمرين ذوى الكفاءات المتميزة، بل لقد أثبتت التجارب التاريخية الواقعية اتصاف ذلك النظام بديكتاتورية بالغة القسوة حتى أنها تصل إلى تكميم الأفواه وإلى توقيع عقوبات صارمة على المخالف لقوانين الدولة. أما النظام الإسلامي القائم على العدل والموضوعية، فهو لا يقر بوجود مساواة مطلقة بين البشر وذلك ضماناً للتواصل والتعاون البشرى في إعمار الأرض وتوفير مقتضيات المعيشة بشكلها المتكامل وفى ذلك يقول الله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الزخرف: 32) ومن أجل تأصيل تلك القاعدة وتوضيح أنها تنطوي على منتهى العدل يذكرنا الحديث الشريف بتفاوت الكفاءات والقدرات بين البشر "كل ميسر لما خُلق له" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 4561، ص 837). وحدد الإسلام معياراً حاسماً للمفاضلة بين البشر وهو "التقوى" "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى".

وعلى ذات النهج الوسطى، كان عمر بن الخطاب ﷺ لا يشجع على الطبقية العنصرية، ولكنه لا يسمح أيضاً بالإلغاء التام للفوارق بين أفراد الأمة. ففي المناسبات الاجتماعية والرسمية، كان يدعو إلى منح أولوية المجالس لأهل الشرف وأهل القرآن والتقوى والدين أولا، ثم يجئ بعد ذلك حق العامة. ويتبين ذلك من كتابه إلى أبى موسى الأشعري الذي ذكر فيه: "بلغني انك تأذن للناس جماً غفيراً"[1] فإذا جاءك كتابي هذا فأذن لأهل الشرف، وأهل القرآن، والتقوى والدين، فإذا أخذوا مجالسهم فأذن للعامة" وبرغم ذلك، فعندما علم عمر بأن السادة لم يشركوا الخدم معهم في الطعام أنب هؤلاء السادة قائلاً: "ما القوم يستأثرون على خدامهم؟ " ثم دعا الخدم لمشاركة أسيادهم في تناول الطعام من ذات الأواني. (عباس العقاد 1410هـ/ 1990م، ص 113)

ثالثا: المنهج العمري في مواجهة مشكلة الفقر بأسلوب إيجابي وموضوعي:

فالنظام الرأسمالي يستهجن فئة الفقراء ويعتبرهم فئة ضعيفة لا مكان لها في ظل المنافسة الشرسة التي لا تبقى سوى على الأقوى. والنظام الشيوعي يبالغ في شعارات التعاطف مع الفقراء لدرجة إنه يصيب الجادين والمجتهدين في أعمالهم بإحباط شديد لأن الضعفاء من الكسالى يتعايشون على حسابهم هم. أما في النظام الإسلامي فعلى الرغم من الحث على التكافل الاجتماعي وإعانة كل ذي حاجة، إلا إنه يرفض التسول والتواكل ومن يرضون لأنفسهم أن يكونوا أياد سفلى، فالإسلام دين رفعة واعتزاز لا ذل وانكسار.

ومن هذا المنطلق كان عمر بن الخطاب يحث كل أفراد المجتمع على العمل من أجل التكسب والعيش الكريم ودعا الجميع إلى "أن يتعلموا المهنة، فإنه يوشك أن يحتاج احدهم إلى مهنة وإن كان من الأغنياء" لكنه يحذر الفقراء من الارتكان إلى العيش على الصدقات والعطايا مع قدرتهم على العمل فيقول لهم: "يا معشر الفقراء، ارفعوا رؤوسكم، فقد وضح الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالاً على المسلمين".

---

(1) جميعاً الشريف مع الوضيع في ذلك الاجتماع.

لكن عمر مع هذا لم يتجاهل الفئات الحساسة من غير القادرين على التكسب ولا العمل لكبر أعمارهم أو إصابتهم بأمراض أو إعاقات تعجزهم عن الحركة أو لأنهم أطفال أو يتامى أو أرامل... الخ ومن ثم فقد أنشأ بيت الدقيق لإغاثة الجياع وتقديم الطعام لمن يفتقده، وكذلك أوقف أرضا كان يملكها لكي يتم التصدق بريعها للفقراء وللغزاة.

ويبدو أن أمر الفقراء كان قد احتل حيزاً متزايداً من اهتماماته وهو في أواخر حياته، حتى دفعه ذلك لقولته الشهيرة: "لو استقبلت من امرئ ما استدبرت[1] لأخذت فضول[2] أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء".

رابعا: النموذج العمري في كيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية:

وامتداداً لما تقدم، فقد واجه عمر بن الخطاب تحدياً اقتصادياً بالغ الصعوبة والتعقيد برغم ما حققه من نجاحات في تكوين دولة إسلامية واسعة وقوية. ففي العام الثامن عشر للهجرة، حدثت مشكلة مجاعة بالغة القسوة حتى سمي ذلك العام بعام الرمادة، لأن الريح كانت تذرو تراباً كالرماد. وقتها اشتد القحط والجوع حتى أن الوحوش كانت تأوي إلى الإنس، وكانت المواشي تموت جوعاً، وإذا ذبحت شاه كان الرجل يعافها من قبحها. **وفيما يلي موجزاً لكيفية تعامل عمر مع تلك الأزمة الكؤود:**

1- كان حريصاً على التعامل مع الأزمة ومع الناس **بحزم شديد** حرصاً على عدم حدوث حوادث شغب أو بلبلة بين الناس، وذلك مع تفعيل الدور الرقابي الصارم من قِبل المسئولين.

2- استنهاض همم المسئولين **للتعاون التكافلي**، مع إعادة **توزيع المتاح** من الطعام بنقله من أماكن الوفرة إلى أماكن حدوث الشح الكامل، ودعا الأغنياء لتقديم الفوائض لديهم من أجل إعادة توزيعها على المنكوبين.

---

(1) أي لو رجع عمري إلى ما فات.

(2) ما زاد عن حاجاتهم – وغالباً ما قصد هنا تحصيل مزيد من الضرائب من الثروات الفائقة وإعادة توزيعها على الفئات المحرومة. لكن تركيز عمر كان على **الفوائض** المتبقية وليست الممتلكات ذاتها.

3- ضرب من **نفسه قدوة**، حيث حلف ألا يذوق لحماً ولا سمناً حتى تتحسن أحوال الناس، ولقد أجمع الرواة على أن عمر كان صارماً في الوفاء بذلك القسم. ومن أروع ما قال في هذا الصدد: **"كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسني ما مسهم"** (تاريخ الطبري: (5/ 78). وبذلك أرسى أحد المعايير المتعلقة بفن الحكم الرشيد وهو المعايشة المشتركة للحاكم مع رعيته خاصة وقت الأزمات حيث تصبح الضغائن أكثر انتشاراً وتقل درجات احتمال المصابين بالكوارث لرؤية غيرهم في حياة ترف بينما يتضورون جوعاً ويتعرضون لويلات الفقر ومهلكاته. بل إنه طبق ذات المعيار على أسرته، وحتى على صغيره. فقد وجده يحمل ذات مرة قطعة من البطيخ، ولم يسكت عنه إلا بعد أن تأكد من إنه اشتراها بكف من نوى (على الصلابي، مرجع سبق ذكره، ص 223).

4- إعداد **معسكرات لاستقبال اللاجئين** الذين يعانون من المجاعات، وتعيين كوادر وظيفية مختلفة لإدارة تلك المعسكرات ولتقديم الخدمات الكافية إلى الفئات المستهدفة، فمنهم من يعملون العصائد والأطعمة اللازمة، ومنهم من يوزعونها.

5- التوسع في **"دار الدقيق"** وخدماتها، وهى مؤسسة اقتصادية كان عمر بن الخطاب قد أسسها لتوفير الدقيق والسويق والتمر والزبيب للفقراء والمسافرين.

6- كان عمر بن الخطاب **يشارك بنفسه في تفقد أحوال الناس** مع الأمراء والعمال الذين كلفهم بذلك وكان يشاركهم أيضاً في حمل المؤن إلى المحتاجين من خبز وزيت وغيرهما مما يتيسر توافره.

7- لم يكتف بمجرد توزيع المؤن هو ومن معه من مسئولين، بل كان يعلمهم كيف يرشدون الناس إلى **كيفية الاستغلال** الأمثل لما يحصلون عليه من مساعدات لزيادة الاستفادة بها بأكبر قدر ممكن ويتجلى ذلك في قول عمر بن الخطاب للزبير بن العوام (الذي كان قد كلفه بإحدى مهام توصيل المؤن): "اخرج في أول العير[1] فاستقبل بها نجداً، فاحمل إلى أهل كل بيت قدرت أن تحمل إلى، ومن لم تستطع حمله فمر لكل أهل

(1) الإبل التي تحمل الطعام.

بيت ببعير بما عليه، ومرهم فليلبسوا كساءين ولينحروا فيحملوا شحمه وليقدروا لحمه وليجتزوا[1] جلده، ثم ليأخذوا كبة من قديد وكبة من شحم وحقه من دقيق فليطبخوا ويأكلوا حتى يأتيهم الله برزق"، بل وكان يُعلِّم النساء كيفية الطهو الاقتصادي الصحيح للعصيدة. فعن حزم بن هشام عن أبيه قال: رأيت عمر بن الخطاب عام الرمادة مر على امرأة وهى تعصد عصيدة لها، فقال: ليس هكذا تعصدين. ثم أخذ المسوط (ما يخلط به كالمعلقة) فقال: هكذا فأراها، وكان يقول: لا تذرن إحداكن الدقيق حتى يسخن الماء بل تذره قليلاً قليلاً وتسوطه بمسوطها، فإنه أربع له وأخرى ألا يتفرد (أي يجتمع ويركب بعضه بعضاً) (عباس العقاد، مرجع سابق، ص 132، 133، على الصلابي، المرجع السابق، ص 225).

8- **الاستعانة بأهل الأمصار**: في مصر وبلاد الشام والعراق وفارس، وتشكيل لجان الاستقبال تلك الإعانات من الدول الأخرى ثم توزيعها على القبائل في أماكنهم الأقرب إلى الجهات المتطوعة.

9- وفى ذلك العام قام عمر بن الخطاب **بوقف حد السرقة** حيث اعتبر أن الذي يأكل ما هو ملكاً للغير نتيجة شدة الجوع والعجز عن تدبير الطعام هو شخص مجبر أو مضطر لا يقصد السرقة **بما يفعله**. وقد تأثر الفقهاء بما فعله عمر هنا فظهرت القواعد الفقهية "لا قطع في المجاعة" (أي أن المحتاج إذا سرق ما يأكله فلا يوجب عليه قطع يده لأنه مضطر)، وذلك أسوة بمقولة عمر "لا قطع في عام السنة".

10- صلاة الاستسقاء والاستغفار والدعاء تيقناً بأن الله وحده القادر على كشف ذلك البلاء.

11- **تأخير دفع الزكاة** في عام الرمادة لتلك الظروف الاستثنائية القاسية، ولما انتهت المجاعة وخصبت الأرض تم جمع الزكاة المتأخرة عن ذلك العام، حيث اعتبرت ديناً على القادرين حتى يسد العجز لدى المحتاجين. وفى ذلك درساً وعظة للمسئولين

(1) حز الجلد أي قطعه.

الذين يبالغون في فرض الضرائب وقت الأزمات فلعلهم يقتدون بالسلوك الرشيد لعمر بن الخطاب، فيؤجلون ذلك إلى وقت يتحمل الناس فيه ذلك الإجراء غير المتمثل كعبء إضافي.

الأزمة الثانية الكؤود: الطاعون

ففي ذات العام، وقع خطب مروع في بلدة صغيرة اسمها "عمواس" حيث انتشر فيها الطاعون ولذلك سمى باسم (طاعون عمواس)، ثم انتشر ذلك الطاعون في بلاد الشام نتيجة للمعارك الطاحنة بين المسلمين والروم ولكثرة القتلى والتعفن الجو وفساده بتلك الجثث، وتسبب ذلك الوباء في موت أعداداً ضخمة من الناس منهم أبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل، وواجه عمر بن الخطاب تلك المحنة الثانية بطريقة مختلفة تتناسب مع طبيعتها ومن ذلك:

1- استخلف عمر علياً بن أبى طالب في المدينة وتوجه هو إلى الشام لينفذ اللازم بنفسه.
2- قام بتوزيع الأرزاق على الناس.
3- نظم صفوف الجيوش هناك وعين الجند والقادة.
4- عمل على تأمين حدود البلاد وسد ثغورها.
5- قام بتوزيع المواريث على المستحقين من الأحياء.
6- ثم قال خطبة مؤثرة شملت كل ما قام به من انجازات.
7- وكان عمر بن الخطاب أجاز الخروج من أرض الطاعون حيث كان قد كتب إلى أبى عبيدة طالباً منه الخروج بالمسلمين من الأرض التي تكثر فيها المياه والمستنقعات إلى أرض رحبة عالية ففعل لكنه اعتذر عن مغادرة الأرض برمتها. (على الصلابي، المرجع السابق، ص 330 - 336).

ومن الصورة بالغة الإيجاز التي تم من خلالها توضيح كيفية مواجهة عمر بن الخطاب لأزمة الاقتصادية صحية أمنية اجتماعية متشعبة الآثار وسلبيات النتائج، يمكن استنباط العديد من الإرشادات التي يمكن تطبيقها لمواجهة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، خاصة

تلك المصاحبة لأحداث ثورات الربيع العربي التالية للثورات الملونة، والتي يخشى أن تتطور إلى ثورات "جياع" يتضورون جوعاً، و"عرايا" يفتقدون الملبس والمأوى و"أميين" لم يحظوا بتعليم نافع مع كثرة ما حصلوا عليه من شهادات تنسبهم إلى دنيا العلم و"جشعين" لا يعرفون إلا عبارة "هل من مزيد"!!. ومن الإرشادات الكبسولية المستخلصة نذكر الآتي:

1- سن قوانين دقيقة عادلة ورادعة، وإعداد جهاز قضائي مدرب على العمل في وقت الأزمات والكوارث.

2- إعداد جهاز رقابي فاعل يتكون من مقار ثابتة تصب فيها نتائج الجولات الاستكشافية ومستخلصاتها، ومن لجان متخصصة متحركة توزع بدقة على جميع المناطق شاملة الأزقة والحواري التي تتكثف فيها الفئات الأولى بالرعاية والأكثر خطورة على المجتمع إن انفجرت نتيجة لمعاناتها وتهميشها. وعلى تلك الجهات الرقابية أن تتولى أيضاً مهمة التواصل المستمر مع كل أفراد المناطق المسئولين عنها، بحيث يتعرفون منهم على مشاكلهم وهم في أماكنهم ولا يضطرونهم إلى التظاهر والاعتصام الذي يعرقل أعمال الجهات المسئولة بالدولة.

3- تكوين جهاز متكامل الوحدات التخصصية من أجل بحث الشكاوى ومشاكل المواطنين والتواصل مع رجال الأعمال والموسرين والمتمتعين بالتميز الاجتماعي من أجل المساهمة الفاعلة في حل تلك المشاكل من خلال تطبيق مبدأ "المؤاخاة" الذي كان النبي ﷺ يطبقه وقت الهجرة من مكة إلى يثرب "المدينة المنورة بعد ذلك".

4- على الرئيس والمسئولون جميعهم أن يثبتوا للعامة مشاركتهم لمعاناة العامة من خلال عدة قنوات ووسائل:

أ- إتباع سياسة تقشفية صارمة في الإنفاق الحكومي وفى الأجور الممنوحة لكبار العاملين بالدولة.

ب- نزول كبار المسئولين لمقابلة العامة بأنفسهم خاصة المهمشين منهم وذلك بشكل دوري

منتظم كي يقولون لهم: نحن معكم، ونعمل من أجلكم، ولا وجود لنا بدون رعايتكم وتحسين أحوالكم.

5- تكثيف الرعاية الصحية والتغذوية خاصة للفقراء والمهمشين وإرسال قوافل طبية وإرساليات علاجية ووقائية من أجل الوقاية من انتشار الأوبئة والأمراض التي إن استفحلت لن تزهق الأرواح فقط، لكنها ستؤدى إلى انخفاض الإنتاجية وتدنى الإنتاج، وزيادة مظاهر "فقر الأفراد وفقر الدولة ذاتها".

6- تفعيل دور الجهات التطوعية والبنوك التطوعية المتخصصة مثل بنك الطعام (الذي يشبه بيت الدقيق في عهد عمر)، وبنك الشفاء وبنك الإيواء وبنك العفة... الخ.

7- ترشيد وتفعيل حُسن استغلال الموارد التي يملكها الفرد والمجتمع وإعداد جهاز متخصص في ذلك الأمر وتقديم النصائح الاقتصادية الاستقلالية المثلى، مثلما فعل عمر في إرشاده لامرأة لكيفية إعداد العصيدة بدون إتلاف جزء من مكوناتها، وإرشاده أيضاً لكيفية الاستغلال الكامل لما يتم الحصول عليه من معونات وقت الأزمة المذكورة كما كان لعمر قصة أخرى في صدد الإرشاد المعنى حيث كان ينهى عن اخصاء البهائم من أجل إكثار إنتاجها ويقول: "هل النماء إلا في الذكر؟ ".

8- التوزيع الفوري والمستمر للموارد والفوائض على الشعب أولا بأول حتى يظل دائما في حالة كفاية... وصمت مسالم!.

9- إلغاء الضرائب والمقتطعات من ممتلكات الشعب وقت الأزمات أو تدنيتها إلى أقل مستوى ممكن كما فعل عمر وقت إيقافه المؤقت للزكاة، والتخفيف من العقوبات المرتبطة بجرائم "الاضطرار والحاجة الملحة" مثلما عطل عمر حد السرقة المرتبطة بسرقة طعام ممن يتضور جوعاً.

والواقع أن هناك العديد من الملامح الأخرى المميزة للنظام الإسلامي الاقتصادي في عهد عمر، لكن ما زال هناك أيضاً نموذج عمر بن عبدالعزيز الذين يدعونا إلى تذكره. وبالتالي نورد سريعاً بعض الإرشادات الهامة الإضافية ثم ننتقل بعدها للتعرف على الحال في عهد العمر الآخر.

خامسا: معايير توزيع الثروة والدخل على الفئات المختلفة

1- **لم يكن التوزيع قائماً على "التساوي المطلق"**، وكان "يسد الحاجة لغير القادرين" من المسئولية المطلقة على الدولة، في وقت الأزمات لابد من "التساوي المطلق في المستويات المعيشية" بين كل أفراد الشعب بما فيهم كبار المسئولين.

2- **تحديد الحد الأدنى لأجر الفرد** بحيث يشمل تغطية أربعة بنود رئيسية: توفير وسيلة شخصية للدفاع الأمني، سد الاحتياجات الشخصية، تغطية نفقات من يعول، توفير الوسائل الملائمة لممارسة النشاط المعيشي من نقل ومواصلات. وقد تم استنباط تلك البنود الرئيسية من قول عمر ﷺ: "لئن بقيت لأجعلن عطاء الرجل أربعة آلاف: ألف لسلاحه وألف لنفقته، وألف يخلفها في أهله، وألف لفرسه" (أخرجه البيهقي في السنن (6/ 347)، وابن أبى شيبة في مصنفه (6/ 454).

3- **التفاوت في توزيع الأجور أو الدخول أو الفوائض وفقاً للفئات البشرية المختلفة**، وفى حالة نموذج عمر كان التصنيف وفقاً للأكثر تقوى والأكثر التصاقا بالنبي ﷺ والأكثر جهاداً ومعاناة لنصرة الإسلام. ويستدل على ذلك من أبى هريرة إنه قدم على عمر من البحرين، قال: فقدمت عليه، فصليت معه العشاء.... فقال: ما جئت به؟ قلت: بخمسمائة ألف، قال: أَطيِّبْ؟ قلت: نعم لا أعلم إلا ذاك، فقال الناس: إنه قدم علىَّ مالُ كثير، فإن شئتم أن نعده لكم عدا، وإن شئتم أن نكيله لكم كيلاً، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، إني رأيت هؤلاء الأعاجم يدونون ديواناً يعطون الناس عليه، فدون الديوان، وفرض للمهاجرين في خمسة آلاف خمسة آلاف، وللأنصار في أربعة آلاف أربعة آلاف، وفرض لأزواج النبي في اثني عشر ألفا اثني عشر ألفا" (أخرجه البيهقى في السنن (6/ 350).

4- ويلاحظ مما سبق إنه لم يكن يتم تحديد الوحدة الحسابية لما يتم تقديره من أجور للعاملين، أو لما يتم توزيعه من فوائض على الفئات المختلفة... فهل كان ما يوزع دراهم، أم دنانير، أم مواشي أم ماذا؟!

سادسا: دور الدولة: من مظاهره

1- **رعاية المحتاج غير القادر** وإن كان من ممتلكات المسئولين أنفسهم في حالات الضرورة والشح المطلق حيث قال عمر: "إني حريص على ألا ادع حاجة إلا سددتها، ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تآسينا في عيشنا حتى نستوي من الكفاف" (خديجة النبراوي، مرجع سبق ذكره، ص 1140).

2- **إدارة المال العام وممتلكات الشعب** بأمانة وتعفف وفعالية، وفى ذلك قال عمر: "إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولى اليتيم، إن احتجت أخذت منه بالمعروف، فإذا أيسرت رددته، فإن استغنيت استعففت" (أخرجه البيهقي في السنن (6/ 4)، وابن أبى شيبة في مصنفه (6/ 354)، وابن كثير في تفسيره (1/ 455).

3- **مكافآت تشجيعية للرعاية التعليمية والتثقيفية للصغار** الذين يمثلون عماد المستقبل التنموي المرتقب فعن الوضين بن عطاء، قال: ثلاثة كانوا بالمدينة يعلمون الصبيان، وكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشرة درهماً كل شهر" (أخرجه البيهقي في السنن (6/ 124)، وابن أبى شيبة في مصنفه (4/ 341).

4- **إعادة توزيع الدخل والموارد** بشكل متكافئ بين فئات الشعب المختلفة. وفى ذلك يرشدنا عمر بمقولته الشهيرة السابقة مباشرة لوفاته: "لو استقبلت من امرئ ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء".

سابعا: مصادر الدخل والتمويل في العهد العمري النموذجي

بصفة عامة كان ينظر إلى أي مال أو غنائم أو أرزاق متوافرة بأنها جميعاً مال الله وحده وأن كل من يصله جزءاً من ذلك هو من قبيل الاستخلاف وتحمل مسئولية استثماره وفقاً للتعاليم الإسلامية النموذجية. ولقد اعتبر "جمع المال" من أحد المهارات التي تجب على الوالي أن يتحلى بها من أجل توفير نفقات رعاية المواطنين. وفى ذلك قال: لا يصلح الوالي إلا بأربع خصال، إن نقصت واحدة لم يصلح له أمر: قوة على جمع المال من أبواب حِلِّه، ووضعه في حقه، وشدة لا جبروت فيها، ولين لا وهن فيه".

ومن أهم أنواع المال الحلال الذي تم تحصيله واستخدامه في تغطية النفقات المختلفة للدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب ما يلي:

1- الزكاة: ويقصد بها هنا زكاة المال المفروضة بكل أنواعها، والموجهة إلى ثمانية مصارف محددة في القرآن الكريم.

2- الجزية: وهى ضريبة تفرض على رؤوس الأموال التي يمتلكها أهل الكتاب من يهود ونصارى بحيث تسقط عن الذمي في العام الذي يشهر فيه إسلامه سواء كان ذلك الإسلام في أول العام المذكور أو وسطه أو آخره.

3- الخراج: ويقصد به معنيان:

أ- المعنى العام للخراج: هو إيراد وصل إلى بيت مال المسلمين من غير الصدقات من إيرادات الجزية والعشور...

ب- المعنى الخاص للخراج هو إيراد الأراضي التي افتتحها المسلمون عنوة، وأوقفها الخليفة أو الإمام أو الوالي لمصالح المسلمين على الدوام، والخراج هنا يمثل أصل ثابت بذاته.

ولا يقاس بغيره وكان عمر بن الخطاب يتمتع بمرونة وحكمة عالية في استخدام تلك الوسائل فكان يملك الأراضي لفلاحي الأمصار المفتوحة عنوة نظير تقديم جزء من المحاصيل لبيت المال كل عام، وقد أفاد ذلك في تأصيل انتمائهم لأرضهم ولبلادهم وجعلهم يرفضون تماما الإذعان لحكامهم الأصليين من الفرس والروم الذين كانوا يسيئون استغلالهم، حتى أن رستم القائد الفارسي دعا أهل الحيرة وقال: "يا أعداء الله فرحتم بدخول العرب علينا بلادنا وكنتم عيوناً لهم علينا وقويتموهم بالأموال" (على الصلابي، مرجع سابق، ص 254).

وذلك الدرس مفيداً جداً في الإتباع في حالة سيناء وجميع المحافظات المصرية الساعية للاستقلال بذاتها نتيجة لتهميشها وإهمالها.

4- **العشور**: تشبه الإيرادات والرسوم المتحصلة من خدمات قناة السويس المصرية،

فالعشور تتمثل في الأموال التي يتم تحصيلها على الأنشطة التجارية الخارجية التي تعبر حدود الدولة الإسلامية أو تمر على أراضيها الداخلية.

5- **الفيء والغنائم**: فالفيء هو كل مال اغتنمه المسلمون من المشركين. والغنائم هي غنائم الحروب التي انتصر فيها المسلمون.

ثامنا: بيت المال، وتدوين الدواوين

1- **بيت المال**: هو المكان الذي تتجمع فيه جميع موارد الدولة.

2- **الدواوين**: هي السجلات والدفاتر الرسمية التي تسجل فيها كل شئون الدولة؛ وأصل ذلك المصطلح ينتمي إلى الفرس الذين كانوا يطلقون مسمى "الديوان" على المجتمع الذي يجتمع فيه الكتبة والمدونون والموظفون المسئولون عن السجلات الرسمية عندهم. ولم يجد عمر بن الخطاب غضاضة في تطبيق ذلك الأسلوب طالما وجد فيه الإفادة التي لم يرد فيها تحريم شرعي.

تاسعا: مصارف الدولة الإسلامية العمرية

أي الجهات الرئيسية التي كانت الدولة مسئولة الإنفاق عليها:

1- مصارف الزكاة: ثمانية وتتواجد في نص قرآني صريح: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ (التوبة: 60).

2- مصارف الجزية والخراج والعشور: الخليفة (5 آلاف أو 6 آلاف درهم في رواية أخرى)، والعمال من ولاة الأقاليم والأمراء والقائمين على شئون البلاد والعامة، والجند (المسئولون عن أمن البلاد)، وقد تقدم عرض معيار تحديد أجورهم.

3- مصارف الغنائم: كما في الآية: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (الأنفال: 41).

عاشرا: الريادة في إصدار نقود إسلامية الطابع

كانت الدولة الإسلامية تتميز بصك متميز للنقود من المعادن الثمينة كالذهب والفضة بمهارة يصعب معها التزوير والغش في قيمها. ويعتبر عمر أول من صك الدرهم الشرعي في الإسلام وحدث ذلك في عام 18هـ)ذات عام الكوارث الاقتصادية الكبرى)، حيث استخدم في ذلك الصك النقوش الكسروية السابقة للنقود لكنه أضاف عليها عبارة "الحمد لله"

وفى بعضها "لا إله إلا الله" وفى جزء منها كان يدون اسم الخليفة عمر بن الخطاب. لكن أول صك للنقود الإسلامية كاملة حدث في عهد عبدالملك بن مروان عام 74هـ.

حادي عشر: إقطاع الأراضي من أجل استصلاحها

فقد توسع عمر بن الخطاب في عهده في إقطاع الأراضي بغرض استصلاحها وإعمارها اقتداء بالسياسة النبوية الرشيدة، وحث على استصلاح الأراضي الجدباء بتمليكها للقادر على تحقيق ذلك ويتجلى ذلك من قوله: "يا أيها الناس من أحيا أرضا ميتة فهي له" (عصر الخلفاء الراشدين، ص 221) في: (على الصلابي، مرجع سابق، ص 268، 269).

ثاني عشر: وظائف متميزة في عهد عمر

1- **العاشر**: وهو آخذ عشور التجارة المقابل للمحصل الجمركي باللغة المعاصرة.

2- **عامل الخراج في كل بلد**: ويقابله مأمور الضرائب المعاصرة بتصرف.

3- **خازن بيت المال**: وزير المالية حالياً.

4- **المصدِّق**: حصر الناس وممتلكاتهم للتأكد مما يؤدونه من زكاة المال (جزء من وظيفة مأموري الضرائب).

5- **العامل على البحر**: مراقبة الشواطئ وعمليات الصيد والملاحة... (حرس الحدود باللغة المعاصرة).

6- **صاحب الأقباض**: كان يصحب الجيوش الإسلامية ويقبض المغانم ويسجلها.

7- **واعظ الجيش**: للدعم المعنوي لرجال الجيش (ويؤمل تخصيص دعاة مؤهلين خصيصاً

لتلك المهمة في وقتنا المعاصر ليس فقط بالجيش ولكن على مستوى الجهات الشرطية والأمنية جميعها).

8- **قائد مائة**: يرأس مائة مقاتل ويبلغهم أوامر الجيش (ويفيد في إدارة الجهات الأمنية المعاصرة).

ثالث عشر: منشآت خاصة ذات تميز

1- **دار السجن**: حيث لم تكن توجد أماكن لإيواء المنحرفين المعاقبين فحدثت تلك المبادرة في عهد عمر بن الخطاب.

2- **دار للمغتربين وعابرى السبيل**: ويقابلها الآن دور الضيافة ومدينة البعوث الإسلامية التابعة للأزهر.

3- **دار الدقيق**: تشمل على الدقيق والمواد الغذائية الأخرى كالزبيب والتمر والسويق لخدمة الضيف وذى الحاجة.

رابع عشر: ترشيد لغة الجسد للقيادات العليا

وفى ذلك نهى عمر عن جلسة (الإتكاء) المتعالية من قِبل المسئولين حيث كتب إلى عمرو بن العاص: "كن لرعيتك كما تحب أن يكون لك أميرك، ووَقَع إلى عنك انك تتكئ في مجلسك، فإذا جلست فكن كسائر الناس ولا تتكئ".

ونكتفي بذلك الغيض من فيض لا حدود له، وننتقل للتعرف على بعض ملامح لنظام اقتصادي إسلامي اشتهر بصفة الرخاء والاستغناء والثراء، وكان ذلك في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز.

المبحث الثاني

بعض ملامح النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز

مقدمة:

إن كان علماء الاقتصاد المعاصرون يتشدقون دوماً بالمصطلحات الغنية البراقة التي يبتدعها أهل الغرب ويتناقلها أهل العرب (بعد حذف النقطة الموضوعة على رأس العين!). فسوف تزداد ثقة المسلمين بأنفسهم عندما يتوغلون في كتب وقصص التراث فيكتشفون أن لذلك الفكر التوجه المعاصر أسسا وركائز نبتت على أرض إسلامية رائدة. ومن ذلك مفهوم "الإصلاح الاقتصادي" Economic Reform شائع الاستخدام والتداول في ظل ما يسمى بالعولمة كاصطلاح اقتصادي متداول آخر.

ففي عهد الدولة الأموية التي شهدت ازدهاراً متميزاً ثم بدأت تعانى من تداعيات انهيار ينذر بانتهاء هويتها، برز عهد لإصلاحي ولمجدد بالغ التميز وهو الخليفة "عمر بن عبدالعزيز حيث نجح في إحداث طفرة تنموية واعمارية فريدة عبر سنوات حرجة من تاريخ الأمة الإسلامية. وقدم ذلك الخليفة نموذجاً إسلامياً متكاملاً لنظام شامل لجميع الأركان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها يؤكد للجميع على الفعاليات الحقيقية التطبيقية للاقتصاد الإسلامي الذي يشهد حرباً شعواء ومقاومة شرسة من علماء العصر حتى المسلمين أنفسهم. وفيما يلي بعض المزيد المختصر حول ذلك الإصلاحي الاقتصادي الإسلامي الفذ وبعض ملامح النظام في عهده.

تعريف عام بعمر بن عبدالعزيز وبعض العوامل التي أثرت وأبرزت ملامحه وسماته الشخصية:

أولا: من هو عمر بن عبدالعزيز؟

1- يكنى بأبى حفص، هو حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم، وهو خامس الخلفاء الراشدين المهديين وثامن الخلفاء الأمويين. ولد بالمدينة عام 61هـ، وتولى إمارة المدينة في عام 87هـ (في ذلك العمر المبكر) تولى الخلافة بعد سليمان بن عبدالملك وذلك في عام 99هـ)عن عمر يناهز ثمانية وثلاثون عاماً!)، ولم تستمر فترة خلافته الرشيدة سوى

عامين ونصف فقط حيث مات مقتولاً بالسم من شخص يدعى "بدير سمعان".

2- كان سليلاً لأسرة حاكمة، فوالده كان يتولى الإمارة على مصر، وعمه هو الخليفة "عبدالملك بن مروان" وأولاد أعمامه هم "الوليد" و"سليمان" وجميعهم من الخلفاء الأمويين، وزوجته كانت "فاطمة" ابنة عمه عبدالملك.

3- تربى في المدينة بين أسرة عمر بن الخطاب، وكان ذا مال وسلطان، ومع هذا اكتسب صفات الصحابة الذين تربى بينهم فكان إماماً ورعاً. انتقل إلى دمشق عند عمه عبدالملك بن مروان بعد وفاة أبيه بثلاثة أيام.

ثانيا: بعض مواقفه وأعماله المتميزة قبل تولى الخلافة:

1- كان قريباً دائماً من الخلفاء ويقدم لهم مساهمات متميزة من الآراء والمشورات.

2- قام بتكوين مجلساً للشورى بالمدينة يتكون من عشرة فقهاء متميزين وذلك لاستشارتهم في شئون المدينة التي كان يتولى إمارتها في تلك الفترة.

3- وكان مثل جده عمر بن الخطاب مرناً في فكره وفيما يتخذه من قرارات، يفكر ويتدبر في مشورات غيره ثم ينفذ ما يثبت له الصحيح منها. ومن القصص التي تروى في هذا الشأن إنه حبس رجلاً في المدينة وتجاوز الفترة المقررة لحبسه لدواعي الحيطة من شره وإجرامه، لكن شخصاً يدعى "مزاحم" راجعه في ذلك وذكره بحساب الآخرة (مع ملاحظة أن مزاحم لم يكن من أعضاء مجلس الشورى آنذاك). بعد تدبر للأمر، أقر عمر رأى مزاحم فعلاً وتلفظاً تصريحياً أيضاً حيث قال: "إن أول من أيقظني لهذا الشأن مزاحم، فوالله ما هو إلا أن قال ذلك، فكأنما كشف عن وجهي غطاء" (سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي، ص 140، في: على الصلابي، 2005، ص 26).

4- يرفض مبدأ العقوبة بالقتل حتى للخوارج الذين يسبون الخلفاء واقترح عقوبات رادعة بديلة مثل التنكيل.

5- في عهد سليمان بن عبدالملك (الذي تولى عمر الخلافة إثر وفاته بعد ذلك)، كان سليمان يقتنع بآراء عن الصائبة، وكان يدين له بالعرفان حيث تصدى لرغبة الوليد بن

عبدالملك الخليفة السابق حين أبدى رغبته في خلع سليمان وعقد بيعة الخلافة لابنه عبدالعزيز من بعده، فكان عمر حازماً في رفضه لفكرة ذلك الخلع موضحاً له أنهم بايعوه على الخلافة مع سليمان بن عبدالملك معاً، فإن أراد خلع سليمان فعليه أيضاً أن يتخلى عن منصبه، وكان عمر قد تعرض لعقوبة شديدة من الوليد بن عبدالعزيز نتيجة لذلك. وقد ساعد ذلك على تقريب سليمان بن عبدالملك لعمر بن عبدالعزيز إليه منذ تولى الخلافة، وكان سليمان يتقبل من عمر نصحه واستشاراته ومنها ضرورة صرف المال إلى مستحقيه وعدم التسيب في زيادة غنى أهل الثراء وترك الفقراء بفقرهم (سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن عبدالحكم، ص 31).

بعض ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي الإصلاحي في فترة خلافة عمر بن عبدالعزيز:

أولا: اهتمامه وحرصه على مبايعة الناس له:

حينما ولى عمر بن عبدالعزيز الخلافة، لم يبدأ عمله بالفعل إلا بعد أن حصل على دعم الناس بعد خطبة قال فيها: "أيها الناس إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان منى، ولا طلبة له، ولا مشورة من المسلمين، وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم". فصاح الناس صيحة واحدة: قد اخترناك يا أمير المؤمنين ورضينا بك، قِلْ أمرنا باليمن والبركة" (الآجرى، 1400هـ – 1980م).

وعلى الرغم من تلك المبايعة الشعبية، وعلى الرغم من اتصاف عصره بعهد الرخاء، يموت ذلك الخليفة الرشيد في النهاية مسموماً، شأنه في ذلك شأن الغالبية العظمى من الأنبياء والصالحين كما حدث لمحمد ﷺ، وكما حدث لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكما نرى إنه ما زال يحدث لكثير وكثير من المصلحين، فدائماً الشرير يحمل سلاحه المتربص بالمصلح الطيب لأنه يضيع عليه فرص التمتع بدنياه الزائلة.. قاعدة، بدأها قابيل بقتل أخيه هابيل، واستمر على منواله الشرير كل من على شاكلته.

ثانيا: اعتبار المال وسيلة لتحسين أحوال الرعية وليست وسيلة للمنافع الشخصية:

وفى ذلك بدأ عمر بن عبدالعزيز بنفسه المثل والقدوة، حيث وهب كل ما يملك من أموال وأراض هو زوجته إلى بيت المال لكي تنفق على شئون المسلمين. وكان يرفض أن يولى طالب مال ومبتغيه، ويستدل على ذلك بقصة شخص قام عمر بتنصيبه لولاية العراق فقال الأخير: "إن عملت لك في ولاية العراق ما تعطيني؟ فنفاه عمر وأخرجه وقال: "يا أهل العراق، إن صاحبكم أعطى مقولاً ولم يُعْطِ معقولاً، وزادت بلاغته، ونقصت زهادته" (مأخوذ عن ابن عساكر، 45/ 357).

ثالثا: ترشيد الإنفاق الحكومي:

فقد لاحظ عمر بن عبدالعزيز، وجود إسراف مبالغ فيه على المراكب وشئون الخلافة المتعلقة بالمظاهر والمجاملات، فكان من مظاهر ذلك الإنفاق البذخي كثرة الخيول والبغال المعينين لخدمات انتقال الخليفة وحاشيته، وتعدد العاملين على إدارة تلك الخدمات من سائسين وغيرهم، والإسراف في الثياب الجديدة الفاخرة للخليفة وحاشيته، والإسراف في الأثاث والمفروشات والعطور والأطعمة... فأعلن عمر بن العزيز أن ذلك يخالف ما كان موجوداً في عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين من قبله، وبالتالي أمر ببيع كل تلك المقتنيات ورد ثمنها إلى بيت مال المسلمين" (على الصلابي، 2005، ص 45).

ترى هل في ذلك درس يمكن لحكامنا المعاصرين أن يقتدوا بمنافعه وبتعليماته؟!

رابعا: حرصه على العدل والبدء في ذلك برد المظالم إلى أهلها:

أدرك عمر بن عبدالعزيز أن إسراف من قبله كان على حساب ممتلكات وأقوات العامة من الشعب، ولم يكتف ببيع كل ما له صلة وترف وبذخ مما تركه السابقين من الخلفاء كإرث لاحق له، ولم يكتف برد ثمن كل ذلك إلى بيت المال، لكنه حرص على رد المظالم إلى أهلها، فأمر مناديه أن ينادى في الناس: "ألا من كانت له مظلمة فليرفعها". فجعل لا يدع شيئاً مما كان في يد سليمان الخليفة السابق وفى يد أهل المظالم من المنتمين إلى النظم السابقة إلا ردها مظلمة مظلمة.

وحقاً ما أشبه اليوم بالبارحة، فبعد ثورة 25 يناير 2011 في مصر المصاحبة لثورات الربيع العربي الجماعية، ها هي ذي المطالب الفئوية تدوي، لكن معها تعم الفوضى، ويغلب الجشع على كثير من المطالبات، وتسبب الفتن في إضاعة حقوق كثير من الشرفاء من العباد. والنهاية لا يعرفها إلا رب العباد.

خامسا: تعامله الموضوعي مع المعارضة (الخوارج والقدرية وغيرهم):

لما بلغت الخوارج أفعاله العادلة وما رده من مظالم لأهلها وإسقاط الجزية ممن اسلم من أهالي البلدان المفتوحة، اجتمعوا وقالوا: ما ينبغي لنا أن نقاتل هذا الرجل. وأبدى عمر بن عبدالعزيز تسامحه معهم وقام بإجراء المحاورات والمناظرات معهم، وأرسل للبعيد منهم مكاتبات يهدف بها جميعها تقويم تياراتهم الفكرية المعوجة، لكن عندما وجد منهم بعد ذلك صداً ومكابرة وإصرارا على موقفهم المعارض لتعاليم الإسلام ولأمن الأمة، قام بمحاربتهم وبمصادرة أموالهم التي يوجهونها إلى الإضرار بالنظام وبالعباد.

وفى حوار بينه وبين عمه أبى سهيل عن "القدرية" حيث كان الخليفة عمر يستشيره في أمرهم قال له عمه: "يا أمير المؤمنين، استتبهم، فإن تابوا، وإلا فاعرضهم على السيف (يقصد محاربتهم في حالة عدم الإذعان للرجوع عن سلوكهم المخالف للشرع)، فأقره عمر ﷺ قائلاً: "ذلك رأيي فيهم". وفى رواية أخرى: حدثنا إسماعيل بن علية عن أبى مخزوم عن يسار قال: قال عمر بن عبدالعزيز في أصحاب القدر: يستتابون، فإن تابوا، وإلا نفوا من ديار المسلمين" (دار الفجر، 1420هـ – 1999م، ص 63).

ويستفاد من ذلك أن على الحاكم أن يدعو المعارضة للحوار الموضوعي، فإن اقتنعوا ورجعوا عن معارضتهم المخالفة للشرع والدين وصحيح الأصول، كان بها، وإن أصروا على العناد فتكون المعاملة الرادعة معهم بأحد أمرين: محاربتهم أو نفيهم من بلاد المسلمين. ففي ذلك ضماناً لاستتباب الأمن الذي يصعب تحققه من بعض الفئات المعارضة التي لا ترضى بديلاً عن إحداث التخريب والتدمير وإثارة الفتن والقلاقل.

سادسا: التأجيل الموضوعي لبعض الأمور ولبعض الأحكام:

ومن أجل تحقيق العدالة في تقييم الأمور وتوقيع العقوبات العادلة، فعلى كل حاكم أن يقتدي بما كان يفعله الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز، حيث كان يتحاشى إصدار آية عقوبة وهو في حالة غضب. وفى ذلك قال الاوزاعي: كان عمر بن عبدالعزيز إذا أراد أن يعاقب رجلاً حبسه ثلاثة أيام كراهة أن يعجل في أول غضبه.

وكان عمر يتعمد أحيانا تأخير البت في بعض الأمور برغم إمكانية تحقيقها لتوها فلما سأله ابنه عبدالملك عن علة ذلك كانت إجابته الحكيمة: "والله ما استطيع أن اخرج لهم شيئاً من الدين إلا ومعه طَرْفٌ من الدنيا، استلين به قلوبهم، خوفا أن يَنْخَرِقَ[1] عليَّ منهم ما لا طاقة لي به ".

والواقع أن ذلك السلوك النموذجي يتشابه كثيراً مع ما يفعله الرئيس محمد مرسى ورجال الأمن حين يضطرون إلى القبض عن بعض مثيري الشغب، فيحبسونهم ثم يطلقون سراحهم مرة أخرى كان ما فعلوه حدث على سبيل الردع والتوجيه وليس لأغراض الإيذاء والظلم اللذان يتم اتهامهم به دائماً.

سابعا: رفضه لمبدأ تعدد فرص الالتزامات المالية على الناس بفرض ضرائب أخرى عليهم: المكس:

فالمكس يمثل ضريبة أو دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية. أو تؤخذ ممن يدخل البلد من التجار، وبالتالي يعتبر إجراءاً ظالماً ينطوي على تحصيل جبايات أو ضرائب تؤخذ من الناس بدون علة شرعية محددة ومقبولة. ويرى البعض أن فرض الزكاة على المسلم، والجزية والعشور والخراج على الذمي تكفى لتدمير مصادر التمويل العام ولا تستدعى فرض المزيد على الناس في شكلها تلك الضرائب والجبايات.

---

(1) أي ينشق.

وكان عمر بن عبدالعزيز ممن يتبعون ذلك الاتجاه. ومن ثم فعندما تولى الخلافة ألغى المكس عن كل أرض وألغى فرض الجزية عن كل من اسلم (الطبقات الكبرى لابن سعد (5/ 345) في: على الصلابي، 2005، ص 56). وفى ذلك دليل في كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى عدى بن ارطاة: "أن ضع عن الناس... والمكس - ولعمري - ما هو بالمكس ولكنه البخس الذي قال الله فيه: ﴿ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (هود: 85). فمن أدى زكاة ماله فاقبل منه ومن لم يأت فالله حسيبه" (الطبقات الكبرى لابن سعد (5/ 383) في: على الصلابي، المرجع السابق، ص 56، 57).

ثامنا: إقرار حرية التجارة والكسب والاستثمار (الحرية الاقتصادية):

فقد أقر ذلك طالما تم في إطار طاعة الله وتنفيذ أوامره وتجنب نواهيه. ويرى عمر أن الحرية في ممارسة الأنشطة المشروعة تعتبر عاملاً مساعداً على التعريف بالإسلام ونشر تعاليمه عبر البر والبحر والجسور. وفى ذلك يقول عمر بن عبدالعزيز: "وإن طاعة الله التي أنزل في كتابه أن يدعى الناس إلى الإسلام كافة،... وأن يبتغى الناس بأموالهم في البر والبحر، ولا يمنعون ولا يحبسون". (سيرة عمر لابن عبدالحكم، ص 121 في: على الصلابي، المرجع السابق، ص 63). ويؤكد عمر على أهمية البحر كالبر في ابتغاء الأرزاق وممارسة الأنشطة التكسبية حيث كان مما كتب: "... وأما البحر، فإنا نرى سبيله سبيل البر، قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡبَحۡرَ لِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ فِيهِ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (الجاثية: 12)، فأذن أن يتجر فيه من شاء، وارى أن لا يحول بين أحد من الناس وبينه، فإن البر والبحر لله جميعاً، سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشهم" (المرجع السابق).

ومن مقولته الأخيرة يمكن استنباط إفادة اقتصادية أخرى وهى اعتبار التنقل عبر البر وعبر البحر من الخدمات الواجب أن تكون مجانية بلا رسوم تدفع لاعتبار البر والبحر ذاتهما من الممتلكات العامة المرفوض تخصيصها لأحد حيث أن البر والبحر هما لله جميعاً. وتتأكد تلك الحقيقة بدورها من قول عمر في موضع آخر: "... أطلق الجسور والمعابر

للسابلة يسيرون عليها دون جَعْل، لأن عمال السوء تعدوا غير ما أمروا به" (وقد يقصد بالجعل هنا ما يسمى في وقتنا المعاصر بالرسوم التي يتم فرضها على الأنشطة واستخراج تصاريح العمل وما شابهها).

تاسعا: رفض لفرض سياسة التسعير الجبرية وتطبيق مبدأ الحرية في ذلك الصدد:

فقد ناقشه أبو عبدالرحمن بن شوبان ذات مرة عن ظاهرة ارتفاع الأسعار مقارنة بها في العهود السابقة له، واقترح عليه فرض نظام للتسعير الجبرى من أجل إيقاف ذلك الغلو السعرى، فبرر ارتفاع الأسعار في عهده كنتيجة لتخفيف عبء الالتزامات على أهل الذمة، حيث أن من قبله كانوا يكلفونهم ما يفوق طاقاتهم الفعلية، ثم رفض الاقتراح بفرض التسعير الجبرى باعتباره أمر قدرى يتحكم الله وحده فيه. ونعتقد أن تفسيره لذلك يرجع إلى أن ارتفاع الأسعار وانخفاضها يعتبر جزء ضمنى من توزيع الله لأرزاقه على الناس ومن تحقيق عنصر البركة، ومنحها إلى من يستحقها، حيث تكون البركة هنا في شكل (ارتفاع للسعر بالنسبة للبائع التي تتيح له فرصة أكبر للمكاسب، والبركة بالنسبة للمشترى يمكن أن تتمثل في انخفاض السعر الذي يتاح له أن يشترى به مما يتيح له فرصة زيادة ونمو في القوة الشرائية الحقيقية التي يتمتع بها.

ويستدل على رأى عمر بن عبدالعزيز في مسألة الأسعار (كتبرير لارتفاعها النسبى في عهده، وكرفض للتدخل في تحديدها) من رواية أبى يوسف: عن عبدالرحمن بن شوبان عن أبيه إنه قال: "قلت لعمر بن عبدالعزيز: يا أمير المؤمنين، ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة؟ قال: إن الذين كانوا قبلى كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، ولم يكونوا يجدون أبدا من أن يبيعوا ويكسروا ما في أيديهم، وأنا لا أكلف أحدا إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء، قال: فقلت: لو أنك سعرت، قال: ليس إلينا من ذلك شيء، إنما السعر إلى الله" (المرجع السابق، ص 63، 64).

عاشرا: تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور والدخول المعيشية وتحديد معيار التصنيف:

في الفترة التالية لقيام ثورة يناير 2011 المصرية ثارت مناقشات مكثفة حول حتمية وضع حد أدنى للأجور لا يجحف معها العامل المصري، مع تحديد حد أقصى للأجور لا يجور بعد كبار المسئولين على حقوق من يتدنون عنهم في المراتب المهنية. ولم ينتظر الخليفة عمر بن عبدالعزيز – ذلك الإصلاحي الرشيد – أن تقوم ثورة من أجل التفكير الرشيد الموضوعي في ذلك الأمر من أجل تنفيذه بالفعل. فمن الروايات المرتبطة بذلك الموضوع، عرف إنه قرر أن يكون الحد الأعلى لأجر العامل ثلاث مائة ديناراً. ولم يكتف بمعيار تغطية الحاجات الأساسية المعيشية كسبب لتحديد ذلك الحد، لكنه أخذ في اعتباره ما لا يفطن إليه كثيرون غيره، وهو ضمان ولاء العامل له وللنظام وعدم الانقلاب عليهما. ويتجلى ذلك في رواية عن أبن أبى زكريا إنه قال للخليفة: قد بلغني إنك ترزق العامل من عمالك ثلاث مائة دينار، قال: نعم، قال، ولِمِ ذلك؟ قال: أردت أن أغنيهم عن الخيانة".

أما المدهش العجيب كان في تقتير عمر على نفسه (برغم توسيعه على عماله)، حيث لم يضمن لنفسه ذلك القدر من الأجر، وحرم نفسه من أن يأخذ أي نصيب من الفئ (أبو محمد عبدالحكم، 94، ص 55).

أما الحد الأدنى استنباطه من قدر ما قرره عمر بن عبدالعزيز من خلال قصته مع الشيخ الجزرى الضرير الذي لا يجد من ينفق عليه، فقرر له الخليفة خمسة وثلاثين ديناراً كنفقة معيشة موضحاً معياره في ذلك التقدير وهو إنه "ثمن قائد لا كبير يقهره، ولا صغير يضعف عنه". (المرجع السابق، ص 57). وهو ما يمكن أن يطلق عليه حد "الكفاية والاستغناء عن الآخرين".

وكان الخليفة يعتبر نفسه مسئولاً عن الإنفاق على من لا مال له، حتى إن تم ذلك من ماله الخاص، كما فعل مع شخص يحتاج إلى نفقة أهله فقال له الخليفة: "خذ هذه الذهب فأنفقها على عيالنا إلى أن يخرج لي عطائي مع المسلمين أو يقضى الله قبل ذلك" (المرجع السابق).

ويلاحظ مما سبق أن أحد الكفاف أو الحد الأدنى المستنبط هنا كان يخص غير العامل من ذوى الاحتياجات الخاصة وليس عاملاً بالضرورة له حق المقابل. وكذلك إعانته لذى الحاجة لم يربطه الخليفة بتكليفه بأعمال مهنية تتطلب رد ما حصل عليه من إعانة إليه بعد ذلك.

وبوجه عام، فيلاحظ أن الحد الأقصى الذي يمثل حد الكفاية للعامل يبلغ نحو ثمانية أضعاف ونصف للحد الأدنى من متوسط الدخل المعيشي الذي قرر الخليفة بأنه يكفى لغير العامل العاجز، وقد يستنتج من ذلك تقارب المستويات المعيشية آنذاك وعدم وجود ذلك التفاوت المبالغ فيه بين الطبقات كما هو حادث في أيامنا المعاصرة وذلك التقارب قد يفيد في انتفاء ظاهرة ظلم وهيمنة الكبار، وتفشى ظاهرة التسول والحق الاجتماعي بين الصغار.

حادي عشر: تحريم استخدام العامل أو السلطان للمال العام للمسلمين، وكيفية رد ما تم سلبه بدون وجه حق (قصة الماء المسخن):

فقد كان الغلام يأتي الخليفة كل يوم بماء (ساخن) لكي يتوضأ به. وذات مرة انتبه الخليفة فسأله عن مصدر ذلك الماء المسخن وعرف إنه يتم تسخينه في (مطبخ العامة). فتوقف الخليفة فوراً عن استخدامه واتبع منهجاً موضوعياً (عجيباً) من أجل رد ما يرى إنه حصل عليه بدون حق من المال العام للمسلمين. وفيما يلي النموذج الاستنباطي من سلوك ذلك الخليفة الرشيد:

1- تحديد نوعية المال العام الذي أسيئ استخدامه (وهو الحطب المستخدم في التسخين).

2- حساب الكمية الإجمالية من الحطب التي تتم استهلاكها بدون حق وذلك بطريقة بالغة التميز والذكاء والمنطقية. فقد استخدم ذات الإناء الذي كان يسخن فيه الماء في المطبخ العمومي، ويؤتى به إليه فارغاً، ثم يملؤه الخليفة بنفسه بالماء ثم يغليه في مطبخه الخاص، ثم حدد عدد الأيام التي تم تسخين الماء في المطبخ العمومي وحسب كمية الحطب التي استخدمت في تسخين المياه في ذلك الإناء على مدى الفترة المذكورة.

3- ثم أرسل الخليفة إجمالي الكمية المحسوبة من الحطب إلى المطبخ العمومي مما لديه من حطب يخصه.

4- واضطر عمر بعد ذلك إلى استخدام الماء البارد في الوضوء والاغتسال لعدم كفاية الحطب المتبقي لديه لولا أن اقترح عليه الغلام – المشفق عليه – بأن يستخدم المطبخ العمومي مع دفع قيمة الخدمة المستعان بها (تسخين المياه) كقيمة نقدية تضاف إلى بيت مال المسلمين، ففعل ذلك.

ويلاحظ من تلك القصة درساً آخر مفيد وهو أخذه بمبدأ الشورى حتى مع البسطاء طالما صح رأيهم.

ثاني عشر: عدم قبول الهدايا المرتبطة بالمناصب وتحويلها إلى بيت المال (قصة الرطب):

فقد تم إرسال رطب كهدية من أمير الأردن إلى الخليفة، وبعد التحري عرف الخليفة أنهما أرسلتا على الدواب المخصصة للبريد، فأمر الخليفة ببيع الهدية ثم تخصيص ثمنها لإطعام الدواب التي كانت تستخدم كوسيلة خدمة عامة لنقل البريد.

ثالثا عشر: الاستغلال الأمثل للوقت: تطبيق مبدأ عدم تأجيل عمل اليوم إلى الغد، مع الاستثناءات موضوعية المبررات:

فقد عرف عن الخليفة انشغاله الدائم لحرصه على انجاز الأعمال أولا بأول. فعندما طلب منه ذات مرة تأجيل عمل ما للغد لأخذ قسط من الراحة، قال الخليفة: "لقد فدحني عمل يوم واحد، فكيف إذا اجتمع عليَّ عمل يومين". ومع هذا، ففي بعض الحالات كان الخليفة يتعمد تأجيل البت في بعض الأمور حتى إن كانت بطبيعتها لا تستغرق وقتاً طويلاً، ويحدث ذلك – كما كان الخليفة يوضح – لأهداف مختلفة مثل تليين القلوب وتجنب الفرقة والانشقاق بين الفئات ذوى المصالح المتعارضة (المرجع السابق، ص 66، 68، 69). وذلك على نحو ما تبين سابقاً.

رابع عشر: الاقتصاد في استخدام الموارد والاستغلال الأفضل لها (المنهج الاقتصادي في استخدام الورق):

فقد عرف الخليفة بأنه كان هناك إسراف كبير في استهلاك الورق في عهود من سبقه، فقرر ترشيد ذلك من خلال تجميع الحوائج الكثيرة المتعددة وتركيز تدوينها في صحيفة واحدة فقط. وذلك يمكن أن يفيد في ترشيد النفقات الحكومية على استهلاك كم هائل من الورق الذي لا تملأ سطوره عن آخرها باللازم المفيد، وكذلك في ترشيد الطلاب لاستخدام الورق الذي لا يستغلونه بكامله في العمليات التعليمية المختلفة... الخ.

خامس عشر: فرض مبدأ ترشيد استغلال موارد الدولة التمويلية الموجودة في بيت المال واعتبار ما يحدث من عجز نتيجة لسوء استخدامها:

فقد قدم الخليفة منهجاً بالغ البساطة برغم إغفال الكثير من المسئولين المعاصرين عن التنبيه إليه، وهو وجوب ترشيد استخدام الموارد التمويلية للدولة بحالها الحقيقي أو الفعلي وإعطاء ذلك أولوية على مجرد الشكوى من العجز أو طلب المزيد!. ولقد تجلى ذلك المنهج السهل الممتنع عندما اخبر الخليفة بفقد بضع الدنانير من بيت المال باليمن. فكتب الخليفة إليه ليوبخه على أن ما حدث من عجز في الموارد إنما نشأ عن إهدار وقصور في المحافظة على موارد المسلمين التي ائتمن المسئول (الذي يقابل وزير المالية المعاصر) عليها. وفى ذلك كتب عمر إلى ذلك المسئول "وهب بن منبه": "أما بعد، فإني لست أتهم دينك ولا أمانتك، ولكنى أتهم تضييعك وتفريطك، وإنما أنا حجيج المسلمين في مالهم وإنما لأشحهم يمينك فاخلف لهم والسلام" (المرجع السابق، ص 87، 88).

سادس عشر: إغناء الناس وعدم وجود أي مستحق للتصدق عليه:

وكان من نتائج سياسات الإصلاح الرشيدة للخليفة العادل، إنه لم يعثر على شخص واحد يستحق الصدقات التي أرسلت إفريقيا، فتم إعادة استغلال تلك الصدقات في شيء آخر نافع للبشر وللإسلام، وذلك بشراء عبيد ثم إعتاقهم مما غرس فيهم مشاعر الولاء والانتماء للدين الإسلامي وللمسلمين. فقد قال يحيى بن سعيد (من أكابر أهل الحديث في المدينة): "بعثني عمر بن عبدالعزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها

لهم فلم نجد بها فقيراً، ولم نجد من يأخذها منى قد أغنى عمر بن عبدالعزيز الناس فاشتريت بها رقاباً فأعتقتهم وولاؤهم للمسلمين" (المرجع السابق، ص 78).

وقد تأكدت حقيقة غنى الناس واستغنائهم في عهد عمر بن عبدالعزيز من قول رجل آخر كان من ذرية "زيد بن الخطاب"[1] حين قال: "إنما وَلِيَ عمر بن عبدالعزيز سنتين ونصفا، فذلك ثلاثون شهرا، فم مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح بماله. قد أغْنىَ عمر بن عبدالعزيز الناس". (محمد بن عبدالحكم، مرجع سابق، ص 128).

(1) زيد بن الخطاب هو اخو عمر بن الخطاب، وكان صحابى من شجعان العرب في الجاهلية والإسلام، وقد سبق عمر في إسلامه.

المبحث الثالث

النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي ذي الأساس العمري المزدوج

مقدمة:

من بين ما وصى النبي ﷺ المسلمين به "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى" (حسن صحيح، سنن أبى داود (4/ 201)، الترمذى (5/ 44). وأعاد ﷺ التأكيد على اثنين بعينها قائلاً: "اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر" (صحح سنن الترمذي للألباني (3/ 200). ثم اختص النبي ﷺ عمر بن الخطاب ببعض الأحاديث التي تشير إلى مواضع تميز ينفرد بها مثل وصفه بالمحدَّث (الملهم) في قوله ﷺ "لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يك في أمتي أحد، فإنه عمر" (البخاري (3689)، ومسلم (2398)، والإخبار بخوف الشيطان وفراره منه لشدة هيبته: "أيها يا ابن الخطاب والذي نفسى بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجاً قط إلا سلك فجاً غير فجك" (البخاري - 3683)، مسلم (2396)، وكان من بين ما قال النبي ﷺ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويوضح تميز منزلته لديه: "لو كان بعدى نبى لكان عمر بن الخطاب" (السيوطي في الجامع الصغير 2/ 136).

ذلك هو عمر بن الخطاب الذي انتزع احترام وتقدير أحد كبار قادة الفرس حين وجده نائماً على التراب متوسداً حجراً تحت شجرة بدون حراسة أمنية فقال قولته الشهيرة: **"حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر"**.

ونمضى لثاني العمرين، عمر بن عبدالعزيز، الكردي المسلم، حفيد جده لامه العربي المسلم عمر بن الخطاب، فنفاجأ بامتداد نموذجي للسيرة العطرة وللإدارة الناجحة لنظام اقتصادي سياسي اجتماعي شامل تم كله على أصول نظرية إسلامية بحتة. ذلك الخليفة العمري التالي هو من عرف بكونه الإمام العادل، وهو من كان المنطق وسيلته في التفكير والحكم حيث قال "أحببت أن يُعلَّم من كان جاهلا من أمري والذي أنا عليه مما أكن أريد

به المنطق في يومي هذا حتى رأيت أن المنطق ببعضه هو أقرب إلى الصلاح في عاجل الأمر وآجله" (أبى محمد عبدالحكم، 94، ص 83).

هو من صرح بوضوح مصادر منهاجه في الحكم والتطبيق بقوله: "وأنا اعلم من كتاب الله وسنته، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وما سلف عليه أمر الأئمة بين يدى علماً من الله علمَّنيه... " (المرجع السابق).

وهو من أعلن زهده في الولاية والخلافة وإدراكه أنها مسئولية وتكليف لا نعمة وتشريف حيث قال عنها "فلعمري ما ازددت علماً بالولاية إلا ازددت لها مخافة... (المرجع السابق).

وعلى مر الصفحات الماضية، تم التعرف على نموذجين مثاليين لتجربة عملية تطبيقية حول النظام الاقتصادي الإسلامي التي تم بنائها وتناميها على يدي هذين العمرين الجليلين. وقد تميز النموذج الأول لعمر بن الخطاب بالإرشاد إلى كيفية الإصلاح والتعامل مع الأزمات والكوارث، وفى النموذج الآخر تم الوقوف على كيفية الإصلاح والتعامل في وقت الرخاء والراحة.

وفى ذلك الفصل يتم الانتهاء باستخلاص أهم محددات كلا النظامين معاً وبمحاولة تحويل تلك المحددات المشتركة إلى متغيرات كمية أو كيفية، يمكن أن تشكل معاً لبنات لبناء نموذجي نوعى مبدأي للمكونات الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي كنموذج يقترح تناوله في دراسات تالية بمزيد من التحليل القياسي المتعمق، تمهيداً لإدخاله إلى حيز التطبيق العملي.

أهم محددات النظام الاقتصادي الإسلامي المستخلصة من تجربتي العمرين الراشدين:

أولا: أهم محددات نموذج عمر بن الخطاب:

1- **الملكية الخاصة** بما لا يضر بالمصلحة العامة (وسطية معايير التملك).
2- **لا للمساواة المطلقة**، ولا للطبقية العنصرية (العدالة والموضوعية في التصنيف الطبقي الموضوعي وفقاً للقدرات والإمكانيات).

3- **القضاء على الفقر** بعمل الفقير وتكافل الغنى (الدور المزدوج الآتي للفقير وللغنى في حل مشكلة الفقر).

4- **مواجهة الأزمات** الاقتصادية الخاصة بالغذاء (المشاركة الشعبية وترشيد عملية استغلال المتاح من الغذاء) وبالصحة (العزل).

5- **توزيع الثروة والدخل** ودور الدولة (لكل بقدر عمله، وسد حاجات غير القادرين من قِبل الدولة).

6- **معيار تحديد الحد الأدنى للفرد** يجب أن يغطى أربعة بنود: وسيلة للدفاع، الاحتياجات الشخصية، نفقات من يعول، خدمات لازمة للنشاط المعيشي (الحاجات الأساسية المكونة للحد الأدنى من الدخل).

7- **التمييز في الدخول** وفقاً لدرجة الإيمان والتقوى (التمييز الدخلي بين الأسوياء والمنحرفين من معايير توزيع الدخول).

8- **دور الدولة** ضروري في كثير من المجالات مثل إدارة المال العام وممتلكات الشعب، ورعاية الضعفاء والمحتاجين، والتقريب بين الطبقات بشكل موضوعي (الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة).

9- **مصادر التمويل العام**: الزكاة، الجزية، الخراج، العشور، الفئ والغنائم (لا ضرائب في المصادر الإسلامية للتمويل وإنما كلها محددة في آيات القرآن الكريم).

10- **بيت المال**، وتدوين الدواوين (الجهاز المسئول عن مصادر التمويل والسجلات الرسمية الخاصة به).

11- **النقود الإسلامية** (عملة وطنية تميز الدولة).

12- **إقطاع الأراضي** (الإصلاح الزراعي وإحياء الأراضي الجدباء).

13- **وظائف متميزة**: العاشر، عامل الخراج، خازن بيت المال، المصدق، العامل على البحر، صاحب الاقباض، واعظ الجيش، قائد مائة (الهيكل الوظيفي والمهني العام للدولة).

14- **منشآت متميزة**: دار السجن، دار للمغتربين وعابرى سبيل، دار الدقيق (الأجهزة الحكومية للدولة).

15- **ترشيد لغة المعاملات الحركية** للقيادات العليا (البروتوكول) وفن المعاملات والتواصل المهني الرسمى.

وفيما سبق، تمت إعادة عرض الملامح المفاتيح التي ذكرت في النظام الاقتصادي في عهد عمر بن الخطاب مع إعادة بلورة تلك الملامح في شكل مسميات أو مؤشرات يمكن أن تستخدم بعد ذلك في تكوين معادلة النظام الاقتصادي الإسلامي بصفتها متغيرات مستقلة كما سيتم التوضيح فيما بعد.

ثانيا: أهم محددات نموذج عمر بن عبدالعزيز:

1- الحرص على **مبايعة** الناس للخليفة (الديمقراطية).

2- **المال** لخدمة الرعية وليس لإثراء المسئول (السلطة في خدمة الشعب).

3- ترشيد **الإنفاق** الحكومي (الإنفاق الحكومي الضروري وليس البذخي).

4- رد **المظالم** إلى أهلها (العدل أساس الملك – أو درء المفاسد مقدم على جلب المصالح).

5- التعامل الموضوعي مع **المعارضة** (الحوار ثم الردع ثم العقاب أساس التعامل مع المعارضة).

6- رفض مبدأ تعدد **الالتزامات المالية** على الناس بفرض المكس (لا للضرائب كمورد تمويلي عام).

7- إقرار **حرية** التجارة والكسب والاستثمار (الحرية الاقتصادية).

8- رفض التسعير **الجبري** (التسعير وفقاً لقوى السوق).

9- الحد **الأدنى** للدخل (يغنى عن سؤال الغير).

10- الحد **الأعلى** للدخل (يغنى عن الخيانة).

11- استخدام **شخصي** من قِبل المسئولين للمال العام (مرفوض تماماً).

12- **الهدايا** المرتبطة بالمناصب (تضاف إلى خزانة الدولة أو بيت المال).

13- **استغلال** الموارد المتاحة (تدنية المهدر منها، وتعظيم منافع استغلالها).
14- ترشيد **الموارد التمويلية** للدولة (سبب العجز هو سوء الاستغلال وليس تدنى المتاح).
15- **الاستغلال** الرشيد **للوقت** (كمعيار عام: لا تأجيل للأعمال، وكاستثناء التأجيل إذا ارتبط بضرورة أو بفائدة ما).
16- **إغناء** كل الشعب (تحقيق فوائض تسمح بزيادة نفوذ الدولة على دول أخرى).

وبالرجوع إلى السيرة الذاتية لكلا العمرين رضي الله عنهما، سنجد أنهما يشتركان في ذات التوجه القائم على الالتزام التام بكتاب الله وسنة رسوله، وبالفكر المنطقي المتمثل في الاجتهاد الذي ينطوي على مرونة رشيدة في التعامل مع المستجدات، وكلّ كان يأخذ بمبدأ الشورى، وكلّ كان أمينا على المال العام وينأى بنفسه وبمن يعمل معه أن يحققوا انتفاعات شخصية منه أو أن يسمحوا بإساءة استغلاله، وكلّ كان يطبق منهجه على دولة إسلامية متسعة الأطراف تشمل في طياتها دولاً أخرى أو شعوباً من غير المسلمين ومع هذا، عاش الجميع في حالة تواجد وانسجام لتحقق العدالة في المعاملة مع الجميع، كل بضوابط تتلاءم مع ديانته وعقيدته.

وبطبيعة الحال، فإن نموذجي العمرين لم يتضمنان ذات وحدات التمييز أو ذات العناصر لأن ما تم هنا هو محاولة مبدئية لتحصيل بعض العناصر الهامة المكونة لكل من النظامين بشكل إجمالي، غير أننا يمكن أن نخلص من النموذجين لبعض العوامل المندمجة أو المشتركة التي تستطيع بها أن نكون معادلة واحدة توضح ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي في عمومه وتبرز مواضع تقييم درجات الفعاليات له. وذلك ما سيتم في الجزء التالي مباشرة.

النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي:

بالرجوع إلى العناصر المفاتيح التي تم استنباطها كمكونات إجمالية أساسية للنظام الاقتصادي في عهد كل من عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، يمكن تلك العناصر بتمثيلها بالمتغيرات التالية:

أولا: نموذج عمر بن الخطاب:

(1) المذهب Ideology	إسلامي
(2) درجة التطرف أو التحيز	وسطية ← في الملكية/ في الطبقية/ في علاج الفقر...
(3) الوحدة المستهدفة	الشعب ← "يعنيني شأن الرعية"
(4) طريقة الحكم	الشورى
(5) المسئولية	الدولة والشعب معاً
(6) موارد التمويل	لا استخدام للضرائب باللغة المعاصرة.
(7) أطراف معالجة الأزمات	الرئيس + الدولة + مشاركة شعبية ← تكافل اجتماعي
(8) الاستمرارية	(تشابه مع الموجود في العصر الحديث، مثلاً: بيت المال (يتشابه مع وزارة المالية، والعملة الإسلامية تتشابه مع العملة الوطنية، ولغة الجسد جزء من البروتوكولات المعاصرة ومعالجة أزمة المجاعة صالحة للتطبيق في العصر الحالي).

ثانيا: نموذج عمر بن عبدالعزيز:

(1) المذهب	إسلامي/ الحرية الاقتصادية في الأنشطة والتسعير...
(2) درجة التطرف أو التحيز	وسطية ← موضوعية الحوار مع المعارضة، رعاية غير المسلمين، حدود مختلفة للدخل)
(3) الوحدة المستهدفة	الشعب ← المال لتحسين أحوال الرعية
(4) طريقة الحكم	الشورى والديمقراطية ← المبايعة
(5) المسئولية	الدولة
(6) موارد التمويل	لا استخدام للضرائب باللغة المعاصرة.
(7) الهدف	(إغناء الناس عن السؤال وعن الانحراف بالخيانة وغيرها وإصلاح أخطاء الأنظمة السابقة من تبذير ومظالم...
(8) الاستمرارية	(ترشيد الإنفاق الحكومي، تحريم الهدايا لذوى المناصب، الاستغلال الرشيد للوقت وللموارد...).

وبطبيعة الحال، فكلما تمت دراسة النماذج الاقتصادية بشكل أكثر عمقاً وتناسقاً في الفترات المعنية، كلما كانت المتغيرات الممثلة للأنظمة الاقتصادية في تلك الفترات أكثر موضوعية وتحديداً وقابلية للقياس أيضاً.

وبالاستعانة بمعادلة (كفاءة النظام) الموضحة في دراسة حول النظم الاقتصادية المعاصرة (زينب صالح الأشوح، 2013، ص ص 47، 48) نجد أن تلك المعادلة تأخذ الصيغة التالية:

كفاءة النظام = (الدين، الفكر البشرى، الشمولية، عدم التحيز، إمكانية التطبيق، الاستمرارية، معدل النمو، تغطية الأهداف).

وبالتطبيق النوعي (المبدأى) لتلك المعادلة (النوعية) على المتغيرات الثماني لنظامي العمرين يمكن أن نستقرئ الآتي:

- فيما يتعلق بعنصر الدين: كلا النظامين يلتزمان بالأصول الشرعية بالكامل.
- وفيما يتعلق بالفكر البشرى: كلا النظامين يقومان أيضاً على الفكر البشرى الموضوعي من خلال الاجتهاد المنضبط بالتعاليم الشرعية، والشورى مع أهل العلم والحكمة. ولا ننسى قصة عمر مع المرأة التي خالفته في رأيه فأقر بصواب ما قالت بل وأعلنه صراحة بقوله: "كل أحدٍ افقه من عمر" (محمد صديق المنشاوى، مرجع سبق ذكره، ص 20)، ثم عدل عن رأيه ورجع إلى المنبر ليعلن إلى الناس: "إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، فليفعل كل رجل في ماله ما بدا له" (الكنز [16/ 536، 537]) رقم (45796).
- وكذلك كان الحال مع عمر بن عبدالعزيز الذي أعلن صراحة أن المنطق هو أساس تفكيره (كما ورد سابقاً) والذي لم يتخل أبدا عن استشارة ذوى الرأي وكان ممن تأثر بهم الإمامين مالك والشافعي.
- وفيما يتعلق بالشمولية: سنجد أن كل من العمرين قد توليا الخلافة على دولة إسلامية مترامية الأطراف تشمل دولاً أخرى غير إسلامية وتشمل تيارات مذهبية بالغة التطرف وتنطوي على ظروف متباينة، ومع هذا، نجح كل منهما في إدارة كل المناطق

بتناسق وتلاؤم مع كل التباينات. ولقد لوحظ أن كل ما تم في خلال هذين النظامين ما زال يتطابق مع ظروف العصر الحديث ويصلح للانتفاع به في أحوال بالغة التشابه مثل الاستفادة بنموذج عمر بن الخطاب (كأطر عامة مرشدة) في كيفية المعالجة الرشيدة للازمات خاصة في الآونة الأخيرة التي يشهد العالم فيها أزمات اقتصادية طاحنة، وتزيد حدتها في المنطقة العربية أثر الثورات العربية الجماعية.

- وفيما يتعلق بعدم التحيز، فنجد أن كلا النظامين يقومان على الاعتدال في التعامل مع كل الفئات فعمر بن الخطاب لم يتحيز للفئات الفقيرة على حساب الطبقات الثرية (كما يحدث في ظل النظام الشيوعي) كما لم يتحيز مع الأغنياء ضد الفقراء بدليل قولته في أواخر أيامه بإعلان تمنيه بأخذ فضول الأغنياء لتوزيعها على الفقراء، وكذلك فعل عمر بن عبدالعزيز الذي قرر دخولاً متباينة لكل حسب وضعه واحتياجاته الفعلية.
- وفيما يتعلق بإمكانية التطبيق، فمن الواضح أن غالبية ما سبق صالح للتطبيق المعاصر، وإن كانت هناك وقفة تستدعى مزيداً من التحليل حول فكرة غياب "الضرائب" من موارد تمويل الدولة باعتبارها ظلماً وإجحافا على الشعب. لكن تماذج دور الدولة مع الشعب ما زال يوصى به حتى الآن من خلال المشاركة الشعبية والتكافل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، والشورى يعتبر الوجه النموذجي للديمقراطية التي تنادى بها الثورات المعاصرة. وما زالت هناك الكثير من متضمنات النظامين ما يمكن الاستفادة منه بالتطبيق في وقتنا المعاصر برغم تباين الأحوال واختلاف المسميات.
- ويلحق بما سبق عنصر الاستمرارية، فكل ما يمكن تطبيقه من عناصر النظامين العمريين في وقتنا المعاصر يدل على اتسام هذين النموذجين بصفة الاستمرارية، كما أن هناك شواهد أخرى تدل على استمرارية العناصر مثل تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في الأنشطة وفى الانتقال وفى التسعير حيث نجدها تطبق حتى الآن في إطار النظام الرأسمالي، كما أن هناك أجهزة ما زالت موجودة بشكلها الأساسي مع اختلاف المسميات مثل "وزارة المالية أو الخزانة" (بمسماها المعاصر) التي تقابل بيت المال (في النظامين العمرين)، والعملة الإسلامية التي تقابلها العملة الوطنية، وهكذا).

- وفيما يتعلق بمعدل النمو أو التنمية، فذلك يمكن أن يعتبر مصطلحاً مستحدثاً لصفته القياسية ولا غضاضة في استخدامه في تحديد فعاليات النظام الاقتصادي الإسلامي. فعلى سبيل المثال، دائماً ما يشار إلى النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبدالعزيز باعتباره نظاماً فاعلاً لأنه ارتبط بحالة رخاء وفائض في الموارد، مقارنة بعكس الحال الذي حدث في عام الرمادة في عهد عمر بن الخطاب. وفى زماننا المعاصر، يمكن إضافة ذلك المتغير باعتباره من نواتج الفكر البشرى الاجتهادي المعاصر التي سمح النبي ﷺ باستخدامها "انتم أدرى بشئون دنياكم".
- أما عن تغطية الأهداف، فيلاحظ أن كلا النظامين قد حققا الهدف الأساسي من قيامهما وهو الرعاية العادلة والفاعلة للرعية مسلميها وغيرهم مع الحفاظ على الهوية الإسلامية وإتباع التعاليم الشرعية الصحيحة وتحقيق حد أدنى ملائم لمعيشة المواطنين.
- هذا، وقد يفيد إدخال متغيرين إضافيين آخرين من أجل تمييز النظام المعنى بهويته الإسلامية المقصورة وهما "اللغة العربية" و"التأريخ الهجري" باعتبارهما مفاتيح تمثل الهوية الدينية للنظام، فلا يصح أن يكون هناك نظاماً إسلاميا مطبقاً بدون استخدام اللغة العربية (لغة القرآن)، والتأريخ الهجري (الإسلامي) كأساس للمعاملات وكبديل، يمكن أن يدرج هذين المتغيرين في بداية النموذج بدلاً من متغير الدين، باعتبارهما ممثلين للدين بشكل صريح.

ويؤكد على أهمية الاقتراح الأخير حقيقة اهتمام عمر بن الخطاب بالتفقه في السنة وفى اللغة العربية وأمره بذلك. فعن عمر إنه كتب إلى أبى موسى الأشعري: أما بعد فتفقها في السنة وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربي، وتمعددوا[1] فإنكم معديون" (أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه 6/ 116 في: خديجة النبراوي، مرجع سبق ذكره، ص 820).

(1) تمعددوا، أي تشبهوا بعيش معد بن عدنان وكانوا أهل غلظة وتقشف – أي كونوا مثلهم ودعوا التنعم وزي العجم – النهاية (4/ 342).

كما قام عمر بن الخطاب بالدور الريادي المطلق في وضع التاريخ بالهجرة من أجل ترسيخ أصول الهوية والحضارة الإسلامية وتثبيت تواجدها عبر الأزمنة. وقد استطاع عمر بذلك أن يجمع شمل الأمة الإسلامية من خلال وحدة الدين ووحدة العقيدة ووحدة اللغة ووحدة التأريخ أيضاً. (مزيد من التفاصيل حول الروايات المتعلقة بذلك الانجاز الفريد، ارجع إلى على الصلابي، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 108، 109).

خاتمة وتوصيات:

ما تم تقديمه بالبحث الحالي ما هو إلا صورة محدودة بالغة الاختصار لبعض الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي تم تطبيقه وإدارته بالفعل في عهد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز. في الأول برز فيه نموذج رائع لكيفية التعامل الفاعل مع الأزمات، وفى الثاني برز فيه الوجه الإصلاحي المرتبط بثمار الرخاء. وتم الانتهاء باستخلاص تلك الملامح في شكل متغيرات تمت مطابقتها مع معادلة "كفاءة النظام" التي تم اقتراحها في دراسة سابقة موضحة بكتاب سابق لنا.

ونتيجة للمحدودية النسبية، نود التحفظ على كفاية العرض والتحليل الحاليين لذلك الموضوع الهام، إلا إنه مع هذا ما زال موضع أمل ورجاء في تحقيق الغرض منه وهو إثبات وجود أنظمة إسلامية متميزة وناجحة تم تطبيقها، ومرت بشعوبها وقتها بخير وعافية، وما زالت تترك بصماتها للأحفاد كي يسترشدوا بمتضمناتها وبإرشاداتها. وكذلك ليتمكنوا من الرد على الأصوات التي تتعالى – عن جهل وعدم دراسة – بأن الإسلام هو دين تعبدي فقط وبأنه يجب الفصل بين الأمور الدينية التعبدية والمسائل المعيشية التي لا يقدر على التعامل معها إلا من خلال الفكر والتطبيق البشرى البحت.

وفى النهاية، ومن أجل أن تكتمل الفائدة من تلك الدراسة، يقترح الآتي:

1- استعانة الباحثين الجادين بتلك الدراسة، وبالكتاب الذي أصدرته الباحثة حول النظم الاقتصادية المعاصرة ومقارنتها بالنموذج الإسلامي، كأساس مبدأي من أجل إجراء دراسات أكثر شمولية وعمقاً للنظم الاقتصادية ليس فقط في عهد العمرين،

ولكن في عهد الخلفاء الراشدين أجمعين أو في فترة الخلافة الإسلامية القوية، ومحاولة استنباط نماذج مماثلة لما تم عرضه في تلك الدراسة الحالية لكن بشكل أكثر دقة وعمقاً وقابلية للقياس.

2- إجراء دراسات تطبيقية قياسية عملية على ذات النموذج الموضح بالدراسة مع تحويل المتغيرات إلى متغيرات عددية وصورية قابلة لاستجلاب البيانات المناسبة، وللتحليل الإحصائي المناسب مثل تطبيق معادلة الانحدار الخطى المتعدد باستخدام برنامج SPSS. فكلما دخل النموذج المقترح حيز التحليل القياسي التطبيقي، كلما أصبحت الفكرة أكثر اقتناعاً ومصداقية.

3- دعوة العلمانيين والمتشبثين بالفكر البشرى وحده وبضرورة فصل العلم عن والأنشطة المعيشية عن الدين إلى استقراء البحث والتعمق في الدراسات ذات الصلة وإبراز آراء موضوعية لهم تقوم على علم ودراسة وليس على مجرد آراء سطحية.

4- دعوة الجهات المختصة في مصر وفى أي دولة أخرى تعانى من أزمات اقتصادية أو من تخبط في القرارات أو ما شابه ذلك، إلى الاستعانة بالدراسة الحالية كبديل مختصر إرشادي عما فعله أجدادنا الحكماء، لعل الاقتداء بهم يخرج الجميع من نفق الأزمات الاقتصادية المظلم.

وفى النهاية همسة إلى أصحاب القرار: تخيروا الكفاءة والثقة، فإن لزمت الأولوية فلتكن الكفاءة أما الخلفاء فلم تكن لديهم مشكلة فكل المسلمين الأوائل كانت تتوافر فيهم الكفاءة والثقة والعلم المتدفق أيضاً. ومع هذا، لم ير عمر بن الخطاب آية غضاضة في أن يستخدم عملة نقدية كسراوية الأصل لكن بعد أن يقوم بتطويرها لتتلاءم مع الهوية الإسلامية... ترى هل من مستقرئ لما أقول؟!

وبعد الرحلة المعرفية في بستان تطبيقات اقتصادية رشيدة في زمن السلف الصالحين، والوقوف على النجاح الحقيقي الذي حققته النظم الاقتصادية المطبقة في زمن الدولة الإسلامية القوية، يتبقى لنا أن نختم الفصل الحالي والكتاب بأكمله بتساؤل تشوبه مرارة الحسرة على دين راقي ضيعه تابعون أصبحوا كغثاء السيل، سؤال يسأله دائما بتعالي جهلاء

الدين الذين يحاكون قارون في غروره الأرعن: لماذا هم متقدمون في الغرب، بل وفى دول كثيرة أخرى غير إسلامية، ونحن المتباهين بإسلامنا نعانى من التخلف والتواجد في ذيل القائمة المتحضرة، وذلك على الرغم من امتلاكنا لمصادر التوجيه والمعرفة إلهية المصدر، وكفرهم بها وتخليهم عن الاستعانة بها في أنظمتهم بشرية الإعداد والتطبيق بالكامل؟!

حقيقة تخلف العالم الإسلامي، وأسبابه:

بداءة، وقبل أن نستطرد في حديث حول حال قد نكتشف إنه لا يتواجد بصفته الحقيقية أصلا، علينا في البداية أن نعرف، لماذا أصلا يوصم العالم الإسلامي بالتخلف؟! ومن الذي له ذلك الحق الذي يدفعه إلى إشاعة ذلك التصنيف؟

لو تتبعنا التصنيفات التي بنيت عليها أحوال دول العالم وتجميعهم في فئات مختلفة، سنجد أن القائم عليها هو غربي المنشأ أو التوجه، كما أن معايير التصنيف ذاتها تثير التعجب والدهشة لغموض الكثير منها وتحيزها اللامحدود المناهض للدول الإسلامية التي مازالت تحافظ على قيم أخلاقية يفتقد الآخرون التحلي بها أو إدراك قيمتها نتيجة لإدمانهم لملذات الدنيا التي قال عنها رسول الله ﷺ "الدنيا حلوة خضرة، فمن أخذها بحقه بورك له فيها، ورب متخوض فيما اشتهت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3410)، ولقد أكد حديث نبوي صحيح آخر كراهية اتباع ذلك الهدف الدنيوي البحت: "الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر" (صحيح الجامع الصغير وزيادته 3412)، حيث يوضح الحديث أن مباهج الدنيا ورفاهياتها حتى الاقتصادي منها لا يعتبر أصلا من معايير التقدم الذي يجب على المسلم أن يجعله مرامه الأوحد، بل أن الكثير من ملذات الدنيا قد توقعه في معاص تغضب الخالق منه وتحيد به عن أداء دور الاستخلاف الاعماري الحقيقي المطلوب منه. ولهذا فإن اعتبرت الدنيا سجنا للمؤمن لأنه يحبس نفسه ويغالبها عن الاستجابة لرفاهيتها غير المطلوب، بينما هي جنة الآخرين لأنهم يتمتعون بها بلا آية حدود ولا ضوابط ولا روادع بعواقب حساب الآخرة.

وحتى البنيان الذي يمثل أحد مفاتيح وركائز العمران ومظاهر التحضر في زماننا المعاصر، فقد أشير في حديث نبوي صحيح إلى إنه من الأعمال غير المستحبة والتي لن يؤجر عليها الإنسان في الآخرة حيث يعتبر المبالغة في التشييد والبناء الترفي الزائد عن الحاجة الأساسية له، من أوجه الإسراف التي نهى عنها الإسلام قطعيا واعتبرها شيطانية الطابع "كل نفقة ينفقها العبد يؤجر فيها إلا البنيان" وفى رواية أخرى "يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب - أو قال في البناء" (الحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (2831، ولقد ورد في حديث آخر صحيح الحدود الواجب مراعاتها لتلك الحاجة الضرورية المسموح بها في البنيان، وهى تتمثل في حاجات أفراد العائلة (كزوج وكزوجة في الأساس)، وحاجة الاستضافة التي يحث عليها الاسم لدواعي التواصل الاجتماعي وتوثيق الروابط، ويتجلى ذلك في قول النبي ﷺ: "فراش للرجل، وفراش لامرأته، وفراش للضيف، والرابع للشيطان" (رواه مسلم 146/6).

بعض التصنيفات المعاصرة الأكثر شيوعا لدول العالم

اختلفت الدراسات والمنشورات الإحصائية والاقتصادية المتخصصة في تحديد تصنيفا موحدا لدول العالم.. وعلى سبيل لمثال - لا الحصر - فسوف نورد فيما يلي بعض تلك التصنيفات الأكثر شيوعا وتداولا في المجالات الاقتصادية خاصة ما يرتبط منها بالنظم الاقتصادية ويرتبط بأنماطها:

التصنيف الأول

يستخدم فيه عدة متغيرات مثل التقارب في النشأة التاريخية، والجوار الجغرافي، والسياسات المتبعة، والمذاهب الجوهرية المتبناة، والدين، والموارد الطبيعية وخصائص السكان، والعادات والتقاليد. وبناء عليه تنقسم دول العالم إلى المجموعات التالية:

- أولا: أنظمة غربية (مرتفعة الدخل) Western Systems
- ثانياً: أنظمة شرقية (الاتحاد السوفيتي السابق والدول التابعة، وتقوم على التعاونيات) Eastern Systems.
- ثالثا: أنظمة تخص بقية دول العالم (ويطلق عليه العالم النامي). Developing Systems.

ويلاحظ أن التصنيف حصر خاصية ارتفاع الدخل بين الدول الغربية فقط، بينما اعتبر دول العالم النامي أكثرية متدنية الحال. وسوف يتأكد ذلك المعنى من عرض التصنيف التالي لدول العالم

التصنيف الثاني

يستخدم فيه الطبيعة الاقتصادية للنظام المهيمن على كل فئة:

- أولا: نظام المؤسسات الاقتصادية Firm Intensive Systems
- ثانياً: نظام الدولة State Intensive Systems
- ثالثا: أنظمة القطاع العائلي Household Systems.

وبطبيعة الحال تم وصف خصائص النظام الأخير بأنه بدائي، يعتمد على الأنشطة الأولية، تحكمه عادات وتقاليد متخلفة في معظمها.. إلى آخره من سمات مفتراة على تلك المجموعة الأخيرة.

التصنيف الثالث

- أولا: أنظمة لامركزية (السوق الحر) Systems Free Market, Decentralized.
- ثانياً: أنظمة مركزية (تخطيطية) Centrally, Planned Systems.
- ثالثا: أنظمة بدائية Traditional Systems.

حيث وصفت المجموعة الثالثة بأنها تقوم على الحياة القبلية ويغلب عليها الطابع الريفي وأنشطة القطاع غير الرسمي!!!

التصنيف الرابع

- أولا، أنظمة صناعية (متقدمة) Industrial Advanced Systems
- ثانياً، أنظمة زراعية (متخلفة) Agricultural Underdeveloped Systems.

التصنيف الخامس

حيث تم عرض ذلك التصنيف مؤخرا مراعاة للتحولات الجذرية التي حدثت في العالم أجمع:

- **أولا: أنظمة العالم الغربي** Western (مرتفعة الدخول، صناعية، مستويات معيشة مرتفعة تصل لحد الرفاهية، تطبق نظام السوق الحر أو الرأسمالي)
- **ثانياً: الأنظمة الاشتراكية أو الشيوعية** Communist (مازالت اجتماعية الاهتمام، مركزية، تخطيطية)
- **ثالثا، أنظمة ناشئة تتقدم بسرعة** (مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، ودول أخرى ظهرت مؤخرا مثل إيران وتركيا)
- **رابعا، أنظمة عربية** Arabic (تجمعها لغة عربية موحدة، وعادات وتقاليد وتوجهات دينية متقاربة)

لكنها اقتصاديا، تنقسم إلى مجموعتين:

1- مجموعة دول الخليج Arab Gulf Countries

(وتتميز بأنها منتجة للبترول وامتلاكها لثروات طبيعية ضخمة مما جعلها تتمتع بمستويات معيشية بالغة الارتفاع، وعادة عدد السكان في كل منها منخفض مثل الحال في المملكة العربية السعودية والكويت، لكنها مازالت تصنف – مع هذا، كدول تنتمي إلى العالم النامي أو المتخلف!!!)

2- دول عربية أخرى

(وتفتقر إلى الموارد الطبيعية غالبا، وتنخفض فيها مستويات الدخول، وتشح لديها الموارد الطبيعية، وغالبيتها تعانى من التضخم السكاني مثل الحال في مصر والسودان).

- خامسا، دول أخرى مثل دول إفريقيا الوسطى والجنوبية ودول الكاريبي ودول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، وهى تتمتع بارتفاع نسبى في معدلات نموها وفى مستويات معيشتها مقارنة بالمجموعة السابقة.

والواقع أن ما سبق ما هو إلا نموذج مصغر لتعددية تصنيفية ضخمة التفرعات والتباينات لدول العالم المعاصر وكلها تجتمع على أمر واحد، حصر دول العالم عامة،

والدول العربية على وجه الأخص في دائرة الفقر والجهل والتخلف الذي يبرر للدول الكبرى فرصة التربص بها واقتناص مواردها الطبيعية والاستئثار بها بعد أن يتم القضاء التام عليها من خلال مخطط متقن طويل الأجل يتم تنفيذه بدهاء شديد، وقد ظهرت الكثير من ملامحه البغيضة في الآونة الأخيرة خاصة منذ ظهور ما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي" في 2011، كقفزة بالغة الشدة على طريق إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط التي تشمل على دول كلها عربية ماعدا إيران وتركيا، وكلها مع هذا دولا إسلامية ماعدا إسرائيل المستزرعة كشوكة لازمة لاستكمال تنفيذ المخطط الافتراسي الكبير.

لكن يا ترى، لماذا يعتبر العالم الإسلامي مطمعا كبيرا للدول المتقدمة على الرغم من ادعائهم بتخلفه وبانتشار الفقر فيه؟! لنذهب معا إلى السطور التالية في محاولة لاستعراض الحال وسبب ما نتمنى أن يكون من مخططهم محال!!

صورة مختصرة حول العالم الإسلامي المعاصر

بتتبع ما تم نشره حول جغرافية وديموجرافية العالم الإسلامي، يمكن القول بأنه المناطق التي حباها الله بالكثير من الخيرات والكنوز الطبيعية والبيئية والبشرية بالغة التميز. ولكن البيانات بشأنه قد تضاربت بشكل عجيب.

ففيم يتعلق بعدد الدول الإسلامية نجد من يقول إنه يبلغ ثمانين دولة بنسبة 42. 2% من إجمالي دول العالم الـ 193، وفى دراسات أخرى يذكر أن عدد دول العالم الإسلامي تبلغ خمس وستون دولة فقط. وسوف نجد ف فقرة لاحقة عددا ثالثا مختلفا أيضاً.

غير أن هذا الاختلاف قد يرجع أصلا إلى تعريف الدولة الإسلامية أصلا، حيث يعرفها البعض بأنها التي تسكنها أكثرية تعتنق الإسلام، وأخرى تذكر أنها التي يذكر في مواثيقها الرسمية أنها دولة إسلامية، ورأى ثالث يشير إلى أن الدولة الإسلامية هي التي يدين رئيسها بالاسم وبالتالي تعتبر الدولة إسلامية تبعا لقائدها، كما نجد رأى رابع يقول بأن الدولة الإسلامية هي التي تعتبر عضو رسمي في منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصبحت تعرف الآن بمسمى "رابطة العالم الإسلامي". ووفقا للتصنيف الأخير برز

الرأي الذي يقول بأن عدد الدول الإسلامية خمس وستين باعتبارهم أعضاء في رابطة العالم الإسلامي.

وفى آخر إحصائيات نشرها البنك الإسلامي للتنمية، أوضح أن الدول الإسلامية يبلغ عددها 56 دولة ,وذلك في عام 2014، بسكان يبلغ عددهم 1.7 بليون نسمة بنسبة 23%من إجمالي سكان العالم، حيث يتوقع، أن يرتفع عدد السكان في الدول الإسلامية إلى 1.9 بليون نسمة بحلول عام 2020. وذكر في تلك الإحصائيات أن منطقة آسيا تتركز فيها النسبة الأعلى من إجمالي مسلمي العالم (39.3%)، حيث تتركز أكبر تجمعات سكانية إسلامية تربو كل منها عن مائة مليون نسمة في أربه دول هي اندونيسيا (253مليون نسمة)، وباكستان (185مليون نسمة)، ونيجيريا (179مليون نسمة)، وبنجلاديش (159 مليون نسمة). أما ما يثير تعجبنا حقا في هذا الصدد، فهو أن مذابح "ميانمار" البشعة لإبادة آلاف مؤلفة من المسلمين فيها، تقع في دولة متجاورة مع تلك المناطق الإسلامية المكتظة بالمسلمين، ولنترك مهمة التأمل الاستنكاري والتعجبي لكل فطن!!!

ووفقا للتقارير الإحصائية المختلفة في هذا الشأن، فإن أعلى معدل نمو سكاني في العالم الإسلامي يحدث بين فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 24) عاما وهى المرحلة التي ترتبط بالعمالة والتشغيل والبناء وتحمل المصاعب مع الصحة والطموحات والقدرات البشرية واسعة الاستيعاب. وقد أشير إلى أن القوة العاملة هذه قد تضاعفت من 359 مليون عام 1990إلى 646مليون عام 2013. لكن الدول المعنية لا يبدو عليها مظاهر التقدم التنموي مع هذا حيث قد يرجع هذا إلى ظاهرة الهجرة الخارجية واستنزاف العقول والقدرات المتميزة. ومزيد من الأسباب سوف يتم عرضها في حينه.

ولقد تأكد في جميع الدراسات والتقارير والأبحاث المتخصصة أن الدول الإسلامية تتمتع بثروات ضخمة من البترول ومصادر الطاقة الأخرى كالغاز الطبيعي، وتنعم بمساحات هائلة من الأراضي الخصبة التي تدر أنواعا وكميات ضخمة من المحاصيل بالغة التنوع والتميز، بالإضافة إلى معادن نفيسة وقطع آثار وغيرها من موارد طبيعية يصعب حصرها.

هذا، وتشرف الدول الإسلامية متفرقة على نحو 18 بحر مشهور منها البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والبحر الميت والخليج العربي.. الخ، كما تطل على المحيطات الثلاثة الرئيسية في العالم وهى الهندي والهادي والأطلسي، ويتغلغل في ربوعها أكثر من 250 نهراً مثل نهر النيل ودجلة والفرات، وحوالي 10 آلاف نهير، كما يذخر ذلك العالم الثرى بممرات ومضايق بحرية متعددة تتعدى 13 مضيقا منها مضيق هرمز وباب المندب.. الخ، بها أيضاً تنتشر العديد من البحيرات الرائعة مثل فيكتوريا وتنجانيقا وميلاوي وتوركتا، وفيها أيضاً تنساب رقراقة مياه قناة السويس التي تعتبر أهم منطقة ملاحية رابطة بين دول العالم أجمع، والتي أصبحت مثار حسد من بعض دول الجوار غير الإسلامية فأصبحوا يلهثون من أجل تشييد قنوات منافسة لها لسحب بساط التميز الملاحي بل والسياحي من مصرنا الحبيبة.

أما عن الديانة الإسلامية فقد أشير إلى أنها تمثل الديانة الثانية الأكثر انتشارا في العالم بعد المسيحية. غير أن خبير غير مسلم يدعى "فيتوريو فارمينتي" أكد في أحد التقارير التي أعدها أن أعدادا كبيرة من أهل الغرب أصبحوا يتحولون إلى الإسلام عقب كل فترات زمنية قصيرة متناقصة من الزمن، حيث لاحظ إنه في خلال الفترة 2008/2006)) كان يوجد معتنق جديد من الألمان للإسلام كل ساعتين، أي 12 معتنق ألماني جديد للإسلام يوميا، أي 350 مسلم ألماني جديد سنويا.

كما اعتبر الإسلام هو الديانة الثانية في بريطانيا، ونشر في كثير من التقارير الإخبارية المؤخرة أن المسلمين يمثلون أكبر ثاني قوة عددية سكانية بعد معتنقي المسيحية فيها.

ولو توغلنا في عرض المزيد، لتأكد لنا أن العالم الإسلامي يمثل قوة بشرية عددية واقتصادية واجتماعية ضخمة لا يمكن أن يستهان بها، وأن توصف بالتخلف بتلك السهولة إلا إذا كان الموجودين به قد أصبحوا كما تنبأ الحديث الشريف غثاء سيل يتهافتون على ملذات الدنيا، ويتهربون من كل ما هو جدي يرتبط بصحيح الرجال!!!

ومما يزيد من الشعور بالمرارة والأسى، أن تضيع القدس بقرار "ترامبي" أمريكي منفرد مباغت، في لحظة استمر فيها الكثير من المسلمين في الانشغال بصراعاتهم الطائفية

والدنيوية الكريهة، وكان يوم الأربعاء السادس من ديسمبر عام 2017م يوماً ثانياً حزيناً، تجددت فيه جراح الأمة الإسلامية، مع تجديد "وعد بلفور" البريطاني الماضي بوعد "ترامب" الأمريكاني الحالي.. ولا عزاء للجماعات التي أطلقت على نفسها مسميات مختلفة كلها تنتمي إلى القدس ولبيت المقدس، بينما ركزت كل اهتماماتها على تدمير الجيوش العربية وعلى رأسها الجيش المصري الباسل، حيث افتضح أمرها وأمر غيرها من الجماعات التي تدعي غيرتها على الإسلام ومؤسساته، بينما تلاشت أضوائها وأدوارها التي توقعنا انتفاضاتها للزود والدفاع عن ثاني القبلتين الإسلاميتين!

والتزاماً بالتوجه الاقتصادي (غير السياسي) لكتابنا الحالي، لن نتوغل في ذلك الحدث الأخير الموجع لقلوب المسلمين والمسيحيين معاً، لننتقل إلى الجزء التالي لنتباحث معاً بنظرة تحليلية أكثر عمقا وتوغلا الأسباب المحتملة والفعلية التي يصنف العالم الإسلامي باعتباره أكثر بلدان العالم بؤرة للتخلف والفقر، في وقت تطلع إليه العيون الجشعة متربصة للانقضاض عليه سلبا لخيراته واستهانة بضعفه وقلة حيلته.

لماذا يتخلف العالم الإسلامي رغم ثرائه بالموارد وتميزه بالمنهجية وتمتعه بخشونة التحمل؟!

ثار هذا التساؤل في ذهني، وظل يطاردني ويصيبني بحيرة موجعة منذ كنت استكمل دراستي للدكتوراه في الاقتصاد في بريطانيا في منتصف الثمانيات. وقتها لم أقل أبدا مقولة محمد عبده "رأيت مسلمين بلا إسلام" ولم تدر في خلدي عبارته الشهيرة التي ابتلع طعمها كثير من المنبهرين بغربية أو أجنبية كل شيء وأي شيء، فطوال السنوات الخمس التي قضيتها في ذلك البلد الأوروبي المبهج في كل مظاهره التقدمية، لم تغب أبدا عن الفطنة المتأملة بمنتهى الحيادية كل تلك المفارقات الكثيرة التي كنت ألمسها بين مخادعات الظاهر، وأمراض الباطن، فالرفاهية ليست بالاقتناء اللاهث المستمر للأفضل من مباهج الحياة، لأن كثير من مقدرات المعيشة تسلبها من ملاكها قصرا وإجبارا عاجلا أو آجلا بمرض أو بموت أو بفراق. كما لاحظت أن مواطني تلك الشعوب المتقدمة تتمتع بأوقات أجازات كثيرة وأن المتواجدين هناك من المصريين – على سبيل المثال – كانوا يعملون بمجهودات

مضاعفة، وبجدية أكثر صرامة، بل وكانوا يظهرون تميزا حتى على أصحاب البلد الأصليين في كثير من الأحيان، ولنا في ذلك الكثير من النماذج أمثال الدكتور أحمد زويل والدكتور مصطفى مشرفة والعالمة نبوية موسى وغيرهم الكثير والكثير.

ولم استطع أن أتعرف هناك على الإجابة كلها وان كنت قد لاحظت بعض منها من خلال معايشتي للمبعوثين وأهل المهجر، ومقارنتي لحالهم الجاد القاسي في بلاد الغربة، بما كانوا يعيشونه في بلادهم التي تسرف في تدليلهم!

وبمزيد من الدراسة وتقصى الأسباب وتحصيل الأدلة، يمكن أن نسرد فيما يلي ثلاث مجموعات رئيسية من الأسباب التي كان لها أثرا معنويا كبيرا في الإبقاء على تلك المكانة المتدنية للعالم الإسلامي بين بقية دول العالم.

المجموعة الأولى: عوامل عقائدية

أولا، ليس كل مسلم بالاسم أو بالوراثة يطبق بالضرورة تعاليم دينه. فحتى في عهد النبي ﷺ وجدت فئة المنافقين والمذنبين، لكن في عصرنا الحديث، ومع زيادة مبهجات الدنيا والانفتاح على العالم الخارجي وتطور العادات والتقاليد، شباب والبالغين يميلون إلى التمرد على ما يرونه قيودا على حياتهم، وصاحب ذلك انتشار الفساد بمختلف أنواعه، والمعاملات الاقتصادية والمجتمعية المحرمة التي تعرض المجتمع كله لعقاب إلهي شديد كما ورد في كثير من الآيات القرآنية مثل قوله تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41).

وكلنا نتذكر ما حدث للمؤمنين في هزيمة أحد نتيجة لمعصية الرماة للنبي محمد ﷺ بعدم مغادرتهم مكانهم حتى لو انتصروا إلا بعد أن يأذن لهم، لكنهم عصوا وسارعوا إلى مغانم الحرب فحولوا النصر إلى هزيمة وأرواح متطايرة. وعلى غرار ما حدث آنذاك، نجد أعداد متزايدة من مسلمي اليوم يلهثون وراء مغريات الدنيا تاركين ضروريات المعايش خلف ظهورهم، وتجاهلوا طاعة الله وإتباع تعاليمه، فأصبحوا مثل غيرهم لا ميزة لهم.. وفى تلك الحالة، فإن عدالة الخالق أن لكل مجتهد نصيب وأن الله لا يضيع أجر من أحسن

عملا خاصة أن العمل المعنى هنا يتعلق بأمور الدنيا، فأعطى الله الأفضل من الثمرات لمن كان أكثر جدية في غرسها وحصادها حسنا في استغلالها، وللأسف كانوا في غالبيتهم غير مسلمين.. ولو تابع الباحثين والقراء تاريخ أمريكا لوجدوا أنها حقا تستحق الزعامة العالمية التي نشاهدها الآن لأنها حظيت بالريادة في الغالبية العظمى من اكتشافات واختراعات وتقنيات العصر الحدث بالغة التقدم والتي ينعم العالم كله باستخدامها.

ثانياً، التعددية المذهبية والطائفية المبتدعة والانقسامات المتزايدة التي أصبحت تجعل من العالم الإسلامي دويلات متشرذمة منشغلة بصراعاتها الداخلية، ويزيد من حدتها صراعات الكبار على مناصب القيادة والسلطة، وانشغالهم بها عن أداء مهامهم الرئيسية في رعاية شعوبهم. ومن أبرز الصراعات الطائفية ما يحدث بين الشيعة والسنة، وبالتالي بين الدول بل والمناطق ذات الأغلبيات السكانية من كل من تلك المذاهب. وذلك مع تزايد مذاهب ومسميات أخرى مبتدعة كثيرة كالبهائية والصوفية والوهابية... الخ مما يزيد من الانقسامات المهدرة للطاقات والمدمرة للتوحد في الصف الإسلامي حتى في الجانب الثقافي والمعرفي منه.

ثالثا، تعتبر اللغة العربية هي لغة القرآن واللغة الأصيلة للإسلام والمعبرة عن تعاليمه وتوجيهاته جميعها. وعلى الصعيد العالمي، تبين إنه توجد نحو سبعة آلاف لغة من بينها اللغة العربية. ومع هذا تشير البيانات المتخصصة إلى أن هناك 74 دولة تستخدم اللغة الانجليزية كلغة رسمية لها (وهى الدول الأنجلو سكسونية) و 51 دولة تتحدث الفرنسية (وهى الدول الفرانكفونية)، و 23 دولة تتحدث بالاسبانية وهذا يعنى أن هناك 148دولة على مستوى العالم لا تتحدث بالعربية ولا تستخدمها في عمليات التعليم الديني، ناهيكم عن الدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية كإيران وتركيا والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنجلاديش ونيجيريا وغيرها من الدول التي يتواجد فيها المسلمون بكثافات عالية.

وحتى في الدول العربية الناطقة رسميا باللغة العربية، أصبح كثير من مواطنيها يتباهون بعدم إتقانهم لتلك اللغة الراقية، باعتبارها لغة متخلفة، ويركزون كل جهودهم

على إتقان اللغات الأجنبية، حيث زاد الأمر بؤسا في الآونة الأخيرة مع تنامي النظام العالمي الجديد والانفتاح اللامحدود على العالم الخارجي، وجموح أحلام الشباب للسفر والهجرة إلى دول الغرب المتقدم، وبكل تأكيد فإن إهمال تعلم اللغة العربية يعرق الفهم والاستيعاب الصحيحين للكثير من التعاليم الإسلامية خاصة الواردة بنصوص القرآن والسنة والفقه باللغة العربية الفصحى.

رابعا، الفهم القاصر والخاطئ للكثير من التعاليم الإسلامية خاصة المتعلقة بالتعبد والمعاملات مع الغير، حتى أن كثيرون تجاهلوا أو أهملوا في حق العبادات المتمثلة في العمل والإنتاج وفضلوا الزهد والاكتفاء بأداء فروض الصلاة وواجبات التعبد الأخروية فقط، ولم يسعوا ليكونوا بالفعل مؤمنين أقوياء، ليس بالسلاح والصراع وإراقة الدماء، لكن بالعلم وبإتقان العمل وبفعالية الإبداع وتحقيق التميز التنافسي الذي يميزهم على غيرهم ويخلصهم من رق التبعية الشاملة للغير. وزاد الطين بلة، الفتن الكؤود التي تنامت بشدة في السنوات الأخيرة مع ظهور الحركات التكفيرية والإرهابية والعصبية متعددة الأطراف والمسميات والتوجهات، وللأسف كلها خرجت من بين المسلمين، ووجهت لحصد أرواح المسلمين أيضاً!!!

خامسا، قصور كبير لي في الدور التعليمي والتوعوي للدين الصحيح، وظهور دين مبتدع بشرى موازى وفئة علمانيين قوية الشكيمة لا يستطيع الجانب الدعوى المسئول على مواجهتها وتصحيح ما تنشره من معاصي وأخطاء، مع انتشار الفن الهابط، والتهوين من التعليم الديني والهجوم المتزايد على رموز الدين ومؤسساته، وتبادل الاتهامات والتلاعب بباب الاجتهاد فأصبح غير المتخصصين يقتحمونه بلا ضابط ولا رابط، مما تسبب في تشويه الأصول الدينية الصحيحة ويزيد من صعوبة استخدامها بشكل موضوعي صحيح في التطبيقات المعيشية الفعلية.

المجموعة الثانية: عوامل استعمارية وتفتيتية

أولا، فقد منى العالم الإسلامي كله بحملات استعمارية بغيضة تسببت في تشويه الكثير من المعارف الدينية الأصيلة، وفرض الثقافة الغربية المرتبطة بالدول الاستعمارية،

وحتى بعد الحركات التحررية الجماعية فيما بعد، ظلت مظاهر التبعية والتأثير الاستعماري الغربي ملتصقا بالمدارك ومتغلغلا بالعقول.

ثانياً، المخطط الاستعماري المعاصر لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط وإلغاء المنطقة العربية تماما من قبل حيتان استعمارية متعددة الفكوك المفترسة فالغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يريد "شرق أوسط كبير أو جديد"، وإيران تريدها "شرق أقصى فارسي"، وتركيا تطمح في استعادة الخلافة العثمانية في ثوبها المعاصر، والأكراد يتقاتلون لإقامة دولة مستقلة موحدة لهم تستوعب المتواجد منهم في تركيا والعراق وسوريا ولبنان، ونجد أيضاً ما حدث من انقسام فعلى في السودان، وما حدث من قبل نتيجة للحرب الإيرانية العراقية طويلة السنوات، التي تحولت إلى غزو عراقي للكويت، ثم غزو أمريكي للعراق ثم انتفاضات ثورية جماعية سميت بثورات الربيع العربي لتنتهي بتمزيق لليبيا ثم تفتيت لسوريا التي أصبحت تتناهبها العديد من القوى الكبرى المتكالبة عليها للفوز بخيراتها وهى القوى الإيرانية والتركية والروسية والأمريكية والأوروبية أيضاً بمساعدة حلفاء مشبوهي النوايا من بين الدول العربية ذاتها (!!)، ومازالت المحاولات الوحشية تدور هنا وهناك متربصة بمصر وببقية دول الخليج. وبكل تأكيد فهذا كله تسبب في تدهور اقتصاديات المنطقة وتحويل حتى الغنى منها إلى اقتصاديات ذات وضع حرج بالفعل.

ثالثا، تنامي أشكال مستحدثة أكثر خطورة من الاستعمار المباشر والاحتلال المسلح في قوة سيطرته على ثقافات المجتمعات المضيفة والهيمنة على مصائرها الاقتصادية والسياسية وغيرها، مثل الدراميات المستوردة ذات التوجهات المدمرة للعلاقات والناشرة للعنف والمثيرة لحب الصراعات والبلطجة والدمويات، والقوى الناعمة المدمرة كالإعلام المضلل بكل أشكاله التي ساهمت كثيرا في إثارة الصراعات والفتن وفى الابتعاد أكثر وأكثر عن اتباع دين الله الصحيح.

رابعا، الاستعمار التعليمي، من خلال إحلال الأسلوب التعليمي الغربي العلماني البحت محل التعليم الشرقي القائم على ركائز الأخلاق والمبادئ الدينية الصحيحة، ويدخل في هذا المنح الدراسية والبعثات التعليمية إلى الخارج التي تنامت معها إيجاد فئة

من المواطنين لا تشعر بأي انتماء إلى وطنها الإسلامي الأصلي، وتميل إلى اتباع الدول المنجهية غير الإسلامية ليس فقط في معايشهم وأنشطتهم الذاتية، لكنهم كانوا وسائل نشطة لنقل الثقافات الغربية بالتركيز على العادات السلبية المرفوضة دينيا أكثر من الاستفادة بالمتضمنات الإيجابية الدافعة للتقدم في تلك الدول.

المجموعة الثالثة: عوامل اقتصادية وسياسية

أولا، لسبب، أو لآخر، **بدأت أعداد متزايدة من المسلمين في الانجذاب إلى الحياة السهلة المريحة الكسولة**، وتنفر من بذل جهود كافية لتحقيق استقلالية اقتصادية في حدها الأدنى المقبول، حتى أصبحت الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي مجتمعات ذات طبيعة استهلاكية بذخية احتكاكية ترفية غير رشيدة، وساعد على هذا التوجه، ثراء كبير لدول الخليج، والعمالة المصرية وغيرها التي عملت بتلك الدولة فأصبحت تكون طبقات أكثر تميزا عن بقية طبقات الشعب الكادحة، وقد تسبب هذا في المزيد من التواكل والاعتماد على الاستيراد والبذخ الاستهلاكي، في وقت تتسع فيه طبقات المعدمين الذين يقتاتون من صناديق القمامة مع بقية الحيوانات الضالة، ولقد حذرت الآيات الكريمة من ذلك الإسراف البذخي ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الإسراء: 27)، وبالتالي قلت بركة الأرزاق، وزاد الإنفاق العام على الإيراد العام فتضخمت المديونات التي تزيد من شدة التبعية للدول الدائنة والمنظمات العالمية الدائنة التي تتبع أصلا لتلك الدول غير الإسلامية عادة.. وأصبح المسلمون المعاصرون ينطبق عليهم صفة "غثاء السيل" التي وردت في حديث نبوي صحيح عن أولئك الذين يحبون الدنيا ولا يهتمون إلا بالحياة فيها.

ثانياً، التوجه والتطبيق الاستعماري للنظريات الاقتصادية، حيث بدا ذلك بمنتهى الوضوح من تطبيق مبادئ مدرسة التجاريين التي تقوم على توجهات كلها تهدف إلى تحصيل ثروات الشعوب الأخرى من أجل زيادة الثروات الخاصة بالدول الصناعية، باعتبار أن قوة الدولة تكمن في ما تحوذه من ثروات من المعادن النفيسة، وطالما أن ممتلكات العالم من تلك المعادن ثابتة، فإن زيادة قوة اقتصاديات الدول الصناعية لابد أن يكون على حساب سحب المستطاع من قبل الدول الأخرى.

وعلى نفس النهج، سارت وتطورت الكثير من النظريات الاقتصادية المتتابعة مثل نظريتي قارب النجاة ونظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد، ونظرية أخلاقيات الموقف.. وحاليا نظرية العولمة والتنمية المستدامة.. ومازال القادم محملا بالصدمات، خاصة مع المخططات المستمر تطبيقها لتدمير منطقة الشرق الأوسط كلها. بعد التهام المنطقة العربية كمواضع أكثر ضعفا وأسهل التهاما كما يتراءى لهم.

ثالثا، هذا، ولقد **تطور العالم المتقدم ليصبح رائدا أيضاً في عالم المعرفة والتقنيات** سريعة التطور ومعقدة الإنتاج والاستخدام، ومع هذا، ظل العالم الإسلامي تابعا، يكتفي بالشراء، وبالتدريب والاسترشاد بخبرائهم، فازداد حجم الإنفاق العام زيادات ضخمة، وفى ذات الوقت ازدادت دخول الدول المنتجة لتقنيات العصر زيادات ضخمة، وأدى هذا بطبيعة الحال إلى اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مجتمع ديناميكي يعمل بلا كلل ولا ملل، وعالم أمره ربه بالعمل والدمومة فيه، فأهمل وتراخي.. وازداد تبعية وخضوعا، وتخلفا.

رابعا، وطبعا فقد تسبب ما سبق في المزيد من التبعية التعليمية، فبدأت المؤسسات التعليمية الأجنبية الخاصة تقتحم البلدان الإسلامية وتزيح المؤسسات الوطنية لتحل محلها بثقة التميز التنافسي الكاسح، وصحب ذلك ارتفاع رسوم التعليم، وخروج الكثيرين من المواطنين من حلبة التعليم لضيق ذات اليد ـ فتسبب هذا في ازدياد معدلات الأمية التي تعتبر من أسوأ مظاهر التخلف في أي مجتمع.

خامسا، نظريات التنافسية ذات النوايا الاستعمارية المؤكدة: ومنها نظرية المزايا النسبية، ونظرية الوفورات النسبية التي تقوم كلها على استهداف الإبقاء على الدول النامية (وغالبيتها إسلامية) كدول زراعية ومنتجة للمواد الأولية بحيث تستغل كمصدر لضخ احتياجات الدول الصناعية مما تمتلكه من موارد أولية وتصديرها لها كمواد خام بأقل الأسعار، بحيث تعود وتستوردها كمنتجات تامة التصنيع بمقابل أسعار باهظة، وهكذا، تظل الدول الصناعية محتكرة للسوق العالمية ومحتفظة بدور المتحكم التوجيهي في جميع شئون الدول المستوردة ذات الطابع الاستهلاكي.

سادسا، سياسة فرق تسد، ضرورية لضمان حالة الاحتكار للسوق الغربي واستئثاره بأكبر قدر من المكاسب الدولية في ظل المنافسة الشرسة.

وما سبق يعتبر غيض من فيض لا ينتهي من الأسباب العديدة والمتشابكة والمتنامية بالتعاقب من مسببات تعتبر بمصايد وفخاخ شديدة القسوة نصبت للعالم الإسلامي بمهارة وخبث ودهاء، وتقبلتها الدول الإسلامية بصدر رحب!!!

وللتخفيف عن وطأة ذلك الواقع التشاؤمي الأحمق لحال عالم إسلامي كان لتوحده يسمى أمة، حباها الله بكل دواعي العزة والكرامة والهيمنة، فتنازل عنه راضيا بفتات يلقيها الغير له، نختم كتابنا بعرض سريع طريف لما ورد في كتاب المقدمة لابن خلدون من عوامل ضرورية لأي نظام ناجح والتي تمثلت في مجموعتين اشتقهما من عالمين سابقين هما الموبذان بن بهرام، وأنوشروان. وقد لاحظنا أن تلك العوامل تأخذ شكل دائرى إيجابي بما دفعنا إلى تفضيل تسمية تلك الدوائر بالحلقات المتكاملة للنظام الرشيد، أو الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد. وفيم يلي نعرض أشكالها ونبذة عن فكرتها لتكون خير مسك لختام ذلك العرض المكثف للعديد من القضايا الاقتصادية في أشكالها المتعددة كمفاهيم ونظريات وتطبيقات.

الفصل السابع

الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد وبعض التعقيبات المستنبطة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- نموذجي الموبذان وأنوشروان
- الفساد، جرثومة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة

الفصل السابع

الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد وبعض التعقيبات المستنبطة

مقدمـة

قدم ابن خلدون في كتابه الفريد الشامل للكثير من المواضيع الطريفة الهامة، نموذجين توضيحيين لأهم العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل ضمان تطبيق نظام صحيح للدولة. وقد عرض تلك العوامل بحيث توحي للقارئ بأنها عوامل مترابطة، يؤدى كل منا إلى تحقق الآخر ويكون سببا لذلك، بحيث تنتهي العوامل في كل مرة إلى ما يبدأ به. وذلك ما جعلنا نعرض ما قاله في شكل دائرتين تمثل كل منهما أحد النموذجين اللذان أوضحهما ابن خلدون، حيث أخذ هذان النموذجين عن عالمين سابقين له أحدهما يدعى "الموبذان بهرام بن بهرام"، والآخر هو "أنوشروان" (عن المؤرخ المسعودى)، وذلك ما يوضح اختلاط الثقافات آنذاك بما يتفق مع قواعد الشريعة الغراء.

نموذجي الموبذان وأنوشروان:

أولا، نموذج الموبذان بهرام بن بهرام:

يوضح ذلك النموذج: "أن الملك لا يتم عزله إلا بالشريعة، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل للمال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب، وجعل له قيما وهو الملك".

وبناء على النموذج السابق المذكور والذي يوضحه الشكل رقم (7-1) الموضح تاليه، يمكن القول بأن أهم عناصر قوامة أو نظام اقتصادي سياسي ناجح ورشيد يمكن أن يقام في أي دولة يجب أن يقوم على الركائز التالية:

تم إعداد الشكل بواسطة المؤلفة

المصدر مقدمة ابن خلدون ص 30.

1- وجود ملك يحكم البلاد، وذلك عكس ما تنادى به بعض المذاهب المعاصرة الداعية للفوضى وللثورة على الحكام والقضاء على سلطانهم مثل المذهب الماركسي الذي قال فيه ماركس قولته الشهيرة: "يا عمال العالم اتحدوا وزلزلوا حكامكم"!!!

2- غير أن الملك لابد أن يطبق الشريعة، وأن يجعلها منهجا رئيسيا له في حكمه للبلاد، وهو ما يؤكد مدى احترام الدين آنذاك والتخلي عن شعارات العصر التي تنادى بفصل الدين عن العلم وعن أمور الحياة الدنيوية بالكامل، وإن لزم فيطوع الدين للدنيا!!!

3- ويؤكد النموذج المذكور على دور الملك الجوهري في ضمان تطبيق الشريعة، وبدون فعالية القيام بذلك الدور، فلا تطبق كما يجب أن يكون.

4- وعلى الرغم من عظم دور الملك ومن جوهرية مسئوليته في تطبيق الشريعة من أجل حكم رشيد، إلا أن النموذج يؤكد على أهمية البطانة أو الحاشية التي تعمل معه وتدعمه بالرأي والمشورة والإشراف على التنفيذ ثم التنفيذ الفعلي لأهداف النظام، وقد أشير لتلك البطانة بلفظ محدد ذي مغزى وهو الرجال.. فوقتها لم يتم التحدث عن وجوب قيام النساء بتقلد المناصب المرتبطة بالحكم ومتعلقاته.، وقد يقصد بالرجال كصفة يفترض ضمنا نزاهتها وتحليها بالمثاليات.

5- ولكن حتى يتوافر هؤلاء الرجال بصفاتهم الرشيدة المأمولة لابد من توافر المال الكافي لتوفير احتياجاتهم ومتطلبات المهام المنوطة إليهم بها. وهذا العنصر هو ما يقابله بلغة العصر الحديث الموازنة العامة للدولة.

6- ولكي يتوافر هذا المال، لابد من العمل البناء الفاعل الذي يمكن أن يضخ بالمنافع وهو ما أطلق عليه في النموذج بلفظ العمارة.

7- وعمليات الإنتاج البناءة تلك، وتوزيع ما يتولد عنها من مال، لن تتم دورتها بنجاح إلا أن كان هناك عدل في توزيع الثمار على المستحقين.

8- والعدل النموذجي هو المشتق والمأخوذ عن تعاليم الله سبحانه وتعالى لأنه العادل الأوحد الذي لديه كل مقومات العدالة واجبة التطبيق بين البشر.

9- وينتهي النموذج إلى حيث ما بدأ به، وهو أن المسئول الأول عن تطبيق العدل إلهي المصدر، هو الملك بصفته الحاكم للبلاد والمستخلف على أمور الرعية.

ثانيا، نموذج أنو شروان:

وهو يتشابه مع النموذج السابق في آلية تشغيله الدائرية، أو في الترابط الدائري للعوامل التي سردها بصفتها ركائز لأي نظام رشيد يمكن أن يطبق، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (7-2).

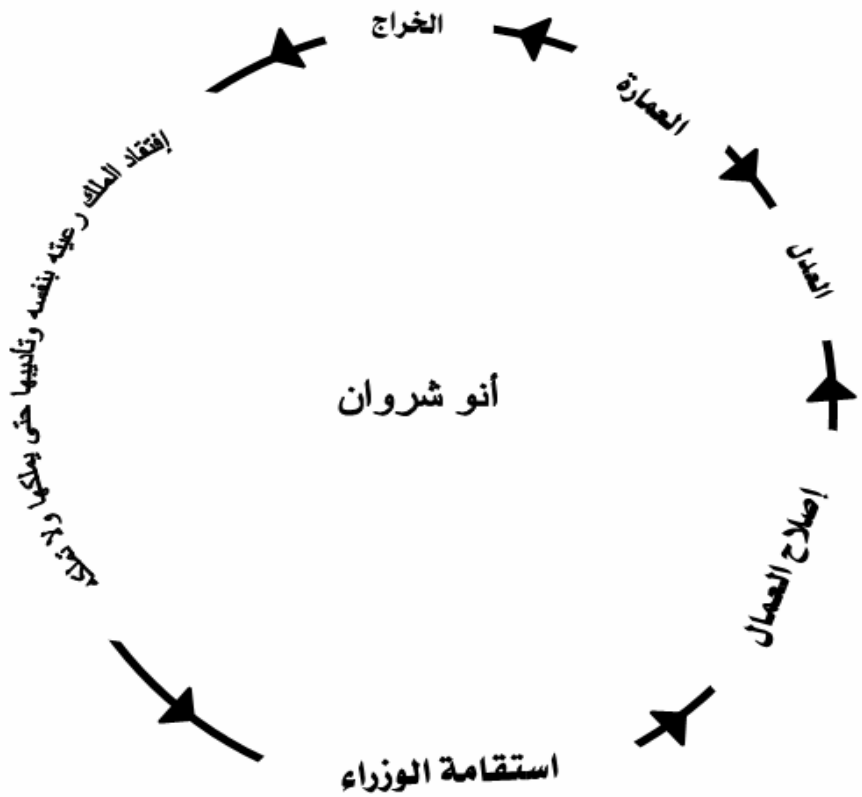

تم إعداد الشكل بواسطة المؤلفة
المصدر مقدمة ابن خلدون ص 30.

ويقول نموذج أنوشروان في النظام الرشيد ومقوماته الواجبة:

"الملك بالجند، والجند بالمال، والمال بالخراج، والخراج بالعمارة، والعمارة بالعدل، والعدل بإصلاح العمال، وإصلاح العمال باستقامة الوزراء، ورأس الكل يتفقد الملك حال رعيته بنفسه واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه".

وتقوم آليات تشغيل النظام الرشيد على اتباع الآتي:

1- الملك لا يستقر إلا بالجند، باعتبارهم القوة الأمنية اللازمة للمحافظة على أمن النظام والراعي والرعية، وهو ما يطلق عليه بلغة العصر "الجيش" و"الشرطة" أو "قوات الأمن"، تلك الفئات التي تلاقى مقاومة وتربصات شديدة من قبل فوضوي العصر الحديث.

2- ولضمان أداء جيد للقوة الأمنية أو للجند، فلابد من توافر المال اللازم لتوفير السلاح والمستلزمات الأخرى الضرورية لإعداد الجندي الكفء ولتوفير وسائل الأمن المطلوبة.

3- وأهم مصدر للمال أو التمويل اللازم – بلغة العصر – هو الخراج الذي يسمى بلغة العصر الضرائب.

4- ولتوفير القدر الكافي من الخراج (أو من حصيلة الضرائب الكافية لتمويل الاحتياجات الأمنية المذكورة) لابد من العمارة وهى "التنمية" بلغة العصر الحديث.

5- ولن تفعل ثمار العمارة المتحققة إلا بالعدل أي بعدالة توزيع مكاسبها على مستحقيها والمحتاجين إليها.

6- وقوام تحقق العدل وأساس ضمانه هو إصلاح العمال ويقابله بلغة العصر إصلاح الفساد الإداري والمهني وتجنب الجرائم الاقتصادية كالرشوة والتزوير والاختلاس وعدم الإتقان في أداء المهام الموكلة إلى كل فرد.. الخ.

7- وقوام إصلاح أحوال العمال هو استقامة الوزراء ففاقد الشيء لا يعطيه، واستقامة العمال لابد أن يسبق تحققها استقامة من يديرهم من الكبار وهم طبقة الوزراء، وأن تنتفي الجرائم الاقتصادية والمهنية المذكورة عنهم من باب أولى.

8- وكشرط أساسي لاستقامة الجميع أن تتحقق الاستقامة والتوجيه الرشيد للملك

نفسه، وأن يتمتع بشخصية قوية حاسمة يتمكن بها من أن يملك زمام الأمور كلها بحيث يستطيع عقاب المنحرف وتأديب الرعية وتوجيههم لما فيه صلاح البلاد والعباد، وبحيث لا يسمح لأحد بالتطاول عليه فتنهار ركائز بناء الدولة التي تقوم على الملك بصفاته. وكل هذا بشرط جوهري أن ينزل الملك بين الرعية ويقوم بتفقد أحوالهم بنفسه، وذلك مثلما كان عمر بن الخطاب يفعل.

ويتضح من النموذجين السابقين أن الشريعة كانت تمثل النواة المشتركة التي تهم أي مفكر عند وضع مقترحه للنظام الرشيد للدولة، كما كان لابد من وجود شخص واحد مسئول عن أحوال الرعية وعن ضمان تطبيق الشريعة الإلهية بضوابطها الصحيحة.، واعتبرت العمارة التي تناظر مصطلح التنمية بمدلولها المعاصر هي المنهج الاقتصادي الجوهري الذي يتيح التنفيذ الفعلي والفعال لآليات العمارة أو التنمية بعناصرها وبأهدافها المخطط لها مسبقا، واعتبر العدل هو المناخ الأخلاقي الذي يضمن سير العملية الاعمارية أو التنموية بشكلها المقبول، بحيث ينتفع بثمارها الجميع، كما اعتبر المال وسيلة ضرورية وتحفيزية لاستكمال العملية الاعمارية ودعم الحاكم في أداء مسئوليته على أكمل وجه (والمال هو الذي نطلق عليه في عصرنا الموارد المالية أو الإيرادية والذي يمكن أن نضيف إليه الأجهزة والمعدات والأثاثات وغيرها من العناصر المادية). وفى النموذجين تم أيضاً إدخال العنصر البشرى كركيزة أساسية للنظام الرشيد للدولة، لكن اختلفت الإشارة إلى ذلك العنصر بألفاظ مختلفة، ففي نموذج الموبذان بهرام ذكرت لفظا بالرجال، بينما وفق أنوشروان بعرض أكثر دقة وأفضل دلالة تعريفية تصنيفية حيث عرض صنفين من الموارد البشرية وهما الجند (الجيش والشرطة في عصرنا الحديث، إشارة إلى القوة المسئولة عن الحفاظ عن الأمن الداخلي والخارجي للبلاد)، والعمال (القوة الإنتاجية التي تدرج في العصر الحديث بذات صفتها ومسماها، في مجموعة العناصر الأساسية للإنتاج). كما تميز نموذج أنوشروان أيضاً بإضافة الخراج الذي يمثل الوعاء التمويلي الرئيسي اللازم توافره في أي نظام اقتصادي (والذي يقابله باللغة الاقتصادية المعاصرة مصطلح الضرائب).

ومن العناصر الوجيهة التي تم التعرض لها في نموذج أنوشروان، الصفة التي يجب

أن تكون عليها بطانة أو حاضية الحاكم وهم الوزراء على وجه أخص وهى "الاستقامة"، خاصة مع انتشار الفساد بكل أنواعه في عصرنا الحديث على الرغم من تعدد الجهات الرقابية والقوانين الرادعة لتلك المشكلة الكؤود المعرقلة لانجاز أهداف الاعمار وشرط العدالة وتطبيق الشريعة بحقها.

الفساد، جرثومة الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة

يعتبر الفساد من أخطر المدمرات للعلاقات، وللمنجزات، وللثمار ولأي مخططات تهدف إلى التنمية والاعمار والتقدم الصحيح، وبه تهدر الطاقات الحقيقة لصالح الأدنى مهارة وخبرة ومعرفة. وقد وردت كلمة الفساد في كثير من الآيات التي تنفر منها وتحذر من آثارها المدمرة، والتي يمكن من خلالها التعرف على بعض أنواع الفساد واجبة البدء بالمقاومة الحاسمة.

ويقصد بالفساد لغة: العطب، والخلل الذي يتناقض مع الهدف الاقتصادي الأول وهو التوازن، وهو من الأمور المحرمة شرعا لما يتضمنه من أضرار شاملة للنفس وللغير، للعقيدة، وللمادة، هو بحق آفة لا خير فيها أبدا.

ولقد تم تناول ذلك المصطلح وتحليل أبعاده في الكثير من الدراسات والأبحاث والمؤلفات من مختلف التخصصات شاملة الاقتصادي منها. لكننا نفضل البدء بعرض بعض الآيات الكريمة التي توضح لنا أنواع الفساد وآثاره كما أرشدنا الخالق عز وجل كبادرة أساسية تبنى بعدها مواضيع البشر كما يحدث في دنياهم:

- **الفساد المخادع المدمر** ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ۝٩ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ۝١٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ۝١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ۝١٢ ﴾ (البقرة 9-12). ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ۝٢٠٤ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ

وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ (البقرة 204- 205).

- **هوى البشر وتغليبه على توجيه الخالق فساد مدمر لكل شيء:** ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ ﴾ (المؤمنون: 71).
- **الإخلال بحقوق الغير فساد اقتصادي محرم:** ﴿ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ (هود: 85).

والواقع أن أنواع الفساد يصعب حصرها أو تصنيفها، لكن يمكن أن نقول إنه يحدث على جميع المستويات الفردي والمؤسسي، والمجتمعي والقومي والدولي.. ومن بعض أشكاله الشائعة الرشوة، والتزوير، والاحتكار، والاختلاس، والسرقة والاحتيال، وعدم الشفافية والتضليل المتعمد في البيانات المرتبطة بالأعمال والحرف والمعاملات المشتركة، والمعاملات الخفية التي تحدث فيما يطلق عليه بالاقتصاد الموازى أو القطاع غير الرسمي، والسوق السوداء التي يتم من خلالها معاملات مرفوضة شرعا وقانونا، والتطفيف في الموازين، وبيع الغرر، والمحسوبية، والهدايا والاحتفالات اللامبررة كرشوة مقننة، وغسيل الأموال، والمعاملات الربوية، والتهرب الضريبي، ونهب المال العام، وعدم الوفاء بالعقود، وخيانة الكلمة والأمانة، والإشاعات المغرضة، والجاسوسية الاقتصادية وإزهاق الأرواح، وقطع الطرق.. الخ. وكلها حرمها الإسلام بنصوص قطعية كثيرة، وفرض عليها عقوبات رادعة تبلغ في شدتها إلى فرض حد الحرابة خاصة أن تسبب الفساد في الإخلال بالأمن العام.

ومن أسباب الفساد التي وردت في الفكر الإسلامي: ضعف الإيمان وانعدام المحاسبة الذاتية، ضعف الرقابة، وانخفاض أداء الأجهزة الرقابية، وعدم سن وتطبيق القوانين التعريفية للفساد والمتضمنة للأحكام الرادعة بشأنه بناء على قواعد شرعية منضبطة، وغياب القدوة من كبار المسئولين، وضعف الوازع الديني العام نتيجة لإهمال تعريف الناس به داخل الأروقة التعليمية، ومن خلال القنوات الإعلامية المنتشرة، والجشع والطمع، وتفكك العلاقات الأسرية والمجتمعية.... وزاد من الطين بلة، انتشار شبكات

التواصل الاجتماعي التي انتشر من خلالها أنواع مستحدثة عالية المهارة في مجال الفساد الالكتروني غير المسبوق وانتشرت معه أشكالا بالغة القبح كالفساد الأخلاقي المرتبط بالإدمان والجنس والشذوذ والانبهار بالمظاهر التقدمية للدول المتقدمة التي لا سقف أخلاقي لها ولا حدود، والتي أصبحت تعتبر الحريات مبدأها وغايتها ويعتبرها الكثيرون مؤشر تحضر يجب تعميمه على العالم أجمع مع إنه يمثل حالة انفلات ستدور بقبح عواقبها على سكان الأرض أجمعين.

ولقد ذخرت الكتابات المعاصرة بالعديد من الحلول والمعالجات لكنها جميعا باءت بالفشل الذريع بدليل أن الفساد وظاهره أصبح يتفشى بتشعبات أكثر وبمعدلات أكثر وبين شرائح أكبر من البشر. وذلك لأن تلك الحلول لم تراعى فيها الضوابط الشرعية ولا الأخلاقية المنضبطة الصحيحة. ومن الأمثلة على تلك الإجراءات المعاصرة، الحوكمة، والمحاسبة، والمساءلة، والمتابعة القانونية، وإنشاء هيئات رقابية متخصصة مثل هيئة النيابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وتشكيل لجان قومية لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات داعمة مؤخرة لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئات دولية لمكافحة الفساد مثل منظمة الشفافية الدولية التي أنشئت في عام 1995 واتفق على أن يكون مقرها الرئيسي بألمانيا، وتقررت إجراءات كثيرة ضج المفسدين مثل توقيع الغرامات وفرض أحكام أخرى قضائية كالحبس والحجز على الممتلكات والتشهير الإعلامي وإعلان الإفلاس وتجميد الأرصدة، وغيره، لكن للأسف أن الفاسدين الذين تكتظ جيوبهم بالنقود الحرام التي لا يعرفون لها قيمة لأنها فعلا صفرية القيمة، فهم يبعثرون الكثير منها على المفسدين أمثالهم من المتواجدين في أروقة الأماكن المفترض أنها أعدت لمحاكمة المفسدين ولتهذيب وإصلاح المنحرفين وردعهم، وبالتالي يصبح دور مثل تلك الإجراءات والأجهزة هشة شبه عقيمة، وذلك نتيجة لغياب الوازع الديني والأخلاقي وتجاهل الحساب الأخروي المخلد. فأين هذا من نظام الحسبة ونظام من أين لك هذا الذي اشتهر عمر بن الخطاب بتطبيقه بمهارة وإتقان شديدين من خلال جهاز رقابي صارم يقوم بنفسه على متابعته وتقييمه؟!!

والواقع أن الفساد له آثار سلبية بالغة التعدد والتشابك مما يجهله جرثومة وبائية تهدد المجتمع الذي يهمل في علاجه بالانهيار بدءا بالانهيار الأخلاقي وانتهاء بالانهيار الاقتصادي

المدمر لكل شيء. ومن الأمثلة على تلك الآثار، انتشار الأزمات الاقتصادية العالمية بشكل مستمر، انتشار الصراعات الوحشية بين الفرادى والجماعات والدول من اجل نهب ممتلكات الآخرين والاستزادة من الممتلكات الذاتية، واتساع رقعة الفقر وتكاثر أعداد الفقراء بأحوال وبأشكال أكثر تنوعا بكثير عن ذي قبل، واتساع الفجوة بين كثرة ضخمة من فقراء، وقلة نادرة من أثرياء يتمتعون بالنصيب الأكبر من موارد الأرض وثمار كعكات التنمية والصراعات الاقتصادية والسياسية وغيرها، وبدأت الطبقة المتوسطة في التلاشي التام لتلحق بركب الفقراء من الغاطسين في بحور الفقر والجوع والمرض وبؤس الإحباطات المتكررة، كما تم وصفهم في نظرية قارب النجاة سالفة الذكر.

وعلى ذكر كلمة الغاطسين، نود أن نخرج من تلك الصورة القاتمة قليلا، لنذكر طرفة عرفناها من خلال استقراء مقدمة ابن خلدون، حيث ذكر ابن خالدون نقلا عن المؤرخ المسعودي أن الإسكندر أثناء محاولته لبناء الإسكندرية، واجه مقاومات معرقلة من دواب البحر، فاستخدم تابوت الخشب وفى باطنه صندوق الزجاج، وغاص فيه إلى قاع البحر حتى كتب صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها، وعمل تماثيل لها من أجساد معدنية".

وقتها، اعتبر ابن خلدون ما ذكره المؤرخ المسعودي هو من قبيل الخرافة المستحيلة مبررا عدم تصديقه بأنه من المستحيل أن يوجد من يعرض نفسه للهلاك بهذا الشكل..

ترى، ماذا كان ابن خلدون سيفعل لو عاش في أيامنا هذه التي انتشرت فيها الغواصات الضخمة بالغة التعقيدات التقنية والاستخدامية ومنها غواصات حربية شديدة المراس، وماذا كان سيقول لو شاهد عمليات غزو الفضاء التي تسعى إلى نقل المعايش الآدمية من الأرض إلى كواكبه السابحة فيه؟!

وبتلك المعلومة الطريفة، ننهى الفصل، بل والكتاب كله، آملين أن يكون قد تم تقديم بعض الخطوات الإضافية على طريق العلم النافع اقتصادي التخصص والتوجه والصفة..

لكن قبل أن نختم ونستودع قراءنا بالخير كله، نود التأكيد في النهاية على أن العلم

كله من الله، وأن العلم هو رزق كأي رزق إلهي غير محدود يعطيه الله لمن يشاء من البشر كعطاء متاح لا محدود ولا محظور على أحد "كلا نمد هؤلاء وهؤلاء وما كان عطاء ربك محظورا". وأصل الأشياء والأمور دائما الإباحة إلا ما ورد فيه نص يحرمه..

وبالتالي، فعلينا أن ننهل من كل العلوم والمعارف أينما وجدت وأيا من كان مقدمها، لأنها أن صحت فهي في أصلها إلهية المصدر حتى لو لم يقر ناشرها بهذا أو يدركه أو يعترف به، فقد يريد الله أن يلهمه بالعلم الصحيح ليكون حجة عليه، أو لأن الشخص حتى لو كان غير مسلم أو ملحد صراحة يسعى بجدية للعلم الصحيح مثلما فعل نيوتن وغيره، وبالتالي يتم الهامة بالعلم الصحيح وتسخيره بعد ذلك كوسيلة للتوصيل لذلك العلم للآخرين شاملين بعض المسلمين كسالى لعلهم يشعرون بالخجل من أنفسهم وبتقصيرهم في حق دينهم وخالقهم فيشعرون بالغيرة وينفضون عنهم جهلهم وتواكلهم وتبعيتهم ويعودون إلى سيرة أسلافهم بالطريقة الرشيدة التي يعود بها مع صدقهم النظام الإسلامي الشامل إلى سابق عهده النموذجي القدوة.

وعلينا أن نتذكر دائما ما أراد الله أن يذكرنا به، أن الكون الذي سوف يسأل عنه الإنسان كيف رعاه وتعامل معه وراعى تحمل أمانته بحق، لا يقتصر فقط على البشر كمجتمع دولي، لكنه يذخر أيضاً بمخلوقات أخرى هي أيضاً أمم أمثال أمة البشر، لها نظمها، التي يجب أن نحترمها وأن لا نتسبب في الإخلال بالتوازن المقدر لها من الله الخالق الأعظم.. وعلينا جميعا أن نجعل القرآن هو الدليل المرشد الأول لنا في كل صغيرة وكبيرة من نظم الحياة وبقية النظم الأخرى اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها.. ولنضع دائما نصب أعيننا الآيتين الكريمتين:

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الأنعام: 38).

﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ لِّتَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا ﴿١٢﴾ ﴾ (الإسراء: 12).

الخاتمة

في الكتاب الحالي، تم البدء بسرد سريع لقصة بائعة اللبن التي أوحت بالبداية التعريفية بكيفية التفكير التحليلي لأي قضية كرؤية اقتصادية إسلامية الطابع، ثم انتقلنا إلى استعراض طويل للكثير من المواضيع الاقتصادية التنموي منها بخاصة، بالتركيز على أهم النظريات الاقتصادية التي تناولتها مع عرض المنظور المقابل لها.

وقد تم ذلك، بعد المقدمة التعريفية، عبر سبعة فصول تناول الأول منها حقيقة الندرة التي تمثل جوهر علم الاقتصاد، ورأى الإسلام في ذلك الصدد.

وفى الفصل التالي عرضنا بعض نظريات التنمية المعاصرة التي تتشعب إلى مجموعات من أهمها التنمية اقتصادية، ونظريات معالجة الفقر، ونظريات التنمية بشرية، ونظريات التنمية المستدامة وحماية البيئة ونظريات أخرى استعمارية صريحة.

وقد تم استعراض أنواع كثيرة من الفقر بأشكال اضافية غير مألوفة كفقر الدمامة وفقر المسنين والفقر الجغرافي، والفقر داخل العائلة، والفقر المتوارث، والفقر المؤقت.. الخ.

واستعرضنا – بعد هذا – النظريات التي تمت صياغتها على سبيل المساهمة في الحد من أشكال الفقر المتشعبة، ومنها مصيدة الفقر، وفقر القدرات، ونظرية السعادة. وتلى ذلك نظريات بدت موجهة لدعم الفقراء، لكن حيثياتها أثبتت أنها تمت صياغتها من أجل القضاء عليهم بمخالب استعمارية مفترسة!!!

وفى الفصل الرابع تم عرض توضيحي لنظرية التنمية المستدامة، تعريفا وأهدافا، ومتضمنات، وتبع هذا استعراض للرؤية الإسلامية لعنصر الاستدامة وكيف يرشدنا التوجيه الإسلامي إلى تحقيقه.

وباعتبار أن النظم الاقتصادية هي المناخ الذي يجب توفيره بأطر معينة وبركائز أساسية صحيحة لامكانية تطبيق النظريات التنموية الملائمة، فقد أفردنا الفصل الخامس من أجل التعرف على أهم الأنظمة الاقتصادية المعاصرة البديلة، حيث وجد أنها تنقسم إلى مجموعات: أنظمة فعلية، وأنظمة مختلطة متأرجحة، وأنظمة مقترحة، ونظام نموذجي إلهي المصدر وهو النظام الاقتصادي الإسلامي.

وعلى وجه العموم، فعلى الرغم من أن التقدم الاقتصادي والحضاري والريادة على دول العالم تكون دائما غربية المنشأ، إلا أن الدراسات والأحداث المؤخرة تشير إلى أن العالم يعيش فترة انتقالية حاسمة ستتحول من خلالها الزعامة إلى مناطق ودول أخرى جديدة التواجد على الساحة العالمية المتقدمة. وأهم المرشح للزعامة الدولية في عام 2050 هي الصين والهند، كما بدأت كوريا الشمالية تخرج من قمقم التجاهل إلى واقع الظهور الذي يفزع العالم من تفوقها النووى المنذر، وكما تحاول إيران أن تلعب دورها المنافس على تلك الزعامة، ولاتقف تركيا مكتوفة الأيدى فمازالت تقتحم كل مجال بكل الوسائل المسلحة والدبلوماسية وغيرها، وعلى الرغم من تناسى الجميع لدويلة إسرائيل، فقد أثبتت أنها تمضى في طريق بالغ الخطورة على العالم أجمع ليس فقط باحتلالها لفلسطين، لكن أيضاً بتأثيراتها الموجعة على تفكيك العالم العربي أجمع بدعم تام من العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أهم انجازاتها الحدث الذي هز أركان العالم أجمع يوم 25 سبتمبر 2017 حين قام الأكراد في العراق بإعلان دولتهم الكردية انقساما عن بقية

عراقهم، وتطلعا لاستجلاب بقية الأكراد من تركيا وإيران.. استكمالا لمخطط التقيم الشرس لمنطة الشرق الأوسط بكاملها وليس للمنطقة العربية فقط، وذلك كخطوة على طريق ارساء دعائم الزعامة الدولية القادمة التي لايوجد للعالم الإسلامي العربي بخاصة منه أي نصيب.

ولدواعي التركيز على الأكثر أهمية في العرض التفصيلى لتقييم الأنظمة الاقتصادية بنظرة تحليلية مقارنة، فقد تم التركيز على دراسة الأنظمة الثلاثة الأكثر شيوعا بالتناول والدراسة والتحليل وهى النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي، وتم ذلك من خلال عرض مقارن بين النظم الثلاثة وذلك باستخدام 22 وحدة مقارنة.

وبعد التأكد من كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي وتفوقه على النظمة الأخرى بالوسطية والاعتدال والشمولية وصلاحية التطبيق على المستويين الزمانى والمكاني، بدأ التعجب مع مقارنة هذا الحال النموذجي، مع الحال المتدنى لدول العالم الإسلامي مقارنة بالكثير من الدول الأخرى خاصة المتقدمة منها وكلها غير إسلامية!!!

ومن المنطلق الأخير، تم الانتقال إلى الفصل السادس لمناقشة أسباب تخلف العالم الإسلامي على الرغم من نموذجية مرجعياته إلهية المصدر وعلى الرغم من نجاح تطبيقه في الأزمان السالفة.. لعل مايعرض فيه من أسباب يثير نخزة النائمين المتكاسلين ويبعث الغيرة في النفوس المتواكلة فتسارع في النهوض ونفض غبار تكاسلهم والتخلص الفورى من ربقة تبعيتهم للغير بهذا الحال المذرى.

وينتهي السرد بفصل ختامى سابع، تم فيه عرض الحلقات أو الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الرشيد، كنماذج إرشادية مبسطة يمكن الاستعانة بها في عمليات تصحيح الأنظمة الاقتصادية المطبقة في عالمنا الإسلامي بخاصة. ثم ختمنا العرض بالتعريف بأخطر جرثومة تتعرض لها الأنظمة الاقتصادية الفردية والمؤسسية والمجتمعية بل والدولية أيضاً والتي تتمثل في الفساد، وانتهينا إلى أن العلم البشرى يجب أن لايرفض بل أن الصحيح منه يمكن أن يعتبر إلهي المصدر بالالهام أو بقدر من الله باعتباره رزقا يمنحه الله لمن يشاء من مخلوقاته، وبالتالي فإن النظام الاقتصادي الإسلامي لايعنى أن يكون

منفصلا عن الأنظمة الأخرى، لكن يمكن أن يتضمن الكثير منها طالما لايتعارض مع الضوابط الشرعية الصحيحة.

هذا، وقد انتهينا إلى معلومة طريفة عثرنا عليها في كتاب ابن خلدون وهى أن الغواصة قد تم اختراعها بواسطة الاسكندر الأكبر وفى زمن تواجده، مع أن ابن خلدون الذي عرض تلك المعلومة أنكر تصديقه لها باعتبارها خيالا لا يمكن تحققه!!!

أما التوصية الأخيرة التي نود أن نختم بها عرضنا الحالي، فهي أن لانترك كتاب الله أبدا لأنه شامل لكل ما يمكن أن يوجهنا إلى جادة الصواب وصحيح النفع ﴿ مَّافَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ﴾ (الأنعام: 38).

الملاحق

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- ملحق (1): لمحة سريعة للثروات الطبيعية في مصر ذات الاقتصاد المنهك (ظاهريا)
- ملحق (2): اكتشافات تؤكد على أن الندرة تحل أساسا بالعلم وبالعمل
- ملحق (3): وماذا عن حال دول الوفرة؟!
- ملحق (4): متوسط معدل الناتج المحلي وتوزيعه في مصر وبعض الدول العربية وتطور الحال خلال الفترتين (1991 – 2000) و (2001 – 2012)

الملاحـــق

ملحق (1)

لمحة سريعة للثروات الطبيعية في مصر ذات الاقتصاد المنهك (ظاهريا)

في وقتنا الحاضر، خاصة منذ أحداث 2011م، تضج الأقلام والأفواه الثائرة بالشكوى والتذمر لاتساع فجوة الفقر في مصر كأفراد وكاقتصاد قومي، وتمتد الأيادي بطلبات لا تنتهي من القروض والمنح والمساعدات، وكأن مصر أصبحت في حالة إفلاس مؤكد. وبالتالي وجد أنه من الأفضل قبل الانتهاء من البحث الجاري أن يتم عرض صورة عامة مختصرة حول حالة الموارد الطبيعية الواقعية في مصر، لعل تلك الصورة تدعو حكماء مصر إلى إعادة النظر إلى حالة الاقتصاد المصري وإعادة ترتيب خطط تنميته بالاسترشاد بالتوجيه الإرشادي النظري السابق عرضه حالياً.. فلنتطلع معاً إلى تلك الصورة التي لا تكذب ولا تتجمل.

1- تصريح من وزير البترول (أخر أغسطس 2016م) قال فيه نصاً: "مفاجأة من عند الله بالصحراء الغربية تنهي استيراد غاز طبيعي" حيث نجحت شركة "شل" في اكتشاف غاز طبيعي في منطقة امتياز شمال علم الشاويش بالصحراء الغربية لمصر "بحيث يصبح إجمالي الاحتياطي منه في مصر بعد هذا الاكتشاف إلى 500 مليار قدمز

2- تصريح وزير الإسكان: "اكتشفنا جبالاً من الرخام بمشروع الجلالة" الذي يهدف إلى تنفيذ وإتاحة مليون وحدة سكنية لمحدودي الدخل بحلول عام 2019م، (حيث أعلن الخبر في 27 أغسطس 2016م)

3- تصريح محافظ كفر الشيخ في 26 مايو 2016م حول استثمار مؤخر لـ "كنز من الرمال السوداء" من خلال شركة رأسمالها المبدئي 2 مليار جنيه مصري.

4- احتياطي من الحديد يقدر بنحو 400 مليون طن في أسوان ومناطق أخرى.

5- جبل من الذهب في منجم السكري بمخزون يقدر بنحو 5 مليون أوقية بالإضافة إلى خبر كان الدكتور صلاح جودة قد ذكره في أحد اللقاءات حول اكتشاف 43 منجماً للذهب في منطقة شرق العوينات وحدها.

6- مخزون من الفوسفات يقدر بنحو 10 آلاف مليون طن تقدر قيمته السعرية الجارية بنحو 800 مليار دولار

7- مخزون منجنيز في سيناء قيمته 175 ألف طن.

8- مخزون من الرمال البيضاء (التي تستخدم كخامة أساسية لمنتجات عديدة مثل صناعة الزجاج وشرائح الأجهزة الكهربائية وإنتاج الكهرباء ذاتها) بما يقدر بنحو 20 مليار طن.

9- كميات هائلة من الرمال السوداء (المستخدمة كخامات أساسية في صناعة السيراميك) والتي يؤخذ على المسوقين لها أنهم يبيعونها بأسعار زهيدة جداً لا تتلائم وعظم قيمتها حيث يباع المتر المكعب منها بـ 45 قرشاً فقط مقابل متوسط سعر عالمي لها يرتفع إلى عشرات الدولارات الأمريكية.

10- 1800 مليار برميل و223 ألف مليار قدم مكعب غاز (غير المعلن عنهما من اكتشافات إضافية مؤخرة).

11- أكبر مخزون من الرخام والجرانيت القابل لتصدير ما لا تقل قيمته عن 2 مليار دولار (إن أحسن إدارة المحاجر واستغلالها على النحو المطلوب).

12- كميات ضخمة من الطفلة التي تدخل في صناعة الأسمنت، ويسلب الاقتصاد القومي حقه من الاستفادة من عوائدها الحقيقية الضخمة نتيجة لقيام الدولة ببيع الطن بأقل من جنيه مصري (محتضر حالياً)!!!

13- كميات ضخمة متنامية من موارد طبيعية أخرى متنوعة الخصائص ومتعددة الاستخدامات والمنافع مثل التلك والجبس والكوارتز والكاولين والأحجار الكريمة والآثار والمناطق السياحية الطبيعية الخلابة مثل تلك التي تطل على البحرين الأبيض والأحمر وغيرهما.

14- أعشاب طبية وعطرية بالغة الندرة والتميز خاصة التي تنمو في مناطق سيناء والوادي الجديد والعريش.. الخ، لكنها للأسف يساء استغلالها تماماً حيث تباع بأسعار زهيدة جداً إلى الدول خاصة الأوروبية مثل فرنسا ثم يعاد تصديرها لمصر كمنتجات نهائية باهظة الأسعار كعطور وكمنتجات علاجية مركبة وذلك مثلما يحدث للياسمين والفل والورد البلدي حيث تصدر عجينتهما بأثمان لا تذكر إلى فرنسا وغيرها لتعود إلى المستهلك المصري كعطور باهظة الأسعار، وذلك كما تعرفنا بأنفسنا أثناء جولاتنا الميدانية مع فرق بحثية متعددة من أجل إعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة على المستوى القومي.

15- وبالإضافة إلى ما سبق، فقد صرح الدكتور حسن أبو سعدة الخبير الاقتصادي والمالي بأن الدولة تمتلك أصولاً ضخمة تربو قيمتها على 15 ألف مليار دولار شاملة شركات القطاع العام، البنوك القومية، قناة السويس، المعادن، الأراضي القابلة للاستزراع، المياه الجوفية، وكميات لا محدودة من القمامة القابلة لإعادة تدويرها.

16- وآخراً، وليس بآخر، يمكن أن نضيف إلى ما سبق أن مصر تتميز بموارد طبيعية أخرى

مغبون حقها في الاستثمار والتنمية مثل الشمس السخية بإشعاعاتها، والرياح والموقع الجغرافي المتميز والموارد المائية متعددة الخصائص والتي لا تنحصر فقط في مياه النيل لكنها تشمل أيضاً على مصادر أخرى كالمياه الجوفية، ويفترض (المدخر) في خزان السد العالي، والأمطار الغزيرة التي ينعم الله بها علينا فننظر إليها باعتبارها مزعجات تتطلب صرف صحي منضبط بدلاً من أن نفعل مثلما تفعل دول نابهة حيث يتم إنشاء حفر واسعة لتنصرف الأمطار الغزيرة نحوها بحيث تعتبر خزانات طبيعية طارئة غير مكلفة وحافظة للمهدر من أمطار (الغيث الإلهي المنقذ).

17- وكل هذا، لا يضاهي بأفضل مورد تنعم به مصر على الإطلاق وهو المورد البشري الذي يقدم عمالة رخيصة الثمن مقارنة بغيرها في الدول الأخرى ويغنينا عن استيرادها من الخارج بل يمكننا من تصديرها والاستفادة الجماعية من تحويلاتها بالعملات الصعبة .. مع ما تتضمنه من إمكانيات تنوع المؤهلات والمهارات والخبرات والقدرات الاستغلالية الإبداعية والمثمرة للموارد الطبيعية الأخرى داخل وخارج البلاد.

هذا غيض من فيض وفرة لانهائية لموارد ونعم وأرزاق إلهية لا تلاقي التعامل الفعال الذي ينبغي أن يكون، ولا يأخذ واهبها حقه سبحانه في الشكر والحمد عليها.

ملحق (2)

اكتشافات تؤكد على أن الندرة تحل أساسا بالعلم وبالعمل

ومن الأمثلة السريعة على هذا:

1- في أمريكا الشمالية، كانوا ينقبون عن آبار للمياه لاستزادة من المصدر المائي المطلوب لتلبية الاحتياجات المحلية، لكن إحدى المحاولات التنقيبية أسفرت عن وجود بئر به مادة سوداء لزجة كريهة الرائحة، وبدلاً من تركها والتحول إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو العثور على بئر آخر للمياه. تتم المسارعة إلى إجراء التحليلات المعملية اللازمة لتلك المادة كريهة المظهر والملمس والرائحة، واتضح بعدها أنها المصدر الأفضل للطاقة التي أصبحت تستخدم حتى الآن وتسمى بـ "النفط" بحيث تعاظمت استغلال تلك المادة وتم إنتاج العديد والعديد من مستخرجاتها بالمزيد من البحث والعمل والتطبيق الفعلي والفعال.

2- قبل الميلاد، أصيب أحد المزارعين بجرح مؤلم، فبحث (مثلما فعل آدم من قبله) عن مصدر مائي لتخفيف الألم وغسيل الجرح، فصادفته شجرة الصفصاف التي كانت تصدر سائلاً من لحائها فاستخدمه على الفور في غسيل الجرح، ولاحظ أن ألمه قد خف، وأن جرحه أصبح يتقلص ويلتئم مع تكرار استخدام هذا السائل؟؟ ونتيجة لما قام به هذا الإنسان الأول من عمليات أمرنا الله تعالى بها من (ملاحظة، وتدبر، وتعلم، وعمل يدوي فعال) فقد أصبح هذا الشخص رائداً لاكتشاف أهم مادة فعالة في إنتاج الأسبرين المستخدم حتى الآن وهي مادة "حمض السلسليك".

3- وقبل هذا الإنسان، كان الإنسان البدائي يتعرض لأحوال مناخية بالغة القسوة، وذات يوم حدث حريق ضخم في الغابة التي يعيش فيها مع الحيوانات والمخلوقات الأخرى، وبعد انتهاء الحريق، ذهب للصيد فلم يجد حيوانات حية، لكنه صادف حيواناً محترقاً، فاضطر إلى تناول جزءاً منه لأنه متاح.. وقتها فقط بدأ في اكتشاف

فائدة عملية الطهي وكيفية إعداد (الكباب أو اللحم المشوي اللذيذ)، بل وبزيادة التأمل التحليلي لما حدث، اكتشف أن النار ليست كلها شراً، بل أنها كانت مصدراً لتدفئته حيث تحول البرد القارص بعد انتهاء الحريق إلى طقس دافئ جميل. وتبع هذا الكثير والكثير مما يصعب حصره.

ملحق (3)

وماذا عن حال دول الوفرة؟!

أصبحت دول العالم حتى المتقدم منها تعاني من انحسار لممتلكاتها وتدهور في أصولها نتيجة للمبالغة في اتباع الأساليب المادية وفي إهمالها لإتباع التعليمات الإلهية المرشدة وفي أدائها لحق الواهب الأوحد من إقرار وشكر وحمد على نعمه، وحتى دول الخليج الإسلامية، ركزت على الاستعانة بالخبرات غير العربية وبتطبيق الخطط التنموية المستوردة من قبل من يختلفون تماماً في جميع الأحوال والظروف، وزاد من تفاقم الوضع، الاعتداءات والتربصات المتكررة من دول الجوار واستنزاف مبالغ وموارد ضخمة من أجل الوفاء بجميع الالتزامات ذات الصلة.. وكان من آخر ما تم الإطلاع عليه من أخبار إعلامية بشأن حال أحد أكثر دول الخليج ثراء الآتي:

1- الكويت تخسر 15 مليون دولار وتواجه أزمة اقتصادية كبرى لم تصب بها منذ عام 1998م (خبر أعلن يوم 29 أغسطس 2016م) وما من شك في أن التأثير الأكبر لهذا التدهور قد حدث منذ الحرب العراقية الكويتية واستعانة الكويت بالدول الأخرى، بالإضافة إلى الإنفاق البذخي الذي يعرض الدولة لعقاب إلهي مؤكد ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ ﴾ [الإسراء: 27] ، وذلك بالإضافة إلى الاعتماد كلية على العمالة المستوردة نتيجة لصغر حجم السكان المحليين وعزوفهم الغالب عن العمل بأنفسهم مع التركيز على التعليم غير التطبيقي.

2- المملكة العربية السعودية تعلن عن سياسة تقشف جديدة تلغي بموجبها الدعم على كافة السلع والمحروقات نتيجة لتنامي حجم الاستنزاف الضخم لموارد الخزينة العام للدولة (خبر أعلن بتاريخ 30 أغسطس 2016) وبطبيعة الحال فكثير مما ذكر من أسباب تخص الكويت يمكن أن تنطبق على سوء الحال الاقتصادي بالسعودية، بالإضافة إلى الاعتداءات والتربصات المتكررة من قبل بعض دول الجوار خاصة إيران، بالإضافة إلى الأحداث الإرهابية التي أصبحت تلف العالم كله بسودوياتها.

ملحق (4)

متوسط معدل الناتج المحلي وتوزيعه في مصر وبعض الدول العربية وتطور الحال خلال الفترتين (1991-2000) و 2001-2012)

الدولة / فترة المقارنة	مصر متوسط ٪	الإمارات العربية متوسط ٪	المملكة العربية السعودية متوسط ٪	المغرب متوسط ٪	الجزائر متوسط ٪	العراق متوسط ٪
معدل الناتج المحلي الإجمالي ٪ في الفترة 1991 – 2000	4.3	6.5	3.1	2.5	1.7	--
معدل الناتج المحلي الإجمالي ٪ في الفترة 2001 – 2012	4.5	4.0	5.6	4.9	5.6	5.9
معدل الفقر (٪) في الفترة 1991 – 2000	2.9	--	--	4.6	6.8	--
معدل الفقر (٪) في الفترة 2001 – 2012	0.9	--	--	4.4	--	2.8

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

- **القرآن الكريم.**

ابن الجوزى (بدون تاريخ): أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق: حمزة النشرتى، عبدالحفيظ فرغلى، عبدالحميد مصطفى، الأهرام، القاهرة.

ابن عساكر، 1419هـ/ 1998م: تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حَلَّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تحقيق: على شيرى، دار الفكر، بيروت.

ابن كثير 1417هـ/ 1996م، تفسير القرآن الكريم، تحقيق وتخريج ومراجعة، طه عبد الروؤف سعد، طبعة جديدة محققة، مكتبة الإيمان، المنصور.

أبو محمد عبدالله بن عبدالحكم برواية ابن أبى عبدالله محمد، 1994: الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز خامس الخلفاء الراشدين، تحقيق: أحمد عبيد، مراجعة وتعليق: أحمد عبدالتواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة.

الآجرى، 1400هـ/ 1980م: أخبار بن حفص عمر بن عبدالعزيز، تحقيق: عبدالله عبدالرحيم عيلان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أحمد مصطفى معبد، 2012، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي.

إسماعيل أحمد ياغى، محمود شاكر، 1402هـ/ 1982م: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، جزئين، دار المريخ، الرياض.

بنك مصر، يونيو 2001، "تعريف وسمات الاقتصاد الجديد"، **مركز البحوث**، عدد (11).

البيهقى، 1412هـ: معرفة السنن والآثار، تحقيق عبدالمعطى أمين قلعجى، دار الوفاء، المنصورة.

تودج بوشهولز، 1996، أفكار جديدة من اقتصادين راحلين، مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة نزيرة الأفندى وعزة الحسينى، مراجعة حازم الببلاوى، الأكاديمية، القاهرة.

الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر 2014، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة.

حازم الببلاوى، 1997، على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

حسين حسين شحاتة، 2008م: الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، سلسلة الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة.

حسين مؤنس، 1409هـ/ 1989م: الصحابة من الأنصار، رابطة الجامعات الإسلامية في القاهرة.

خديجة النبراوى، 1424هـ/ 2004م: موسوعة أصول الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي من نبع السنة الشريفة وهدى الخلفاء الراشدين، خمس مجلدات، دار السلام، القاهرة.

دار الفجر للتراث، 1420هـ/ 1999م: سيرة عمر بن عبدالعزيز، لابن الجوزى، دار الفجر، القاهرة.

راغب السرجانى، 2010م: ماذا قدم المسلمون للعالم - إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية، جزئين، الطبعة الخامسة، مؤسسة اقرأ، القاهرة.

رحب السيد، 1997، غداً القرن الـ21، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

زينب صالح الأشوح، 1997، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي في نظرية تاريخية مقارنة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

ـــــــــــــــ، 2003، **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب، القاهرة.

زينب صالح الأشوح، 2004، **الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ـــــــــــــــ، 2010، الفكر الاقتصادي الوضعي مقارناً بالفكر الاقتصادي الإسلامي، القاهرة.

ـــــــــــــــ، 2010م: الأزمة الاقتصادية العالمية وإلقاء بعض الأضواء على الجوانب الهامة لها، هبة النيل للنشر والتوزيع، القاهرة.

ـــــــــــــــ، 2015، **الفكر الاقتصادي الوضعي مقارنا بالفكر الاقتصادي الإسلامي**، القاهرة.

صحيح الجامع الصغير وزيادته، جزئين.

صفى الرحمن المباركفورى، 1431هـ/ 2010م: الرحيق المختوم، الطبعة الحادية والعشرين (طبعة منقحة مع إضافات جديدة)، دار الوفاء، المنصورة.

ضياء مجيد، 2015، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

عباس محمود العقاد: 1410هـ- 1990م: عبقرية الإمام، سلسلة اقرأ، 113، دار المعارف، القاهرة.

عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار الكتب العلمية، بيروت.

عثمان محمد عثمان، "الطريق الثالث: أيديولوجية جديدة أم إطار لرسم السياسات". ورقة عمل مقدمة **للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، القاهرة.

على محمد الصلابي 1426 هـ/ 2005م: الخليفة الراشد والمصلح الكبير عمر بن عبدالعزيز – معالم التجديد والإصلاح الراشدى على منهاج النبوة، مؤسسة اقرأ، القاهرة.

ـــــــــــــــ: سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، شخصيته وعصره، مؤسسة اقرأ، القاهرة.

على محمد الصلابي، 2013: التاريخ الإسلامي، جزئين، مؤسسة اقرأ، القاهرة.

فرهاد محمد الاهدن، 1999، الموارد الاقتصادية، موارد الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة

كمال بسيونى، 1993م: قائد الفكر الإسلامي عمر بن الخطاب، جزئين، مكتبة الدراسات الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

محمد خميس الزوكة، 2000، البيئة ومحاور تدهورها وأثارها على صحة الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

محمد سيد محمد، 1988، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة

محمد صديق المنشاوى، 2002: عمر بن الخطاب.، دار الفضيلة، القاهرة.

ـــــــــــــــ، 2005: عثمان بن عفان، دار الفضيلة، القاهرة.

ـــــــــــــــ، 2006: عمر بن عبدالعزيز، دار الفضيلة، القاهرة.

محمد عبد القادر الفقى، 1993، البيئة مشاكلها وقضاياها وحماتها من التلوث " رؤية إسلامية " مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة

محمد عيد حسونة، يناير 2012، "خطط الإصلاح الاقتصادي ودورها في الحد من الآثار السلبية لثورة 25 يناير، رؤية إسلامية"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، يناير 2012، العدد التاسع.

محمد محمد زيتون، ومحمد جبر أبو سعدة (بدون تاريخ): تاريخ الخلفاء الراشدين، بدون ناشر، القاهرة.

محمد محمود الإمام، 19/6/2000، "الطريق الرابع.. الدواعي والمنطلقات، دعوة إلى الحوار"، ورشة عمل الاستشارة الفكرية لعام 2000، **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، القاهرة.

محمد ناصر الدين الألباني، 1408هـ/ 1988م، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، طبعة محددة ومزيدة ومنقحة، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق

ـــــــــــــــ، 1410هـ/ 1990م، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، طبعة محددة ومزيدة ومنقحة، المكتب الإسلامي بيروت.

معهد التخطيط القومي فبراير 2010، "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة

المحافظات وآثارها على التنمية "، سلسلة قضايا التخطيط القومي والتنمية رقم (29)، معهد التخطيط القومي القاهرة.

منى محمد عمار، 2010، "تجربة النمور الآسيوية وإمكانية تطبيقها على الاقتصاد المصري"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**، السنة الرابعة عشرة، العدد الحادي والأربعين.

ـــــــــــ، 2012، **"علاج الفساد الاقتصادي في الفكر التقليدي والفكر الإسلامي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المجلد (36)، العدد (4).

هندريك فإن لون، 1958، قصة الجنس البشرى، كتاب الشعب، رقم 4، القاهرة

وليد حسان الأشوح، 2017، **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة.

ثانياً، المراجع الأجنبية

A. N. Sarker,2015, **Energy Development and Global Climate Economics**, 1st. ed. , Discovery Publication House PVT. LTD. ,New York.

Abbdalla A. Hanafy, 2001, "The Negative Side of Globalization, **L, Egypte Contemporaire,** July - Octobre 2001.

Arif Sultan, Sumer 1997, "Implications for the Muslim World", **The American Journal of Islamic Social Sciences (Economies as Applied Ethics) ,** The Association of Muslim Social Scientists , The International Institute of Islamic Thought ,Vol. , 14, No. , 2.

Damy Mackinnon & Andrew Cumbers ,2011, **Introductionto Economic Geography (Globalization, Uneven Development and Place**, 2nd ed., England, New York and other places.

Dier Weiss, 1989, "Introduction Market Elements Into A Socialist Economy - The Experience of Eastern Europe And People, s Republic of China", **L, Egypt Contemporaire,** January & April 1989,N0. , 415 & 415, The 80th Year.

Karen Chapple , November 2008 , **Defining The Green Economy - A Pioneer on Green Economic Development ,** Center for Community Innovation, University of California, Community Innovation, U. S. A.

Mahbub UlHaq, 1989, "United Nation Role in Human Development, **Journal of the Society for International Development.**

----------, **"**Poverty In Human Development Perspective: Concept and Measurement", **Human Development Repor1997.**

Michael P. Todaro & Stephen Smith , 2011, **Economic Development,** Pearson ,Harlow , England and other places.

Nzamujo Godfrey Ugwuegbulam,1996**, "**Towards Sustainable Livelihoods**", Report of 1994 - 1995, SID PIED Workshops on Civil Society and Sustainable Livelihoods ,held by in Asia, Sub - saharan Africa, Latin - America and North America**. , Published by , Society for International Development and Center for Respect of Life and Environment.

Ram Kishna Mandal, 2015,Agriculture Under Sustainable Development, Discovery , Publishing House PVT. LTD, New Delhi.

Richard Peet &Elaine Hartwick,2015, **Theories of Development (Contentions, Arguments, Alternatives**,The Guilford Press, New York, London**.**

Roger Calow, Evaludi and Josephine Tucker (eds.) , 2013, **Achieving Water Security ,Lessons from Research in Water Supply , Sanitation and Hygiene in Ethiopia** ,Practical Action Publishing.

S. I. Cohen ,2015, **World Development and Economic Systems ,Theories and Applications ,**World Scientific , USA , UK.

Stephen Husted & Michael Melvin , 2007 ,**International Economics ,** Pearson International Edition ,London, Boston ,San Francisco, New York and other places.

Sudhir Anand, and Amartya Sen, 1996, "Sustainable Human Development: Concepts and Priorities ", **United NationsDevelopment Programme, Office ofDevelopment Studies**, Discussion Paper Series ,New York.

Zeinab Saleh El - Ashwah, 1433H - 2013A: The Contemporary Comparative Economic System, No publisher, Cairo.

Zeinab S. El - Ashwah, 2017, **The Contemporary Comparative Economic Systems ,** Cairo.

Justin Morton & Junior Sophister ,**WelfareEconomics for Light or for Fruits** , http//:www. maths. tcd. ie/pub/SER/4. Welfare. html,pages 1 - 16.

Salman Shaikh ,28 Fabruary 2012, **Comparative Economic Systems: ABrief Review,** MPRA, online at http://mpra.ub.uni - muenchen. ed/42499/MPRA paper No. 42499. post 7. November 2012.